أشكال النظم الانتخابية

دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

"نسخة جديدة ومنقحة"

أشكال النظم الانتخابية
دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
"نسخة جديدة ومنقحة"

تأليف
أندرو رينولدز
بن ريلي
أندرو إيليس

بالاشتراك مع
خوسيه أنطونيو شيبوب
كارين كوكس
دونغ ليشنغ
يورغن إلكليت
مايكل غالاغر
ألين هيكن
كارلوس هونيوس
أوجين هاسكي
ستينا لارسرود
فيجاي باتيدار
نيجل روبرتس
ريتشارد بينغروف
جيفري ويلدون

تعريب
أيمن أيوب

سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA):

تهدف سلسلة الأدلة التي تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتطويرها ونشرها إلى توفير الدراسات المقارنة والتحليل المعمق للقضايا المتعلقة بالعمليات الديمقراطية ومؤسساتها. وتستهدف هذه الأدلة واضعي السياسات العامة، والعاملين بالسياسية، وناشطي المجتمع المدني والمختصين في هذه المجالات، بالإضافة إلى كونها مرجعاً للباحثين الأكاديميين والجهات الداعمة للديمقراطية وغيرهم.

لا تمثل منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أية مصالح قومية أو سياسية أياً كانت. ولا تعكس الآراء الواردة في هذا الدليل بالضرورة آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيأتها العامة. كما لا تمثل الخارطة المرفقة أي حكم من جانب المؤسسة حول الوضعية القانونية لأي إقليم أو للحدود الدولية القائمة، ولا يعكس موقع أي بلد أو إقليم على الخارطة أو حجمها أي موقف سياسي للمؤسسة. لقد تم إعداد هذه الخارطة بهدف إضافة مزيد من الوضوح لما ورد في هذا الدليل من نصوص.

© جميع حقوق الطبع محفوظة
للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
الطبعة الأولى ٢٠٠٥

الطبعة الثانية ٢٠١٠

(International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2007)
لا يجوز نقل أو ترجمة هذا الدليل أو أي جزء منه بأية وسيلة كانت دون الحصول على إذن مسبق من:
قسم المعلومات – المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)
SE – 103 34 Stockholm
Sweden

This is a direct translation of the 2005 International IDEA's "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook". The accuracy of the translated text was not verified by International IDEA. In case of doubt, the original English version prevails (ISBN: 91-85391-18-2). This translation was undertaken by Ayman Ayoub, elections specialist. It was reviewed and reprinted in 2010.

وضعت هذه الترجمة لدليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بنسخته المعدلة الصادرة سنة ٢٠٠٥ باللغة الإنكليزية بعنوان "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook". لم تتم مراجعة هذه الترجمة من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وفي حال وجود أي تعارض بين هذه الترجمة والنسخة الأصلية يؤخذ بما ورد في النسخة الإنكليزية (ISBN: 91-85391-18-2). أعد هذه الترجمة أيمن أيوب وهو متخصص في شؤون الانتخابات. وتم مراجعتها وإعادة طباعتها عام ٢٠١٠.

تم إعداد وطباعة هذه النسخة العربية بدعم مشكور من قبل الإدارة العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية. ولا تعكس الآراء الواردة في هذا الدليل أية آراء رسمية للحكومة الإيطالية.

تشجع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) على توزيع منشوراتها، لذا فهي تستجيب بسرعة للطلبات الموجهة إليها لنقل أو ترجمة تلك المنشورات.

تصميم النسخة العربية: توربو ديزاين/رام الله. تصميم النسخة الانجليزية: ماغنوس الكمار (Magnus Alkmar)
صورة الغلاف: © فريدريك فانك/سكانبيكس (Fredrik Funck/Scanpix)
طباعة: بولز غرافيكس، السويد (Bulls Graphics, Sweden)
ISBN: 978-91-85724-05-5

تصدير

استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل فرد الحق في المشاركة في إدارة شؤون بلده، مباشرةً أو من خلال ممثلين منتخبين بشكل حر". وعليه، فلقد عملت الأمم المتحدة في مجال الدعم الانتخابي منذ تأسيسها سنة ١٩٤٥، دائبةً على تدعيم وتطوير مبادئ الديمقراطية والحقوق السياسية.

ويتصل عمل الأمم المتحدة في المجال الانتخابي بعملها على نطاق أوسع في مجالات حفظ السلام وتدعيمه، كمساهماتها في كمبوديا والسلفادور والموزامبيق أو، حديثاً، في كل من أفغانستان والعراق. إلا أن هذه الجهود ما هي إلا الجزء الظاهر للعيان من مساهمات الأمم المتحدة الانتخابية التي تعمل من خلالها على دعم العمليات الانتخابية الديمقراطية في أكثر من ٥٠ بلد.

تعتبر مسألة تصميم النظم الانتخابية مكوناً أساسياً في هذه العمليات، وهي التي لا يمكن التطرق لها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي، باعتبارها حيوية لمجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات، وتمثيل المرأة أو تطوير النظم الخاصة بالأحزاب السياسية. فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يسهم في إنجاح عملية التحول السياسي، بالإضافة إلى الإسهام في رفع مستويات المشاركة الشعبية، الأمر االذي يمهد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة العديد من الاحتياجات والتطلعات، في الحاضر والمستقبل على حد سواء. أما وإن تم التعاطي مع هذه المسألة بشكل خاطئ فقد يسهم ذلك في الخروج عن المسار الصحيح باتجاه الديمقراطية والاستقرار السياسي.

ولكي تصمم بنجاح، يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من تعميق التفاهم والثقة، ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني والمحللين، وفوق ذلك كله بين عامة المواطنين في أي بلد يقارب مسألة الإصلاح الديمقراطي. ولا يجوز أن يستند تصميم النظم الانتخابية إلى الواقع الآني فقط، إنما يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم، والتي تنتج عن التغييرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية، وذلك كي تسهم النظم الانتخابية في تطوير الديمقراطيات المستقرة بدلاً من أن تتحول إلى حجر عثرة أمامها.

لذلك يسعدني أن أرحب بهذا الدليل الجديد للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الذي يوفر معلومات أساسية حول النظم الانتخابية وما يمكن أن ينتج عنها، من خلال التطرق لمسائل معقدة بإسلوب سلس وواضح. ويتطرق الدليل وبلغة عملية إلى جوانب مفصلية في عملية الإصلاح الديمقراطي. كما وأنّه يتحلى بصفات الوضوح والبساطة والشمولية، ما يجعل منه أداةً حيوية لكل من لهم علاقة في تطوير الأنظمة الديمقراطية المستقرة والراسخة. الأمر الذي يدفعني للمناداة بالعمل على تحقيق أوسع انتشار ممكن له، ولتمكين أكبر عدد من المختصين بالعملية الانتخابية من الاطلاع عليه.

كارينا بيريلّي
مديرة قسم المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة

تقديم

خمسون عاماً انقضت منذ بدأت موريس دوبيرغر بدراسة النظم الانتخابية ومؤثراتها. وعلى الرغم من ذلك فلقد بقي تأثير تلك الدراسة على عالم السياسة محدوداً لسنوات طويلة، حيث لم يؤد ذلك إلى إيجاد صلة بين عالم العلوم السياسية ومصممي الأطر الانتخابية، ذلك بالإضافة إلى بقاء عملية التطوير المؤسسي محدودة المدى في أنحاء كثيرة من العالم أثناء فترة الحرب الباردة.

ولقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي طفرة من الحداثة والإصلاح في مجال النظم الانتخابية، خاصة بعدما بدأت الديمقراطيات الناشئة في كل من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً بالعمل على إصلاح نظمها السياسية والانتخابية والبحث عن خيارات جديدة وتجارب أخرى. ولسد الفراغ القائم في توفر المعلومات المقارنة ووسائل الإرشاد، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كمؤسسة دولية حديثة العهد تتمثل مهمتها الأساسية في نشر الديمقراطية وتوفير الدعم الانتخابي، بنشر أول دليل لها حول أشكال النظم الانتخابية في العام ١٩٩٧، مستندةً إلى العديد من مصادر المعرفة والتجارب المختلفة. ومنذ ذلك الحين، حظي ذلك المصدر بكثير من التقييم الإيجابي، وتم استخدامه على أوسع نطاق، حيث تم توفيره من خلال موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت، وتم توزيعه على أقراص مدمجة، بالإضافة إلى ترجمته من اللغة الإنجليزية ونشره في كل من اللغات الفرنسية، والإسبانية، والعربية والبورمية.

ودون الانتقاص من نجاح ذلك الدليل المستمر، إلا أن الكثير من المستجدات والتطورات قد حصلت في عالم النظم الانتخابية منذ نشره. إذ قامت العديد من البلدان بتغيير نظمها الانتخابية، الأمر الذي مكن استخلاص العبر والدروس. ويمكن القول بأن هناك الآن فهماً أكبر للعلاقة بين النظم الانتخابية ونظم الأحزاب السياسية، وكذلك بين هذه النظم والإطار الأوسع للمؤسسات الديمقراطية، خاصةً في الديمقراطيات الناشئة. ونلحظ اليوم اعترافاً واضحاً بأن تغيير النظم الانتخابية لا يمكن اعتباره مسألةً فنيةً بحتة، إنما هو مسألة سياسية تحتاج إلى نقاش عام يفضي إلى بناء حذر لإجماع كافة الشركاء حولها. في هذا السياق يمكن للنظم الانتخابية أن تشكل أداةً حيوية فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراعات، والإسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بنشر هذه النسخة الجديدة من دليلها حول أشكال النظم الانتخابية (بنسخته الإنجليزية سنة ٢٠٠٥) كجزء من فعالياتها للاحتفال بمرور عشر سنوات على تأسيسها. وبينما تبقى هذه النسخة وفيةً للدليل الأول، فهي تتضمن تحديثاً لنصوصه الأساسية، ومواد جديدة حول إصلاح النظم الانتخابية، وأمثلة جديدة لحالات لم يتم التطرق لها سابقاً، بالإضافة إلى أبواب مستحدثة تختص بجوانب محددة مثل جودة التمثيل، والتحديات التي تلازم البلدان الخارجة لتوها من النزاعات، واستخدامات الخيارات التي توفرها وسائل الديمقراطية المباشرة. ويتضمن الدليل الجديد كذلك تحديثاً لقوائم النظم الانتخابية المعتمدة حول العالم من خلال الملحقات والجداول والخرائط التي يحتوي عليها الدليل. وإذ نرحب بأية ملاحظات، وأفكار واقتراحات حول أي من جوانب هذا الدليل، نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم عملٍ سلسٍ ومفيد يمكن لكل ذي علاقة بعملية البناء الديمقراطي الاستفادة منه.

كارين فوغ
الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

فهرس المحتويات

تصدير
تقديم
قائمة المختصرات

١. لمحة عامة ١٥
مقدمة ١٥
كيفية استخدام الدليل ١٧
ما هي النظم الانتخابية ١٩
أهمية النظم الانتخابية ٢٠
النظم الانتخابية ونظم الأحزاب االسياسية ٢٠
النظم الانتخابية وإدارة الصراعات ٢٠
المؤثرات السيكولوجية والميكانيكية للنظم الانتخابية ٢١
أهمية السياق المحيط بالنظم الانتخابية ٢١
الإطار الديمقراطي ٢٢
المعايير الأساسية في تصميم النظم الانتخابية ٢٣
تحقيق مستويات التمثيل المختلفة ٢٤
جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى ٢٤
توفير حوافز لتحقيق المصالحة ٢٥
تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة ٢٦
إخضاع الحكومات للمساءلة ٢٧
إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة ٢٧
تحفيز قيام الأحزاب السياسية ٢٧
تحفيز المعارضة التشريعية والرقابة ٢٨
جعل العملية الانتخابية عملية مستدامة ٢٨
أخذ المعايير الدولية بالحسبان ٢٩
خلاصة ٢٩
عملية التغيير ٣٠
من يقوم بتصميم النظام الانتخابي ٣٠
ما هي وسائل الإصلاح والتعديل ٣٥
نصائح حول المناظرة والحوار ٣٧
نصائح حول التنفيذ ٣٧
تقييم التأثير الناتج عن عملية التغيير ٣٨
الإتجاهات الشائعة في إصلاح النظم الانتخابية ٣٨
مكونات عملية التصميم ٤١

٢. عالم النظم الانتخابية ٤٣

نظم الأغلبية ٤٥
نظم التمثيل النسبي ٤٥
النظم المختلطة ٤٥
النظم الأخرى ٤٦

٣. النظم الانتخابية وتبعاتها ٥٣
نظم الأغلبية ٥٣
ما هي نظم الأغلبية ٥٣
نظام الفائز الأول ٥٣
نظام الكتلة ٦٤
نظام الكتلة الحزبية ٦٩
نظام الصوت البديل (التفضيلي) ٦٩
نظام الجولتين ٧٦
نظم التمثيل النسبي ٨٣
ما هو التمثيل النسبي ٨٣
نظام القائمة النسبية ٨٦
نظام الصوت الواحد المتحول ٩٩
القضايا المتعلقة بنظم التمثيل النسبي ١٠٦
حجم الدائرة الانتخابية ١٠٦
نسبة الحسم ١١٣
القوائم المفتوحة، القوائم المغلقة والقوائم الحرة ١١٤
الكتلة الانتخابية ١٢٢
النظم المختلطة ١٢٢
نظم النسبية المختلطة ١٢٢
النظم المتوازية ١٣٧
النظم الأخرى ١٤٦
نظام الصوت الواحد غير المتحول ١٤٦
نظام الصوت المحدود ١٥١
نظام بوردا ١٥٢
مستويات النظم الانتخابية والنظم المركبة ١٥٢
إعتبارات حول مسألة التمثيل ١٥٦
تمثيل المرأة ١٥٦
تمثيل الأقليات ١٥٧
تمثيل المجتمعات المحلية ١٥٩
مواعيد الانتخابات ١٦٠

التصويت عن بعد ١٦٠
مستويات المشاركة ١٦١
إعتبارات إضافية حول الانتخابات الانتقالية ومراحل ما بعد الصراعات ١٦٢

٤. النظم الانتخابية، الأطر المؤسسية وإدارة الحكم ١٦٥
إنتخاب الرئيس ١٦٦
انتخاب الرئيس من خلال نظام الفائز الأول ١٦٦
انتخاب الرئيس من خلال نظام الجولتين ١٦٩
انتخاب الرئيس بموجب النظم التفضيلية ١٧١
شرط الحصول على تأييد موزع جغرافيا للفوز بالرئاسة ١٧٣
انتخاب مجلس الشيوخ ١٧٤
المستويات المختلفة لإدارة الحكم ١٧٥
انتخاب الهيئات الإقليمية ١٧٥
إنتخاب المجالس الفيدرالية ومجالس المقاطعات/الألوية المستقلة ١٨١
إنتخاب الهيئات المحلية ١٨١
النظم الانتخابية والأحزاب السياسية ١٨٧
خيارات الديمقراطية المباشرة ١٨٨

٥. التكاليف الناجمة عن النظم الانتخابية وتبعاتها الإدارية ١٩١

٦. نصائح للقائمين على تصميم النظم الانتخابية ١٩٧

الجداول والأشكال
جدول رقم ١: التغييرات الحديثة في النظم الانتخابية ٤٠
جدول رقم ٢: توزيع استخدام النظم الانتخابية في الانتخابات التشريعية حول العالم ٤٧
جدول رقم ٣: ملخص توزيع النظم الانتخابية في الانتخابات التشريعية حول العالم ٤٩
جدول رقم ٤: البلدان التي تعتمد نظام النسبية المختلطة ١٢٣
جدول رقم ٥: البلدان التي تعتمد النظم المتوازية ١٤٥
جدول رقم ٦: المتغيرات في نظم التمثيل النسبي ١٥٣
جدول رقم ٧: مميزات وعيوب خمسة نظم انتخابية ١٥٤
جدول رقم ٨: التكاليف المحتملة والتبعات الإدارية المترتبة على ١٢ نظام انتخابي ١٩٥
الشكل رقم ١: عائلات النظم الانتخابية ٤٤
الشكل رقم ٢: عائلات النظم الانتخابية: إحصائية لأعداد الدول العاملة بكل نظام انتخابي ٥٠

الدراسات الخاصة

بريتيش كولومبيا ٣٢
الهنـــــد ٥٨
فلســـطين ٦٦
بابوا غينيا الجديدة ٧٣
قيرغيزستان ٧٩
جنوب أفريقيا ٨٩
أندونيســيا ٩٤
إيرلنـــدا ١٠١
تشـــيلي ١٠٨
البرازيـــل ١١٧
ليســـوتو ١٢٤
المكسـيك ١٢٨
نيوزيلنـــدا ١٣٣
تـايلنـــد ١٣٨
السنغـــال ١٤٢
اليابـــان ١٤٨
البرلمان الأوروبي ١٧٧
الصـــين ١٨٣

الملحقات

أ) النظم الانتخابية المعتمدة في ٢١٣ دولة مستقلة والأقاليم التي تتبعها (٢٠٠٤) ٢٠٤
ب) معجم المصطلحات ٢٢٠
ج) مراجع إضافية ٢٢٩
د) أثر النظم الانتخابية في ترجمة الأصوات إلى مقاعد ٢٣٤
ه) ترسيم الدوائر الانتخابية ٢٣٧
و) حول المؤلفين والمساهمين ٢٣٩
ز) شكر خاص ٢٤٤
ح) حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٤٥

المختصر	بالإنجليزية	بالعربية
AV	Alternative Vote	نظام الصوت البديل
BC	Borda Count	نظام بوردا
BV	Block Vote	نظام الكتلة
FPTP	First Past The Post	نظام الفائز الأول
LV	Limited Vote	نظام الصوت المحدود
List PR	List Proportional Representation	نظام القائمة النسبية
MMP	Mixed Member Proportional	نظام النسبية المختلطة
PBV	Party Block Vote	نظام الكتلة الحزبية
PR	Proportional Representation	التمثيل النسبي
SNTV	Single Non-Transferable Vote	نظام الصوت الواحد غير المتحول
STV	Single Transferable Vote	نظام الصوت الواحد المتحول
TRS	Two-Round System	نظام الجولتين

الفصل الأول

الفصل الأول

١. لمحة عامة

مقدمة

١ . تعتبر مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي . ففي غالبية الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني ، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة ، في الوقت الذي تتموحر الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك النظم . وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة ، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى . ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي ، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية ، أو استجابة لميول شائعة ، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير .

٢ . يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء (إن لم يكن وراثة) نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية . ومن الممكن أن تؤدي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد . وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما . وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد ، أو للإبقاء عليه ، بعاملين اثنين هما:

- افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية بالنظم الانتخابية ، ما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها؛
- أو ، على العكس من ذلك ، استغلال القوى السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظمٍ يعتقدون بأنها تتلاءم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية .

وبالإضافة إلى النتائج المحسوبة مسبقاً ، يمكن أن ينتج عن عملية اختيار النظام الانتخابي تبعات لم تكن

في الحسبان لحظة اختيارها. لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لصحة الحياة السياسية على المدى الطويل، وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني.

٣. وعليه، فإن الخلفية التي تقف وراء اختيار النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته. فعملية انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها. غالباً ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد، التي يتم الأخذ بها في عملية انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة، والتي لذلك السبب بالذات، عادةً ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات. وبنفس الوقت، تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للنظم الانتخابية، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام. وبالتالي، وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة، يهدف هذا الدليل إلى معالجة مسألة النظم الانتخابية وانتقائها بأوسع ما يمكن من العمومية والشمولية.

٤. يتجه هذا الدليل بشكل خاص إلى القائمين على المباحثات السياسية، وواضعي الدساتير بالإضافة إلى كافة من لهم ضلع في بحث المؤسسات السياسية وتنظيمها في الديمقراطيات الجديدة والناشئة وتلك التي تمر في مراحل انتقالية. من ناحية ثانية، وطالما أن عملية تنظيم المؤسسات السياسية تعتبر مسألة أساسية، ليس بالنسبة للديمقراطيات الناشئة فحسب إنما كذلك بالنسبة للديمقراطيات الراسخة والتي تعنى بمواءمة أنظمتها ومؤسساتها لتتماشى بشكل أفضل مع الواقع السياسي المتغير، يعمل هذا الدليل كذلك على مخاطبة القائمين على تصميم نظمهم الانتخابية أو إعادة تصميمها في الديمقراطيات الراسخة. ونظراً لاتساع نطاق الجمهور المعني بهذا الدليل، فقد تم تبسيط معظم الأدبيات الأكاديمية حول الموضوع، دون التخلي عن معالجة أكثر الأوجه تعقيداً في هذا المجال. وعليه ففي محاولة تحقيق التوازن بين الوضوح والشمولية تكمن الإجابة على ما قد يواجه القارئ في هذا الدليل، حيث قد يبدو بالغ التبسيط في بعض المواقع بينما يأتي فجأةً شديد التعقيد في مواقع أخرى.

في الوقت الذي قد تختلف فيه الظروف المحيطة بعملية الاختيار بين كل من الديمقراطيات الناشئة وتلك الراسخة، إلا أن أهدافها عادةً ما تكون واحدة على المدى الطويل، وهي: اعتماد مؤسسات على قدر كاف من القوة للدفع باتجاه نظام ديمقراطي يتمتع بالاستقرار، على أن تتمتع تلك المؤسسات بنفس الوقت بقدرٍ كاف من المرونة للتعامل مع المتغيرات. ويمكن لكلا النوعين من الديمقراطيات الاستفادة من تجارب الديمقراطيات الأخرى.

وبما أن عملية تنظيم وبناء المؤسسات في تطور مستمر، يعمل هذا الدليل على تقديم العبر والدروس الناتجة عن كثير من الأمثلة الواقعية فيما يتعلق بهذه العملية حول العالم.

٥. تمت كثير من عمليات تصميم وبناء الأنظمة الدستورية في حقب قريبة نسبياً: إذ حفزت الحركات الدافعة باتجاه الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي باتجاه البحث عن أشكال أكثر استقراراً وملاءمة للمؤسسات التمثيلية، بما في ذلك تقييم جديد للنظم الانتخابية. ولقد شجع على ذلك الإدراك المتزايد لحقيقة مفادها أن للخيارات المطبقة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات السياسية تأثير كبير على النظام

السياسي العام. وعلى سبيل المثال هناك إدراك متعاظم لإمكانية تصميم النظم الانتخابية بشكل يوفر التمثيل الجغرافي ويحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد؛ وبما يشجع قيام الأحزاب السياسية الفاعلة على المستوى الوطني، وبنفس الوقت توفير المزيد من الفرص لتمثيل المرأة والأقليات المحلية؛ وإمكانية استخدام النظام الانتخابي لتحقيق التعاون والتوافق في المجتمعات التي يسودها الانقسام من خلال اعتماد وسائل مبتكرة، واستخدامها كمحفزات وكضوابط في نفس الوقت. لذلك ينظر للنظم الانتخابية اليوم على أن لها تأثير حاسم في بناء النظام السياسي، بالإضافة إلى أهميتها البالغة في كل ما يتعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق أوسع.

٦. بينما يختص هذا الدليل بالنظم الانتخابية على المستوى الوطني، إلا أنه يتطرق إلى كافة الخيارات المتاحة لأية فئة تعمل على تنظيم انتخاباتها. وعليه، فبالإضافة إلى فائدة الدليل للعاملين على تصميم وتنظيم المؤسسات الوطنية والمحلية والإقليمية، يمكن لفئات أخرى الاستفادة منه، كالجمعيات والتنظيمات والاتحادات المهنية، أو المنظمات الأهلية.

كيفية استخدام الدليل

٧. يهدف هذا الدليل من خلال التحليل المفصل للخيارات المختلفة ونتائجها المحتملة، وتوضيح كيفية عمل النظم الانتخابية في أنحاء العالم الديمقراطي، إلى تحقيق هدفين هما: توفير المعرفة وتنوير المناظرات السياسية والعامة حول المواضيع المطروحة هنا؛ وإعطاء واضعي الدساتير وقوانين الانتخاب والعاملين على تنظيم الأطر السياسية الوسائل المساعدة لممارسة خياراتهم على أساس من المعرفة، وبما يجنبهم الآثار المعيقة والمثيرة للبلبلة التي قد تنجم عن اختيار بعض النظم الانتخابية.

٨. ويبدأ الدليل بمناقشة ماهية النظم الانتخابية (وما لا يجب أن تكون عليه)، ومدى أهميتها للنجاح بتحقيق الاستقرار السياسي لأمة ما. يتطرق بعد ذلك إلى عشرة معايير يجب استخدامها في عملية اتخاذ القرار حول أنجع النظم الانتخابية التي يمكن اعتمادها في أي مجتمع (الفقرات ٢٧ إلى ٤٥)، ويناقش مسائل تتعلق بتقييم النظم وتعديلها. وبعد الانتهاء من تحديد هذا الإطار، يعمل الدليل في الفصلين الثاني والثالث على وصف مختلف النظم الانتخابية ونتائجها المحتملة، محدداً مزايا وعيوب كل نظام استناداً إلى الخبرات المتراكمة عبر السنين وأبحاث المختصين في هذا المجال.

٩. هناك العديد من النظم الانتخابية المختلفة التي يتم استخدامها حالياً، بالإضافة إلى الكثير من التعديلات لكل منها، إلا أننا وبغرض التبسيط قمنا بتصنيف النظم الانتخابية ضمن ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية (Plurality/Majority)، ونظم التمثيل النسبي (PR)، والنظم المختلطة (Mixed). وتتفرع هذه العائلات الرئيسية إلى تسع عائلات فرعية هي: نظام الفائز الأول (FPTP)، ونظام الكتلة (BV)، ونظام الكتلة الحزبية (PBV)، ونظام الصوت البديل (AV)، ونظام الجولتين (TRS) والتي تندرج جميعها ضمن نظم الأغلبية؛ ونظام القائمة النسبية (List PR)، ونظام الصوت الواحد المتحول (STV) ويندرجان ضمن نظم التمثيل النسبي؛ ونظام النسبية المختلطة (MMP) والنظم المتوازية، وتقع ضمن إطار النظم المختلطة. بالإضافة إلى ذلك، هناك نظم انتخابية أخرى مثل نظام الصوت الواحد غير

المتحول (SNTV)، ونظام الصوت المحدود (LV)، ونظام بوردا (BC) والتي لا تندرج ضمن أي من هذه العائلات (أنظر الشكل ١) إنما يمكن اعتبارها على أنها ثلاث عائلات فرعية إضافية.

١٠. تم إعداد هذا التصنيف لتوفير مرشد واضح ودقيق من أجل الاختيار بين النظم المختلفة. وبينما ينبع من أعراف متفق عليها منذ زمن بعيد، يأخذ هذا التصنيف في الحسبان كافة النظم الانتخابية المستخدمة حالياً حول العالم لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني، بغض النظر عن قضايا الديمقراطية والشرعية الأوسع نطاقاً. ولقد تم تصنيف النظم استناداً إلى طريقة عملها وليس إلى نتائجها: فبينما تأتي الانتخابات في البلدان التي تعتمد إحدى النظم النسبية بنتائج عادةً ما تكون أكثر تناسباً من تلك المستخدمة في البلدان التي تعتمد إحدى نظم الأغلبية، نجد استثناءات عديدة لذلك.

١١. بعد الانتهاء من عرض الآليات التي تعمل بها النظم الانتخابية ونتائجها، ينتقل الفصل الثالث من هذا الدليل لمعالجة مجموعة من المسائل الهامة بالنسبة لكافة النظم، مثل تمثيل المرأة والأقليات والمجتمعات المحلية، وتوقيت الانتخابات، والاقتراع الإجباري، والتصويت عن بعد. وبينما يتمثل المحور المركزي لهذا الدليل في معالجة النظم الانتخابية الخاصة بانتخاب الهيئات التشريعية، مثل الجمعية الوطنية أو البرلمان في غرفته أو مجلسه الأول (ما يعرف بمجلس العموم أو مجلس النواب)، إلا أن الفصل الرابع منه يتعرض لمناقشة الخيارات المتعلقة بالنظم الخاصة بانتخاب الرؤساء، والغرفة أو المجلس الثاني (والذي تطلق عليه تسميات مختلفة كمجلس الشيوخ، أو الأعيان أو المستشارين، إلخ) في الأنظمة التي تتألف سلطتها التشريعية من مجلسين، وكذلك انتخاب السلطات المحلية، بالإضافة إلى قضايا تخص انتخاب الهيئات الإقليمية مثل البرلمان الأوروبي، والتبعات الانتخابية لأشكال الفيدرالية المختلفة، بما فيها المتماثلة وغير المتماثلة، والإدارات المستقلة الأخرى.

ويختص الفصل الخامس من الدليل بمعالجة التكاليف والتبعات الإدارية الهامة المترتبة على كل نظام انتخابي، بينما ينتهي في الفصل السادس إلى تقديم بعض النصائح لمصممي النظم الانتخابية، والتي تم استخلاصها من تجارب عدد من الخبراء الذين ساهموا في صياغة الدساتير وقوانين الانتخاب في أنحاء مختلفة من العالم. أما الملحقات فتتضمن جدولاً يبين خصائص النظم الانتخابية المعمول بها في ٢١٣ دولة مستقلة والأقاليم المرتبطة بها، معجم المصطلحات، وقائمة المراجع الإضافية، فضلاً عن بعض الأمثلة لآثار النظم الانتخابية ولعملية ترسيم الدوائر الانتخابية.

١٢. ويحتوي هذا الدليل على ١٨ دراسة تهدف إلى تقديم أمثلة حية من الواقع حول المعالجة النظرية للنظم الانتخابية. ولقد وضع هذه الدراسات مجموعة من الخبراء المختصين، كل في البلد الذي أسندت إليه دراسته، حيث طلب منهم تناول المسائل التالية: ما هو النظام الانتخابي المعمول به وكيف تم اعتماده؟ كيف يتم تطبيقه على أرض الواقع؟ ما هي الجوانب التي تعمل بنجاعة؟ ما هي الجوانب القابلة للنقد فيه؟ وفي حالة حدوث تغيير ما في النظام في مرحلة معينة، فلماذا تم ذلك؟ وهل يلبي النظام الجديد الناتج عن التغيير المتطلبات المرجوة منه؟

١٣. لا يسعى هذا الدليل إلى الإجابة عن كافة الأوجه المتعلقة بتصميم النظم الانتخابية؛ فعلى العكس من ذلك، نأمل من خلاله تقديم المعلومات الكافية التي تتيح ممارسة الخيار على أساس من المعرفة، وفتح المزيد من النوافذ على البحث عن أنجع النظم الانتخابية وأكثرها ملاءمة في كل حالة. ولا يهدف الدليل إلى تقديم الوصفات الملزمة: إذ لا توجد معادلة ممكنة لتنبئ القارئ، على سبيل المثال، بماهية النظام الانتخابي الذي يجب اعتماده في مجتمع يضم ٦٠٪ من المسلمين و٤٠٪ من المسيحيين ويقوم على وجود ثلاثة أحزاب سياسية ويتسم بتاريخ حافل بالقضايا الانفصالية العنيفة. إنما يقترح الدليل المعايير الخاصة بالخيارات المتاحة، موفراً بذلك الأرضية العلمية لاتخاذ القرارات على أساس من المعرفة. ويستطيع القارئ في بلد ما، من خلال الأمثلة والدراسات التي تضمنها الدليل، تحديد المعالجات التي تم اتخاذها في أنحاء أخرى من العالم لمشكلات واحتياجات مماثلة. ويختلف كل بلد عن الآخر، إلا أن هذا الاختلاف يرتكز إلى كيفية التعامل مع العوامل الاجتماعية والسياسية الأساسية في كل بلد، ككيفية تعاطي مجتمع وثقافة ما مع مفهوم التمثيل، أو كيفية معالجة الانقسامات العرقية أو مواجهة تاريخ داخلي من الصراعات، إلخ. لذلك نوصي كل القائمين على تصميم نظمهم الانتخابية الانطلاق من معايير الاختيار (راجع الفقرات ٢٧ إلى ٤٥)، محاولين وضع قائمة أولويات بالقضايا الهامة لبلدهم على وجه الخصوص؛ بعد ذلك ينصح بالانتقال إلى دراسة الخيارات المتاحة ونتائجها المحتملة وعملية التشاور التي يجب أن تسبق اعتماد أي نظام انتخابي جديد. وعليه، فإن البحث عن أكثر النظم الانتخابية ملاءمة يتطلب تقييماً معمقاً للخيارات المتاحة ومقارنتها مع الخيارات المعتمدة (مع الأخذ بعين الاعتبار العامل التاريخي، والواقع السياسي والظروف الراهنة) سعياً إلى تحديد خيار أو أكثر يتلاءم مع احتياجات البلد المعني. ويتطلب ذلك أيضاً استكمال العملية بمشاركة كافة المعنيين لإضفاء صفة الشرعية على الخيار المعتمد.

ما هي النظم الانتخابية

١٤. في مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون بها. أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وبنية ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية (وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية). وعلى الرغم من عدم تركيز هذا الدليل على الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية (كتوزيع مقرات الاقتراع، أو اختيار المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، إلخ) إلا أن هذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره. كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

أهمية النظم الانتخابية

١٥ . تعمل المؤسسات السياسية على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطية بموجبها ، ويمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها ، إن إيجاباً أو سلباً . فمن خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية ، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة . وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها ما يزيد في صعوبة تعديلها ، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة لتعديل دستوري .

١٦ . وحتى في تلك الحالات التي يعطى فيها لكل ناخب صوت واحد ، وعندما يؤدي ذلك إلى حصول كافة الأحزاب على نفس العدد من الأصوات ، يمكن لنظام انتخابي ما أن يفضي إلى تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة أقلية ، بينما يفضي نظام آخر إلى تمكين حزب واحد من الانفراد بالسلطة . وتبين الأمثلة الواردة في الملحق (د) كيف يمكن للنظم الانتخابية على أشكالها ترجمة ذات الأصوات إلى نتائج مختلفة تماماً .

النظم الانتخابية ونظم الأحزاب السياسية

١٧ . تمتد تأثيرات النظم الانتخابية إلى أبعد مما تم التطرق إليه من تبعات أولية . حيث تشجع بعض النظم الانتخابية ، أو حتى أنها تلزم ، قيام الأحزاب السياسية؛ بينما تعمل نظم أخرى من خلال المرشحين الأفراد فقط . وتتأثر طبيعة النظم الخاصة بالأحزاب السياسية التي يتم تطويرها إلى حد كبير بالنظام الانتخابي ، وخاصةً فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية الفاعلة في الهيئة التشريعية وأحجامها . وكذلك الأمر بالنسبة للتماسك والانضباط الداخليين ضمن الأحزاب: إذ تساعد بعض النظم الانتخابية على ظهور التيارات المتباينة ضمن الحزب الواحد حيث تتصارع أجنحته المختلفة فيما بينها باستمرار ، بينما تدفع نظم أخرى نحو توحيد كلمتهم ونبذ الانشقاقات الداخلية . ويمكن للنظم الانتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية ، وفي سلوكيات القيادات السياسية ، بما يسهم في تحديد ما يكون عليه الجو السياسي العام؛ وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية نحو تشكيل التحالفات فيما بينها أو ، على العكس من ذلك ، أن تتبتعد عن تلك الممارسة؛ وقد توفر النظم الانتخابية حوافز للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن ، أو لحصرها في أطر ضيقة ضمن نطاق القبيلة أو صلة القرابة .

النظم الانتخابية وإدارة الصراعات

١٨ . تؤكد الانعكاسات المبينة أعلاه الدور الهام الذي تضطلع به النظم الانتخابية فيما يتعلق بإدارة الصراعات . فمن الواضح أن النظم الانتخابية المختلفة من شأنها أن تفاقم من حدة التوتر والصراع في مجتمع ما أو أن تسهم في تهدئته . فعلى المستوى الأول ، هناك نزاع بين النظم التي ترتكز إلى إشراك الأقليات وتلك التي تدفع باتجاه تمكين حزب واحد من السيطرة على الحكم . وعلى المستوى الآخر ، فإذا لم ينظر للنظام الانتخابي على أنه نظام عادل وأن الإطار القانوني القائم قد يمكن المعارضة من الفوز في الانتخابات القادمة ، فقد يرى الخاسرون أنفسهم مجبرين على العمل خارج النظام ، بما في ذلك اللجوء

إلى وسائل غير ديمقراطية ، وصدامية أو عنيفة أحياناً . أخيراً ، ولكون النظام الانتخابي يحدد صعوبة أو سهولة عملية الاقتراع ، فهو ينعكس بالضرورة على الأقليات والمجموعات المهمشة . وهذا أمر بالغ الأهمية ، إلا أن أهميته تتعاظم في المجتمعات التي تكثر فيها أعداد الأميين (أنظر الفصل الخامس حول التكاليف الناجمة عن النظم الانتخابية وتبعاتها الإدارية) .

التأثيرات السيكولوجية والميكانيكية للنظم الانتخابية

١٩ . للنظم الانتخابية بشكل عام تأثيراتها الميكانيكية والسيكولوجية . فالآثار الميكانيكية يمكن ملاحظتها من خلال النظم الحزبية المختلفة التي تدفع للعمل بها مختلف النظم الانتخابية . فعادةً ما تميل نظم الأغلبية إلى وضع القيود على تزايد عدد الأحزاب السياسية ، بينما تميل نظم النسبية إلى فتح المجال أمام تنوع أكبر للأحزاب السياسية على الساحة . وأما التأثيرات السيكولوجية للنظم الانتخابية فتعمل بدورها على تدعيم التأثيرات الميكانيكية: ففي نظام الفائز الأول ، على سبيل المثال ، يواجه الناخبون الراغبون بتأييد الأحزاب الصغيرة معضلة في كيفية تفادي ضياع أصواتهم هباء ، إذ لا يمكن انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية . وعادةً ما ينتج عن ذلك عدم تعبير الناخبين عن خيارهم الحقيقي والتوجه لدعم مرشح آخر (غالباً ما يتبع إحدى الأحزاب الكبيرة) يعتقدون بأن حظوظه في الفوز أوفر من غيره . والنتيجة النهائية لذلك تتمثل في تقوية الأحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة . مقابل ذلك ، فإن النظم النسبية أو تلك التي تتيح للناخب التعبير عن عدة خيارات ، تسهم في تمكينه من الاقتراع للأحزاب الصغيرة ، ما يخفف من وطأة الاضطرار لممارسة ما يعرف "بالاقتراع الاستراتيجي" .

أهمية السياق المحيط بالنظم الانتخابية

٢٠ . من الضروري بمكان الأخذ بالحسبان بأن أي نظام انتخابي لن يعمل بنفس الطريقة في بلدان مختلفة . فعلى الرغم من وجود بعض التجارب المتماثلة في أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن نتائج أي نوع من النظم الانتخابية تعتمد إلى حد كبير على السياق الاجتماعي والسياسي حيث يتم تطبيقها . وعلى سبيل المثال ، فبالرغم من وجود توافق عام حول حقيقة مفادها أن نظم الأغلبية تميل إلى تحديد ألوان الطيف السياسي الممثلة في السلطة التشريعية بينما تشجع على تعددها النظم النسبية ، إلا أن الاعتقاد السائد بأن نظم الأغلبية تفضي إلى ارتكاز النظام السياسي على وجود حزبين اثنين بينما تفضي النظم النسبية إلى قيامه على أساس من التعددية الحزبية ، يبدو مهجوراً أكثر فأكثر . فنظام الفائز الأول لم يسهم مؤخراً في تكتل مجموعات الأحزاب السياسية ضمن أحزاب كبيرة في بعض الديمقراطيات الراسخة مثل كندا والهند ، كما وأنه لم يؤدي إلى قيام أحزاب سياسية متماسكة في بابوا غينيا الجديدة . وفي نفس الوقت ، فلقد نتج عن النظام النسبي سيطرة الحزب الواحد في ناميبيا وجنوب أفريقيا وأماكن أخرى . وبشكل عام فإن النتائج المترتبة على اختيار النظام الانتخابي تعتمد على عوامل متفرقة ، مثل تركيبة المجتمع الأيديولوجية ، والدينية ، والعرقية ، والقبلية ، والمناطقية ، واللغوية والطبقية؛ أو ما إذا كان البلد المعني يتمتع بديمقراطية راسخة أم ناشئة؛ أو إذا ما توفر في البلد نظام حزبي متماسك أم أن أحزابه ما زالت في بداية تكوينها ، وما هو عدد الأحزاب "الجادة" فيه؛ أو إذا ما كان مؤيدو حزب ما متمركزين جغرافياً في جزء محدد من البلاد أم أنهم موزعون على مناطق واسعة .

الإطار الديمقراطي

٢١ . من الضروري عدم التعامل مع النظم الانتخابي بشكل منعزل ، حيث أن لتصميمها ولنتائجها ارتباطاً قوياً بالنظم الأخرى ، سواء كانت ضمن الدستور أو خارجه . فالنظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة متراصة تتعلق بنظم الحكم ، وقواعد الوصول إلى السلطة ومداخلها . لذا يجب أن يقوم التصميم الناجح للنظم الانتخابية على النظر إلى الإطار المؤسسي والسياسي ككل: فأي تغيير في أي جزء من هذا الإطار العام من شأنه أن يؤدي إلى تعديلات وتسويات في طريقة عمل باقي المؤسسات داخله .

٢٢ . وعلى سبيل المثال ، كيف يمكن للنظام الانتخابي المعتمد الإسهام في حل النزاعات بين قادة الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين على أرض الواقع؟ وما هو مدى سيطرة أولئك القادة على ممثلي أحزابهم المنتخبين؟ وهل توجد هناك ضوابط دستورية لتنظيم الاستفتاءات ووسائل المشاركة الديمقراطية المباشرة الأخرى والتي تكمل عمل المؤسسات الديمقراطية التمثيلية؟ وهل يتطرق الدستور إلى تحديد معالم النظام الانتخابي ، كمواد ملحقة بالدستور أو كقوانين عادية؟ وهذا كله سيحدد إلى أي مدى يعتبر النظام الانتخابي محصناً أو إلى أي مدى يبقى عرضةً للتغيير من قبل الأغلبية المنتخبة (أنظر الفقرة ٤٩ أدناه) .

٢٣ . هناك مسألتان من هذا القبيل يجدر بنا معالجتهما بتفصيل أكبر . الأولى تتعلق بمدى مركزية النظام . فهل البلد المعني بلد فيدرالي أم موحد ، وإذا كان فيدرالياً ، فهل تتمتع المقاطعات/الألوية المختلفة بذات القدر من القوة والاستقلال أم لا؟ والثانية تخص الخيار القائم بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي . ولكلا النظامين مؤيديهما ، ويتأثر الخيار بينهما بالميراث السياسي لكل بلد؛ إلا أن الطبيعة المختلفة للعلاقة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في كلا النظامين لها تأثير مباشر على مسألة تصميم النظام الانتخابي في كلتا الحالتين . والجدل القائم عادةً حول الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات أو السلطة التنفيذية على المستوى المحلي يعكس كلا الأمرين .

٢٤ . في غالبية البلدان الفيدرالية التي تعتمد نظام المجلسين في هيئتها التشريعية ، يتم انتخاب الأعضاء في كلا المجلسين بطرق مختلفة . وهذا أمر منطقي لسببين اثنين على علاقة بالمفهوم الأساسي للفيدرالية . السبب الأول يتمثل في أن مهمة المجلس الثاني (الشيوخ) للسلطة التشريعية تنحصر في تمثيل المقاطعات/الألوية التي يتشكل منها البلد الفيدرالي ، وعادةً ما يخصص لكل منها عدد مماثل من الممثلين ، بغض النظر عن حجمها الجغرافي أو الديمغرافي (كمجلس الشيوخ الأمريكي على سبيل المثال ، أو المجلس الوطني للمحافظات في جنوب أفريقيا) . أما السبب الثاني فيعود إلى انعدام الفائدة من وجود مجلسين إن لم يكن لكل منهما أدوار مختلفة وحتى مجالات سلطة مختلفة ، وفي حال استخدام ذات النظام الانتخابي لكليهما ، فستكون النتيجة على الأرجح تكرار ذات النتائج الانتخابية في تركيبة كليهما ، وبالتالي إفراز ذات الأغلبية البرلمانية في كل من المجلسين ، خاصةً إذا ما تم إجراء الانتخابات لكلا المجلسين بشكل متزامن . وكما يبين الدليل لاحقاً (أنظر الفقرات ١٨٩ إلى ١٩٢) ، يوفر انتخاب المجلس الثاني (مجلس الشيوخ) فرصة لإدخال بعض الحلول الخلاقة بهدف تمكين بعض المجموعات من الحصول على تمثيل لها فيه ، بينما يصعب عليها أن تتمثل في المجلس الأول (النواب) . ولكن عندما تجرى الانتخابات على ثلاثة مستويات مختلفة أو أكثر ، كالانتخابات للمجلس الأول ، وللمجلس الثاني وكذلك لانتخاب الإدارات المحلية ، فمن الضروري الأخذ بالنظم الانتخابية المستخدمة لكل منها مجتمعة . فقد يمكن ذلك على سبيل

المثال الدفع باتجاه رفع مستوى تمثيل الأقليات على المستوى المحلي ، في الوقت الذي يحد منه أو يمنعه على المستوى الوطني .

٢٥ . إلى ما قبل سنوات قليلة لم تكثر الأمثلة لديمقراطيات تعتمد النظام الرئاسي بشكل مستدام . إلا أن الالتزام بهذا النظام في بعض المناطق ، مثل أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا ، يحتم علينا طرح التساؤل التالي: ما هي الميزات المتعلقة بتصميم النظم الانتخابية والتي من شأنها الإسهام في اعتماد النظام الرئاسي وعمله بشكل سليم؟ وتظهر لنا التجربة في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال ضعفاً في استقرار النظام السياسي في البلدان التي اعتمدت دساتيرها النظام الرئاسي ، في الوقت الذي تتسم ساحتها السياسية بهشاشة النظام الحزبي وتشتته ، بالإضافة إلى وجود توتر دائم بين سلطاتها التنفيذية والتشريعية المنقسمة ، في الوقت الذي يقوم فيه انتحاب الرئيس على نظام الجولتين ، وانتخاب السلطة التشريعية على نظام القائمة النسبية وتجرى الانتخابات في مواعيد مختلفة لكلتا السلطتين . وعلى أية حال ، فقد يساعد على التخفيف من ذلك اعتماد نظام انتخابي يمكن أن ينتج عنه حصول الحزب أو التكتل الداعم للرئيس المنتخب على أغلبية مريحة ، دون الحصول على أغلبية مطلقة بالضرورة ، في الهيئة التشريعية .

٢٦ . عادةً ما ينظر إلى اعتماد نظام الأغلبية في انتخاب الرئيس وإجرائها متزامنة مع الانتخابات التشريعية كعامل مساعد لحصر النظام الحزبي ضمن عدد أقل من الخيارات الحزبية القادرة على الاستمرار وطرح البدائل . ولكن ، يمكن لأخطار كبيرة أن تتمخض عن الجمع بين السلطات الكبيرة التي يتمتع بها الرئيس المنتخب انتخاباً مباشراً كرأس للسلطة التنفيذية ، واستخدام نظام الأغلبية في بلد منقسم قبلياً أو عرقياً ، حيث لا تتمتع أية فئة بالأغلبية المطلقة . وقد تكون النتائج كارثية بالنسبة لمستوى الشرعية أو لنجاح أية عملية مصالحة . ويمكن للنظام الانتخابي الخاص بانتخاب الرئيس أن يأتي مكملاً للنظام الفيدرالي إذا ما اقتضى على المرشح الفائز ضرورة الفوز بنسبة هامة من الأصوات في حد أدنى من المقاطعات/الألوية التابعة للبلد ، بالإضافة إلى فوزه بأكبر عدد من الأصوات على المستوى الوطني العام (كما هي الحال في إندونيسيا أو نيجيريا – أنظر الفقرات ١٨٧ إلى ١٨٨ أدناه) .

المعايير الأساسية في تصميم النظم الانتخابية

٢٧ . يفضل ، للعمل على تصميم النظام الانتخابي ، الانطلاق من وضع قائمة من المعايير لتلخيص ما يراد تحقيقه ، وما يراد تفاديه ، والشكل الذي يراد لكل من السلطتين التشريعية والنفيذية أن تكونا عليه بشكل عام . وتغطي قائمة المعايير المدرجة أدناه كثيراً من القضايا ، إلا أنها ليست شاملة حيث يمكن للقارئ إضافة معايير أخرى قد لا تقل أهمية عما ورد هنا . وقد نجد أن بعض المعايير المطروحة تتقاطع مع بعضها البعض وقد تبدو متناقضة فيما بينها ، وذلك يعود لكونها متناقضة في حقيقة الأمر: حيث أن المقايضة بين مجموعة من الرغبات والأهداف المتضاربة عادةً ما تدخل في صلب أية عملية من هذا القبيل .

فعلى سبيل المثال ، قد يطمح البعض إلى تمكين المرشحين المستقلين من الانتخاب ، في الوقت الذي يصبو فيه إلى الدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية قوية . أو قد يرى البعض الآخر حكمة في تصميم نظام يفسح المجال أمام الناخبين لخيارات أوسع بين المرشحين والأحزاب ، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة في تعقيد

ورقة الاقتراع والتي تشكل صعوبة زائدة في التعامل معها من قبل الناخبين ذوي المستوى الثقافي المحدود. وعليه فإن الأساس في تصميم النظام الانتخابي أو تعديله يقوم على تصنيف المعايير والأهداف في قائمة أولويات، حسب أهمية كل منها، والبحث بعد ذلك عن النظام أو التركيبة التي تمكننا من تحقيق أكبر قدر من تلك المعايير والأهداف.

تحقيق مستويات التمثيل المختلفة

٢٨. يمكن للتمثيل أن يأخذ أربعة أشكال على الأقل. الأول، التمثيل **الجغرافي** ويعني حصول كل منطقة، سواء كانت بلدة أو مدينة، أو محافظة أو دائرة انتخابية، على ممثلين لها في الهيئة التشريعية، يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ليكونوا مسؤولين في نهاية المطاف أمامها. الثاني، التوزيع **الأيديولوجي** لمجتمع ما والذي قد يتمثل في الهيئة التشريعية، من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما. الثالث، ويتمثل فيي انعكاس الواقع **الحزبي–السياسي** القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية، حتى وإن لم تقم الأحزاب السياسية على أساس أيديولوجي. فلو اقترع نصف الناخبين لحزب ما ولم يؤد ذلك إلى فوز ممثلين عنه، أو إلى فوز أعداد ضئيلة منهم، لا يمكن اعتبار ذلك النظام الانتخابي على أنه يمثل الإرادة العامة للناخبين. أما الشكل الرابع فيخص ما يعرف بالتمثيل **الوصفي أو التصويري (الإجتماعي)**، حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية لأمة ما، كمرآة لها تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتفعل بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب. فتركيبة البرلمان التصويري يجب أن تحتوي على ممثلين من كلا الجنسين (رجالاً ونساء)، ومن كافة الأعمار (كهلة وشباب)، وأغنياء وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والعرقي أو القبلي للمجتمع.

جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى

٢٩. الانتخابات أياً كانت جيدة وإيجابية، إلا انها قد تعني القليل للناخبين إذا تعذرت عليهم المشاركة أو إذا ما شعروا بأن لا قيمة لأصواتهم في التأثير في طريقة إدارة الشأن العام في بلدهم. وسهولة الاقتراع تستند إلى عوامل مختلفة مثل بساطة ورقة الاقتراع ومدى وضوحها، وسهولة الوصول إلى أماكن الاقتراع، ودقة جداول الناخبين وحداثتها، ومدى قناعة الناخب بسرية الاقتراع.

٣٠. ترتفع مستويات المشاركة في الانتخابات عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات، سواء على المستوى العام أو المحلي، تأثير فعلي في إدارة الحكم. فلو علم الناخب مسبقاً بأن لا حظوظ لمرشحه المفضل بالفوز فما الذي سيحفزه على المشاركة؟ وفي بعض النظم الانتخابية قد يمثل عدد الأصوات الضائعة (وهي الأصوات الصحيحة التي لا تفضي إلى فوز أي مرشح، على العكس من الأصوات الباطلة أو غير الصحيحة والتي لا يتم احتسابها أصلاً) نسبةً هامة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني.

٣١. أخيراً، فقد تسهم السلطة الفعلية التي تمارسها الهيئة التي يتم انتخابها على أرض الواقع في إضفاء مزيد من الاعتبار والأهمية على العملية الانتخابية بحد ذاتها. فالانتحابات الجوفاء التي يتم تنظيمها من قبل الأنظمة الديكتاتورية والتي لا تمنح الناخب أي خيار حقيقي، وحيث لا تمارس السلطة التشريعية المنتخبة أي تأثير في تشكيل الحكومة (السلطة التنفيذية) ولا في قراراتها، أقل أهمية وجذباً بكثير من تلك التي

تنظم في بلدان تلعب فيها سلطتها التشريعية المنتخبة دوراً أساسياً في كل ما يتعلق بالقضايا الرئيسية لحياة المواطن اليومية.

٣٢. وحتى في الأنظمة الديمقراطية، يؤثر اختيار النظم الانتخابية في شرعية المؤسسات المنتخبة. وعلى سبيل المثال، اعتادت أستراليا انتخاب مجلس الشيوخ فيها بين الأعوام ١٩١٩ و ١٩٤٦ على أساس نظام انتخابي اتسم إلى حد كبير بالإخلال بنسبية التمثيل (نظام الصوت البديل في دوائر انتخابية تعددية)، ما أدى إلى نتائج ملتوية وغير تمثيلية. وأدى ذلك إلى فقدان المجلس لشرعيته في نظر الناخبين والسياسيين، بالإضافة إلى تقويض الموقف العام الداعم لمؤسسات الحكم الفيدرالية عامة برأي بعض المراقبين. ولكن، وبعد تعديل النظام الانتخابي إلى نظام أكثر عدلاً (نظام الصوت الواحد المتحول) في العام ١٩٤٨ بدأ الجميع ينظر إلى مجلس الشيوخ على أنه ذو مصداقية أكبر وتمثيل أقرب إلى الواقع، ما أدى تدريجياً إلى رفع مستويات الاحترام له ولأهميته في صنع القرارات.

توفير الحوافز لتحقيق المصالحة

٣٣. بالإضافة إلى كونها الوسيلة التي يتم من خلالها انتخاب مؤسسات الحكم، يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات الدائرة في مجتمع ما. فقد تدفع بعض النظم الانتخابية، في ظروف معينة، الأحزاب السياسية إلى التوجه نحو قواعد أوسع من المؤيدين خارج نطاق الإطار الأضيق لمؤيديهم الاعتياديين. وكمثال على ذلك، فقد يحفز نظام انتخابي معين حزباً سياسياً ما على العمل لكسب تأييد الناخبين البيض أو غيرهم، حتى ولو كانت قاعدته الأساسية ترتكز إلى مؤيديه من الناخبين السود. وبهذه الطريقة يصبح برنامج ذلك الحزب أكثر شمولية وأقل فئويةً أو استثنائيةً. ويمكن لمحفزات أخرى للنظم الانتخابية أن تحد من تقوقع الأحزاب السياسية ضمن أطر قبلية، أو عرقية، أو محلية، أو لغوية أو أيديولوجية. ويشمل هذا الدليل في مواقع مختلفة منه أمثلة حول كيفية عمل النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات.

٣٤. وعلى الجانب الآخر من المعادلة، يمكن للنظم الانتخابية أن تحدو بالناخبين إلى الخروج من دوائر التأييد التقليدية التي اعتادوا عليها والتفكير في الاقتراع لصالح أحزاب أخرى تعتبر ممثلة لمجموعات وفئات أخرى غير تلك التي ينتمون إليها، ما يولد مزيداً من التعايش والتوافق. وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الانتخابية التي تعطي الناخب أكثر من صوت واحد أو تفسح له المجال لترتيب المرشحين حسب الأفضلية التي يرتأيها، فهي توفر الفرصة له لتخطي الحواجز الاجتماعية الراسخة في ذهنيته. ففي الانتخابات التي أعقبت الاتفاق المعروف باتفاق الجمعة الفضيلة في أيرلندا الشمالية في العام ١٩٩٨، استفادت القوى السياسية السلمية المؤيدة للاتفاق من تحويل الأصوات الناتج عن استخدام نظام الصوت الواحد المتحول، في نفس الوقت الذي نتج عنه تمثيل نسبي واسع لكافة المشاركين. لكن التحول الحاصل في الخيار الأول للأصوات نحو أحزاب أكثر تشدداً في انتخابات العام ٢٠٠٣ أظهر تراجعاً لتلك النتائج الإيجابية للانتخابات السابقة.

تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة

٣٥ . لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة، إلا أن نتائجه تسهم، بما لا يدع مجالاً للشك، في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة. والأهم هنا هو هل يعتبر الناخبون النظام عادلاً، وهل تستطيع الحكومة تنفيذ القانون وإدارة الحكم بكفاءة، وهل يفيد النظام لتفادي التمييز ضد أحزاب أو مجموعات محددة.

٣٦ . تختلف الانطباعات حول عدالة النتائج الانتخابية كثيراً من بلد إلى آخر. ففي بريطانيا مثلاً كانت نتيجة الانتخابات في عمليتين انتخابيتين (سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٧٤) أن حصل الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات على المستوى الوطني على عدد أقل من مقاعد البرلمان من أنداده من الأحزاب، إلا أن ذلك اعتبر أنه كبوة لنظام انتخابي جيد (نظام الفائز الأول – أنظر الفقرات ٧٦ إلى ٧٩) وليس عيباً في عدالته يستدعي التغيير. وعلى العكس من ذلك، فلقد أعتبرت نتائج الانتخابات في نيوزيلندا في انتخابات العامين ١٩٧٨ و١٩٨١، حيث حافظ الحزب الوطني الحاكم على مكانته في سدة الحكم على الرغم من حصوله على عدد أقل من أصوات الناخبين التي حصل عليها حزب العمال المعارض، على أنها عامل كاف لتحريك الأصوات المنادية بتغيير النظام الانتخابي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تغييره (أنظر الدراسة الخاصة بنيوزيلندا في هذا الدليل).

٣٧ . أما ما يخص قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ القوانين بكفاءة فيتعلق بقدرتها على تشكيل أغلبية برلمانية كافية لذلك، وهو ما يرتبط بدوره بالنظام الانتخابي. وكقاعدة عامة أولية يمكن القول بأن نظم الأغلبية تعتبر أكثر ميلاً إلى إنتاج تركيبة للهيئة التشريعية يمكن من خلالها لحزب واحد تحقيق الأغلبية مقابل كافة أحزاب المعارضة مجتمعةً، بينما تميل النظم النسبية إلى إفراز الحكومات الائتلافية. لكن، وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا ننسى بأن النظم النسبية قد تفضي كذلك إلى أغلبية الحزب الواحد، بينما يمكن أن ينتج عن نظم الأغلبية عدم حصول أي حزب على تلك الأغلبية. وذلك يعتمد إلى حد كبير على تركيبة النظام الحزبي وطبيعة المجتمع ككل.

٣٨ . أخيراً، يجب أن يعمل النظام الانتخابي بشكل حيادي وبعيداً عن التفضيل أو الانحياز لأي حزب أو جماعة، إلى أبعد حد ممكن؛ حيث لا يجب أن يقع النظام في فخ التمييز ضد أية مجموعة سياسية. فالانطباع الذي قد ينتج عن ذلك، بأن السياسات الانتخابية في بلد ديمقراطي ليست متزنة، يعتبر مؤشراً على ضعف النظام السياسي ككل، وقد يعني بأن عدم الاستقرار قد أصبح قاب قوسين أو أدنى. ويمكن اعتبار انتخابات العام ١٩٩٨ في ليسوتو كمثال حي على ذلك، حيث فاز حزب المؤتمر الديمقراطي بكافة مقاعد البرلمان، على الرغم من حصوله على ٦٠ بالمئة من أصوات الناخبين فقط، من خلال نظام الفائز الأول. ولقد برهنت الاحتجاجات الشعبية التي أعقبت الانتخابات، والتي انتهت إلى تدخل عسكري من قبل قوات مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي، على خطورة تلك النتائج فضلاً عن عدم عدالتها. ولقد أدى ذلك الحدث إلى تغيير النظام الانتخابي (أنظر الدراسة الخاصة بليسوتو في هذا الدليل).

إخضاع الحكومات للمساءلة

٣٩ . تعتبر المساءلة إحدى الدعائم الأساسية للحكومة التمثيلية. فغيابها من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. ويقوم النظام السياسي المسؤول على قاعدة مسؤولية الحكومة أمام الناخبين بأكبر قدر ممكن. إذ يجب أن يتمكن الناخبون من التأثير في شكل الحكومة ومضمونها، وذلك إما من خلال تغيير الائتلافات الحزبية الحاكمة أو من خلال حجب تأييدهم عن الحزب الحاكم عندما يفشل في إدارة الحكم بشكل سليم. ويمكن للنظم الانتخابية المصممة بشكل ملائم أن تسهم في تحقيق ذلك.

٤٠ . عادةً ما يسود اعتقاد مبسط حول هذه المسألة، مفاده أن نظم الأغلبية، مثل نظام الفائز الأول، تؤدي إلى استيلاء حزب واحد على السلطة، بينما ترتبط النظم النسبية بالائتلافات متعددة الأحزاب. وبينما يمكن القول بأن المنطق العام خلف هذا الاعتقاد لا يزال قائماً، هناك ما يكفي من الأمثلة القريبة لحالات تم فيها استخدام نظام الفائز الأول وأدى ذلك إلى تشكيل حكومات ائتلافية (كالهند مثلاً)، وأمثلة أخرى حول حالات استخدمت فيها نظماً نسبية أدت إلى انتخاب حكومة الحزب الواحد (كجنوب أفريقيا)، ما يثير بعض الشكوك حول فرضية أن كل نوع من النظم الانتخابية ينتج شكلاً محدداً من أشكال الحكم بالضرورة. إلا أنه من الواضح أن للنظم الانتخابية تأثيراً كبيراً على قضايا الحكم وإدارته، وذلك لكل من النظامين الرئاسي والبرلماني.

إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة

٤١ . تعني المساءلة على المستوى الفردي قدرة الناخبين على مراقبة أولئك الممثلين الذين لا يفون بالوعود التي قدموها أثناء الحملة الانتخابية بعد انتخابهم، أو يظهرون عجزهم وعدم كفاءتهم لتبوء المناصب التي تم انتخابهم لها وإقصائهم بشكل فعلي. وفي هذا السياق نلاحظ بأن بعض النظم الانتخابية تؤكد على دور المرشحين المؤيدين شعبياً على المستوى المحلي، بدلاً من أولئك الذين تتم تسميتهم من قبل أحزاب مركزية كبيرة.

ومن المتعارف عليه أن ينظر إلى نظم الأغلبية على أنها تزيد من قدرة الناخبين على إقصاء الممثلين الأفراد الذين لا يحققون لهم الرضى. وهذا العرف ما زال صحيحاً إلى حد ما، إلا أن صحته تتزعزع في الحالات التي يتمحور فيها دعم الناخبين حول الأحزاب السياسية وليس حول المرشحين الأفراد، كما هي الحال في بريطانيا. وفي نفس الوقت، تصمم نظم القائمة الحرة أو المفتوحة ونظام الصوت الواحد المتحول بشكل يسمح للناخبين ممارسة اختيارهم بين مختلف المرشحين، وذلك على الرغم من كونها نظماً نسبية.

تحفيز قيام الأحزاب السياسية

٤٢ . لا شك في أن التجربة، في كل من الديمقراطيات الراسخة والناشئة على حد سواء، تدل على أن تعزيز النظام الديمقراطي على المدى الطويل (إلى أي مدى يعتبر النظام الديمقراطي محصناً ضد كافة التحديات الداخلية التي قد يواجهها النظام والأمن السياسيين) يتطلب قيام واستمرارية الأحزاب السياسية الفاعلة. لذا يجب أن يحفز النظام الانتخابي على ذلك بدلاً من عرقلته وتشجيع التشرذم الحزبي. ويمكن تصميم النظم الانتخابية للعمل على إقصاء واستبعاد الأحزاب الصغيرة والتي لا تتمتع إلا بتأييد رمزي

بشكل خاص . كما وأن القرارات المتخذة في تصميم النظام الانتخابي قد تجعل من الأحزاب السياسية مطية للقادة السياسيين ليس إلا .

ويتفق معظم الخبراء على ضرورة أن يقوم النظام الانتخابي على أساس تحفيز وتقوية الأحزاب السياسية القائمة على قيم وإيديولوجيات سياسية رحبة ، بالإضافة إلى برامج سياسية محددة ، بدلاً من الأحزاب القائمة على طروحات عرقية ، أو قبلية ، أو محلية ضيقة . فبالإضافة إلى كونها تعمل على الحد من مخاطر الصراع الاجتماعي ، فإن الأحزاب التي تتبع الفئة الأولى أكثر قدرةً على تمثيل الرأي العام على المستوى الوطني من تلك المصنفة ضمن الفئة الثانية .

تحفيز المعارضة التشريعية والرقابة

٤٣ . لا تستند الإدارة الفاعلة للحكم على من يتبوؤون السلطة فحسب ، بل على أولئك الذين يقومون بدور المعارض لها والرقيب عليها ، وبنفس القدر تقريباً . وعليه يجب على النظام الانتخابي الإسهام في وجود معارضة قابلة للحياة تكون قادرة على تقييم التشريعات بعين ناقدة ، ومساءلة الحكومة على أدائها ، وصيانة حقوق الأقليات ، بالإضافة إلى تمثيل مؤيديها بشكل فاعل . ولتكون فاعلة تحتاج مجموعات المعارضة لعدد كاف من الممثلين المنتخبين (هذا إذا مكنها أداؤها الانتخابي من ذلك) وأن تكون قادرة على طرح بديل حقيقي للحكومة القائمة في أية ديمقراطية برلمانية . ومن الواضح أن قوة المعارضة تعتمد على عوامل كثيرة أخرى بالإضافة إلى النظام الانتخابي ، ولكن إذا جعل منها ذلك النظام عاجزة عن القيام بدورها ، فإن ذلك يضعف الإدارة الديمقراطية للحكم بمجملها . وعلى سبيل المثال ، فلقد كان التمثيل الضئيل الذي ما انفكت تحصل عليه الأحزاب المعارضة الصغيرة في ظل نظام الفائز الأول السبب الرئيسي في التحول نحو نظام النسبية المختلطة في نيوزيلندا . وفي نفس الوقت يجب على النظام الانتخابي العمل على الحد من نمو ثقافة ما يعرف بحيازة الفائز على كافة المقاعد التمثيلية (winner takes all) والتي تؤدي إلى تجاهل الرأي الآخر واحتياجات ورغبات ناخبي المعارضة ، من خلال النظر إلى الانتخابات والحكومة التي تنتج عنها كمنازلة تقوم على معادلة لا شئ مقابل كل شئ .

وفي الأنظمة الرئاسية ، يحتاج الرئيس المنتخب إلى تأييد ثابت من قبل مجموعة هامة من أعضاء السلطة التشريعية ، إلا أن دور الآخرين في معارضة الحكومة ومراقبة مشاريعها التشريعية يعتبر على ذات القدر من الأهمية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مبدأ فصل السطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل فعال يلقي مهمة الرقابة على عاتق كافة الممثلين المنتخبين في الهيئة التشريعية ، وليس المعارضين منهم فقط . ما يحدو للتفكير ملياً في تلك الأوجه من النظام الانتخابي المتعلقة بالأهمية النسبية لكل من الأحزاب السياسية والمرشحين الأفراد ، إلى جانب العلاقة بين الأحزاب وأعضائها المنتخبين .

جعل العملية الانتخابية عملية مستدامة

٤٤ . طالما أن الانتخابات لا تأخذ مكانها في الوجود من خلال صفحات المراجع الأكاديمية ، فلا بد أن يستند اختيار النظام الانتخابي في البلد المعني ، إلى حد ما ، على قدرات ذلك البلد الإدارية والمالية . وعلى الرغم من اعتياد الدول المانحة على تقديم الدعم المالي للانتخابات الأولى ، وحتى الثانية ، في بلد يمر

بمرحلة التحول الديمقراطي ، إلا أن ذلك الدعم قد لا يكون متوفراً على المدى الأطول ، وإن كان مرغوباً فيه . وعليه فإن الترتيبات المتعلقة بالنظام السياسي المستدام والمستقر يجب أن تأخذ بالحسبان قدرات البلد المعني ، بما في ذلك وجود الكفاءات البشرية الملائمة للقيام بمهام الإدارة الانتخابية وتوفر الموارد المادية الكافية لتنظيمها من خلال الميزانية الوطنية .

فعلى سبيل المثال ، قد لا يستطيع بلد فقير توفير المستلزمات الكافية التي يتطلبها تنظيم أكثر من عملية انتخابية واحدة في ظل نظام الجولتين الانتخابي ، أو أن يدير بيسر عمليات الفرز التي يتطلبها نظام الصوت التفضيلي . وعلى أية حال ، فقد لا يؤدي اللجوء إلى تبسيط النظام على المدى القصير إلى نجاعة أكبر فيما يتعلق بتكلفة الانتخابات على المدى الطويل . وقد ينظر إلى نظام انتخابي ما على أنه قليل التكلفة وسهل الإدارة إلا أنه قد لا يتلاءم مع احتياجات البلد الملحة – مع العلم بأن عدم ملاءمة النظام الانتخابي مع احتياجات البلد قد يؤدي إلى نتائج كارثية . وفي المقابل ، فقد نجد النظام الانتخابي الذي يبدو لنا في البداية بأن تكاليفه أكبر وحيثياته أكثر تعقيداً بعض الشئ ، يسهم بشكل أفضل في تدعيم استقرار البلد ونظامه الديمقراطي على المدى الطويل .

أخذ المعايير الدولية بالحسبان

٤٥ . أخيراً ، ففي أيامنا هذه يتم تصميم النظم الانتخابية ضمن إطار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا السياسية . وفي الوقت الذي لا يمكن فيه القول بأن هناك قائمة موحدة لمعايير الانتخابات المتفق عليها دولياً ، إلا أن هناك توافقاً على أن تلك المعايير تشتمل على مبادئ الانتخابات الحرة ، والنزيهة والدورية والتي تضمن حق الاقتراع العام دون استثناءات ، بالإضافة إلى ضمانها لسرية الاقتراع وممارسته بعيداً عن الإكراه أو القسر ، والتزام مبدأ الصوت الواحد لكل فرد (بمعنى أن تتساوى قوة الصوت المخول لكل ناخب مع باقي الناخبين وليس بمفهومه كنظام انتخابي محدد) . وبينما لا توجد أية اشتراطات قانونية لتفضيل نوع ما من النظم الانتخابية على غيرها ، هناك اعتراف متزايد بأهمية القضايا المتأثرة بالنظم الانتخابية ، مثل قضايا التمثيل العادل لكافة المواطنين ، وحقوق المرأة في المساواة مع الرجل ، وصيانة حقوق الأقليات ، وضرورة الأخذ بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ، إلى ما هنالك . ولقد تم تحصين هذه المبادئ والحقوق والتأكيد على ضرورة الالتزام بها من خلال العديد من المعاهدات والقوانين الدولية ، مثل الإعلان الدولي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ ، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ ، بالإضافة إلى العديد من الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية والتي تم إنجازها من قبل المنظمات الإقليمية ، مثل الاتحاد الأوروبي ، والمنظمة الأوروبية للأمن والتعاون .

خلاصة

٤٦ . تتقاطع المعايير العشرة المبينة أعلاه وتتضارب فيما بينها ، وقد يلغي بعضها البعض الآخر . لذلك ، فعلى القائمين على تصميم النظام الانتخابي البدء بترتيب تلك المعايير ودراستها حسب أولويتها وأهميتها بالنسبة إلى الواقع السياسي الذي يعملون من خلاله ، وبكل حذر ، وذلك قبل الانتقال إلى تقييم النظم واتخاذ قرارهم حول أيها الأفضل والأكثر ملاءمةً في كل حالة . ويمكن إتمام ذلك بنجاح من خلال

الانطلاق من وضع قائمة بكافة المسائل التي يجب تفاديها بشكل مطلق، مثل الأزمات السياسية التي قد تؤدي إلى انتكاس النظام الديمقراطي ككل. فعلى سبيل المثال، قد يرغب بلد ما يتسم بالانقسام القبلي في العمل على تجنب أية قرارات أو خيارات من شأنها أن تؤدي إلى استثناء المجموعات القبلية وإقصائها عن المشاركة في التمثيل، وذلك للارتقاء بشرعية العملية الانتخابية وقطع الطريق أمام أي إحساس قد يتولد بعدم عدالة النظام الانتخابي. وفي المقابل، فقد تختلف الأولويات لدى ديمقراطية ناشئة في موقع آخر، على الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة إليها، كأن تعنى بالدرجة الأولى بتمكين الحكومة من إصدار وتنفيذ القوانين بفاعلية ودون الاصطدام بعقبات كأداء، أو تمكين الناخبين من إقصاء القادة السياسيين ذوي السمعة المشينة. أما تحديد الأولويات بين مختلف المعايير المتضاربة فلا يمكن إسناده إلا للمعنيين محلياً المنخرطين في عملية بناء المؤسسات الخاصة ببلدهم.

عملية التغيير

٤٧. لحيثيات العملية التي يتم من خلالها تصميم النظام الانتخابي أو تعديله تأثير كبير على نوع النظام الانتخابي الذي ينتج عنها، وعلى ملاءمته للواقع السياسي، بالإضافة إلى مدى شرعيته والقبول العام به.

قلما يتم تصميم النظم الانتخابية على صفحة بيضاء ودون وجود أية سوابق. فحتى الجهود المبذولة لتصميم النظام الانتخابي في كل من أفغانستان والعراق مؤخراً استندت إلى سوابق تاريخية لنظم حزبية تعددية (على الرغم من بعدها الزمني وقلة تأثيرها على ما يمكن أن تكون عليه الترتيبات المستقبلية).

ومن المسائل الهامة بالنسبة لعملية التصميم ما يلي: من يقوم بتنفيذ العملية؟ بمعنى من هم المخولون بوضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية، ومن هم المسؤولون عن اقتراح النظم الجديدة أو المعدلة ومن خلال أية وسائل؟ وما هي الوسائل التي يوفرها الإطار السياسي والقانوني للقيام بعملية التغيير أو التعديل؟ وما هي مقتضيات الحوار والمناظرة المطلوبة كي يتسم النظام الجديد أو المعدل بالشرعية والقبول؟ وكيف يتم تنفيذ التغيير أو التعديل على أرض الواقع بعد الانتهاء من إقراره؟

من يقوم بتصميم النظام الانتخابي

٤٨. يتم اعتماد النظم الانتخابية بعدة طرق، منها:

أولا: قد تتم وراثتها دون تعديلات هامة تذكر عن القوة المستعمرة أو المحتلة (كما هي الحال في كل من مالاوي، ومالي، وجزر سليمان، وبالاو على سبيل المثال).

ثانياً: قد تنتج عن مباحثات سلام بين مجموعات محلية تتوافق على إنهاء حالة صراع أو انقسام في البلد المعني (مثل ليسوتو، وجنوب أفريقيا ولبنان). وفي هذه الحالات فقد لا تخضع عملية اختيار النظام الانتخابي للجدل والبحث العام، بل تنحصر ضمن دائرة المفاوضات السلمية بين أطراف الصراع.

ثالثاً: قد يفرض النظام الانتخابي من قبل المجموعات القائمة على إعادة بناء النظام السياسي في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع (كقوات التحالف في العراق أو المجلس الوطني الانتقالي المعين في أفغانستان).

رابعاً: قد تلعب بعض الجهات التابعة للنظام الديكتاتوري السابق دوراً في تصميم النظام الانتخابي الجديد أثناء المراحل الأخيرة من وجوده وقبل سقوطه بالكامل (مثلما حصل في تشيلي).

خامساً: قد يأتي النظام الجديد نتيجةً لأعمال لجنة فنية يتم تشكيلها إما لهذا الغرض بالتحديد (كالحال في بريطانيا أو موريشيوس) أو للعمل على مسائل الإصلاح الدستوري بشكل عام (كما كان في فيجي). وقد تفضي هذه العملية إلى مجموعة من الاقتراحات يتم إخضاعها للاستفتاء العام (كما حدث في نيوزيلندا) أو عرضها أمام السلطة التشريعية لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها (وهذا ما حصل في فيجي).

سادساً: قد يتم تصميم النظام الانتخابي بواسطة مشاركة أوسع لجمهور المواطنين في العملية، وذلك من خلال تشكيل لجان شعبية غير مختصة للبحث فيه. وهذه هي الطريقة التي اتبعتها مقاطعة بريتش كولومبيا في كندا، حيث قادت الاستنتاجات المتمخضة عن تلك اللجان إلى اقتراح لتغيير النظام الانتخابي من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت الواحد المتحول لطرحه في استفتاء عام على مستوى المقاطعة لإقراره (أنظر الدراسة الخاصة ببريتش كولومبيا في هذا الدليل).

دراسة خاصة:

بريتش كولومبيا: جمهور المواطنين يشارك في تصميم النظام الانتخابي

جمعية مواطني بريتش كولومبيا للإصلاح الانتخابي

شرعت الحكومة في مقاطعة بريتش كولومبيا، بمباركة الجمعية التشريعية في المقاطعة، بإصلاح النظام الانتخابي من خلال عملية فريدة من نوعها قد تعتبر سابقة هامة، تمثلت في تأسيس "جمعية مواطني بريتش كولومبيا للإصلاح الانتخابي". وهي المرة الأولى التي تعطي فيها حكومة ما لمجموعة من المواطنين تم انتقاؤهم بشكل عشوائي الفرصة بل والمسؤولية التامة للقيام بمراجعة النظام الانتخابي ووضع اقتراحاتها بشكل مستقل، كي تعرض تلك المقترحات على جمهور الناخبين في استفتاء عام.

نظمت انتخابات العام ١٩٩٦ لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في بريتش كولومبيا بموجب نظام الفائز الأول. ونتج عن تلك الانتخابات فوز الحزب الديمقراطي الجديد بما مجموعه ٣٩ مقعداً، وذلك بحصوله على ٣٩ بالمئة من الأصوات، بينما لم يحصل الحزب الليبرالي سوى على ٣٣ مقعد، على الرغم من حصوله على ٤٢ بالمئة من أصوات الناخبين. وبذلك قام الحزب الديمقراطي الجديد بتشكيل حكومة المقاطعة للسنوات الخمس التالية، على الرغم من حصوله على عدد أقل من أصوات الجمهور. على أثر ذلك، وضع الحزب الليبرالي مسألة الإصلاح الانتخابي على رأس قائمة أولوياته في حملته الانتخابية للانتخابات التالية. وفي انتخابات العام ٢٠٠١ وعد الحزب الليبرالي بتنفيذ عملية الإصلاح الانتخابي من خلال جمعية المواطنين، الأمر الذي كان بإمكانه تنفيذه بكل سهولة والإيفاء بوعده نظراً لحصوله على ٩٧ بالمئة من المقاعد، من خلال فوزه بما نسبته ٥٨ بالمئة من الأصوات.

جرت العادة في كندا على أن تقوم الحكومة بتطوير السياسات العامة استناداً إلى آراء العامة، وذلك من خلال تشكيل لجان لاستطلاع الرأي العام، عادةً ما يقوم على إدارتها قضاة، أو خبراء أو قيادات سياسية. وتقوم الحكومة، بعد استقبال اقتراحات الجمهور وبعد فترة من الزمن تخصص للمشاورات، باتخاذ قرارها بالنسبة للخطوات التالية في تلك العملية، وذلك استناداً إلى ما ينص عليه التقرير التي تقوم لجان الاستطلاع بإعداده.

أما فكرة تشكيل ما أطلق عليه جمعية المواطنين، وطريقة عملها، فوضعها السيد غوردون غيبسون، وهو

الباحث في شؤون الديمقراطية وقائد سياسي سابق، وذلك بالاشتراك مع الحكومة الجديدة الناتجة عن انتخابات العام ٢٠٠١ في بريتش كولومبيا، وباستشارة مجموعة من خبراء الإصلاح الانتخابي. وتتسم هذه المبادرة بميزتين فريدتين لا سابقة لهما، هما: أن الأفراد الذين تم انتقاؤهم لعضوية الجمعية هم من العامة وليسوا خبراء أو مختصين في حقل الإصلاح الانتخابي، حيث أنهم منتقون بشكل عشوائي من بين مواطني المقاطعة؛ وأن أية إصلاحات أو تغييرات يتم اقتراحها من قبل الجمعية، يتم عرضها بشكل مباشر على عامة الشعب في استفتاء عام، دون أن تمر تلك المقترحات عبر الحكومة.

وهكذا تألفت الجمعية من ١٦٠ رجل وامرأة من كافة الأعمار من المسجلين في سجلات الناخبين في بريتش كولومبيا، ما نتج عنه جمعية محايدة ومستقلة. وتم تصميم عملية الانتقاء العشوائي بشكل يحفظ التوازن في عدد الأعضاء بين الرجال والنساء، ويعكس توزيع الأعمار حسب المعطيات المتوفرة في سجل الناخبين في العام ٢٠٠١، وبما يضمن كذلك وجود مواطنين اثنين ينتميان إلى السكان الأصليين، بالإضافة إلى تمثيل كافة أرجاء المقاطعة. وتبع ذلك فترة من التثقيف المكثف لأعضاء الجمعية، حيث قام عدد من خبراء النظم الانتخابية بإعداد المواد التثقيفية وتنظيم لقاءات مع أعضاء الجمعية لإطلاعهم على مختلف النظم الانتخابية وحيثياتها، ومناقشة ميزات وعيوب كل منها.

بعد ذلك أصدرت الجمعية تقريرها الأولي وقامت بتوزيعه على مختلف الفئات، بما في ذلك أعضاء الجمعية التشريعية، والمكتبات، والسلطات المحلية، والمدارس والجامعات، بهدف إطلاعهم على الاستنتاجات الأولية للجمعية. وتبع ذلك فترة قامت الجمعية خلالها بتنظيم جلسات استماع، حيث شارك ما يقارب ٣٠٠٠ مواطن في حوالي ٥٠ جلسة نظمت في مختلف أنحاء المقاطعة. وخلال هذه الفترة من المشاورات قامت الجمعية، من خلال جلساتها العمومية ومجموعات العمل المنبثقة عنها، بتحديد خياراتها بنظامين انتخابيين، ووضعت التفاصيل الكاملة لكل منهما. كان الهدف الأساسي من كل هذه الإجراءات تحديد المكونات الرئيسية للنظم الانتخابية التي قد تعتمدها المقاطعة، ومراجعة كافة الخيارات المتاحة بشكل دقيق، والعمل على رفع مستويات الوعي العام والمشاركة الجماعية في تلك العملية. أما المكونات الرئيسية الثلاثة التي تم التوصل إليها فكانت: حرية الخيار من قبل الناخب، والتمثيل المحلي والنسبية. أخيراً، قدمت الجمعية اقتراحاتها وتوصياتها النهائية في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٤، حيث أوصت (بموافقة ١٤٦ من أعضائها ومعارضة سبعة فقط) بتغيير النظام الانتخابي من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت الواحد المتحول. وتطلب انتهاء أعمال الجمعية نشر تقريرها النهائي بشكل رسمي، وعرض توصياتها للاستفتاء العام.

أثارت هذه الطريقة في مراجعة وإصلاح النظام الانتخابي اهتمام مجموعات كبيرة من كافة أنحاء كندا، حيث تم اقتراحها على العديد من حكومات المقاطعات الأخرى كأفضل الطرق لإشراك المواطنين فيما يجب أن يكون من اختصاصهم المباشر، حيث شرعت الحكومة في مقاطعة أونتاريو بعملية مماثلة.

وفي التجربة الكندية، نجد بأن انتخابات أخرى غير تلك التي تطرقنا لها هنا بخصوص بريتش كولومبيا، قد ساهمت في الدفع باتجاه مراجعة النظم الانتخابية وإصلاحها. إذ كثيراً ما تنتخب الحكومات الفيدرالية في كندا بحصولها على ما يقل عن ٥٠ بالمئة من الأصوات. ما نتج عنه ظهور العديد من المبادرات

لإصلاح النظام الانتخابي على المستوى الفيدرالي، بما في ذلك ما عرف بمبادرة "الصوت العادل في كندا"، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الفردية.

ومن المرجح أن يكون لتجربة جمعية المواطنين في بريتش كولومبيا انعكاسات كبيرة على مستقبل الجدل حول إعادة النظر بالنظم الانتخابية وإصلاحها على المستوى الفيدرالي في كندا. وبفضل الضغوطات التي مارسها كل من الحزب الديمقراطي الجديد وحزب المحافظين، اتسمت التعديلات التالية المقترحة على خطاب العرش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بقبول واسع، حيث نصت على: "... توجيه اللجنة الدائمة المختصة بشؤون البرلمان ونظامه الداخلي للعمل على اقتراح عملية تضمن إشراك المواطنين وأعضاء البرلمان في مراجعة النظام الانتخابي ودراسة كافة الخيارات المتاحة".

أما تأثير التجربة في بريتش كولومبيا على إصلاح النظم الانتخابية على المستوى العالمي، فهو ما ستفصح عنه السنوات القادمة. إلا أنه من الممكن القول بأن تلك التجربة أثارت اهتماماً كبيراً وأعطت مثالاً حياً حول إمكانيات الإصلاح النابعة من القاعدة والقائمة على أساس الإشراك المباشر للمواطنين.

ما هي وسائل الإصلاح والتعديل

٤٩. في حين تشكل النظم الانتخابية أحد الأسس الهامة جداً والتي تؤثر في كيفية عمل نظام الحكم في بلد ما، لم تجر العادة على التطرق لها في الدستور، بصفته المصدر الأعلى للقانون، إلا أن ذلك التوجه بدأ يتغير في السنوات الأخيرة.

نرى اليوم بأن عدداً من البلدان قد عمدت إلى إدراج تفاصيل تتعلق بالنظام الانتخابي في دساتيرها أو في ملاحق لها. والنتيجة الأهم لذلك بالنسبة للعاملين على مسائل الإصلاح الانتخابي تكمن في أن كل ما يتطرق إليه الدستور يصبح تغييره أو تعديله أصعب بكثير مما يترك للقوانين العادية، إذ عادةً ما يتطلب ذلك أغلبية خاصة من أصوات السلطة التشريعية، أو استفتاءً عاماً أو وسائل أخرى مشابهة لإقراره، ما يحصن تلك النظم من التلاعب بها وتعديلها بسهولة. وعلى سبيل المثال، ينص الدستور في جنوب أفريقيا على أن النظام الانتخابي الخاص بانتخاب الجمعية الوطنية يجب أن يفرز نتائج نسبية بشكل عام، وعليه فإن خيارات الإصلاح تبقى محصورة ضمن نظم الانتخابات النسبية ما لم يتم تعديل الدستور.

إلا أن تفاصيل النظام الانتخابي ما زالت تحدد على الأغلب من خلال القوانين العادية، بما يمكن من تعديلها من خلال الأغلبية البسيطة في الهيئة التشريعية. وقد يجعل ذلك من النظام الانتخابي أكثر مرونة وقابلية للاستجابة للمتغيرات في الرأي العام والمتطلبات السياسية، إلا أنه في نفس الوقت ينطوي على خطورة تتمثل في تمكين أية أغلبية في البرلمان من القيام بتعديل النظام بشكل منفرد لما يفيد مصالحها السياسية.

٥٠. وتعتمد فرص الإصلاح على كل من الوسائل القانونية المتاحة والإطار السياسي الذي تتم من خلاله الدعوة للتغيير، إذ لا تنتهي كافة المحاولات لتغيير النظام الانتخابي إلى النجاح. فغالبية عمليات التغيير التي حدثت مؤخراً تمت في ظل واحدة من الحالتين التاليتين: الأولى، كجزء من عملية انتقالية يتحول من خلالها البلد إلى اعتماد النظام الديمقراطي، أو مباشرةً بعد استكمال تلك المرحلة، والتي تتسم بكون الإطار السياسي بمجمله قابل للجدل خلالها. أما الثانية ففي خضم أزمة سياسية حول إدارة الحكم في ديمقراطيات راسخة. وكأمثلة على الحالة الثانية يمكننا ذكر التحول الحاصل في نيوزيلندا بعد فقدان حكومتين متعاقبتين لشرعيتهما في نظر المواطنين لحصولهما على الأغلبية في البرلمان رغم حصولهما على عدد من الأصوات يقل عن عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المعارضة؛ وما نتج عن الشعور السائد لدى الجمهور من أن المستويات العالية للفساد في كل من إيطاليا واليابان إنما تنبع من صلب النظام السياسي برمته وليست نتيجة لتصرفات فردية. ويمكن الاطلاع على حالتي نيوزيلندا واليابان في الدراسة الخاصة بكل منهما في هذا الدليل.

٥١. حتى في الحالات التي يعم فيها الشك وعدم الرضى العام بالنظام السياسي القائم، تحتاج عملية التغيير إلى قرار من قبل متبوئي السلطة الحالية قبل التغيير. ولا تعمل القيادات السياسية على الخوض في التغيير إلا إذا رأت في ذلك منافع لها أو توجست من نتائج الانتخابات المقبلة إذا أخفقت في الشروع بالتغيير. وحتى عندما تعمل القيادات السياسية بقناعة على إحداث التغيير، فلا غرابة في أنها ستحاول دوماً ممارسة كل ما أوتيت من تأثير لاختيار نظام انتخابي ترى أنه يحقق لها مصالحها بشكل أفضل. وفي حالة لم تكن تلك القيادات على دراية كافية بكيفية تحقيق ذلك، أو إذا ما تعارضت المصالح وتراكمت الحلول

المقترحة، فقد يؤدي ذلك إلى اعتماد الحلول الوسط، ما قد يفضي إلى اعتماد النظم المختلطة. إلا أن الاتفاقات والتعديلات قد لا تولد النتائج المقصودة أصلاً من قبل مقترحيها، وقد تنتهي إلى نتائج أخرى غير مقصودة. ففي المكسيك أفرزت الإصلاحات التي قام بإدخالها الحزب الحاكم في العام ١٩٩٤، بهدف منح أحزاب المعارضة بعض التسهيلات، أكثر النتائج بعداً عن النسبية في السنوات الأخيرة (أنظر الدراسة الخاصة بالمكسيك في هذا الدليل).

٥٢. تصور لنا الحالة في كل من جنوب أفريقيا وتشيلي كيف يمكن ان تشكل الأحزاب السياسية ورغبتها في الاحتفاظ بالسلطة عقبة أمام عملية إصلاح النظام الانتخابي لا تقل أهمية عن العقبات القانونية. ففي جنوب أفريقيا تعالت الأصوات المنادية بضرورة إدخال عناصر تتعلق بالمحاسبة والمساءلة على المستوى المحلي، وذلك كجزء من نظام القائمة المغلقة النسبي المعمول به في الدوائر الانتخابية الكبيرة، حيث ينظر للممثلين المنتخبين على أنهم ليسوا على صلة وثيقة بناخبيهم. ولقد أكدت على ذلك الاستنتاجات المنبثقة عن تقرير أعدته بهذا الخصوص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لجنة رئاسية، إلا أن الحكومة عمدت إلى تجاهل التوصيات وعدم الإقدام على إدخال التعديلات المقترحة، والتي من شأنها أن تحد من إحكام السيطرة على عملية انتقاء المرشحين وقرارات القيادات الحزبية ذات العلاقة (أنظر الدراسة الخاصة بجنوب أفريقيا في هذا الدليل). أما في تشيلي فقد عمل الجنرال بينوشيه قبل تخليه عن الحكم على تفصيل النظام الانتخابي بشكل يضمن نتائج أفضل لصالح مؤيديه وحلفائه السياسيين. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على إزاحته من سدة الحكم، إلا أن النظام الانتخابي الذي خلفه وراءه ما زال قائماً دون أي تغيير (أنظر الدراسة الخاصة بتشيلي في هذا الدليل).

٥٣. في نيوزيلندا تم إخضاع عملية تغيير النظام الانتخابي لأكثر من استفتاء، وذلك نتيجة لتحرك سياسي تلخص في محاولة من قبل قيادة أحد الأحزاب الكبيرة وضع العراقيل أمام حزب كبير منافس له أثناء إحدى الحملات الانتخابية. وفي الاستفتاء الأول، سئل الناخبون حول موقفهم من عملية تغيير النظام الانتخابي بشكل عام، وطلب منهم اختيار أحد النظم من بين أربع خيارات مقترحة. أما في الاستفتاء الثاني، فكان على الناخبين الاختيار ما بين اعتماد النظام الانتخابي الجديد (الناتج عن الاستفتاء الأول) أو الإبقاء على النظام الانتخابي القديم. وكانت النتيجة أن اعتمد نظام النسبية المختلطة كنظام انتخابي جديد للبلاد يتمتع بشرعية وقبول كبيرين.

٥٤. لا بد للنظم الانتخابية أن تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة مع مرور الزمن، وذلك لمواجهة الاحتياجات الجديده والتماشي مع الميول المستجدة سياسياً، وديمغرافيا وتشريعياً. ولا شك بأن المستفيدين من النظام الانتخابي يعملون على محاربة أية محاولة لتغييره أو تعديله. وعليه فقد تنحصر الإصلاحات والتغييرات في الجوانب الهامشية دون المساس بالأمور الجوهرية للنظام، إلا إذا كان ذلك من خلال عملية انتقال حقيقي وشامل نحو الديمقراطية أو كنتيجة لأزمة سياسية حقيقية تعمل كمحرض أو محفز على ذلك. وقد تتأثر العملية برمتها في البلدان الخارجة من حالات الصراع والتي تمر بمرحلة انتقالية، بنتائج ذلك الصراع التي تفرض مزيداً من التحديات، والتي يمكن أن تنعكس على إجراء الانتخابات عملاً بترتيبات تتحدد من خلال اتفاق سلام داخلي ينص على اعتماد نظام محدد منذ البداية.

وقد يرى القائمون على تعديل النظام الانتخابي تحقيق ذلك من خلال تعديلات في التقسيمات الانتخابية

– حدود الدوائر الانتخابية (أنظر الفقرات ١١٣ إلى ١١٨)، أو تعديل نسبة الحسم (أنظر الفقرة ١١٩)، أو تغيير الصيغة المعتمدة لاحتساب الأصوات وتوزيع المقاعد (أنظر الملحق ب)، إلخ. ونرى أن الكثير من عمليات التعديل الحاصلة في السنوات الأخيرة تمثلت في إضافة أحد نظم القائمة النسبية إلى نظام الفائز الأول القائم أصلاً، وذلك لإيجاد نظام انتخابي مختلط أكثر نسبيةً (كالتعديلات التي تم اعتمادها في كل من ليسوتو وتايلاند – أنظر الدراسة الخاصة بكل منهما في هذا الدليل).

نصائح حول المناظرة والحوار

٥٥. بالإضافة إلى فهم كافة الجوانب القانونية للحيثيات الفنية المتعلقة بعملية تغيير النظام الانتخابي وتبعاتها، على القائمين على عملية إصلاح النظام الانتخابي فهم كافة الجوانب السياسية للعملية ونتائجها بالنسبة للإطار السياسي العام، بما يمكنهم من شرحها وتبسيطها للآخرين. وقد يلجأ الإصلاحيون إلى أصوات بارزة في المجتمع المدني، والشخصيات الأكاديمية ووسائل الإعلام للإسهام في إقناع الرأي العام بضرورة التغيير. إلا أن ذلك لا يغني عن ضرورة إقتناع الأغلبية الحاكمة بفوائد التغيير، بما في ذلك تلك التي قد تصب في مصلحتها.

٥٦. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالنظم الانتخابية، إلا أن أعداد المتفهمين للنتائج المحتملة لتغيير النظام الانتخابي تبقى محدودة، سواءً على مستوى القيادات أو على المستوى العام. ويزيد من تعقيد الأمر أن تنفيذ النظم الانتخابية على أرض الواقع قد يعتمد إلى حد كبير على تفاصيل صغيرة قد تبدو عديمة الأهمية. لذلك يجب على القائمين على عملية الإصلاح التعامل مع كافة التفاصيل القانونية الضرورية للقيام بعملية التغيير وشرحها للآخرين، بالإضافة إلى تقديم الأمثلة الافتراضية الفنية (بالاستناد إلى نتائج الانتخابات السابقة عادةً) لإعطاء فكرة تقريبية حول انعكاسات المقترحات المطروحة على تقسيم الدوائر الانتخابية على سبيل المثال أو على النتائج المحتملة لكيفية تمثيل الأحزاب السياسية ضمن كل منها. وبهذه الطريقة يمكن لهذه الأمثلة التجريبية أن تساعد في التحقق من أن كافة الاحتمالات قد تم أخذها بالحسبان، بالإضافة إلى تقييم النتائج التي قد تبدو بعيدة أو غير محتملة للوهلة الأولى، إذ من الأفضل العمل على الإجابة على كافة التساؤلات أثناء عملية التغيير وليس في خضم الأزمات التي قد تتبعها.

٥٧. وقد تسهم البرامج الخاصة بإشراك الناخبين في عملية التغيير، كأن يدعى الناخبون للمشاركة في انتخابات تجريبية افتراضية استناداً إلى نظام انتخابي جديد يتم بحثه، في جذب انتباه وسائل الإعلام للعملية ما يساعد في رفع مستويات الوعي والفهم لاقتراحات التغيير المطروحة. ويمكن لهذه البرامج أن تسهم كذلك في تحديد الصعوبات أو العقبات التي قد تنتج عن النظام الجديد، كالعقبات التي قد يواجهها الناخبون في التعامل مع أوراق الاقتراع.

نصائح حول التنفيذ

٥٨. يميل الجميع، بمن فيهم الناخبون، والقائمون على الإدارة الانتخابية، والسياسيون والمحللون، إلى ارتياح أكبر مع ما هو معهود ومعروف للجميع، حيث أن استخدام أي نظام انتخابي لسنوات طويلة يسهم في تلطيف جوانبه الأكثر تعقيداً ومدعاة للخلاف. وبذلك فقد يكون الخوض في نظام جديد كالدخول

في المجهول، وهو ما يجعل تنفيذه أمراً أصعب بسبب عدم الاعتياد على تفاصيله. وإن كان ذلك يصعب تفاديه، إلا أنه يدل على أن العملية لا تنتهي باعتماد التعديلات القانونية فقط، فعملية التغيير لا تكتمل إلا بإرفاقها ببرامج مكثفة لتوعية الناخبين وتبيان كيفية عمل النظام الانتخابي الجديد لكافة المعنيين، بالإضافة إلى وضع كافة الضوابط التفصيلية الميسرة والخاصة بتنفيذه والاتفاق عليها.

٥٩. تحتاج برامج التوعية إلى متسع من الوقت، سواء كانت لتوعية الناخبين أو القائمين على إدارة العملية الانتخابية. إلا أن الوقت الكافي عادةً ما لا يتوفر للإدارة الانتخابية العاملة على تنظيم الانتخابات استناداً إلى نظام انتخابي جديد. حيث عادةً ما يلجأ المتفاوضون إلى استخدام عامل الوقت قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، خاصةً عندما ينتج النظام الجديد عن مفاوضات شاقة بين الأطراف السياسية. إلا أن الإدارة الانتخابية الفاعلة، وعلى الرغم من ذلك كله، هي تلك التي تعمل على وضع أكبر قدر ممكن من التحضيرات بأكثر ما أوتيت من إمكانيات وأبكر ما يمكن من وقت.

تقييم التأثير الناتج عن عملية التغيير

٦٠. بعدما تطرقنا إلى عملية التغيير، يبقى علينا الأخذ ببعض التحذيرات الهامة. وبما أنه يترتب على النظم الانتخابية تبعات سيكولوجية وفنية، فإن بعض تلك التبعات يأخذ طابعاً طويل الأمد وقد لا تتم ملاحظته على أرض الواقع إلا بعد مرور فاصل زمني. وقد يحتاج الناخبون، والمرشحون والأحزاب السياسية إلى عمليتين انتخابيتين أو ثلاثة لكي يلحظوا ويتفاعلوا بشكل تام مع النتائج والحوافز الناجمة عن أي تغيير في النظام الانتخابي. وقد يسهم الميل الشائع في اعتماد النظم المختلطة في ذلك، إذ عادةً ما تكون التبعات والحوافز المترتبة عليها بالنسبة للناخبين والمرشحين أقل وضوحاً.

قد يحتاج الأمر إلى الكثير من التمعن لمعرفة ما إذا كانت الصعوبات الناجمة عن النظام المعدل أو الجديد عابرة أم انها تدل على خلل هام فيه يستدعي تعديله أو استبداله. فعلى سبيل المثال، وفي الفترة التي أعقبت الانقلاب الذي قاده جورج سبيت عام ٢٠٠٠ في فيجي، دار البحث حول هذه النقطة بالذات، إذ تمحور حول ما إذا كان نظام الصوت البديل المعمول به منذ العام ١٩٩٧ سيستقر من خلال تفاعل الناخبين والأحزاب مع حوافزه في تلطيف الصراعات العرقية في البلد، أم أن الأحداث المتسارعة منذ اعتماده تدل ببساطة على أنه نظام غير ملائم للواقع القائم في البلد؟

الميول الشائعة في إصلاح النظم الانتخابية

٦١. يعتبر الاستفتاء العام في إيطاليا سنة ١٩٩٣، والذي أدى إلى تغيير النظام الانتخابي إلى نظام النسبية المختلطة، كنقطة تحول تبعتها العديد من عمليات تغيير النظم الانتخابية حول العالم. وفي غالبية الحالات انحصرت عملية التغيير في الجوانب الهامشية، كاعتماد صيغة جديدة لتوزيع المقاعد في المجلس المنتخب، أو بعض التعديل في توزيع الدوائر الانتخابية، أو اللجوء إلى رفع عدد الأعضاء المعينين في الهيئة التشريعية؛ إلا أن ٢٦ بلد اتبعت المثال الإيطالي منذ ذلك الحين وإلى وقتنا هذا، وقامت بتغيير نظمها الانتخابية بشكل كلي (أنظر الجدول رقم ١).

ويوضح الجدول رقم (١) أدناه الميول الشائعة. فمعظم البلدان التي قامت بتغيير نظمها الانتخابية اتجهت

نحو مزيد من النسبية فيها، وذلك إما بإضافة عنصر نسبي إلى نظام الأغلبية، معتمدة نظاماً مختلطاً أو نظام النسبية المختلطة، أو باستبدال كامل للنظام القديم بنظام القائمة النسبية. أما التحول الأكثر شيوعاً فكان بالانتقال من نظام الأغلبية إلى نظام مختلط، إذ لا توجد أمثلة حول انتقال بالاتجاه المعاكس. أما نظم الأغلبية الجديدة فتنتسب جميعها إلى ذات العائلة، باستثناء ما حصل في مدغشقر حيث تم التحول من نظام القائمة النسبية إلى خليط من الترتيبات تزيد فيها الحصة المخصصة لنظام الفائز الأول على تلك المخصصة لنظام القائمة.

جدول رقم ١: التغييرات الحديثة في النظم الانتخابية

	النظام الجديد (العائلة)			
النظام القديم (العائلة)	**الأغلبية**	**المختلط**	**التمثيل النسبي**	**نظم أخرى**
الأغلبية	**برمودا** (من نظام الكتلة إلى نظام الفائز الأول)	**ليسوتو** (من نظام الفائز الأول إلى نظام النسبية المختلطة)	**العراق** (من نظام الجولتين إلى نظام القائمة النسبية)	**الأردن** (من نظام الكتلة إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول)
	فيجي (من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت البديل)	موناكو (من نظام الجولتين إلى النظام المتوازي)	رواندا (من نظام الفائز الأول إلى نظام القائمة النسبية)	أفغانستان (من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول)
	مونسرات (من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت البديل)	نيوزيلندا (من نظام الفائز الأول إلى نظام النسبية المختلطة)	سيراليون (من نظام الفائز الأول إلى نظام القائمة النسبية)	
	بابوا غينيا الجديدة (من نظام الفائز الأول إلى نظام الصوت البديل)	الفلبين (من نظام الكتلة إلى النظام المتوازي)	جنوب أفريقيا (من نظام الفائز الأول إلى نظام القائمة النسبية)	
	مونغوليا (من نظام الكتلة إلى نظام الجولتين)	تايلاند (من نظام الكتلة إلى النظام المتوازي)	مولدافيا (من نظام الجولتين إلى نظام القائمة النسبية)	
		أوكرانيا (من نظام الجولتين إلى النظام المتوازي)		
		روسيا الاتحادية (من نظام الجولتين إلى النظام المتوازي)		
المختلط		**المكسيك** (من النظام المتوازي إلى نظام النسبية المختلطة)	**مقدونيا** (من النظام المتوازي إلى نظام القائمة النسبية)	
			كرواتيا (من النظام المتوازي إلى نظام القائمة النسبية)	
التمثيل النسبي	**مدغشقر** (من نظام القائمة النسبية إلى نظام مختلط بين الفائز الأول والقائمة والنسبية)	**بوليفيا** (من نظام القائمة النسبية إلى نظام النسبية المختلطة)		
		إيطاليا (من نظام القائمة النسبية إلى نظام النسبية المختلطة)		
		فنزويلا (من نظام القائمة النسبية إلى نظام النسبية المختلطة)		
النظم الأخرى		اليابان (من نظام الصوت الواحد غير المتحول إلى النظام المتوازي)		

ملاحظة: يبين هذا الجدول التعديلات الحاصلة في البلدان المستقلة والأقاليم التابعة فيما يخص انتخاباتها العامة لانتخاب المجالس التشريعية / البرلمانات (بالنسبة لمجلس النواب (العموم) في تلك البلدان والأقاليم التي تتألف هيئتها التشريعية من مجلسين)، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٤. ولم ترد قيرغيزستان في هذا الجدول، والتي قامت خلال هذه الفترة بتغيير نظامها من نظام الجولتين إلى النظام المتوازي، ومن ثم عادت إلى العمل بنظام الجولتين من جديد.

مكونات عملية التصميم

٦٢. بعد اتخاذ القرارات المتعلقة بأهم الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال النظام الانتخابي الجديد، وما يراد تفاديه، يمكن اللجوء إلى استخدام مجموعة من الوسائل الخاصة بتصميم النظام الانتخابي والتي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. ومن تلك الوسائل ما يتعلق بكل من المسائل التالية: عائلات النظم الانتخابية وأنواعها، حجم الدوائر الانتخابية، تناسب الأدوار بين الأحزاب السياسية والمرشحين، بنية ورقة الاقتراع، الضوابط الخاصة بترسيم الدوائر الانتخابية، الطرق المعتمدة لتسجيل الناخبين، مواعيد العمليات الانتخابية وتزامنها، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالحصص (الكوتا) وغيرها.

وتتفاعل هذه الوسائل فيما بينها بشكل مختلف استناداً إلى التركيبات المختلفة التي يتم تنظيمها من خلالها. أما استخدام كل منها فيعتمد على الإحصائيات المتوفرة أو التي يمكن أن تتوفر في كل مجتمع، كأعداد المواطنين، وتوزيعهم الجغرافي والتركيبة الاجتماعية التي يتوزعون عليها. وتعتمد تأثيراتها هذه الوسائل كذلك على وسائل أخرى تتعلق بالأطر المؤسساتية، كالخيار بين النظام البرلماني والرئاسي، أو متطلبات تسجيل وإدارة الأحزاب السياسية، أو طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والأعضاء المنتخبين، أو الدور المسند في النظام إلى ما يعرف بوسائل الديمقراطية المباشرة (الاستفتاء، والمبادرات الشعبية، واستفتاء طرح الثقة أو تأكيدها). أخيراً يجدر بنا التأكيد على عدم وجود "حل أمثل" واحد ودائم يمكن اللجوء إليه أو فرضه في الفراغ ودون الأخذ بالحسبان الظروف والحيثيات المحيطة بكل حالة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

٢. عالم النظم الانتخابية

٦٣ . كما سبق وأشرنا في الفقرة التاسعة أعلاه، هناك عدد كبير من النظم الانتخابية المتنوعة، إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن ١٢ نظام رئيسي، تقع غالبيتها ضمن ثلاث عائلات أساسية. ولقد جرت العادة على تصنيف النظم الانتخابية استناداً إلى كيفية عمل كل منها على ترجمة الأصوات التي تفوز بها كل فئة مشاركة في الانتخابات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان)، أو بمعنى آخر، استناداً إلى مدى نسبية كل من تلك النظم. وللقيام بذلك فلا بد من الأخذ بالحسبان العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وعدد المقاعد، بالإضافة إلى النظر إلى مستوى الأصوات الضائعة. فعلى سبيل المثال، استخدمت جنوب أفريقيا نظاماً انتخابياً نسبياً في انتخابات العام ٢٠٠٤، حيث فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) بنسبة ٦٩,٦ بالمئة من الأصوات، وحصل بذلك على ما نسبته ٦٩,٧٥ بالمئة من مقاعد البرلمان. وعليه، فلقد كان النظام الانتخابي المستخدم تناسبياً للغاية، ولم يتجاوز عدد الأصوات الضائعة (تلك الأصوات المعطاة للأحزاب المشاركة في الانتخابات والتي لم تفض للفوز بأية مقاعد) ما نسبته ٠,٧٤ بالمئة فقط من المجموع الكلي للأصوات. وعلى العكس من ذلك، فلقد أدى استخدام نظام الجولتين في انتخابات العام ٢٠٠٠ في منغوليا، حيث لم يتطلب الفوز أكثر مما نسبته ٢٥ بالمئة من الأصوات، إلى حصول حزب الشعب الثوري المنغولي على ٧٢ مقعداً من أصل ٧٦ مقعد في البرلمان، وذلك على الرغم من حصوله على ٥٢ بالمئة فقط من أصوات الناخبين. وهذا ما حصل كذلك في انتخابات العام ٢٠٠٣ في جيبوتي، حيث تم استخدام نظام الكتلة الحزبية، ما أسفر عن فوز حزب التجمع الشعبي من أجل التطوير على كافة مقاعد البرلمان البالغة ٦٥ مقعداً، في الوقت الذي لم يحصل فيه سوى على ما نسبته ٦٢,٧ بالمئة من الأصوات.

٦٤ . وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن ينتج عن بعض النظم الانتخابية غير النسبية في بعض الحالات (كنظام الفائز الأول) نتائج نسبية إلى حد ما، كالحالات التي يتركز فيها دعم حزب سياسي ما ضمن نطاق جغرافي محدد (كمقاطعة أو ولاية أو محافظة). وهذا ما كانت عليه النتائج في دولة أخرى من جنوب القارة الأفريقية، وهي مالاوي في انتخابات العام ٢٠٠٤. ففي تلك الانتخابات، حصل حزب المؤتمر المالاوي على ٣٠ بالمئة من المقاعد بعد حصوله على ٢٥ بالمئة من أصوات الناخبين، بينما

حصـل حزب الجبهة الديمقراطية الموحدة على ٢٧ بالمئة من المقاعد بحصـوله على ٢٥ بالمئة من الأصوات كذلك ، أما حزب الائتلاف الديمقراطي فحاز على حوالي ٣ بالمئة من المقاعد بفوزه بما يقارب ٤ بالمئة من الأصوات . وعليه ، فلقد عكست تلك النتائج درجة عالية من التناسب بين عدد الأصوات وعدد المقاعد ، إلا أن السر في عدم اعتبار النظام المسـتخدم نظاماً نسـبياً ، وبالتالي عدم إمكانية تصنيفه ضمن عائلة النظم النسـبية ، يكمن في ارتفاع أعداد الأصـوات الضـائعة في تلك الانتخابات ، والتي بلغت حوالي نصـف مجموع الأصوات التي تم الإدلاء بها ، وهو ما أسهم في تحقيق هذا المستوى من التناسب .

وبنفس الطريقة يمكن لبعض العوامل المتعلقة بتصميم النظام الانتخابي أن تعمق من اختلال التناسب . فعادةً ما تسفر النظم التي تنطوي على مستويات عالية من التوزيع أو القسمة غير المنصفة عن نتائج غير تناسبية ، كما هي الحال بالنسبة للنظم النسبية التي تشتمل على نسبة عالية للحسم ، والتي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في أعداد الأصـوات الضـائعة ، كما حصل في تركيا في انتخابات العام ٢٠٠٢ حيث أسفرت نسبة الحسم المعتمدة والتي بلغت ١٠ بالمئة إلى ضياع ما نسبته ٤٦ بالمئة من أصوات الناخبين .

٦٥ . ولـو أخذنا مبدأ التناسـب بعين الاعتبار ، بالإضـافة إلى بعض الاعتبـارات الأخرى كعدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية وعدد الأصـوات التي يمكن للناخب الإدلاء بها ، نصل إلى التوزيعة المبينة في الشكل (١) لعائلات النظم الانتخابية .

شكل رقم ١: عائلات النظم الانتخابية

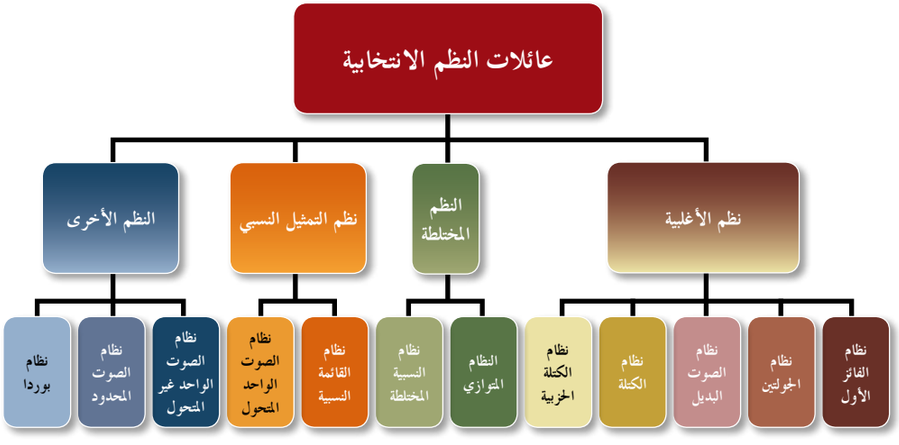

نظم الأغلبية

٦٦ . مـا يميـز نظم الأغلبية الانتخابية أنها عادةً ما تسـتخدم ضـمن دوائر فردية . ففي نظـام الفائز الأول (والذي عادةً ما يعرف بنظام الأغلبية النسـبية للدائرة الانتخابية الفردية) يفوز بالمقعد الممثل للدائرة المرشح الحائز على أعلى عدد من الأصوات ، وليس بالضرورة على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات (أنظر الفقرات ٧٦ إلى ٧٩) . وعندمـا يسـتخدم هذا النظـام في دوائر انتخابية تعددية (تلك التـي تنتخب أكثر من ممثل واحد لكل منها) يتحول إلى نظام الكتلة ، حيث يمتلك الناخب عدداً من الأصـوات يسـاوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل دائرته الانتخابية ، ويفوز بمقاعد الدائرة المرشحون الحائزون على أعلى الأصوات ، بغض النظر عن نسـبة تلك الأصـوات (أنظر الفقرات ٨٠ إلى ٨٥) . ويتحول هذا النظام إلى نظام الكتلة الحزبية عندما يكون على الناخبين الاقتراع لصالح قوائم حزبية بدلاً من انتقاء المرشحين بشكل فردي (أنظر الفقـرات ٨٦ إلى ٨٨) . أما نظم الأغلبية المطلقة ، كنظام الصـوت البديل أو نظام الجولتين ، فتعمل على أسـاس فوز المرشـح المنتخب بالأغلبية المطلقة لأصـوات الناخبين (كأن يفرض عليه الحصول على ما يزيد عن ٥٠ بالمئة من الأصوات) . وتعمد هذه النظم إلى الأخذ بعين الاعتبار خيارات الناخبين الثانية وما يليها لاحتسـاب النتائج التي تسفر عن فوز المرشـح المنتخب بالأغلبية المطلقة للأصوات في حال لم يحصل أي من المرشـحين على تلك الأغلبية من خلال احتسـاب الخيارات الأولى لأصـوات الناخبين (أنظر الفقرات ٨٩ إلى ٩٩) .

نظم التمثيل النسبي

٦٧ . تقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصـوات الناخبين على المستوى الوطني وحصـته من مقاعد الهيئة التشريعية (البرلمان) التي يتم انتخابها . فلو فاز حزب كبير بما نسـبته ٤٠ بالمئة من الأصـوات ، يجب أن يحصـل على ذات النسبة تقريباً من مقاعد البرلمان ، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة ١٠ بالمئة من الأصوات يجب أن يحصل كذلك على حوالي ١٠ بالمئة من تلك المقاعد . وكثيراً ما يعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسـبية في التمثيل ، حيث تقوم الأحزاب السياسـية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي (أنظر الفقرات ١٠٦ إلى ١٠٨) ، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نظم الانتخاب التفضـيلية أيضـاً: فنظام الصـوت الواحد المتحول ، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشـحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الانتخابية التعددية ، يعتبر نظاماً نسبياً آخر أثبت فعاليته في هذا الاتجاه (أنظر الفقرات ١٠٩ إلى ١١٢) .

النظم المختلطة

٦٨ . تقوم النظم المختلطة على اسـتخدام مكونات من نظم التمثيل النسبي بالإضافة إلى مكونات من نظم الأغلبية (أو غيرها) بشـكل متوازي ومسـتقل عن بعضـها البعض . وكذلك الحال بالنسـبة لنظام النسبية المختلطة الذي يقوم على اسـتخدام مكونين مختلفين (أحدهما نسـبي) ، إلا أن ما يميزه هو استخدام الجزء النسـبي منه للتعويض عن أي خلل في التناسـب قد ينتج عن جزئه الآخر المتمثـل بنظام يتبع لنظم الأغلبية

أو غيرهـا ، مـا يـؤدي عادةً إلى إفـراز نتائج أكثر تناسـباً من تلك التي قد يسـفر عنها النظـام المتوازي . ولقد عمدت الكثير من الديمقراطيات الناشـئة في أفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى استخدام النظام المتوازي و نظام النسبية المختلطة (أنظر الفقرات ١٢٨ إلى ١٣٧) .

النظم الأخرى

٦٩ . هناك ثلاثة نظم انتخابية لا يمكن تصنيفها ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه تقريباً . فنظام الصوت الواحد غير المتحول يسـتخدم ضمن دوائر انتخابية تعددية ، ويتمحور حول المرشح الفردي ، حيث يملك الناخب صـوتاً واحداً . أما نظام الصـوت المحدود فهو شبيه للغاية بنظام الصوت الواحد غير المتحول ، إلا أنـه يعطي الناخب أكثر من صـوت واحد (ولكـن ، على العكس من نظام الكتلـة ، فهو لا يمنح الناخب عدداً من الأصـوات يسـاوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل الدائرة) . وأخيراً هناك نظام بوردا الذي يستخدم في دوائر انتخابية فردية أو تعددية على حد سواء (أنظر الفقرات ١٣٨ إلى ١٤٤) .

٧٠ . كما يوضح الجدول رقم (٢) والخارطة المرفقة بهذا الدليل ، فإن حوالي نصف الدول والأقاليم التابعة لهـا (٩١ منهـا أو ما يمثل ٤٦ بالمئة من المجموع الكلي) مما مجموعه ١٩٩ بلد وإقليم تقوم بتنظيم انتخابات مباشرة لانتخاب هيئاتها التشريعية تستخدم نظم الأغلبية؛ ويستخدم ٧٢ بلد وإقليم (٣٦ بالمئة) نظماً نسبية؛ و٣٠ بلد وإقليم (١٥ بالمئة) نظماً مختلطة ، بينما لا تسـتخدم النظم الأخرى سـوى في ستة بلدان وأقاليم (أي ٣ بالمئة فقط من المجموع الكلي) . ولو قمنا بهذا التصـنيف اسـتناداً إلى الحجم الديمغرافي ، نجد بأن نسـبة اسـتخدام نظم الأغلبية تزداد ، إذ تمثل الهيئات التشريعية المنتخبة حـول العالم من خلال نظام الفائز الأول ، ونظام الكتلة ، ونظام الكتلة الحزبية ، ونظام الصـوت البديل ونظام الجولتين ما مجموعه ٢,٦٥ بليون إنسـان (أي ما نسـبته ٥٤ بالمئة من مجموع مواطني البلدان والأقاليم الـ ١٩٩) . أما النظم النسـبية فتستخدم في بلدان وأقاليم يبلغ مجموع مواطنيها ١,١٩ بليون مواطن ، وتستخدم النظم المختلطة لتمثيل ما مجموعه ١,٠٧ بليون من المواطنين حول العالم ، بينما يبلغ عدد المواطنين في البلدان التي تعتمد النظم الأخرى ٣٤ مليوناً فقط .

٧١ . ويبدو من الجدول السابق بأن النظم الانتخابية النسبية هي الأكثر شعبية استناداً إلى عدد البلدان التي

جدول رقم ٢: توزيع استخدام النظم الانتخابية للانتخابات التشريعية حول العالم

عدد البلدان/ الأقاليم		مجموع السكان		عدد الديمقراطيات الراسخة		مجموع السكان		عدد الديمقراطيات الناشئة		مجموع السكان		البلدان الأخرى		مجموع السكان	
		١		٢	٣	٤		٥	٦	٧		٨	٩	١٠	
الفائز الأول	٤٧	٢٣,٦٪	٢,١٤٨,٨٧٠,١٧٧	٤٣,٥٪	٢٢	٣٢,٤٪	١,٤٥٨,٤٠٣,٠٧٣	٧٠,٣٪	٤	١٣,٠٪	٢٠٥,٨٦٥	٠,١٪	٢١	٢١,٠٪	٦٩٠,٢٦١,٢٣٩	٢٧,٠٪
الكتلة	١٥	٧,٥٪	٣٢,١٠٢,٥٤٥	٠,٦٪	٨	١١,٨٪	١,٥١٥,٦٢٢	٠,١٪	٠	٠	٠	٠	٧	٧,٠٪	٣٠,٥٨٦,٩٢٣	١,٢٪
الكتلة الحزبية	٤	٢,٠٪	٣٠,٤٢٣,٠١٥	٠,٦٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٤,٠٪	٣٠,٤٢٣,٠١٥	١,٢٪
الصوت البديل	٣	١,٥٪	٢٦,٢١٤,٢٩٨	٠,٥٪	٢	٢,٩٪	٢٥,٣٣٣,٤٢٤	١,٢٪	٠	٠	٠	٠	١	١,٠٪	٨٨٠,٨٧٤	٠,٠٪
الجولتين	٢٢	١١,١٪	٤٠٩,٣٧٦,٩١٨	٨,٣٪	٣	٤,٤٪	٦٠,٥٣٤,٠٠٦	٢,٩٪	٢	٦,٥٪	١٤,٧٠٨,١٠٢	٤,٨٪	١٧	١٧,٠٪	٣٣٤,١٣٤,٨١٠	١٣,١٪
القائمة النسبية	٧٠	٣٥,٢٪	١,١٨١,٧١٨,٩٢٢	٢٣,٩٪	٢١	٣٠,٩٪	١٩٥,٠٥١,١٧٥	٩,٤٪	١٩	٦١,٣٪	١٦٨,٥٢٨,٢١٩	٥٥,٠٪	٣٠	٣٠,٠٪	٨١٨,١٣٩,٥٢٨	٣٢,٠٪
الصوت الواحد المتحول	٢	١,٠٪	٤,٣٦٦,٤٠٩	٠,١٪	٢	٢,٩٪	٤,٣٦٦,٤٠٩	٠,٢٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النسبية المختلطة	٩	٤,٥٪	٢٩٨,٦١٩,٢٦٣	٦,٠٪	٤	٥,٩٪	١٥٣,٢٠٠,٠٥٩	٧,٤٪	١	٣,٢٪	١٠,٠٣٢,٣٧٥	٣,٣٪	٤	٤,٠٪	١٣٥,٣٨٦,٨٢٩	٥,٣٪
المتوازي	٢١	١٠,٦٪	٧٧٣,٠٩١,٣٣٤	١٥,٧٪	٢	٢,٩٪	١٧٥,٩٣١,١٧٧	٨,٥٪	٥	١٦,١٪	١١٢,٧٠١,٥٦٩	٣٦,٨٪	١٤	١٤,٠٪	٤٨٤,٤٥٨,٥٨٨	١٨,٩٪
الصوت الواحد غير المتحول	٤	٢,٠٪	٣٤,٣٢٧,٥٣٤	٠,٧٪	٢	٢,٩٪	٢٠٢,٦٥٥	٠,٠٪	٠	٠	٠	٠	٢	٢,٠٪	٣٤,١٢٤,٨٧٩	١,٣٪
بوردا المعدل	١	٠,٥٪	١٢,٨٠٩	٠,٠٪	١	١,٥٪	١٢,٨٠٩	٠,٠٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصوت المحدود	١	٠,٥٪	٢٧,٨٣٣	٠,٠٪	١	١,٥٪	٢٧,٨٣٣	٠,٠٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع ١٩٩			٤,٩٣٩,١٥١,٠٥٧		٦٨		٢,٠٧٤,٥٧٨,٢٤٢		٣١		٣٠٦,١٧٦,١٣٠		١٠٠		٢,٥٥٨,٣٩٦,٦٨٥	

ملاحظة: تعود المعطيات الواردة في هذا الجدول لشـهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ، وتتضـمن معلومات تتعلق بالانتخابات التشريعية والانتخابات لمجلس النواب بالنسبة للبلدان التي تتألف هيآتها التشريعية من أكثر من مجلس واحد . ويستند الجدول إلى المنهجية المتبعة في كتـاب أرينـد ليبهارت "أنماط الديمقراطية: أشـكال الحكم وأداؤها في سـت وثلاثين دولة (١٩٩٩)" . وتشـمل "الديمقراطيات الراسخة" كافة البلدان المعتبرة ديمقراطية حالياً ، وعلى امتداد العشرين سنة الأخيرة على الأقل؛ وتشمل "الديمقراطيات الناشئة" البلدان المعتبرة ديمقراطية حالياً ، وعلى امتداد العشر سـنوات الأخيرة على الأقل ، أما «البلدان الأخرى» فتشـمل البلدان التي لم يتم اعتبارها كبلدان ديمقراطية على امتداد العشر سـنوات الأخيرة من قبل مؤسسـة "فريدوم هاوس – Freedom House" في تصـنيفها لبلدان العالم للعـام ٢٠٠٤ . (http://www.freedomhouse.org/ratings/index.htm) . أما بالنسـبة للبلـدان والأقاليم التي لم يتضمنها تقرير المؤسسة المذكورة (وهي البلدان التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠,٠٠٠ نسمة) فلقد لجأنا إلى تصنيفها استناداً إلى مصادر أخرى . وتجدر الإشـارة إلى أن هذا الجدول لا يشـمل أربع عشرة دولة بسـبب عدم وجود انتخابات مباشرة فيها أو لوجود حكومات

انتقالية لديها . وبالنسبة للبلدان التي تستخدم خليطاً من النظم الانتخابية بشكل متوازي ، فلقد تم تصنيفها حسب النظام الانتخابي المستخدم لانتخاب أكبر عدد من مقاعد الهيئة التشريعية فيها .

ترمز الأرقام المستخدمة في أعلى الجدول إلى ما يلي:
١ = النسبة المئوية للبلدان التي تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية من المجموع الكلي البالغ ١٩٩ بلداً .
٢ = النسبة المئوية للسكان القاطنين في البلدان التي تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية من المجموع الكلي للسكان في ١٩٩ بلد .
٣ = عدد البلدان/الأقاليم المصنفة ضمن فئة "الديمقراطيات الراسخة" .
٤ = النسبة المئوية للديمقراطيات الراسخة التي تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية .
٥ = النسبة المئوية للسكان القاطنين في بلدان تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية من المجموع الكلي للسكان في الديمقراطيات الراسخة .
٦ = عدد البلدان/الأقاليم المصنفة ضمن فئة "الديمقراطيات الناشئة" .
٧ = النسبة المئوية للديمقراطيات الناشئة التي تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية .
٨ = النسبة المئوية للسكان القاطنين في بلدان تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية من المجموع الكلي للسكان في الديمقراطيات الناشئة .
٩ = عدد البلدان/الأقاليم المصنفة ضمن فئة «البلدان الأخرى» .
١٠ = النسبة المئوية للبلدان الأخرى التي تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية .
١١ = النسبة المئوية للسكان القاطنين في بلدان تستخدم هذا النوع من النظم الانتخابية من المجموع الكلي للسكان في البلدان الأخرى .

المراجع : قواعد البيانات التابعة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ والتصنيف المعد من قبل مؤسسة "فريدوم هامس – Freedom Haouse" فيما يتعلق بتصنيف الديمقراطيات http://www.freedomhouse.org/ratings/index.htm؛ وكتاب الحقائق العالمي "وورلد بوك" لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، بالإضافة إلى بعض المصادر والتقديرات الأخرى ، فيما يتعلق بأعداد السكان .

تعتمدها ، والبالغ عددها ٧٠ بلد وإقليم من اصل ١٩٩ ، أي ما نسبته ٣٥ بالمئة من المجموع الكلي ، يليها نظام الفائز الأول المستخدم في ٤٧ بلد وإقليم ، بنسبة ٢٤ بالمئة من المجموع الكلي . أما لو نظرنا إلى عدد السكان ، فإن نظام الفائز الأول يستخدم في بلدان واقاليم يبلغ مجموع سكانها حوالي ضعف عدد السكان في البلدان والأقاليم التي تعتمد نظام القائمة النسبية . وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف كل من الهند (١ , ١ بليون نسمة) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٩٣ مليون نسمة) قد أثر كثيراً في رفع العدد المبين في الجدول (١ , ٢ بليون نسمة) للسكان في البلدان التي تعتمد نظام الفائز الأول ، إلا أن كثيراً من البلدان الصغيرة جداً في منطقة الكاريبي والدويلات/الجزر تلجأ لاستخدام هذا النظام أيضاً . وتعتبر أندونيسيا أكبر دولة تستخدم نظام القائمة النسبية (٢٨٣ مليون نسمة) ، إلا أن غالبية الدول التي تستخدم هذا النظام هي بلدان متوسطة الحجم في غرب أوروبا ، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . تليها في الترتيب النظم المتوازية (١٦ بالمئة من مجموع السكان في العالم) ، ونظم الجولتين (٨ بالمئة من مجموع السكان العالمي) . وبينما تستخدم نظم الجولتين في عدد أكبر من البلدان ، إلا أن النظم المتوازية تعتمد في بلدان يفوق مجموع سكانها نظيرها في بلدان نظم الجولتين . والسبب في ذلك يعود بشكل رئيسي إلى اعتماد كل من روسيا (١٤٤ مليون نسمة) واليابان (١٢٧ مليون نسمة) على النظم المتوازية التقليدية .

جدول رقم ٣: ملخص توزيع النظم الانتخابية للانتخابات التشريعية حول العالم

	أفريقيا	الأمريكيتين	آسيا	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	أوقيانوسيا	الشرق الأوسط	المجموع
الفائز الأول	١٥	١٧	٥	٠	١	٧	٢	٤٧
الكتلة	١	٣	٢	٠	٣	٢	٤	١٥
الكتلة الحزبية	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	٤
الصوت البديل	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٣
الجولتين	٨	٣	٦	١	١	١	٢	٢٢
القائمة النسبية	١٦	١٩	٣	١٣	١٥	٠	٤	٧٠
الصوت الواحد المتحول	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢
النسبية المختلطة	١	٣	٠	٢	٢	١	٠	٩
المتوازي	٤	٠	٨	٧	١	١	٠	٢١
الصوت الواحد غير المتحول	٠	٠	١	٠	٠	٢	١	٤
بوردا المعدل	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
الصوت المحدود	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
المجموع	**٤٨**	**٤٥**	**٢٦**	**٢٣**	**٢٦**	**١٨**	**١٣**	**١٩٩**

شكل رقم ٢: عائلات النظم الانتخابية:

١ . عدد البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية

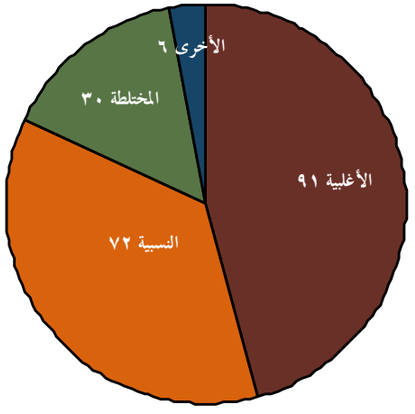

٢ . عدد البلدان والأقاليم التي تتبع كل نوع من النظم الانتخابية

٣ .

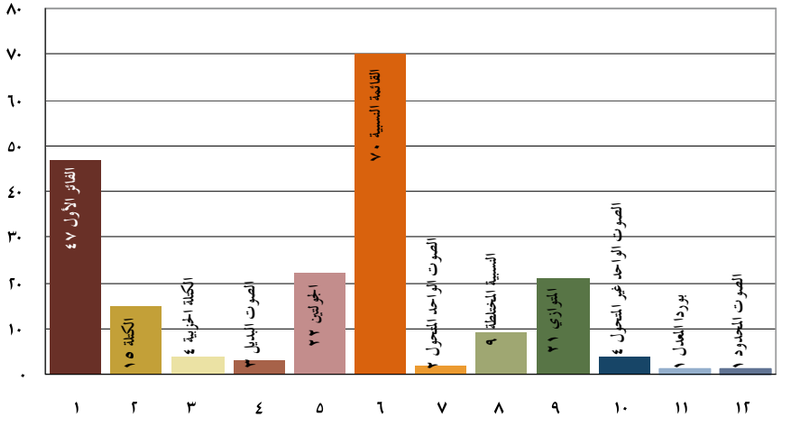

مجموع السكان (بالمليون) ضمن كل نوع من النظم الانتخابية

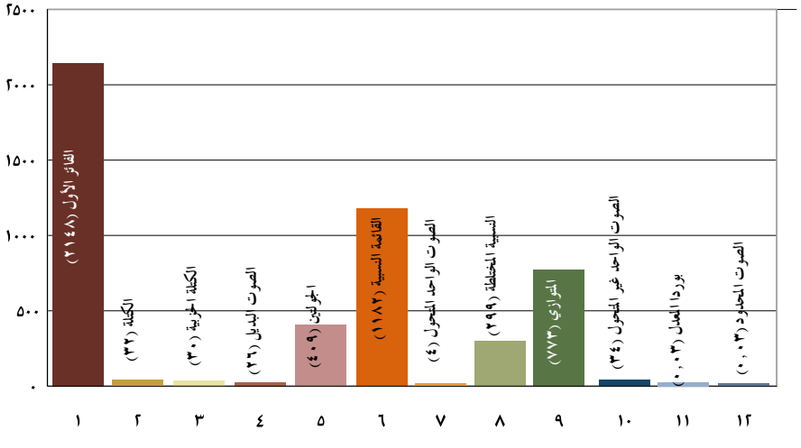

٧٢ . يستخدم نظام الكتلة في ١٥ بلد وإقليم ، أي ما نسبته ٨ بالمئة من مجموع البلدان والأقاليم ، إلا أن مجموع السكان في تلك البلدان والبالغ ٣٢ مليون نسمة لا يشكل سوى ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان الكلي في البلدان والأقاليم التي أشار إليها الجدول رقم (٢) أعلاه . وعلى العكس من ذلك ، تستخدم نظم النسبية المختلطة في تسعة بلدان فقط (هي ألبانيا ، بوليفيا ، ألمانيا ، هنغاريا ، إيطاليا ، ليسوتو ، المكسيك ، نيوزيلندا وفنزويلا) ، إلا أن مجموع السكان في هذه البلدان (٢٩٩ مليون نسمة) يشكل ٦ بالمئة من المجموع الكلي للسكان . ويعتبر كل من نظام الصوت الواحد المتحول ، ونظام الصوت المحدود ، ونظام بوردا المعدل ، ونظام الصوت البديل ، ونظام الكتلة الحزبية ، ونظام الصوت الواحد غير المتحول الأقل استعمالاً حالياً ، حيث يتراوح عدد البلدان أو الأقاليم التي تستخدم أي منها من واحد إلى أربعة . أما استخدام نظام الصوت البديل في كل من أستراليا ، وفيجي وبابوا غينا الجديدة فيعني أن ٢٦ مليون نسمة يستخدمون هذا النظام في عالمنا اليوم ، بينما يستخدم ٣٤ مليون نسمة نظام الصوت الواحد غير المتحول في كل من أفغانستان ، والأردن ، وجزر بيتكيرن وفانواتو ، و٤ ملايين نسمة يستخدمون نظام الصوت الواحد المتحول المعمول به في كل من أيرلندا ومالطا .

٧٣ . ولو نظرنا إلى مجموعة الديمقراطيات الراسخة ، نجد بأن أغلب البلدان التابعة لهذه الفئة تستخدم نظماً نسبية ، حيث يعمل بها ٢١ بلد (٣١ بالمئة) من أصل ٦٨ ، إلا أن الحجم السكاني لكل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية يعني بأن ٧٠ بالمئة من مجموع السكان في كافة الديمقراطيات الراسخة يعملون بنظام الفائز الأول . وفي حين لا يمثل مجموع البلدان التي تستخدم نظم النسبية المختلطة على المستوى العالمي سوى ٤,٥ بالمئة ، إلا أنه يمثل ٦ بالمئة من مجموع الديمقراطيات الراسخة . أخيراً ، فإن المثالين الوحيدين لاستخدام نظام الصوت الواحد المتحول ، إيرلندا ومالطا ، يقعان ضمن فئة الديمقراطيات الراسخة .

٧٤ . أما توزيع النظم الانتخابية بين مختلف القارات فيعطي نتائج أكثر اختلاطاً . وكما يظهر من خلال الجدول رقم (٣) والخارطة المرفقة بهذا الدليل ، فإن نظام الفائز الأول يشكل ما نسبته ٣٥ بالمئة من النظم المستخدمة في كل من أفريقيا ، الأمريكيتين ، وأوقيانوسيا . وهذا النظام أقل شيوعاً في كل من أوروبا ، وآسيا والشرق الأوسط . أما نظم القائمة النسبية فهي موزعة بشكل متساوي تقريباً بين أفريقيا والأمريكيتين ، إلا أنه أكثر شيوعاً في كل من أوروبا الشرقية والغربية ، حيث يشكل هذا النظام ، بالإضافة إلى نظام الصوت الواحد المتحول النسبي كذلك ، حوالي ثلثي النظم الانتخابية المستخدمة في القارة الأوروبية . أما النظام المتوازي فيستخدم بشكل أساسي في آسيا وأوروبا الشرقية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

٣. النظم الانتخابية وتبعاتها

نظم الأغلبية

ما هي نظم الأغلبية

٧٥. تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها (بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي قد تفرض أحياناً). إلا أنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من الناحية العملية بطرق مختلفة. فهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية هي: نظام الفائز الأول (FPTP)، ونظام الكتلة (BV)، ونظام الكتلة الحزبية (PBV)، ونظام الصوت البديل (AV)، ونظام الجولتين (TRS).

نظام الفائز الأول (FPTP)

نظام الفائز الأول هو أبسط نظم الأغلبية الانتخابية، حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه اي من المرشحين الآخرين، حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة. ويستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية فردية، حيث يقترع الناخبون للمرشحين الأفراد وليس للأحزاب.

٧٦. يعد نظام الفائز الأول أبسط نظم الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية فردية. وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد، إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع. وببساطة، فإن المرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين. ونظرياً فقد يفوز المرشح بصوتين فقط في حال لم يحقق أي من المرشحين الآخرين سوى صوت واحد فقط.

٧٧. وإلى يومنا هذا نجد بأن نظام الفائز الأول أكثر شيوعاً في كل من المملكة المتحدة (بريطانيا) والبلدان المتأثرة بها تاريخياً. فبالإضافة إلى بريطانيا، تمثل كندا، والهند والولايات المتحدة الأمريكية أبرز الأمثلة على هذا النظام. ويستخدم نظام الفائز الأول في بعض دول البحر الكاريبي؛ وبليز في أمريكا اللاتينية؛

وكل من بنغلادش، وبورما، والهند، وماليزيا ونيبال في القارة الآسيوية؛ بالإضافة إلى العديد من الدويلات/الجزر في جنوب المحيط الهادئ. أما في أفريقيا، فهناك خمسة عشر بلداً تستخدم هذا النظام، غالبيتها من المستعمرات البريطانية السابقة. ومن أصل ٢١٣ بلد وإقليم وردت في الملحق (أ) من هذا الدليل (بما فيها البلدان التي تمر بمراحل انتقالية وتلك التي لا تجرى فيها انتخابات مباشرة) تبلغ نسبة البلدان التي تعتمد نظام الفائز الأول ٢٢ بالمئة.

٧٨. ولنظام الفائز الأول مجموعة من الميزات الحسنة، إذ عادةً ما يبرز المدافعين عنه بساطته، شأنه في ذلك شأن أنواع أخرى من نظم الأغلبية، بالإضافة إلى كونه يميل إلى إفراز ممثلين مرتبطين بشكل مباشر بمناطق جغرافية محددة. أما أهم محاسن هذا النظام التي يمكن الإشارة إليها فهي:

أ) يوفر هذا النظام خياراً واضحاً لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة. إذ أنه يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تراجع حظوظ الأحزاب الصغيرة، ما ينتج عنه جنوح النظام السياسي في البلد المعني نحو الانقسام بين حزب «يساري» وآخر «يميني» يتناوبان في الحكم. وبهذا تضمحل فرص الأحزاب الأخرى إلى درجة تتلاشى عندها إمكانية الحصول على تأييد شعبي يضمن لهم حضوراً مؤثراً في السلطة التشريعية المنتخبة.

ب) يمكن هذا النظام قيام حكومات الحزب الواحد، إذ أن إحدى نتائجه تتمثل في تمكين الحزب الأكبر من الحصول على مزيد من المقاعد (كأن يحصل الحزب الفائز بنسبة ٤٥ بالمئة من الأصوات على حوالي ٥٥ بالمئة من المقاعد)، ما يجعل من حكومة الائتلاف الاستثناء وليس القاعدة. ويمتدح هذا الواقع لكونه يمكن تشكيل الحكومات القوية وغير المقيدة بتنازلات اضطرارية لصالح شركاء صغار في حكومة الائتلاف.

ج) يمكن هذا النظام كذلك قيام معارضة برلمانية متراصة. إذ أنه من الناحية النظرية على الأقل، فإن الجانب الآخر للعملة يتمثل في توفير عدد كاف كذلك من المقاعد التمثيلية لصالح المعارضة، للقيام بدورها في مراقبة أعمال الحكومة وتقديم نفسها كبديل حقيقي للحزب الحاكم.

د) يعمل نظام الفائز الأول لصالح الأحزاب المرتكزة إلى قواعد واسعة من المؤيدين. ففي المجتمعات المنقسمة عرقياً أو جغرافياً يعمل هذا النظام على تشجيع وتقوية الأحزاب الشمولية والتي تضم تحت جناحيها العديد من الفئات الاجتماعية، خاصةً في تلك الحالات حيث يتواجد حزبان رئيسيان فقط في الوقت الذي ينقسم فيه المجتمع إلى العديد من الجماعات. وفي هذه الحالات يعمل الحزبان الرئيسيان على تسمية مجموعات مختلفة من المرشحين. ففي ماليزيا على سبيل المثال، تتألف الحكومة من حركة سياسية جامعة تضم ممثلين عن فئات من أصول ماليزية، وصينية وهندية موزعين على مناطق ذات تركيبة وتنوع اجتماعي متفاوت.

ه) يسهم هذا النظام في الحد من إمكانية حصول الأحزاب المتطرفة على تمثيل برلماني لها. إذ أن الأحزاب المتطرفة الصغيرة لا يمكن لها أن تحصل على تمثيل إلا في حال تركز مؤيدوها ضمن منطقة جغرافية

محصورة. (في مقابل ذلك، نجد بأن ١ بالمئة فقط من أصوات الناخبين، في ظل نظام القائمة النسبية لو طبق في بلد يشكل في مجمله دائرة انتخابية واحدة، يمكن أن يضمن حداً أدنى من التمثيل البرلماني).

و) يحفز نظام الفائز الأول على تقوية الصلة بين الممثلين وناخبيهم، إذ أنه ينتج سلطات مؤلفة من ممثلين لمناطق جغرافية محددة، حيث يمثل الأعضاء المنتخبون مناطق محصورة من المدن، أو البلدات أو الألوية والمحافظات، ولا ينحصر تمثيلهم في شعارات الحزب السياسي. ويعتقد بعض المحللون بأن لهذا النوع من التمثيل و"المسؤولية الجغرافية" أهمية خاصة في المجتمعات الريفية والبلدان النامية.

ز) يعطي هذا النظام الناخبين فرصةً للاختيار بين الأفراد وليس بين الأحزاب السياسية فقط. إذ يمكن للناخبين تقييم أداء المرشحين الأفراد بدلاً من الالتزام بقبول قوائم من المرشحين تنتقيهم الأحزاب السياسية، مثلما يحدث في ظل بعض نظم القائمة النسبية.

ح) يعطي هذا النظام الفرصة للمرشحين المستقلين للفوز بالانتخاب. وهذا ما قد يكون على درجة عالية من الأهمية في تلك المجتمعات التي ما زالت أحزابها السياسية في طور النشوء، حيث تدور العلاقات السياسية ضمن نطاق العلاقات العائلية، أو القبلية أو العرقية، بدلاً من استنادها إلى تنظيمات سياسية قوية ومتماسكة.

ط) أخيراً يمتدح نظام الفائز الأول لكونه سهل الاستخدام ويسير الفهم. حيث لا يحتاج الصوت الصحيح إلا للتأشير بجانب اسم أو رمز المرشح المفضل على ورقة الاقتراع. وهو يسهل عملية فرز الأصوات وعدها، حتى عندما تشتمل ورقة الاقتراع على أسماء عدد كبير من المرشحين.

٧٩. إلا أن لنظام الفائز الأول سيئاته كذلك، ومنها:

أ) ينتج عنه استثناء الأحزاب الصغيرة والحد من إمكانية حصولها على تمثيل برلماني عادل، إذ أنه يفترض على الحزب الذي يحصل على ١٠ بالمئة من الأصوات على سبيل المثال أن يحصل على نسبة مماثلة تقريباً من مقاعد البرلمان. ففي الانتخابات الفيدرالية للعام ١٩٩٣ في كندا حصل حزب المحافظين التقدميين على ١٦ بالمئة من أصوات الناخبين إلا أنه لم يفز إلا بنسبة ٧,٠ بالمئة من المقاعد؛ وفي الانتخابات العامة للعام ١٩٩٨ في ليسوتو حصل حزب باسوتو الوطني على ٢٤ بالمئة من الأصوات في حين فاز بواحد بالمئة فقط من المقاعد. وهذا النموذج يتكرر مراراً في ظل نظام الفائز الأول.

ب) يحرم نظام الفائز الأول الأقليات من الحصول على تمثيل عادل. إذ تعتاد الأحزاب السياسية على تسمية المرشح الأكثر قبولاً وشعبيةً في كل دائرة انتخابية، وذلك لكسب ود غالبية الناخبين. وعليه، فمن غير المعتاد أن يحصل مرشح أسود، على سبيل المثال، على دعم وترشيح من قبل حزب كبير في دائرة انتخابية تقطنها غالبية من البيض في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك الكثير من التجارب التي تثبت بأن فرص الأقليات العرقية بالحصول على تمثيل برلماني لها أقل بكثير في ظل استخدام نظام

الفائز الأول . وبالمحصلة ، فإذا ما انتهج الناخبون ممارسات انتخابية تتطابق مع الانقسامات الاجتماعية القائمة ، فإن إقصاء المنتمين إلى الأقليات من التمثيل يمكن أن يؤدي إلى زعزعة أركان النظام السياسي برمته .

ج) يـؤدي هـذا النظام إلى إضـعاف التمثيل البرلماني العـادل للمرأة . فمقولة اللجوء إلى "المرشـح الأكثر شـعبية" تؤثر بشـكل مباشر وسلبي في فرص النساء في الانتخاب ، وذلك لكونهن أقل حظاً بالحصول على دعم الأحزاب السياسـية ، والتي يسيطر الرجال فيها على مراكز القرار ، لترشيحهن . وأظهرت التجارب حول العالم بأن المرأة تتمتع بفرص أقل كثيراً في الانتخاب في ظل نظم الأغلبية منها في ظل النظم النسبية . ولقد وجدت الدراسة التي قام بها الاتحاد البرلماني العالمي بعنوان "النساء في البرلمان" أن معدل نسبة النساء الأعضاء في المجالس التشريعية حول العالم لا تتعدى ١٥,٦ بالمئة ، وذلك حسب المعطيات القائمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ . وعند مقارنة الوضـع القائم في الديمقراطيات الراسخة في العام ٢٠٠٤ ، وجدت الدراسة بأن نسبة النساء الأعضاء في البلدان التي تعتمد نظام الفائز الأول بلغت ١٤,٤ بالمئة ، بينما بلغت تلك النسبة ضعف ذلك تقريباً (٢٧,٦ بالمئة) في البلدان التي تستخدم أحد النظم النسبية . ولقد تكرر هذا التوجه في الديمقراطيات الناشئة ، وخاصة في البلدان الأفريقية .

نموذج لورقة اقتراع من الهند ، حيث يستخدم نظام الفائز الأول

دراسة خاصة

الهند: نظام الفائز الأول على نطاق واسع

فيجاي باتيدار

تعتبر الهند أكبر بلد ديقراطي على الإطلاق، حيث شمل سجل الناخبين فيها في انتخابات العام ٢٠٠٤ التشريعية ما يزيد على ٦٧٠ مليون ناخب. استقلت الهند عن الاستعمار البريطاني في العام ١٩٤٧، إلا أنها ورثت عن ذلك الاستعمار نظام الحكم البرلماني ونظام الفائز الأول الانتخابي. وعلى الرغم من منح الاستعمار الحكم الذاتي للهند على مراحل، إلا أن حق الاقتراع العام لم يتحقق إلا بعد انتهاء الاستعمار واعتماد الدستور الجديد للبلاد في العام ١٩٤٩. وقامت الجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور، والتي ضمت العديد من خبراء القانون، والمحامين، والمفكرين السياسيين، بمناقشات طويلة حول ماهية النظام الانتخابي الذي يمكن أن يتلاءم مع الهند، وذلك على مدى ثلاث سنوات من العمل، قبل أن تتوصل إلى اعتماد نظام الفائز الأول. وخلال هذه العملية، تمت مناقشة العديد من الخيارات الأخرى والنظم النسبية التي استحوذت على تأييد البعض، استناداً إلى تنوع الأعراق الكبير في المجتمع الهندي، إلا أن الخيار وقع على نظام الفائز الأول، وذلك بشكل أساسي للحيلولة دون تشتيت التركيبة البرلمانية وانقسامها، عملاً على قيام حكومات قوية ومستقرة، خاصةً وأن مسألة الاستقرار كانت تعتبر من أهم الحيثيات في بلد خرج لتوه من صراعات داخلية دموية أعقبت الاستقلال، وحيث ترتفع مستويات الفقر والأمية.

استناداً إلى الدستور الهندي، ينتخب الناخبون برلماناً من مجلسين، يتألف مجلسه الأول (مجلس العموم ويدعى بالهندية لوك سابها) من ٥٤٣ عضو، من خلال دوائر انتخابية فردية، بينما يتم انتخاب المجلس الثاني (مجلس الدولة ويدعى بالهندية راجيا سابها)، وكذلك المجالس الثانية في بعض المقاطعات، بشكل غير مباشر من خلال الجمعيات التشريعية الخاصة في كل واحدة من المقاطعات. أما الرئيس، فيتم انتخابه من مجلس انتخابي يتكون من أعضاء مجلسي البرلمان بالإضافة إلى المجالس التشريعية للولايات. أما نائب الرئيس فيتم انتخابه من قبل أعضاء مجلسي الراجيا سابها واللوك سابها فقط.

تنظم الانتخابات العامة مرة كل خمس سنوات، إلا أن للرئيس صلاحية حل مجلس العموم قبل انتهاء مدته بناءً على توصية من رئيس الوزراء (كما حصل في العام ٢٠٠٤)، أو إذا اقتنع الرئيس باستحالة تشكيل حكومة مستقرة (كما حصل في العام ١٩٩١). أما رئيس الوزراء فيبقى في منصبه طالما تمتع

بدعم الأغلبية في مجلس العموم. وهكذا استمرت الحكومات المتعاقبة لحزب المؤتمر حتى العام ١٩٧٧ في السيطرة على الحكم لفترة خمس سنوات في كل فترة تشريعية. وبين الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٩٧ تشكلت حكومات أقل استقراراً، حيث اضطر عدد من رؤساء الوزراء للاستقالة قبل استكمال فتراتهم بسبب الانقسامات الحزبية أو سحب الثقة. ومنذ العام ١٩٩٧ بدأت الحكومات بالتمتع باستقرار أكبر، بفضل التحالفات الحزبية.

يتمثل التأثير الأكبر للنظام الانتخابي المعمول به في الهند في انتخاب حكومات تستند إلى دعم الأغلبية البرلمانية، على الرغم من استنادها إلى أقلية من الأصوات. حيث نتج عن نظام الفائز الأول حتى العام ١٩٧٧ تمكين حزب المؤتمر من الحصول على أغلبية المقاعد، في مواجهة مجموعة من أحزاب المعارضة المنقسمة والمشتتة. ومن أسباب ذلك التشتت الشعبية التي تمتعت بها بعض الأحزاب المحلية الناشئة في بعض المقاطعات. لكن، عندما بدأت تلك الأحزاب بالائتلاف فيما بينها وبتقديم مرشحين مشتركين عنها مقابل مرشحي حزب المؤتمر (كما حصل في انتخابات ١٩٧٧ و ١٩٨٩) تلاشت أغلبية المؤتمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة النظام الانتخابي كانت تعني أن تغييراً طفيفاً في أعداد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب يمكن أن ينتج عنه تغييرات دراماتيكية في أعداد المقاعد التي يفوز بها حزب ما، كما يمكن أن نرى من خلال الجدول التالي، والذي يبين العلاقة بين عدد الأصوات وعدد المقاعد التي فاز بها حزب المؤتمر في انتخابات عدة متعاقبة.

نتائج حزب المؤتمر في الانتخابات الهندية العامة: المؤثرات الهائلة لنظام الفائز الأول على عدد المقاعد نسبةً إلى تغييرات بسيطة في عدد الأصوات

السنة	نسبة أصوات حزب المؤتمر	نسبة التغيير في عدد أصوات حزب المؤتمر	عدد المقاعد التي فاز بها حزب المؤتمر	نسبة التغيير في عدد مقاعد حزب المؤتمر
١٩٧١	٪٤٣,٧	–	٣٥٢ (٦٤,٨٪)	–
١٩٧٧	٪٣٤,٥	٢١,٠٪-	١٥٤ (٢٨,٤٪)	٥٦,٢٪-
١٩٨٠	٪٤٢,٧	–	٣٥٣ (٦٥,٠٪)	–
١٩٨٤	٪٤٨,١	–	٤٠٥ (٧٤,٦٪)	–
١٩٨٩	٪٣٩,٥	١٧,٨٪-	١٩٧ (٣٦,٣٪)	٥١,٤٪-
١٩٩١	٪٣٦,٥	–	٢٣٢ (٤٢,٧٪)	–
١٩٩٦	٪٢٨,٨	٢١,١٪-	١٤٠ (٢٥,٨٪)	٣٩,٧٪-
١٩٩٨	٪٢٥,٨	١٠,٣٪-	١٤١ (٢٦,٠٪)	٠,٧٪+
١٩٩٩	٪٢٨,٣	٩,٦٪+	١١٤ (٢١,٠٪)	١٩,١٪-
٢٠٠٤	٪٢٦,٧	٥,٧٪-	١٤٥ (٢٦,٧٪)	٢٧,٢٪+

ويبين الجدول التالي تبايناً مماثلاً بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد في ظل نظام الفائز الأول بالنسبة لحزب آخر من الأحزاب السياسية الكبيرة في الهند، هو حزب "باراتيا جاناتا" والذي قاد الحكومة الائتلافية حتى

العام ٢٠٠٤:

نتائج حزب "باراتيا جاناتا" في الانتخابات الهندية العامة

السنة	نسبة الأصوات الحاصل عليها الحزب	عدد المقاعد التي فاز بها الحزب
١٩٨٤	٧,٧٪	٢ (٠,٤٪)
١٩٨٩	١١,٥٪	٨٦ (١٥,٨٪)
١٩٩١	٢٠,٠٪	١٢١ (٢٢,٣٪)
١٩٩٦	٢٠,٣٪	١٦١ (٢٩,٧٪)
١٩٩٨	٢٥,٦٪	١٨٢ (٣٣,٥٪)
١٩٩٩	٢٣,٦٪	١٨٢ (٣٣,٥٪)
٢٠٠٤	٢٢,٢٪	١٣٨ (٢٥,٤٪)

مما سبق يمكن أن نرى بأن نتائج الانتخابات لمجلس العموم لم تسفر عن أية نتائج تناسبية. ففي الهند تتوزع الأصوات بين المرشحين عن نفس المجموعة العرقية أو الدينية أو المنطقة والذين يدخلون المعترك الانتخابي ضد بعضهم البعض. وفي هذا السياق، فإن نظام الفائز الأول يدفع بالمشاركين في الانتخابات لتحفيز تعدد المرشحين من قبل معارضيهم، ما ينتج عنه في كثير من الأحيان فوز أحد المرشحين على الرغم من حصوله على عدد من الأصوات يقل بكثير عن الأغلبية المطلقة. وعلى أية حال، فعلى الرغم من التركيبة الاجتماعية متعددة الأعراق في الهند، إلا أن النظام الانتخابي ما زال يحظى بقبول واسع، وذلك لكونه يخصص عدداً من المقاعد للمجموعات المهمشة اجتماعياً وللفئات والطبقات أو القبائل الفقيرة، إذ أن هذه الفئات موزعة بشكل كبير على كافة أرجاء الهند، ما يجعل من الصعب عليها الحصول على تمثيل لائق لولا هذا التخصيص في ظل نظام الفائز الأول. وعليه فإن الدستور الهندي يخصص لهذه الفئات دوائر انتخابية خاصة بها تتناسب مع أحجامها، بحيث يخصص ٧٩ مقعداً للطبقات الفقيرة التي تمثل ١٥ بالمئة من مجموع السكان، و٤١ مقعداً للقبائل المهمشة والتي تمثل ٨ بالمئة من مجموع السكان. وفي تلك الدوائر لا يمكن ترشيح سوى من ينتمون لتلك الفئات، على الرغم من مشاركة كافة الناخبين في الاقتراع، بغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها.

يدور النقاش منذ سنوات عديدة حول إدخال تعديل على الدستور لتخصيص ٣٣ بالمئة من مقاعد البرلمان، وكذلك مقاعد الجمعيات التشريعية في المقاطعات، لتمثيل النساء، إلا أن ذلك لم يفض حتى الآن إلى اعتماد أي إجراء بهذا الخصوص، وذلك على الرغم من تخصيص هذه النسبة من المقاعد للنساء في مجالس المديريات منذ العام ١٩٩٣.

في عام ١٩٧٧ تبين إلى أي مدى يتمتع النظام الانتخابي بالقبول. حيث قامت المحكمة المختصة بإلغاء انتخاب رئيسة الوزراء، إنديرا غاندي، بعد فوز حزب المؤتمر بأغلبية ثلثي المقاعد في العام ١٩٧١. وكان رد رئيسة الوزراء على ذلك أن عملت على تقليص الحقوق الدستورية على مدى سنتين (١٩٧٥

إلى ١٩٧٧)، وهي الحقبة الوحيدة التي يمكن فيها الحديث عن نظام حكم شمولي في تاريخ الديمقراطية الهندية. وفي انتخابات العام ١٩٧٧ خسرت حكومة السيدة غاندي الانتخابات، من خلال انتخابات عادلة برهنت على عدم تقبل الناخب الهندي لأية ممارسات غير ديمقراطية.

على مدى ٢٠ عام، من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٧، بدا وكأن نظام الفائز الأول المعمول به قد دخل في مرحلة من عدم الاستقرار، وذلك بسبب تشكيل العديد من الحكومات الائتلافية التي ضمت أحزاب لم تكن لها اهتمامات عامة مشتركة بل اكتفت بالجري خلف مصالحها الخاصة. ففي عام ١٩٧٧ فازت أحزاب المعارضة وشكلت حكومة ائتلافية من خلال اتحادها ضمن تشكيلة حزبية موحدة سميت "تكتل جاناتا". إلا أن هذه التشكيلة انقسمت على نفسها بعد عامين. وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٩، قام أحد الأحزاب المنشقة (حزب "جاناتا دال") بتشكيل الحكومة، وذلك بدعم من الأحزاب الشيوعية وحزب الهندوس "باراتيا جاناتا"، إلا أن هذه الحكومة لم تدم سوى عشرة أشهر. أما في انتخابات العام ١٩٩٦ فلم يستطع أي من الأحزاب تشكيل حكومة مستقرة. حيث فاز حزب باراتيا جاناتا بما مجموعه ١٦١ مقعد وفاز حزب المؤتمر بـ ١٤٠ مقعد. إلا أن صلابة النظام الانتخابي ظهرت من جديد في عام ١٩٩٩، عندما تمكن ائتلاف قوي ومتماسك لمجموعة من الأحزاب، بقيادة حزب باراتيا جاناتا، من تشكيل حكومة استطاعت استكمال فترتها الدستورية بالكامل تقريباً. وكذلك الأمر في عام ٢٠٠٤، حيث استطاع حزب المؤتمر الوطني الهندي من تشكيل حكومة ائتلافية بمساعدة بعض الأحزاب اليسارية والأحزاب الأخرى.

في عام ٢٠٠٠ قامت الحكومة بتشكيل لجنة وطنية لمراجعة الدستور. وقامت هذه اللجنة، من خلال مشاوراتها، بمناقشة ما إذا كان من الضروري إعادة النظر في بعض المواد الدستورية المتعلقة بالانتخابات وتطويرها. إلا أنها أوصت بعدم إجراء أية تعديلات على تلك المواد في تقريرها المقدم إلى الحكومة سنة ٢٠٠٢، مؤكدةً على أن أية تغييرات متعلقة بالعملية الانتخابية، في حال الاضطرار لها، يمكن معالجتها من خلال القوانين ذات العلاقة، أو اللوائح التنفيذية والمراسيم الإدارية.

لكن اللجنة المذكورة أقرت بأن حوالي ثلثي أعضاء البرلمان المنتخبين في آخر ثلاثة انتخابات عامة فازوا بمقاعدهم دون الحصول على الأغلبية المطلقة (أكثر من ٥٠ بالمئة) من الأصوات، ما له انعكاساته على شرعية التمثيل حسب رأي اللجنة. وبناءً على ذلك، واستناداً إلى إدخال أنظمة التصويت الإلكتروني، والتي بدأ العمل بها سنة ٢٠٠٤، أوصت اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور بأن تقوم الحكومة ولجنة الانتخابات بدراسة دقيقة ومهنية لإمكانية إدخال نظام الجولتين، بحيث يشارك في الجولة الثانية، والتي يجب تنظيمها في اليوم التالي للجولة الأولى، المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات فقط. إلا أن تقرير لجنة الانتخابات الذي تبع انتخابات العام ٢٠٠٤ لم يأخذ بهذه التوصية، على الرغم من أنها اقترحت أن تتضمن ورقة الاقتراع مساحةً يعبر فيها الناخب عن عدم انتخابه لأي من المرشحين المدرجين عليها، بالإضافة إلى توصيتها بإلغاء الترتيبات التي يسمح بموجبها لذات الشخص بالترشح في دائرتين انتخابيتين مختلفتين.

غالباً ما ينظر لنظام الفائز الأول على أنه أكثر ملائمة للبلدان التي يسيطر فيها حزبين كبيرين على ساحتها السياسية. أما في الهند، فلقد استطاع حزب المؤتمر في ظل هذا النظام من السيطرة على السلطة دون انقطاع منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٧، دون قيام أية معارضة قوية. وبعد انتهاء هذه السيطرة تحول

الأمـر ، أولاً إلى صـراع بين حـزب واحد مقابل مجموعة من الأحزاب المؤتلفـة ، ومن ثم إلى صراع بين ائتلافين كبيرين يضم كل منهما مجموعة من الأحزاب . ونجد بأن أحد الأحزاب الكبيرة ، باراتيا جاناتا ، والـذي بدأ صـعوده من حيث حضـوره البرلماني من خلال أطروحات هندوسـية ضـيقة ، قد تحول نحو أطروحات أكثر شمولية واتساعاً بعد قيادته للحكومة لفترة برلمانية كاملة ، حيث وجد نفسه مضطراً للبحث عن تأييد أوسـع في أوساط المسـلمين ، والقبائل ، والمجموعات الأخرى والتي كان ينظر إليها في السابق على أنها تتبع لدوائر التأييد المطلق لحزب المؤتمر .

د) يتيح نظام الفائز الأول الفرصة لنشوء الأحزاب المستندة إلى قواعد قبلية ، أو عرقية أو مناطقية ، والتي تؤسس حملاتها وبرامجها السياسية استناداً إلى مفاهيم وأطروحات جذابة للغالبية في منطقتها أو دائرتها إلا أنها قد تكون معادية للآخرين وتقوم على استثنائهم . ولقد شكل ذلك معضلة دائمة في بعض الدول الأفريقية ، كملاوي أو كينيا ، حيث تتمركز مجموعات قبلية كبيرة في مناطق جغرافية محصورة . ما يؤدي إلى انقسام البلد إلى مناطق حزبية حيث يتمتع كل حزب بموقع القوة في كل منها ، الأمر الذي لا يحفز الأحزاب على الاهتمام بأية مسائل خارج نطاق مناطق نفوذهم ومجموعات مؤيديهم .

ه) يمكن لنظام الفائز الأول أن يزيد من حدة الاكتساح الحزبي ، حيث يمكن حزباً واحداً أن يفوز بمفرده بكافـة المقاعـد التمثيلية في دائرة أو محافظة ما . فلو كان لحزب مـا تأييد قوي في جزء معين من البلد فذلك سـيؤدي إلى فوزه بأعلى عدد من الأصوات ، الأمر الذي يترتب عليه فوزه بمعظم ، إن لم يكن كافة المقاعد المخصصـة لذلك الجزء . وذلك يؤدي إلى إقصـاء الأقليات في تلك المنطقة وحرمانها من التمثيل ، بالإضـافة إلى تعميق الإحسـاس بأن المعركة السياسية محكومة بمن يكون المواطن وأين يقيم وليس بما يؤمن به . وهذا ما تمت إثارته مراراً لمحاربة هذا النظام في كندا على سبيل المثال .

و) يسـفر هذا النظام عن ضـياع أعداد كبيرة من الأصـوات التـي تهدر ولا تـؤدي إلى انتخاب أي من المرشـحين . وهـذا ما يمكن أن يكون خطـراً للغاية لو ترافق مـع ما ورد أعلاه فيما يتعلق الاكتسـاح الحزبي ، حيث يؤدي إلى يأس المؤيدين للأحزاب الصـغيرة وأحزاب الأقلية من انتخاب ممثلين لهم في مناطقهـم . وقد تـزداد خطورته في تلك الحالات حيث تؤدي الاختلالات السياسـية إلى تعزيز موقع الحركات المتطرفة وفسح المجال أمامها لتحريك جموع كبيرة من المؤيدين ضد النظام السياسي القائم .

ز) يؤدي هذا النظام ، في بعض الأحيان ، إلى انقسام الأصوات بين الأحزاب الكبيرة المتنافسة أو المرشحين الأكثر شـعبية ، ما ينتج عنه فوز الأحزاب أو المرشـحين الأقل شـعبيةً وتمثيلاً . وتوفر الدراسة الخاصة حول بابوا غينيا الجديدة الواردة في هذا الدليل مثالاً حياً لذلك .

ح) قد يبدو نظام الفائز الأول عديم الاسـتجابة للمتغيرات الطارئة على الرأي العام . إذ أن تمركز المؤيدين لحزب سياسـي ما في منطقة جغرافية محددة يمكنه من الاستمرار في السيطرة على الحكم حتى في ظل تراجع أدائه الانتخابي من حيث عدد الأصوات الكلي على المستوى الوطني العام . ففي بعض البلدان التـي تعتمـد هذا النظام الانتخابي ، قد لا يعني التراجع في حصـة حزب ما من ٦٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة من مجمل أصوات الناخبين على المستوى الوطني سوى انخفاضاً في حصته من مقاعد البرلمان من ٨٠ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة ، الأمر الذي لا يترك أثراً يذكر على موقعه المسيطر على الحكم بشكل عام . وفيما عدا الحالات التي تشـتد فيها المنافسة على أعداد كافية من المقاعد ، فقد يكون نظام الفائز الأول عديم التأثر بتأرجح نسبة الدعم على المستوى العام .

ط) أخيراً، يتأثر نظام الفائز الأول، بشكل كبير، بمسألة ترسيم الدوائر الانتخابية. فللتقسيمات الانتخابية تبعاتها السياسية، إذ لا توجد حلول فنية لتوفير حل أمثل بمعزل عن الاعتبارات السياسية وغيرها (كما يوضح الملحق "هـ" لهذا الدليل). وقد تتطلب عملية ترسيم الدوائر الانتخابية الكثير من الوقت والموارد للخروج بنتائج مرضية وشرعية. وقد تواجه العملية الكثير من الضغوطات ومحاولات التلاعب والتقسيم القائم على أساس تفضيل جهات معينة على حساب جهات أخرى. وهذا ما اتضح جلياً في انتخابات العام ١٩٩٣ في كينيا، حيث أدى الاختلال الكبير في أحجام الدوائر الانتخابية إلى تمكين الحزب الحاكم (حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني) من الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان رغم حصوله على ٣٠ بالمئة فقط من مجمل أصوات الناخبين (في هذا المثال، ضمت أكبر دائرة انتخابية عدداً من الناخبين يفوق عددهم في أصغر دائرة بما يقارب ٢٣ ضعفاً).

نظام الكتلة (*BV*)

نظام الكتلة هو أحد نظم الأغلبية، والمستخدم ضمن دوائر تعددية. ويملك الناخب في ظله عدداً من الأصوات يساوي عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية. ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. وعادة ما يقترع فيه الناخبون لصالح المرشحين بشكل فردي وليس لصالح الأحزاب، وفي غالبية الأحيان يمكن للناخب استخدام أي عدد من أصواته ضمن حدود العدد الكلي المسموح به..

٨٠. يتمثل نظام الكتلة، ببساطة، في استخدام نظام الأغلبية النسبية في دوائر انتخابية تعددية (أي التي تنتخب أكثر من ممثل واحدة عن كل منها). ويتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها عن دوائرهم، بحيث يمكنهم الاقتراع لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع، بغض النظر عادةً عن انتماءاتهم الحزبية. وفي غالبية نظم الكتلة، يمكن للناخب الإدلاء بما شاء من الأصوات التي يمتلكها طالما لم يتعدى ذلك عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية.

٨١. يكثر استخدام نظام الكتلة في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية. وحسب المعطيات المتوفرة حتى عام ٢٠٠٤ تستخدم هذا النظام كل من جزر الكايمان، وجزر المالفين (الفوكلاند)، وغيرنسي، والكويت، ولاوس، ولبنان، والمالديف، وفلسطين (تم تغييره إلى النظام المتوازي لانتخابات سنة ٢٠٠٦)، والجمهورية العربية السورية، وتونغا، وتوفالو. ولقد استخدم نظام الكتلة كذلك في الأردن في العام ١٩٨٩، وفي منغوليا في العام ١٩٩٢، وفي كل من الفلبين وتايلاند حتى العام ١٩٩٧، إلا أن هذه البلدان قامت بتغييره نظراً لعدم الارتياح لنتائجه.

٨٢. ومن حسنات نظام الكتلة أنه يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية أكبر ودون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية، ولكونه يفسح المجال لتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبياً، في الوقت الذي يؤكد على دور أكثر أهمية للأحزاب السياسية، بالمقارنة مع نظام الفائز الأول، دافعاً باتجاه تقوية وتمكين الأحزاب الأكثر تماسكاً والأفضل تنظيماً.

٨٣. أما أهم مساوئه فتتمثل في انعكاساته غير المتوقعة وغير المرغوب فيها أحياناً على نتائج الانتخابات. فعندما يقوم الناخبون بالاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي حزب ما على سبيل المثال، يؤدي ذلك

إلى تضخيم الاختلالات الناتجة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات وما تفضي إليه من مقاعد. وهذا ما يحصل بشكل خاص عندما تقوم الأحزاب بتسمية مرشحين لها لكافة المقاعد المتنافس عليها في الدائرة وبحث ناخبيها للاقتراع لكل منهم. ففي انتخابات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٥ في موريشيوس، على سبيل المثال، فاز حزب المعارضة بكافة مقاعد البرلمان بحصوله على ٦٤ بالمئة وعلى ٦٥ بالمئة، على التوالي، من أصوات الناخبين. ونتج عن ذلك مصاعب جمة أمام عمل النظام البرلماني بشكل فاعل والقائم على وجود حكومة ومعارضة. وخفف من ذلك، ولو بشكل جزئي، اللجوء إلى ما يعرف "بأفضل الخاسرين" لملئ بعض المقاعد (أنظر الفقرة ١٥٣ أدناه).

٨٤. أما في تايلاند فوجد نظام الكتلة كعامل أدى إلى انقسام وتشرذم الأحزاب السياسية. إذ أن النظام يسهم في تنافس مرشحي الحزب الواحد فيما بينهم نظراً لتمكن الناخبين من الاقتراع لأكثر من مرشح واحد في دوائرهم الانتخابية، حتى ولو كان كل منهم ينتمي لحزب مغاير. وعليه ينظر أحياناً لنظام الكتلة على أنه يسهم في الانقسامات الداخلية للأحزاب السياسية واسشراء الفساد في صفوفها.

٨٥. لذلك نجد بأن بعض الدول قد هجرت هذا النظام واستغنت عن استخدامه في السنوات الأخيرة معتمدةً نظماً أخرى. إذ تحولت كل من تايلاند والفلبين من نظام الكتلة إلى نظام مختلط في نهايات التسعينات من القرن الماضي. وفي كلتا الحالتين برر التحول كمحاولة لمحاربة شراء الأصوات والعمل على تطوير الأحزاب السياسية وتقويتها (أنظر الدراسة الخاصة بتايلاند في هذا الدليل).

فلسطين: الواقع السياسي يحدد نوعية النظام الانتخابي

أندرو إليس

تضمن اتفاق المبادئ (المعروف باتفاق أوسلو) الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أواخر عام ١٩٩٣، قيام مجلس تشريعي فلسطيني منتخب. وتطلب تطبيق هذا الاتفاق مزيداً من المفاوضات حول اتفاق تفصيلي مكمّل، عرف بالاتفاق الانتقالي. الأمر الذي تم التوصل إليه في طابا في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٥، وتضمن اتفاقات مفصلة حول تنظيم انتخابات عامة لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة إلى انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وتبع ذلك انتخاب كل من رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٦.

بدأت التحضيرات للانتخابات منذ العام ١٩٩٤، بموازاة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي، حيث كان إعداد قانون الانتخابات وتنظيمها مسؤولية فلسطينية بحتة، على الرغم من الاتفاق بين الطرفين على ضرورة ملاءمة بعض مواد القانون والترتيبات الإدارية مع ما نص عليه الاتفاق الانتقالي. وعليه، لم تعتمد الصيغة النهائية لقانون الانتخابات والترتيبات الأساسية ذات العلاقة حتى أواخر عام ١٩٩٥.

كان للواقع السياسي القائم تأثير كبير على اختيار النظام الانتخابي من بين الخيارات المتاحة. ففي تلك الأثناء كان واضحاً للجميع بأن السيد ياسر عرفات سيفوز بالانتخابات الرئاسية، ما أسهم في اعتماد نظام الفائز الأول من خلال الجولة الواحدة للانتخابات الرئاسية دون الكثير من النقاش. ولقد بينت نتائج الانتخابات صحة ذلك، بعدما فاز السيد عرفات بما يربو على ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين مقابل السيدة سميحة خليل، المنافسة الوحيدة له في تلك الانتخابات.

× ملاحظة من المترجم: أعدت هذه الدراسة قبل اعتماد التغييرات الأخيرة في قانون الانتخابات والنظام الانتخابي والتي سبقت آخر انتخابات تشريعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

أما اختيار النظام الانتخابي الخاص بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي فلم يكن على ذات القدر من السهولة، وذلك لعدة أسباب أهمها: أولاً، لم يتمتع الاتفاق الانتقالي بقبول ومشاركة جميع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية الفاعلة على الساحة، حيث اضطرت السلطة الفلسطينية الناشئة للدخول في حوارات مطولة حول ذلك مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركات إسلامية أخرى، للبحث في إمكانية مشاركتها في الانتخابات التشريعية. ثانياً، كان النظام الحزبي في الأراضي الفلسطينية لا يزال في مرحلة الطفولة والنشوء، حيث أخذت فتح، كبرى الفصائل، طابع حركة التحرر الوطني، وهو الطابع الذي لم تستطع التحول عنه بسبب الحاجة إلى الوحدة الداخلية من أجل المضي قدماً في مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل (والتي لم يكتب لها النجاح). في نفس الوقت، تم تشكيل بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، إلا أن بعض القيادات في فتح كانت تنظر في إمكانية الترشح للانتخابات بصفة مستقلة عن فتح وعن تلك الأحزاب. ثالثاً، كانت هناك بعض السوابق التي كان يجب أخذها بعين الاعتبار، كالانتخابات المحلية التي تم تنظيمها في قطاع غزة في أربعينات القرن الماضي، حيث تم استخدام الإجراءات المعمول بها في جمهورية مصر العربية لتنظيمها، والانتخابات المحلية في مدن وبلدات الضفة الغربية في سبعينات ذلك القرن، والتي نظمت استناداً إلى النظم والإجراءات المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية والموروثة بدورها عن الانتداب البريطاني. وأخيراً، ظهرت في تلك الفترة ضغوطات لاعتماد التجربة الأردنية لتنظيم الانتخابات التشريعية.

وعليه، أتى اختيار نظام انتخابي يتمحور حول المرشحين الأفراد للاستجابة لثلاثة أنواع من الضغوطات: الرغبة في تمكين شخصيات تنتمي إلى حركات وفصائل كانت ترفض رسمياً الاتفاقات الموقعة من المشاركة بالانتخابات كمستقلين؛ رغبة عدد من القيادات والشخصيات البارزة في الترشح كمستقلين؛ وتأثيرات التجارب الانتخابية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأهمية المعطاة لضرورة تبسيط العملية الانتخابية، وشفافيتها والعمل على اعتماد إجراءات تضمن سرعة إعلان النتائج وقبولها، أدت مجتمعة إلى إقرار الإجراءات التي تتم بموجبها عملية عد وفرز الأصوات في مراكز الاقتراع، ما نتج عنه استبعاد أية إمكانية لاعتماد أي من النظم الانتخابية التفضيلية، كنظام الصوت البديل أو الصوت الواحد المتحول. أما التوافق على الالتزام بحدود الدوائر الطبيعية كما هي على أرض الواقع فقاد إلى اعتماد نظام الكتلة، ضمن دوائر انتخابية متباينة الأحجام، حيث تراوحت بين دوائر كبيرة تنتخب ١٢ ممثلاً عنها كما في مدينة غزة ودوائر صغيرة تنتخب ممثلاً واحداً، كما في كل من أريحا وسلفيت وطوباس.

أثيرت كذلك نقاشات حول تمثيل الأقليات، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأقلية المسيحية (والتي تمثل حوالي ١٠ بالمئة من مجموع الناخبين) والسامريين (وهي أقلية يهودية تتألف من بضعة مئات يتمركزون بالقرب من مدينة نابلس). وعليه، تم تخصيص ستة مقاعد للمسيحيين ضمن نظام الكتلة، والتي توزعت على الدوائر الانتخابية الأربعة حيث تقطن أغلبية المنتمين لهذه الأقلية (مقعدين في كل من دائرة بيت لحم ودائرة القدس الانتخابيتين، ومقعد واحد في كل من دائرتي رام الله ومدينة غزة)، بالإضافة إلى مقعد واحد للسامريين في دائرة نابلس الانتخابية. وبموجب هذه الترتيبات، أعطي للمرشحين المسيحيين الخيار في الترشح لتلك المقاعد المخصصة لهم أو للترشح لباقي المقاعد. ونصت الإجراءات على توزيع المقاعد في الدوائر التي حجزت فيها مقاعد للمسيحيين بحيث يفوز بالمقاعد المخصصة المرشح أو المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات من بين المرشحين المسيحيين، وذلك فقط في حال عدم وجود أي منهم

بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات بشكل عام في تلك الدائرة، بمعنى أن يحل أولئك المرشحين مكان الحاصلين على أقل عدد من الأصوات من بين المرشحين الآخرين والذين كان يمكن أن يفوزوا بالانتخاب لولا ذلك، وهو ما حصل بالفعل في كافة الحالات. ويعني ذلك أن المجلس التشريعي ضم بين أعضائه بعض المرشحين المنتخبين رغم حصولهم على عدد من الأصوات يقل عما حصل عليه مرشحين آخرين لم يتم انتخابهم. وبينما دار جدل كبير حول هذه الترتيبات، إلا أنها حظيت بقبول واسع واعتبرت كإجراءات شرعية بهدف تحقيق أوسع تمثيل ممكن للمجتمع الفلسطيني، وهو ما أكد عليه الإحساس العام بعد نجاح العملية الانتخابية.

حقق نظام الكتلة كثيراً مما عول عليه على أرض الواقع. فعلى الرغم من ترشح ٨٧ مرشح في مدينة غزة، إلا أن الناخبين تعاملوا بكل سهولة مع ورقة اقتراع بهذا الحجم وصل طولها لحوالي المتر. وبينما لم يترشح إلا عدد قليل من الشخصيات المحسوبة على الفصائل التي رفضت عملية السلام، إلا أن واحداً منهم على الأقل فاز بالانتخاب، الأمر الذي كان من شأنه مد الجسور مع تلك الفصائل. وبالرغم من تمتع مرشحي فتح ببعض الأفضلية، إلا أن الناخبين ميزوا بشكل واضح في انتخابهم بين المرشحين الأكثر شعبية وأولئك الأقل قبولاً بشكل عام، حيث تم انتخاب بعض القيادات الشعبية المستقلة، بالإضافة إلى انتخاب ممثلين عن الأقليات، بينما تمكنت المدن الصغيرة المتمتعة بشخصية مستقلة واضحة من انتخاب ممثليها التقليديين. وباشر كل من رئيس السلطة والمجلس التشريعي المنتخبين مهامهم في بدايات العام ١٩٩٦، متمتعين بشرعية كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني.

نظام الكتلة الحزبية (PBV)

٨٦. على عكس ما يحصل في ظل نظام الفائز الأول، يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية تعددية، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً يستخدمه لممارسة خياره بين قوائم حزبية متنافسة بدلاً من الاختيار بين المرشحين الأفراد. ويفوز الحزب (أو القائمة) الحاصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية، وبذلك يتم انتخاب كافة مرشحيه على القائمة. وكما هي الحال في نظام الفائز الأول لا يتحتم على الفائز الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات. وحسب المعطيات المتوفرة حتى عام ٢٠٠٤، يتم استخدام هذا النظام في أربع دول هي: الكاميرون، وتشاد، وجيبوتي، وسنغافورة.

نظام الكتلة الحزبية هو أحد نظم الأغلبية، والمستخدم ضمن دوائر تعددية. ويملك الناخب في ظله صوتاً واحداً يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها، دون أن يختار بين المرشحين الأفراد. ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

٨٧. تتمثل أهم مزايا هذا النظام في كونه سهل الاستخدام، ويعمل على تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين وذلك عملاً على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها. ويمكن استخدامه لتحقيق تمثيل عرقي متوازن، حيث أنه يمكن الأحزاب من تقديم قوائم مرشحين تشتمل على تنوع عرقي، وقد يتم تصميمه بشكل يلزم الأحزاب القيام بذلك. ففي جيبوتي على سبيل المثال، يتوجب على القائمة الحزبية أن تشتمل على خليط من المرشحين ينتمون إلى مزيج من المجموعات الإثنية أو العرقية. أما في سنغافورة فيتم انتخاب معظم أعضاء البرلمان من خلال دوائر انتخابية تعددية تعرف بالدوائر التمثيلية للمجموعات المختلفة، حيث يجب أن تضم كل قائمة حزبية مرشحاً واحداً على الأقل من المنتمين إلى مجموعة المالاي أو الهنود أو أية أقلية أخرى. كما أن سنغافورة تستخدم ما يعرف بمقاعد "أفضل الخاسرين" لمرشحي المعارضة في بعض الحالات. أما في بعض الدول الأخرى، مثل السنغال وتونس، فيشكل نظام الكتلة الحزبية الجزء الخاص بنظم الأغلبية من نظامها الانتخابي المتوازي (أنظر الدراسة الخاصة بالسنغال).

٨٨. إلا أن نظام الكتلة الحزبية يعاني من معظم المساوئ المتعلقة بنظام الفائز الأول، إذ أنه قد يؤي إلى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات. ففي انتخابات عام ١٩٩٧ في جيبوتي فاز ائتلاف التجمع من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان، تاركاً بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني.

نظام الصوت البديل (AV)

٨٩. تنتظم الانتخابات في ظل هذا النظام عادةً على أساس الدوائر الانتخابية الفردية، كما هي الحال في ظل نظام الفائز الأول. إلا أن نظام الصوت البديل يعطي الناخب خياراً أوسع ما يعطيه نظام الفائز الأول لدى ممارسة الاقتراع. فبدلاً من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع، يقوم الناخبون حسب هذا النظام بترتيب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال إعطاء المرشح المفضل الرقم "١" ومن ثم إعطاء الذي يليه في الأفضلية الرقم "٢" ومن ثم الرقم "٣" للذي يليه وهكذا. وبهذا الشكل يعطي نظام الصوت البديل الناخبين إمكانية التعبير عن أفضلياتهم بدلاً من التعبير عن خيارهم الأول فقط. ولهذا السبب يعرف

نظام الصوت البديل هو أحد نظم الأغلبية التفضيلية، والمستخدم ضمن دوائر فردية. ويستخدم الناخبون في ظله الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشحين على ورقة الاقتراع. ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأفضليات الأولى (أكثر من ٥٠ بالمئة). أما في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية، يتم اقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات واحتساب الأفضليات الثانية على أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين، وتتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة. ويقترع الناخبون لصالح المرشحين الأفراد عوضاً عن الأحزاب السياسية.

هذا النظام عادةً بنظام الصوت التفضيلي في البلدان التي تعتمده (كما هي الحال بالنسبة لنظام بوردا، ونظام الصوت الواحد المتحول ونظام الصوت الإضافي والتي تعتبر جميعها من فصيلة النظم التفضيلية).

٩٠. يختلف هذا النظام عن نظام الفائز الأول كذلك في طريقة عد الأصوات. فعلى الرغم من فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات (أكثر من ٥٠ بالمئة) بشكل مباشر، كما يحصل في نظام الفائز الأول ونظام الجولتين، إلا أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية من الأصوات، يتم إقصاء المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأفضليات الأولى من عملية عد الأصوات، ويتم احتساب تلك الأوراق استناداً إلى الأفضلية الثانية (الرقم

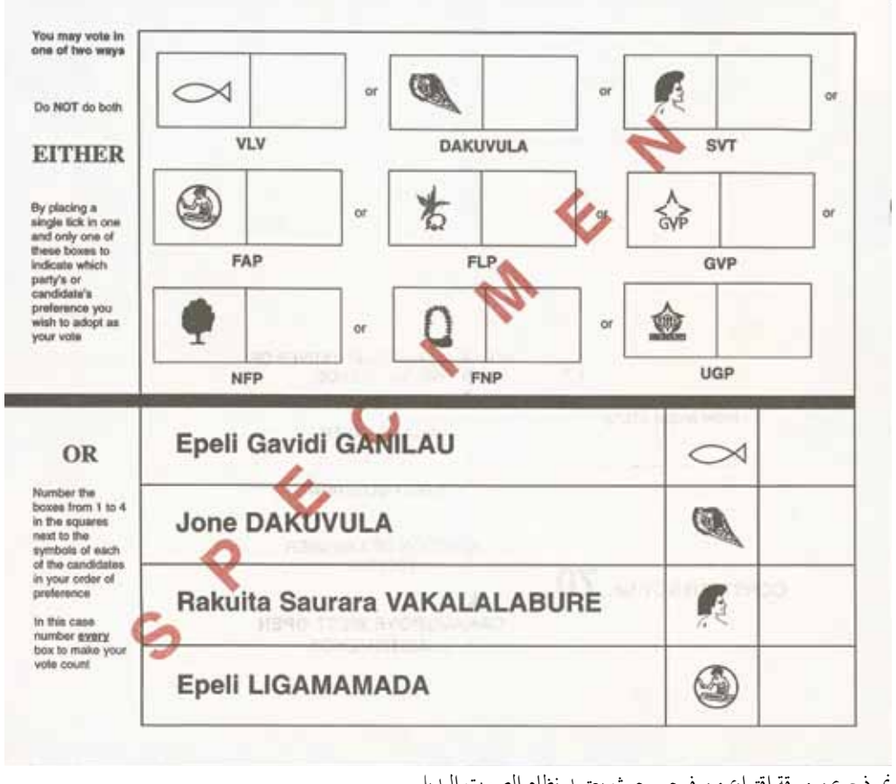

نموذج عن ورقة اقتراع من فيجي حيث يعتمد نظام الصوت البديل

"٢") في كل منها. ويتم احتساب كل ورقة منها لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات. ويتم تكرار هذه العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة من الأصوات ويفوز بذلك في الانتخاب. وعليه فإن نظام الصوت البديل هو أحد نظم الأغلبية.

٩١. من الممكن، وليس من الضروري، أن يطلب من الناخبين في ظل النظم التفضيلية كنظام الصوت البديل أن يقوموا بترقيم كافة أو معظم المرشحين على ورقة الاقتراع حسب ترتيب الأفضليات، وذلك لتفادي ضياع الأصوات في المراحل المتقدمة من عملية العد بسبب عدم تعبيرها عن مزيد من الأفضليات المتسلسلة. إلا أن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة عدد الأصوات الباطلة، كما وأنه يرفع من أهمية الأفضليات التي يجبر الناخب للتعبير عنها بين مرشحين لا يعنونه بأي شكل من الأشكال أو يرفضهم بشكل تام.

٩٢. يتم استخدام نظام الصوت البديل في كل من أستراليا، وفيجي وبابوا غينيا الجديدة. وبذلك يشكل مثالاً جيداً حول انتشار النظم الانتخابية الإقليمي كما سبق وأشرنا (أنظر الفقرة ٧٤ أعلاه): حيث يتركز استخدام هذا النظام على المستوى الوطني في أوقيانوسيا. إلا أنه توجد بعض الأمثلة لاستخدامه على المستويات المحلية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، كما وأنه يستخدم في جمهورية أيرلندا لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

٩٣. أما أهم مزايا هذا النظام فتتمثل في تمكين الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق الاهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافها من أجل الحصول على تمثيل في البرلمان. كما وأن نظام الصوت البديل يمكن الناخبين المؤيدين للمرشحين ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز من التأثير في انتخاب المرشح الأوفر حظاً من خلال أفضلياتهم الثانية والثالثة على ورقة الاقتراع. وعليه كثيراً ما يعتبر هذا النظام على أنه عامل محفز باتجاه انتهاج سياسات الوسط، وذلك لكونه يدفع بالمرشحين للعمل على كسب الأفضليات الثانية أو الثالثة للناخبين الآخرين من غير مؤيديهم الأساسيين. وهو ما يتطلب من المرشحين العمل على توسيع دوائر التأييد بدلاً من حصر جهودهم في أطر ضيقة. وعادةً ما تدعم التجربة الأسترالية في استخدام هذا النظام هذه الميول: إذ كثيراً ما تعمل الأحزاب الكبيرة على الاتفاق مع الأحزاب الصغيرة من أجل الحصول على الأفضليات الثانية من مؤيديها قبل كل عملية انتخابية، الأمر الذي يعرف "بتبادل الأفضليات". بالإضافة إلى ذلك، وبسبب متطلب الأغلبية الذي يقوم عليه نظام الصوت البديل، فهو يرفع من مستوى التأييد للمرشحين المنتخبين، الأمر الذي ينتج عنه مستوىً أعلى من الشرعية المكتسبة.

وتدل التجربة في كل من استراليا وبابوا غينيا الجديدة على إمكانيات نظام الصوت البديل في الدفع باتجاه انتهاج سياسات تعاونية وأكثر شمولية. وفي السنوات الأخيرة تم اعتماد نظام الصوت البديل أو أحد تفرعاته (الصوت الإضافي) لتنظيم الانتخابات الرئاسية في البوسنة ولانتخاب رؤساء البلديات في كل من لندن وسان فرانسيسكو (أنظر الفقرات ١٨٢ إلى ١٨٦ أدناه).

٩٤ . ولنظام الصوت البديل عيوبه كذلك ، فهو يتطلب مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح ، كما وأنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بسبب استخدامه في دوائر فردية بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي ، وحتى بالمقارنة مع نظام الفائز الأول في بعض الحالات . كذلك فإن ميول هذا النظام لإفراز نتائج وسطية يستند إلى حد كبير على العوامل الاجتماعية والديمغرافية المحيطة به: فبينما تمخضت عنه نتائج أكثر اعتدالاً من حيث التمثيل النسبي لمختلف المجموعات العرقية في انتخابات الستينات والسبعينات من القرن الماضي في بابوا غينيا الجديدة ، الأمر الذي أدى إلى إعادة اعتماده مؤخراً (أنظر الدراسة الخاصة) ، ما انفكت الانتقادات تتوارد حول استخدامه في بلد آخر من بلدان المحيط الهادئ ، هو فيجي ، منذ البدء في استخدامه في ١٩٩٧ . أخيراً وكما اتضح من خلال المثال الذي تم التطرق إليه حول انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا بين الأعوام ١٩١٩ و ١٩٤٦ (أنظر الفقرة ٣٢ أعلاه) ، فإن نظام الصوت البديل لا يعمل بشكل جيد في ظل وجود دوائر انتخابية تعددية كبيرة .

دراسة خاصة

بابوا غينيا الجديدة: محفزات انتخابية للتوفيق بين المجموعات العرقية المختلفة

بن ريلي

استخدمت بابوا غينيا الجديدة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ ، على مر السنين نظامين انتخابيين هما: نظام الصوت البديل من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٥ ، عندما كانت تتبع لأستراليا ، ونظام الفائز الأول من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٢ ، حيث عادت لاستخدام نظام الصوت البديل منذ ذلك الحين .

ولتجربة هذا البلد أهمية خاصة وذلك لعدة أسباب: أولاً ، تعتبر بابوا غينيا الجديدة أحد البلدان النامية القليلة التي استطاعت تنظيم انتخابات تنافسية حقيقة دون انقطاع ، بما في ذلك التناوب السلمي للسلطة لمرات عديدة . ثانياً ، ترتب على التحول من نظام انتخابي إلى آخر في هذا البلد مجموعة من النتائج غير المتوقعة ، والتي يمكن اعتبارها مثالاً على النتائج المختلفة التي يمكن أن تسفر عنها النظم الانتخابية التي قد تبدو متشابهة في ظاهرها . ثالثاً ، يمثل هذا البلد أحد الأمثلة النادرة لاعتماد نظام انتخابي محدد ، ومن ثم التحول عنه إلى نظام آخر والعودة إليه بعد ذلك .

ورثت بابوا غينيا الجديدة نظام الصوت البديل عن أستراليا ، وقامت باستخدامه لتنظيم ثلاث انتخابات في الأعوام ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ و١٩٧٢ . ولكن ، على العكس من أستراليا ، يتسم المجتمع في هذا البلد بانقسامات عرقية متعددة ، حيث تستخدم فيه أكثر من ٨٥٠ لغة ولهجة محلية ، تتحدث بها بضعة آلاف من القبائل والمجموعات العرقية المختلفة .

وتعطي تجربة الصوت البديل في هذا البلد مزيداً من الحجج لتأييد مقولة أن هذا النظام يعمل بشكل جيد لتحقيق التوافق وتقريب المواقف في المجتمعات المتسمة بانقسامات داخلية حادة ، وذلك من خلال إعطائه الفرصة للناخبين للتعبير ليس عن خيارهم الأول فحسب ، بل عن خياراتهم الثانية والتي تليها . وبسبب التركيبة الاجتماعية ، يعطي الناخبون أفضليتهم الأولى عادةً للمرشح المنتمي إلى مجموعتهم أو قبيلتهم . إلا أن ذلك ، في كثير من المواقع ، لا يكفي لحصول المرشح على الأغلبية المطلوبة من الأصوات للفوز بالانتخاب ، حيث يحتاج المرشح في تلك الحالات إلى أصوات المجموعات الأخرى التي تعطيه الأفضلية الثانية من أصواتها . ويفرض ذلك على المرشحين العمل على تقديم أنفسهم كأفضل خيار ثاني في أعين

الناخبين من المجموعات والقبائل الأخرى غير التي ينتمون إليها، بمعنى أن يعمل المرشحون على إقناع الناخبين بأنهم يهتمون بتطلعات كافة المجموعات وليس بهموم مجموعتهم العرقية أو القبلية التي ينتمون لها. كما ويعني ذلك زيادة في حظوظ المرشحين العاملين على التعاون والتحالف مع مرشحين آخرين يمثلون مجموعات أخرى، نسبة إلى حظوظ أولئك المستندين إلى أصوات ناخبيهم فقط.

حفز هذا الواقع كثيراً من المرشحين على التصرف بما يسهم في تحقيق التوافق بين مختلف المجموعات. كما ونتج عن النظام الانتخابي فوز مرشحين يتمتعون بتأييد الأغلبية المطلقة للناخبين. وفي كثير من الحالات، لم يكن المرشحون الفائزون من بين أولئك الحاصلين على تأييد أكبر مجموعة أو فئة محددة، إنما أولئك القادرين على حشد التأييد من فئات مختلفة.

استناداً إلى اعتقادهم بأنه نظام أكثر بساطة من شأنه أن يسفر عن نتائج مماثلة لنظام الصوت البديل، تم التحول إلى نظام الفائز الأول فور استقلال البلاد عام ١٩٧٥. إلا أن الواقع كان غير ذلك ولم يفض نظام الفائز الأول إلى النتائج المتوقعة. ففي ظل النظام الجديد لم يعد المرشحون بحاجة للحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات للفوز، إذ يكفي الحصول على عدد من الأصوات يفوق تلك التي يحصل عليها اي من المرشحين الآخرين في نفس الدائرة الانتخابية، وعليه كان بإمكان المرشحين المنتمين إلى أكبر المجموعات أو القبائل ضمان الفوز بشكل مباشر. وعليه، لم يعد لدى المرشحين أي حافز للتعاون مع أية فئة أو مجموعة أخرى. ونتج عن ذلك ارتفاع في مستويات العنف أثناء العمليات الإنتخابية، إذ كان يعمد بعض المرشحون إلى العمل على منع مؤيدي منافسيهم من ممارسة الاقتراع بدلاً من حشد تأييدهم له، ولو كخيار ثاني، كما كان الوضع عليه في ظل نظام الصوت البديل. بالإضافة إلى ذلك، وجد المرشحون أنه بإمكانهم الفوز من خلال الحصول على عدد قليل نسبياً من الأصوات، وذلك بسبب تعدد القبائل والمجموعات المتنافسة فيما بينها للحصول على مقاعد تمثيلية.

في انتخابات العام ٢٠٠٢، فاز ما يزيد عن نصف الأعضاء المنتخبين بحصولهم على أقل من ٢٠ بالمئة من الأصوات، بما في ذلك بعض المرشحين الذين فازوا بحصولهم على ٥ بالمئة من الأصوات فقط. وفي الوقت الذي ما فتأت تتعاظم فيه مستويات القلق العام من الفساد السياسي والمالي والاستحواذ على السلطة، أدى ذلك إلى اعتماد ممارسات سلبية في الحملات الانتخابية، كتشجيع المرشحين المنافسين للترشح بأعداد كبيرة بهدف توزيع أصوات الناخبين المنتمين لفئة أو مجموعة محددة، ما زاد من الضغوطات المنادية بالعودة إلى نظام الصوت البديل. وفي عام ٢٠٠٣، أقر البرلمان اعتماد ما أطلق عليه اسم النظام الانتخابي التفضيلي المحدود لتنظيم الانتخابات في المستقبل، حيث يكون على الناخبين التعبير عما لا يقل عن ثلاثة خيارات على ورقة الاقتراع.

تبين لنا هذه الحالة مدى اعتماد كل ما يعرف عن النظم الانتخابية على تركيبة المجتمعات التي يتم تطبيقها ضمنها. وعلى الرغم من استخدام نظام الفائز الأول، إلا أن بابوا غينيا الجديدة تمتعت بنظام حزبي فاعل، يقوم على أساس الأفراد بدلاً من الأيديولوجيات. وقامت كافة الحكومات الناتجة عن الانتخابات في ظل نظام الفائز الأول على ائتلافات ضعيفة، والتي طالما تبدلت سواء داخل البرلمان أو من خلال الانتخابات المتعاقبة. كما ونتج عن اعتماد الدوائر الانتخابية الفردية تبدل كبير في وجوه الممثلين المنتخبين

من انتخابات إلى أخرى، حيث لم يستطع أعضاء البرلمان التواجد في عملهم البرلماني في العاصمة (بورت مورسبي)، والتواجد في نفس الوقت في دوائرهم الانتخابية لضمان استمرارية التأييد الشعبي لهم.

وعليه تزايد الإحساس بضرورة إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة أمام ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية، والذي بدونه تنحسر بشكل ملحوظ فرصهم بالفوز من جديد في الانتخابات. وهو ما يتماشى مع الاعتقاد السائد لدى الناخبين بأن الدور الأساسي لممثلهم يتمثل في تحقيق المكاسب المباشرة للمجموعة التي انتخبته، استناداً إلى الثقافة الشائعة في تلك المنطقة بأنه على القائد أن يشرك جماعته في ثروته الخاصة ونجاحه الشخصي. وكما قال أحد أعضاء البرلمان "عندما ينتخبني الناس لعضوية البرلمان، يعتقدون بأنني أملك البنك المركزي في بابوا غينيا الجديدة".

أما في ظل نظام الصوت البديل، فيتوزع هذا الإحساس بالخضوع للمساءلة بين مجموعات مختلفة، ما يسهم في إدارة الصراعات العرقية، إلا أن ذلك بحد ذاته لا يعدو كونه انعكاساً للانقسام الحاد للمجتمع في هذا البلد.

نظام الجولتين (TRS)

٩٥ . كما يستدل من اسمه ، يقوم هذا النظام على انتظام العملية الانتخابية من خلال جولتين انتخابيتين بدلاً من الجولة الواحدة ، عادةً ما يفصل بينهما أسبوع أو أكثر ، حيث تسير الجولة الأولى بذات الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخاب على أساس الجولة الواحدة ضمن نظم الأغلبية ، وغالباً ما يكون ذلك استناداً إلى نظام الفائز الأول . إلا أنه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية تعددية ، من خلال استخدام نظام الكتلة (كما هي الحال في كيريباتي) أو نظام الكتلة الحزبية (كما هي الحال في مالي) . ويفوز في الانتخاب بشكل مباشر في الجولة الأولى ، ودون الحاجة إلى جولة ثانية ، الحزب أو المرشح الحاصل على أغلبية معينة من الأصوات ، عادةً ما تكون الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الصحيحة ، على الرغم من اعتماد بعض الدول لأغلبية أخرى في الانتخابات الرئاسية لدى استخدامها لنظام الجولتين (أنظر الفقرة ١٧٩ أدناه) . وفي حال عدم فوز أي من الأحزاب أو المرشحين بتلك الأغلبية في الجولة الأولى ، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية يفوز فيها بالانتخاب الحزب أو المرشح الحاصل على أعلى الأصوات .

نظام الجولتين هو أحد نظم الأغلبية، حيث يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى، عادة ما تتمثل في الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (أكثر من ٥٠ بالمئة) . ويمكن لهذا النظام الاستناد إلى مبدأ الأغلبية النسبية، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثر من مرشحين اثنين، ويفوز بالانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، بغض النظر عن حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات أم لا، كما ويمكنه الاستناد إلى مبدأ الأغلبية المطلقة، حيث لا يشارك في الجولة الثانية سوى المرشحان الحاصلان (٢) على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

٩٦ . أما التفاصيل المتعلقة بالجولة الثانية فتختلف من حالة إلى أخرى . والطريقة الأكثر شيوعاً تتمثل في حصر المنافسة في الجولة الثانية بين المرشحين (أو الحزبين) الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى ، وهو ما يعرف بنظام الجولتين بالأغلبية المطلقة ، إذ ينتج عنه بالضرورة فوز أحد المرشحين (أو الحزبين) بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الثانية وبالتالي فوزه في الانتخاب . أما الطريقة الأخرى ، والتي تعرف بنظام الجولتين بالأغلبية النسبية ، والذي يتم استخدامه في الانتخابات التشريعية في فرنسا ، فتتمثل في تمكين أي مرشح يحصل على ما يزيد عن ١٢,٥ بالمئة من أصوات الناخبين المسجلين في الجولة الأولى المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات . ويفوز في الانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات ، بغض النظر عما إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات أم لا . وبالتالي فهذه الطريقة تختلف عن سابقتها ، حيث يمكن أن يشارك في الجولة الانتخابية الثانية عدد أكبر من المرشحين لا ينحصر في مرشحين اثنين فقط .

٩٧ . يستخدم نظام الجولتين لانتخاب ٢٢ هيئة تشريعية حول العالم ، وهو النظام الأكثر شيوعاً في انتخابات الرئاسة بشكل مباشر (أنظر الفقرة ١٧٨ أدناه) . بالإضافة إلى فرنسا ، يستخدم هذا النظام في الكثير من البلدان التي كانت في الماضي أقاليم أو مستعمرات تابعة لفرنسا أو متأثرة بها بشكل أو بآخر . ويستخدم نظام الجولتين لانتخاب الهيئة التشريعية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) ، والغابون ، ومالي ، وموريتانيا ، وتوغو من ضمن مجموعة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية . ويستخدم كذلك في كل من مصر ، وجزر القمر ، وهايتي ، وإيران ، وكيريباتي ، والفيتنام ، بالإضافة إلى بعض دول الاتحاد السوفياتي سابقاً (بيلاروسيا ، وقيرغيزستان ، وتركمانستان ،

وأوزباكستان) . وتستخدم نظام الجولتين ، كجزء من نظامها الانتخابي المختلط لانتخاب ممثلي الدوائر ، كل من جورجيا ، وكزاخستان ، وطاجيكستان .

٩٨ . ويمكن تلخيص مزايا نظام الجولتين الانتخابي بما يلي:

أ) أهم مزاياه أنه يعطي الناخبين فرصة ثانية للاقتراع لصالح مرشحهم المفضل من جديد ، أو لتغيير رأيهم بين الجولة الأولى والثانية . وبذلك فهو يتحلى ببعض مزايا النظم التفضيلية ، كنظام الصوت البديل ، في نفس الوقت الذي يمكن الناخبين من التعبير عن خيار آخر جديد في الجولة الثانية مغاير كلياً لخيارهم في الجولة الأولى .

ب) يعمل نظام الجولتين على تحفيز الائتلافات واتفاقات الدعم المتبادل بين المرشحين المتقدمين على غيرهم في الجولة الأولى ، وذلك تحضيراً للجولة الثانية ، ما يؤدي إلى توافقات استراتيجية بين الأحزاب والمرشحين . كما وأنه يعطي الأحزاب السياسية وجمهور الناخبين الفرصة للتفاعل مع المتغيرات السياسية الحاصلة في الفترة الفاصلة بين الجولتين الانتخابيتين .

ج) يحد هذا النظام من مشكلة انقسام الأصوات ، وهو ما تعاني منه كثير من نظم الأغلبية ، حيث تنقسم الأصوات بين حزبين أو مرشحين متقاربين أو متماثلين ، ما ينتج عنه فوز حزب أو مرشح آخر أقل شعبية . ومن ناحية أخرى ، لكونه لا يتطلب من الناخبين ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع حسب الأفضلية والتعبير عن أفضلياتهم الأولى ، فالثانية وهكذا ، فقد يكون نظام الجولتين أكثر ملاءمة من النظم التفضيلية للبلدان التي تعاني من وجود نسب عالية من الأميين .

٩٩ . أما مساوئ نظام الجولتين فهي:

أ) قد يثقل نظام الجولتين كاهل الإدارة الانتخابية ، والتي تضطر بموجبه لتنظيم عملية انتخابية ثانية خلال مدة زمنية قصيرة بعد الانتهاء من الأولى ، ما يزيد من أعباء العملية الانتخابية وتكلفتها المادية ، بالإضافة إلى مزيد من التأخير في الإعلان عن نتائج الانتخابات النهائية . الأمر الذي قد يؤدي إلى شئ من عدم الاستقرار والغموض . زد على ذلك كونه يلقي المزيد من الأعباء على كاهل الناخبين ، من خلال اضطرارهم للقيام بالاقتراع مرتين متتاليتين ، الأمر الذي كثيراً ما ينتج عنه انخفاض حاد في مستويات المشاركة في الجولة الثانية مقارنة بالأولى .

ب) يعاني نظام الجولتين من كثير من مساوئ نظام الفائز الأول . ولقد أظهرت الدراسات بأن هذا النظام يفرز في فرنسا أقل النتائج الانتخابية تناسبية في الديمقراطيات الغربية ، كما وأنه يميل إلى شرذمة الأحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة .

ج) تتعلق أكثر العيوب الناتجة عن نظام الجولتين جديةً بالتبعات المترتبة على تطبيقه في المجتمعات المنقسمة على ذاتها . ففي انتخابات العام ١٩٩٢ في أنغولا ، والتي كان يفترض أن تفضي إلى سلام داخلي في البلد ، نتج عن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية فوز قائد المتمردين ، جوناس سافيمبي ، بالمرتبة الثانية بمجموع ٤٠ بالمئة من الأصوات ، مقابل ٤٩ بالمئة لصالح مرشح الحزب الحاكم ، خوسيه

دوسانتوس . ولقد استدل قائد المتمردين من ذلك بأن حظوظه في الفوز بالجولة الثانية معدومة ، وعليه فضل عدم الاستمرار في اللعبة الديمقراطية والقيام بدور المعارضة ، وبدلاً من ذلك عاد فوراً إلى إشعال الحرب الأهلية والتي استمرت بعد ذلك لعقد إضافي من الزمن . أما في انتخابات العام ١٩٩٣ في الكونغو (برازافيل) ، فلقد أدى الانطباع السائد لدى أحزاب المعارضة بأن الحزب الحاكم سيكتسح الساحة ويحصل على أعلى النتائج في الجولة الثانية إلى مقاطعة المعارضة للجولة الثانية واللجوء إلى الصدام المسلح . وفي كلتا الحالتين ، كانت المؤشرات الناتجة عن الجولة الأولى بأن أحد المتنازعين سيخسر الانتخابات في الجولة الثانية بمثابة الشرارة التي ولدت العنف . وفي انتخابات العام ١٩٩٢ في الجزائر ، نتج عن فوز مرشح جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجولة الأولى تدخل المؤسسة العسكرية وإلغاء الجولة الثانية من الانتخابات .

دراسة خاصة

قيرغيزستان: التلاعب بالانتخابات في آسيا الوسطى

أوجين هاسكي

يمكن اعتبار الانتخابات في بلدان آسيا الوسطى في المرحلة الراهنة كمسرحية سياسية بقدر ما هي تنافس للحصول على مناصب تمثيلية ، حيث انحدرت معظم البلدان في هذه المنطقة نحو أنظمة فردية أو الحروب الأهلية مباشرةً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أواخر العام ١٩٩١ . ولم تكن الانتخابات شبه التنافسية التي تم تنظيمها في الأشهر الأخيرة للحقبة السوفياتية سوى نوع من المبايعة للقيادات السياسية التي استحوذت على السلطة وركزتها في أيدي الرؤساء مؤسسي الدول الجديدة خلال سنوات الاستقلال الأولى . وفي البداية بدت قيرغيزستان وكأنها تبتعد عن الوقوع في النظام الشمولي ، إلا أن رئيسها ، سرعان ما بدأ في أواسط التسعينات من القرن الماضي بالحد من قدرة المجتمع المدني على مساءلة السلطة وممثليها .

وتعطي الانتخابات التي أتت بأول رئيس للبلاد ، أسكار أكاييف ، وهو الرئيس الوحيد المنتخب حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، مثالاً حياً حول ما يترتب على الإجراءات والترتيبات الانتخابية المتقلبة من تأثير على نتائج الانتخابات . ففي أواخر العهد السوفياتي ، جرت العادة على انتخاب الرئيس من قبل البرلمانات (ما كان يعرف برئيس المجلس الأعلى) في كل واحدة من جمهوريات الاتحاد . أما في قيرغيزستان ، فنص قانون الانتخاب على أنه في حال فشل البرلمان في انتخاب أي من المرشحين لمنصب الرئاسة بعد جولتين من التصويت ، تسقط الأهلية عن كافة المرشحين . وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٠ ، سمح ذلك لأكاييف (والذي كان ينظر له على أنه من أتباع غورباتشوف المعارضين لهيمنة الجناح المحافظ ضمن الحزب الشيوعي القيرغيزي) بالفوز برئاسة الجمهورية في الجولة الثانية لتصويت البرلمان . وفي العام التالي ، قامت قيرغيزستان ، شأنها في ذلك شأن معظم الجمهوريات السوفياتية ، بإدخال نظام الانتخاب العام المباشر لمنصب الرئاسة الجديد والذي نقلت إليه كافة السلطات التي تمتع بها الحزب الشيوعي سابقاً . وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩١ ، وقبل أشهر قليلة من حصول قيرغيزستان على استقلالها ، فاز أكاييف بالانتخاب العام المباشر دون أية منافسة . بعد ذلك ، فاز أكاييف في انتخابات العام ١٩٩٥ والعام ٢٠٠٠ ، وذلك بفارق كبير عن منافسيه في الجولة الانتخابية الأولى ، على الرغم من الانتهاكات الكثيرة التي تحدثت عنها التقارير في كلتا العمليتين الانتخابيتين .

أما الإجراءات والضوابط التي تحكم العملية الانتخابية في قيرغيزستان فهي مزيج من المكونات التقليدية وتلك غير المعهودة. تنتظم الانتخابات الرئاسية مرة كل خمس سنوات من خلال نظام الجولتين، حيث تنظم الجولة الثانية فقط في حال عدم فوز أي من المرشحين بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الأولى، وفي تلك الحالة يشارك في الجولة الثانية المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات، ويفوز فيها المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات. كما وتنص الترتيبات على إعادة الانتخابات في حال عدم مشاركة نصف الناخبين على الأقل في الاقتراع في أي من الجولتين. ولا يمكن للرئيس المنتخب البقاء في منصبه لأكثر من فترتين رئاسيتين، إلا أن المحكمة الدستورية في قيرغيزستان، على عكس مثيلتها في روسيا، قررت بأن ذلك لا ينطبق على الرئيس الحالي عند بدء العمل بهذا الإجراء، معتبرةً بأن فترته الأولى لا تحتسب وذلك لكونها بدأت قبل إقرار الدستور الجديد عام ١٩٩٣، الذي نص على ذلك.

للترشح للرئاسة يجب أن لا يقل عمر المرشح عن ٣٥ سنة وألا يزيد عن ٦٥. كما ويجب على المرشحين استيفاء مجموعة من الشروط الأخرى: أولاً، يجب عليهم اجتياز امتحان من قبل اللجنة اللغوية المختصة للتحقق من إجادتهم للغة الرسمية في البلد، القرغيزية. واستخدم هذا الشرط، والذي تم إدخاله أصلاً لسد الطريق أمام المرشحين من أصل روسي أو القرغيز الناشئين ضمن الثقافة الروسية فقط، في انتخابات العام ٢٠٠٠ لرفض ترشيح أهم المنافسين لأكاييف، فيليكس كولوف. ثانياً، على كافة المرشحين إيداع مبلغ تأمين، من مصادرهم الخاصة، يساوي ١٠٠٠ ضعف من الحد الأدنى الرسمي للراتب الشهري، وهو عملياً ما يعادل الدخل الكامل للمواطن العادي مدى الحياة. ولا يسترد ذلك المبلغ إلا في حال حصول المرشح على ما لا يقل عن ١٠ بالمئة من أصوات الناخبين، وهو ما يعمل البرلمان حالياً على مناقشة مشروع لرفعه إلى ١٥ بالمئة من الأصوات. بالإضافة إلى ذلك، على المرشحين تقديم ٥٠،٠٠٠ توقيع، ٣ بالمئة منها على الأقل من كل واحدة من الأقاليم في البلد، وذلك لضمان حصول أي مرشح على تأييد ما من كافة أنحاء البلاد في الشمال والجنوب، علماً بأن القيادات السياسية في كلتا المنطقتين كانت على خلاف حاد فيما بينها في السنوات الأخيرة.

يقابل الاستقرار النسبي في الإجراءات القانونية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية تغييرات متكررة في تلك الخاصة بالانتخابات البرلمانية في قيرغيزستان، والتي ورثت عن الاتحاد االسوفياتي برلماناً يتألف من غرفة (مجلس) واحدة تضم ٣٥٠ عضواً، والذي تم انتخابه في شباط/فبراير ١٩٩٠ من خلال نظام الجولتين في دوائر انتخابية فردية. وأدت التعديلات الدستورية المعتمدة باستفتاء عام سنة ١٩٩٤، والتي استندت أصلاً إلى رغبة الرئيس في تقوية سلطاته على حساب البرلمان، إلى استبدال الغرفة الواحدة ببرلمان جديد من مجلسين: الجمعية التشريعية وتتألف من ٦٠ عضو، وجمعية ممثلي الشعب وتتألف من ٤٥ عضو. وفي انتخابات العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، تم انتخاب كافة أعضاء جمعية ممثلي الشعب و٤٥ عضو من أعضاء الجمعية التشريعية من خلال نظام الجولتين في ٤٥ دائرة انتخابية فردية. أما باقي أعضاء الجمعية التشريعية البالغ عددهم ١٥، فتم انتخابهم من خلال نظام القائمة النسبية المغلقة، حيث شكل البلد دائرة انتخابية واحدة لهذا الغرض، وحيث بلغت نسبة الحسم ٥ بالمئة (بمعنى أنه يجب على أي حزب سياسي الحصول على ما لا يقل عن ٥ بالمئة من الأصوات الصحيحة على مستوى الوطن للحصول على تمثيل له في البرلمان). ونصت الإجراءات الخاصة بانتخابات القائمة على تمكن الأحزاب من تقديم قوائم مغلقة من ٣٠ مرشح (ضعف عدد المقاعد المنتخبة)، بما في ذلك مرشحين لها في الدوائر الانتخابية فردية، وفي

حال فوز أي منهم في انتخابات تلك الدوائر يتم حذفهم من القائمة الحزبية.

أسهم خفض عدد المقاعد البرلمانية من ٣٥٠ إلى ١٠٥، والذي قدم على أنه إجراء يهدف إلى الحد من التكاليف، في تمكين الرئيس من إحكام سيطرته على البرلمان، خاصةً في ظل مضاعفة حجم الدوائر الانتخابية الفردية الناتج عن ذلك، والذي حد بشكل كبير من إمكانيات الأحزاب الصغيرة في الحصول على تمثيل لها في السلطة التشريعية. ولم يساعد انتخاب بضعة مقاعد برلمانية فقط من خلال نظام القائمة النسبية على تعويض الأحزاب السياسية الصغيرة عن الأضرار التي لحقت بها جراء تقليص حجم البرلمان.

أفرزت الانتخابات التي أعقبت العهد السوفياتي برلمانات تختلف كلياً في تركيبتها عن تلك البرلمانات السوفياتية التي لم تمارس سوى صلاحيات شكلية في الموافقة دائماً على ما يملى عليها. ففي تلك الحقبة، عمل الحزب الشيوعي من خلال سيطرته الكاملة على انتقاء المرشحين على إيجاد هيئات تتألف من أعضاء يمثلون شرائح واسعة من المجتمع. وعلى العكس من ذلك، نجد بأن الهيئات والمجالس المنتخبة في قيرغيزستان بعد انتهاء الحقبة الشيوعية تتالف من الرجال فقط بشكل كلي تقريباً، بما في ذلك نسبة هائلة من أصحاب النفوذ والأغنياء الجدد.

قامت قيرغيزستان بتغيير الإجراءات الانتخابية حديثاً من جديد. إذ دعت التعديلات الدستورية المعتمدة في عام ٢٠٠٣ إلى استبدال البرلمان القائم على مجلسين من ١٠٥ أعضاء ببرلمان جديد من مجلس واحد يضم ٧٥ عضواً. وعليه، ينص قانون الانتخابات الجديد المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والذي أثيرت حوله الكثير من الانتقادات داخل البلد وخارجه، على انتخاب أعضاء البرلمان الجديد في دوائر انتخابية فردية من خلال نظام الجولتين. ومن المرجح أن يعمل هذا التقليص الإضافي لحجم البرلمان، وإلغاء المقاعد المنتخبة بنظام القائمة النسبية إلى وضع مزيد من العراقيل أمام الأقليات في الحصول على تمثيل لها في السلطة التشريعية، بالإضافة إلى إعطاء السلطة التنفيذية مزيداً من القوة للتأثير على السلطة التشريعية وإحكام السيطرة عليها، وكذلك إضعاف النظام الحزبي، الهش أصلاً، بشكل عام. كما ويمكن للنظام الانتخابي الجديد أن يعمق من الانقسام السياسي بين مختلف المناطق، من خلال الحد من سلطة القيادات الحزبية المركزية في التحكم بعملية انتقاء المرشحين مركزياً.

أدى تقليص عدد مقاعد البرلمان إلى اتساع مساحة الدوائر الانتخابية، الأمر الذي مكن المرشحين المنتمين إلى الأغلبية القرغيزية من الفوز بسهولة أكبر من أولئك المنتمين إلى الأقليات العرقية الأخرى. حيث نجد أنه في مقابل التمثيل الكبير للقرغيز في البرلمان، لا تحصل الأقليات الأخرى، بما فيها الأوزبك، والروس والألمان، سوى على تمثيل بسيط لا يتلاءم مع حجمها الحقيقي. وبالأخص فيما يتعلق بالأوزبك الممثلين بعدد من المقاعد المنتخبة لا يصل نسبياً إلى نصف ما تمثله نسبتهم من عدد السكان العام في البلاد.

في السنوات الأخيرة وجدت المعارضة السياسية في قيرغيزستان صعوبات جمة ومتزايدة في دخول المنافسة الانتخابية لكل من انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية. وأدى انحياز السلطة القضائية، وكل من لجنة الانتخابات واللجنة اللغوية لصالح الرئيس إلى ملاحقات قضائية ورفض لأعداد كبيرة من طلبات الترشيح بشكل انتقائي صارخ. زد على أن هيمنة الرئيس على وسائل الإعلام منعت أحزاب المعارضة

مـن إمكانية القيام بحملات انتخابية مؤثرة. ففي انتخابات الرئاسـة للعام ٢٠٠٠ على سـبيل المثال، تمتع الرئيس أكاييف بحوالي عشر سـاعات من التغطية في قناة التلفزة الرسـمية، بينما لم يحظ منافسه الرئيسي سـوى بأقل من ٥ دقائق من التغطية. أما المصـدر الرئيسـي الوحيد للتغطية الإعلامية المسـتقلة للحملات الانتخابية المتمثل بوسائل الإعلام الخارجية، فعادةً ما يخضع للتهديد بعقوبات قانونية في حال انتقاده لأي من مرشـحي النظام. وعليه، تعيق طريقة إدارة الانتخابات، بما في ذلك التجاوزات العديدة التي تتسـم بها عمليات الاقتراع، والتغييرات المتكررة في الضـوابط الانتخابية نشـوء وتطور جو سياسي تنافسي بكل معنى الكلمة في قيرغيزستان.

أما فيما يتعلق بالانتخابات على المستوى المحلي، فتم تنظيمها على امتداد معظم العقد الأول من الاستقلال عمـلاً بنظـام الجولتين في دوائـر انتخابية فردية كذلـك. إلا أنه ومنذ العام ١٩٩٩ يتـم انتخاب المجالس الإقليمية والمحلية في دوائر انتخابية تعددية، اسـتناداً إلى نظام الصـوت الواحد غير المتحول. وعلى الرغم مـن أن محافظي الأقاليم السـبعة التي يتشـكل منها البلد يتم تعيينهم بشـكل مباشر من قبـل الرئيس، إلا أن المجالسـ المحلية المنتخبة هي المسـؤولة عن انتخاب الرؤسـاء التنفيذيين للبلديـات ومجالس المديريات والقرى، وذلك باسـتثناء العاصـمة، بيشـكيك، حيث يتم انتخاب رئيس البلدية بشـكل مباشر من قبل الناخبين.

وكما جرى في كل من جورجيا وأكرانيا، أدى التلاعب في القواعد الانتخابية وطريقة إدارة الانتخابات إلى سـحب صـفة الشرعية من العملية الانتخابية برمتها، الأمر الذي أسـهم في قيام ثورة ٢٤ آذار/مارس من عام ٢٠٠٥، والتي أدت إلى سـقوط نظام الرئيس أكاييف وإخضـاع البرلمان الجديد المنتخب والنظام الانتخابي برمته للمراجعة والتطوير.

نظم التمثيل النسبي

ما هو التمثيل النسبي

١٠٠. يسـتند المفهوم الأساسـي لنظم التمثيل النسـبي إلى ترجمة حصـة أي حزب سياسـي مشارك في الانتخابـات مـن أصـوات الناخبين إلى حصـة مماثلة أو متناسـبة من المقاعـد في الهيئة التشريعيـة المنتخبة (البرلمان). وهناك نوعان رئيسـيان من نظم التمثيل النسـبي وهما نظام القائمة النسبية (List PR) ونظام الصوت الواحد المتحول (STV). ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وفي بعض البلدان، كما في إسرائيل وهولندا، يشكل البلد برمته دائرة انتخابية تعددية واحدة. وتسـتند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى، كما في الأرجنتين أو البرتغال، إلى التقسـيمات الإدارية القائمة، حيث تشكل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية تعددية واحدة، بينما نجد في أندونيسيا مثالاً على دوائر انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية، حيث يسند إلى الإدارة الانتخابية مهمة ترسيم تلك الدوائر.

١٠١. تعتبر نظم التمثيل النسـبي خياراً شـائعاً في الديمقراطيات الناشـئة، بينما يستخدم أحد تلك النظم ٢٣ بلد من مجموعة الديمقراطيات الراسـخة (أنظر الجـدول رقم ٢). وتحتل هذه النظم المركز الأول من حيث عدد البلدان التي تعتمدها في كل من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وأروبا. وتستخدم غالبية البلدان التي تعتمد نظم التمثيل النسبي والبالغ عددها ٧٢ بلداً أحد أشكال نظام القائمة النسبية، بينما لا يستخدم نظام الصوت الواحد المتحول سوى في بلدين اثنين، هما أيرلندا ومالطا.

يتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي قيام دوائر انتخابية تعددية تنتخب كل منها أكثر من ممثل واحد لها.

١٠٢. هنـاك الكثـير مـن الاعتبـارات ذات التأثـير الكبير والمباشـر على طريقة عمـل نظم التمثيل النسـبي على أرض الواقـع. فكلما زاد عدد المرشـحين المنتخبين عن كل دائرة انتخابيـة (أنظـر الفقـرات ١١٣ إلى ١١٨ أدناه حول حجم الدائرة الانتخابية) كلما ارتفع مستوى النسبية في النظام الانتخابي. كما وأن نظم التمثيل النسبي تختلف فيما بينها بماهية الخيارات التي توفرها للناخب، من حيث استطاعة الناخب الاختيار بين الأحزاب السياسية أو المرشحين الأفراد أو كليهما معاً.

١٠٣. تمتاز نظم التمثيل النسـبي بشـكل أساسـي بكونها تعمل على تفادي النتائج غير المرغوب بها لنظم الأغلبية ما يجعلها صالحة لإفراز هيئات تشريعية تمثيلية بشكل أفضل. ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة، وخاصة تلك التي تواجه انقسامات اجتماعية حادة، قد تصبح مسألة إشراك كافة المجموعات والمكونات الاجتماعية شرطاً مفصلياً لا غنى عنه لتدعيم النظام الديمقراطي بشكل عام. إذ أن الفشل في توفير الفرصة الحقيقة لكافة الأقليات، بالإضـافة للأكثرية، للمشاركة في صنع القرار وتطوير النظام السياسي من شأنه أن يفضي إلى نتائج كارثية (أنظر الدراسة الخاصة بليسوتو في هذا الدليل).

١٠٤. وتتلخص أهم مميزات نظم التمثيل النسبي بما يلي:

أ) تعمل هذه النظم على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل دقيق، متفادية بذلك بعض النتائج المترتبة على

نظم الأغلبية الأكثر مدعاة للقلق والأقل عدالة. حيث تعمل هذه النظم على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق نسبتها من أصوات الناخبين، في الوقت الذي تسمح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى البرلمان من خلال الحصول على أعداد محدودة من أصوات الناخبين.

ب) تحفز نظم التمثيل النسبي على قيام الأحزاب السياسية أو تشكيل التجمعات الانتخابية من قبل المرشحين المتقاربين فكرياً لتقديم قوائم من المرشحين للانتخاب. ومن شأن ذلك الإسهام في إيضاح السياسات والاختلافات الأيديولوجية والقيادية القائمة ضمن مجتمع ما، خاصةً عندما يفتقد ذلك المجتمع لأحزاب سياسية قوية ومتماسكة، كما كانت عليه الحال في تيمور الشرقية لحظة استقلالها.

ج) ينتج عن هذه النظم انحسار في أعداد الأصوات الضائعة أو المهدورة. فعندما تنخفض نسبة الحسم تفضي كافة الأصوات تقريباً إلى انتخاب مرشح ما. وهو ما يزيد من قناعة الناخب بالفائدة من المشاركة في العملية الانتخابية والتوجه إلى مراكز الاقتراع، حيث تزداد القناعة لدى الناخبين بأن لأصواتهم تأثير حقيقي من شأنه أن يحدث تغييراً فعلياً في نتائج الانتخاب، مهما كان ذلك التغيير متواضعاً.

د) تساعد نظم التمثيل النسبي أحزاب الأقليات في الحصول على تمثيل لها. فعدا تلك الحالات التي ترتفع فيها نسبة الحسم إلى مستويات غير مقبولة، أو يصغر فيها حجم الدوائر الانتخابية بشكل غير معتاد، يصبح بإمكان أي حزب يحصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين الحصول على تمثيل له في البرلمان. وهذا ما يحقق مبدأ التعددية والذي يمكن اعتباره أساسياً في استقرار المجتمعات المنقسمة، بالإضافة إلى فوائده المثبتة والمتعلقة بعملية اتخاذ القرارات في الديمقراطيات الراسخة.

ه) تعمل هذه النظم على تحفيز الأحزاب السياسية للتوجه إلى أطر واسعة من الناخبين، خارج نطاق الأطر التي يكثر فيها مؤيديها أو تلك التي تتوقع حصول منافسة أكبر فيها. حيث أن الحافز الحقيقي في ظل نظم التمثيل النسبي يكمن في العمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، بغض النظر عن مصدر تلك الأصوات. إذ يمكن لكل صوت إضافي، حتى ولو أتى من مواقع يضعف فيها تواجد الحزب، أن يسهم في الحصول على مقعد إضافي.

و) تحد هذه النظم من نمو ما يعرف بظاهرة الاكتساح الانتخابي. وذلك لكونها تمنح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على بضعة مقاعد، ما يقلل من إمكانية حصول الحزب الواحد على كافة مقاعد الدائرة الانتخابية الواحدة. وهو ما تزيد أهميته بالنسبة للأقليات، خاصةً تلك التي لا تتمركز في مواقع جغرافية محددة ومحصورة ولا تملك وسائل بديلة للحصول على تمثيل لها.

ز) تقود نظم التمثيل النسبي إلى تحقيق مستويات أعلى من الاستمرارية واستقرار السياسات. فقد أثبتت التجارب في أوروبا الغربية نجاعة هذه النظم لدى اعتمادها لانتخاب البرلمانات في تحقيق استقرار أفضل للحكومات، بالإضافة إلى تحقيق مستويات أعلى من المشاركة والأداء الإقتصادي. أما السبب في ذلك فيعود إلى أن التناوب المتكرر في مقاليد الحكم بين أحزاب سياسية متناقضة كلياً من الناحية

الأيديولوجية، كما يمكن أن يحصل في ظل نظام الفائز الأول، ما يصعب عملية التخطيط الإقتصادي على المدى الطويل، بينما تسهم الحكومات الائتلافية الناتجة عن النظم النسبية في تأصيل الاستقرار والتماسك في القرارت الهامة والتي تفسح المجال أمام التطوير والنمو المستدام.

ح) تسهم هذه النظم في تجذير مبدأ الشراكة في الحكم بين الأحزاب والمجموعات ذات الاهتمامات المختلفة. ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة تعتبر مسألة الشراكة في الحكم بين الأكثرية العددية للسكان والتي تسيطر على القوة السياسية والأقلية التي تسيطر على القوة الإقتصادية في البلد أمراً لا بد منه وحقيقة لا يمكن تجاهلها. إذ نرى بأنه حيث تنفرد الأكثرية العددية بالسيطرة على السلطة بينما تنحصر اهتمامات الأقلية في السيطرة على مصادر الثروة والقوة الإقتصادية تصبح المشادات بين مختلف مصادر القوى أقل وضوحاً وأكثر ضبابية ولا تخضع لمبادئ المساءلة والمحاسبة (كما حصل في زمبابوي خلال السنوات العشرين الأولى من استقلالها على سبيل المثال). وعليه، فكثيراً ما يعتقد بأن نظم التمثيل النسبي، ومن خلال إشراك كافة المجموعات في السلطة التشريعية، توفر فرصة أكبر لاتخاذ القرارت الهامة تحت الضوء وعلى مرأى من أعين العامة وبما يحقق متطلبات شرائح أوسع من المجتمع.

١٠٥. ولنظم التمثيل النسبي مساوئها كذلك، وأهمها كونها تميل إلى إفراز حكومات ائتلافية وتعمل على شرذمة الأحزاب السياسية. أما أهم الانتقادات الموجهة عادةً لهذه النظم فتكمن في كونها تقود إلى ما يلي:

أ) حكومات ائتلافية تفضي بدورها إلى اختناقات في سير الأعمال التشريعية وما ينتج عنها من عدم القدرة على تنفيذ السياسات المتماسكة. وتزداد خطورة الوقوع في ذلك بشكل خاص في حالات ما بعد الصراع والمراحل الانتقالية، حيث تكون تطلعات الشعب للانجازات الحكومية في أوجها. إذ يمكن للحكومات الائتلافية وحكومات الوحدة الوطنية المشكلة من أحزاب مختلفة الحيلولة دون القدرة على اتخاذ القرارات بشكل سريع ومتماسك.

ب) انقسامات في الاحزاب السياسية تمس باستقرار النظام السياسي. حيث يمكن لنظم التمثيل النسبي أن تؤدي إلى، أو على الأقل أن تسهم في تشرذم الأحزاب السياسية. وقد يفسح تعدد الأحزاب السياسية بشكل كبير المجال أمام الأحزاب الصغيرة جداً لاستنزاف الأحزاب الكبيرة ودفعها إلى تقديم التنازلات الكبيرة بهدف تشكيل حكومة ائتلافية. وهنا يعتبر البعض ميزة التعددية في نظم التمثيل النسبي كأحد ارتداداتها السلبية. ففي إسرائيل على سبيل المثال، عادةً ما تلعب الأحزاب الدينية المتطرفة الصغيرة دوراً مفصلياً في تشكيل الحكومات، بينما عانت إيطاليا لسنوات طويلة من تقلبات مستمرة وانعدام في استقرار الحكومات الائتلافية المتعاقبة. وكثيراً ما تتخوف البلدان المتحولة إلى النظام الديمقراطي من أن تؤدي نظم التمثيل النسبي إلى ظهور الأحزاب السياسية المستندة إلى قيادات تقليدية أو جماعات عرقية، وذلك بسبب عدم تطور نظامها الحزبي السياسي بشكل عام.

ج) استخدامها كقاعدة لظهور الأحزاب المتطرفة. إذ كثيراً ما تنتقد نظم التمثيل النسبي لكونها تفسح

المجال أمام الأحزاب المتطرفة، اليسارية أو اليمينية على حد سواء، للحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية. فلقد رأى الكثيرون أن أحد الأسباب خلف انهيار جمهورية ويمر في ألمانيا يعود إلى كيفية إعطاء النظام الانتخابي النسبي الفرصة للأحزاب المتطرفة اليمينية واليسارية للحصول على موطئ قدم لها في السلطة.

د) حكومات ائتلافية لا تتمتع بقدر كاف من الأرضية المشتركة سواء فيما يتعلق بسياساتها أو بقواعدها الشعبية. وكثيراً ما تتم مقارنة هذا النوع من ائتلافات المصلحة بالائتلافات المتماسكة الناتجة عن نظم انتخابية أخرى (مثل نظام الصوت البديل)، حيث تميل مختلف الأحزاب السياسية إلى الاعتماد، وبشكل متبادل، على أصوات الأحزاب الأخرى كذلك، ما يؤدي إلى قيام ائتلافات أقوى وأكثر تعاضداً.

ه) حصول أحزاب سياسية صغيرة على حصص من السلطة لا تتناسب مع حجمها وقوتها الحقيقية. إذ قد تضطر الأحزاب الكبيرة للائتلاف مع أحزاب صغيرة جداً لتشكيل الحكومة، وذلك من خلال إعطاء الحزب الممثل لنسبة ضئيلة من الناخبين القدرة على تعطيل أية اقتراحات ومبادرات قد تأتي بها الأحزاب الكبيرة.

و) عدم قدرة الناخب على تنفيذ مبدأ المساءلة من خلال حجب ثقته وإقصاء حزب سياسي ما عن السلطة. حيث قد يكون من الصعب بمكان إقصاء حزب مركزي كبير من السلطة في ظل نظم التمثيل النسبي. فعندما تتشكل الحكومات من ائتلافات، نجد بأن بعض الأحزاب متواجدة دائماً في الحكومة بشكل أو بآخر، على الرغم من تراجع أدائها الانتخابي من حين لآخر. وعلى سبيل المثال، استمر الحزب الديمقراطي الحر في ألمانيا كعضو في كافة الحكومات الائتلافية على مدى خمسين عام، من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٨، ما عدا فترة ثماني سنوات منها فقط، وذلك على الرغم من عدم حصوله أبداً على ما يزيد على ١٢ بالمئة من أصوات الناخبين في أفضل الحالات.

ز) الصعوبات التي قد يفرضها تنفيذ هذه النظم على أرض الواقع، سواء بالنسبة للناخبين وقدرتهم على فهم بعض تفاصيل النظام، أو بالنسبة للإدارة الانتخابية في تطبيق قواعده المعقدة أحياناً. إذ تعتبر بعض نظم التمثيل النسبي أكثر تعقيداً من غيرها من النظم غير النسبية، وهو ما يتطلب جهوداً أكبر لتوعية الناخبين، بالإضافة إلى مزيد من التدريب المهني لموظفي الانتخابات لضمان صحة العملية.

نظام القائمة النسبية

١٠٦. يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التعددية. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين. ويفوز بالانتخاب المرشحون على قوائم الأحزاب وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة.

إلا أن اختيار نظام القائمة النسبية لا يحدد بمفرده شكل النظام الانتخابي المعتمد، حيث يتطلب ذلك تحديد مزيد من التفاصيل. إذ يمكن أن تستند الطريقة المعتمدة لاحتساب وتوزيع المقاعد بعد عد الأصوات إلى طريقة المتوسط الأعلى أو طريقة الباقي الأكبر (أنظر قائمة المصطلحات في الملحق "ب"). وللمعادلة الانتخابية المعتمدة لهذا الغرض تأثير ما، قد يكون كبيراً في بعض الأحيان، على نتائج الانتخابات في ظل نظم التمثيل النسبي. ففي انتخابات عام ١٩٩٨ في كمبوديا، أدى التغيير المعتمد في المعادلة الانتخابية بضعة اسابيع قبل موعد الانتخابات إلى فوز أكبر الأحزاب السياسية بما مجموعه ٦٤ مقعداً، بدلاً من ٥٩ مقعد، من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة ١٢١ مقعداً. ولم تتقبل أحزاب المعارضة تلك النتائج بسهولة نظراً لعدم الإعلان عن ذلك التغيير في المعادلة الانتخابية بشكل كافٍ. وهذا المثال يدل على أهمية وعي القائمين على تصميم النظم الانتخابية بأصغر وأدق التفاصيل.

يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي في ظل نظام القائمة النسبية بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية تعددية. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، ويفوز الحزب بحصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات. أما المرشحون الفائزون فيتم احتسابهم حسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة الحزبية (في ظل نظام القوائم المغلقة). وإذا كانت القوائم مفتوحة أو حرة فيمكن للناخبين التأثير في ترتيب المرشحين وتعديله من خلال التعبير عن أفضلياتهم الفردية على كل قائمة.

وهناك مسائل هامة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد طريقة عمل نظام القائمة النسبية. فقد يفرض النظام المعتمد اجتياز نسبة حسم محددة للحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية المنتخبة (أنظر الفقرات ١١٩ إلى ١٢١ أدناه): وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة (١٠ بالمئة، كما هو معمول به في تركيا على سبيل المثال) سيؤدي ذلك إلى استثناء الأحزاب الصغيرة وحرمانها من الحصول على تمثيل لها، بينما قد تسمح لهم بذلك نسبة حسم منخفظة (٥ , ١ بالمئة، كما هي الحال في إسرائيل مثلاً). في جنوب أفريقيا لا توجد نسبة حسم، وقد أدى ذلك في انتخابات عام ٢٠٠٤ إلى فوز الحزب المسيحي الديمقراطي الأفريقي بستة مقاعد من أصل ٤٠٠ مقعد رغم حصوله على ٦ , ١ بالمئة فقط من أصوات الناخبين. وتختلف نظم القائمة النسبية فيما بينها استناداً إلى إمكانية قيام الناخب بالاختيار بين المرشحين بالإضافة إلى اختياره بين مختلف الأحزاب، أي إذا ما كانت القوائم مغلقة، أو مفتوحة أو حرة (أنظر الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٦ أدناه). ولهذا الخيار تبعاته المتعلقة بسهولة أو صعوبة التعامل مع ورقة الاقتراع.

أما الخيارات الأخرى الخاصة بهذا النظام الانتخابي فتتعلق بترتيبات تجميع الأصوات، سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي؛ أو المجال المفتوح أمام الأحزاب السياسية لعقد الاتفاقات الانتخابية، كتلك التي تتعلق بتشكيل التكتلات الانتخابية (أنظر الفقرة ١٢٧ أدناه)؛ أو حجم الدوائر الانتخابية وطريقة ترسيمها.

١٠٧. تتلخص الميزات التي يتمتع بها نظام القائمة النسبية فيما يلي:

أ) بالإضافة إلى الميزات التي تتمتع بها نظم التمثيل النسبي بشكل عام، يعمل هذا النظام على زيادة حظوظ ممثلي الأقليات في الفوز بالانتخاب. فعندما يقترع الناخبون، كما هي العادة، بما يتماشى مع واقع التركيبة الاجتماعية والثقافية لمجتمع ما، يمكن لنظام القائمة النسبية أن يسهم في إفراز سلطة تشريعية تضم ممثلين عن كل من مجموعات الأكثرية والأقليات في ذلك المجتمع. وذلك لكون النظام يعمل كحافز لدى الأحزاب السياسية لتقديم قوائم متوازنة من المرشحين يمكنهم من خلالها التطلع لدعم

أوسع شريحة ممكنة من الناخبين . ولقد أثبتت التجربة في عدد من الديمقراطيات الناشئة (كجنوب أفريقيا ، وأندونيسيا ، وسيراليون) بأن نظام القائمة النسبية يفسح المجال أمام الأحزاب السياسية لتقديم قوائم من مرشحين ينتمون لمجموعات عرقية وإثنية مختلفة . وعلى سبيل المثال ، ضمت الجمعية الوطنية المنتخبة في جنوب أفريقيا سنة ٢٠٠٤ ما نسبته ٥٢ بالمئة من الممثلين السود (بما في ذلك ١١ بالمئة من جماعة الزولو ، بينما توزع الباقون على أكثر من ثمانية جماعات أخرى) ، و٣٢ بالمئة من البيض (ثلثهم من الناطقين بالإنجليزية والثلثين الآخرين من الجماعات الناطقة بلغة الأفريكان) ، و٧ بالمئة من السمر ، بالإضافة إلى ٨ بالمئة من الهنود . وكذلك الحال بالنسبة لتركيبة البرلمان في ناميبيا ، والتي تضم ممثلين ينتمون لجماعات مختلفة مثل الأوفامبو ، والدامارا ، والهيريرو ، والناما ، والباستر ، بالإضافة إلى بعض البيض .

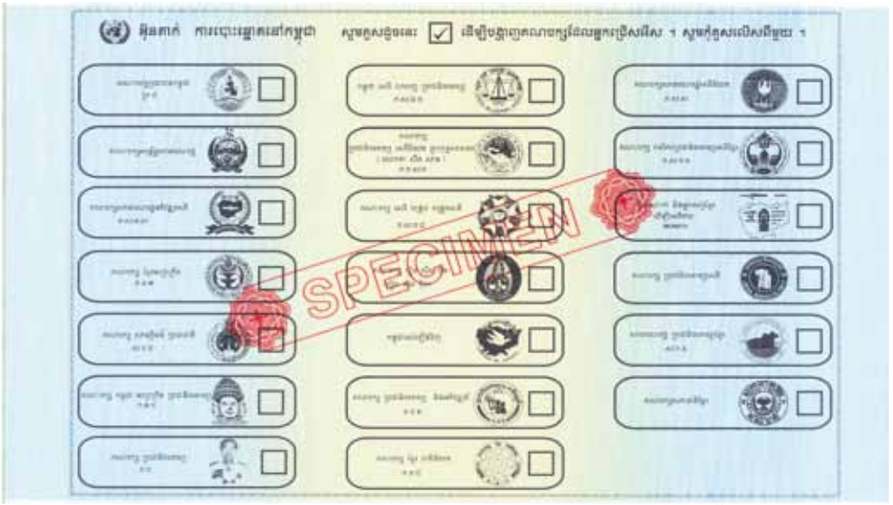

نموذج ورقة اقتراع من كمبوديا حيث تستخدم القوائم المغلقة في نظام القائمة النسبية

ب) يعطي نظام القائمة النسبية فرصاً أكبر لحصول المرأة على تمثيل لها ، وذلك استناداً إلى توفير نظم التمثيل النسبي عامةً فرصاً أكبر لانتخاب الممثلات من النساء مما توفره نظم الأغلبية . إذ يمكن هذا النظام الأحزاب السياسية من تضمين قوائمها لمرشحات من النساء والدفع بذلك باتجاه انتخابهن من قبل الناخبين دون أن يكون ذلك بالضرورة استناداً إلى اعتبارات جندرية (تتعلق بالنوع) بالضرورة . وكما سبق وبينا أعلاه ، يحفز وجود الدوائر الانتخابية الفردية معظم الأحزاب للبحث عن المرشح الأكثر حظاً بالفوز حسب اعتقادهم ، وهو الموقع الذي قل ما تحتله امرأة في كثير من المجتمعات . ونجد بأن نتائج النظم النسبية ، في كافة أنحاء العالم دون استثناء ، أفضل من نتائج نظام الفائز الأول فيما يتعلق بعدد النساء المنتخبات . ويعتمد ١٤ بلد من بين أول ٢٠ بلد في هذا المجال نظام القائمة النسبية . وحسب المعطيات المتوفرة حتى عام ٢٠٠٤ فلقد فاق متوسط عدد النساء المنتخبات لعضوية الهيئات التشريعية حول العالم من خلال نظام القائمة النسبية بحوالي ٣ , ٤ بالمئة متوسط عددهن في كل الهيئات التشريعية في العالم والبالغ ما نسبته ٢ , ١٥ بالمئة ، بينما كان عددهن في ظل نظام الفائز الأول يقل بما نسبته ١ , ٤ بالمئة عن ذلك المعدل .

دراسة خاصة

جنوب أفريقيا : النظم الانتخابية وإدارة الصراع

أندرو رينولدز

شكلت انتخابات الجمعية الوطنية البرلمانية والانتخابات المحلية في جنوب أفريقيا في العام ١٩٩٤ نقطة الذروة في مرحلة التحول من النظام الشمولي إلى الديمقراطية التعددية في جنوب أفريقيا ، إذ مثل إنزال العلم الأكثر عنصرية في أفريقيا في منتصف ليل ٢٧ نيسان/أبريل من ذلك العام نهاية ٣٠٠ سنة من الاستعمار وأربعة عقود من نظام الفصل العنصري . وفتحت تلك الانتخابات التعددية الأولى الباب على مصراعيه أمام القوى السياسية التي دفعها نظام الفصل العنصري في بريتوريا للعمل في الخفاء لسنوات طويلة . وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، بقيادة نيلسون مانديلا ، بالسلطة ، حيث نافسه على أصوات الملايين من الناخبين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات لأول مرة كل من الأحزاب التالية: حزب المؤتمر الأفريقي الذي نافس المؤتمر الوطني على أصوات الناخبين من نفس المجموعات العرقية ، وحزب إنكاتا للحرية الذي استند بشكل أساسي إلى سيطرته على الساحة في محافظة كوازولو ناتال الشمالية ، وذلك بالإضافة إلى كل من الحزب الوطني ، بقيادة ديكليرك ، والحزب الديمقراطي الليبرالي ، وحزب جبهة الحرية الجديد ، المنحدرة من أحزاب البيض اليمينية القائمة في ظل النظام السابق .

نظمت تلك الانتخابات عملاً بنظام القائمة النسبية ، حيث تم انتخاب نصف أعضاء الجمعية الوطنية المكونة من ٤٠٠ عضو من خلال المحافظات التسع في البلاد ، بينما انتخب النصف الآخر استناداً إلى قوائم وطنية حيث اعتبر كامل البلد كدائرة انتخابية واحدة لهذا الغرض . إلا أن توزيع كافة المقاعد الـ ٤٠٠ قام على أساس اعتبار كامل أرض الوطن كدائرة انتخابية واحدة ، ولم تفرض أية نسبة حسم .

تم استخدام ما يعرف "بحصة أو كوتة دروب – Droop Quota" في توزيع المقاعد ، حيث تم اللجوء إلى طريقة معدلة للباقي الأكبر لتخصيص المقاعد الإضافية . واشتملت النصوص الأولية لقانون الانتخابات الجديد على نسبة حسم تبلغ ٥ بالمئة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني ، إلا أن حزبي المؤتمر الوطني والحزب الوطني وافقا في أوائل عام ١٩٩٤ على التخلي عن أية نسبة إلزامية ، وذلك استجابة إلى مطالب الأحزاب الصغيرة . لكن في المقابل تم حصر حق المشاركة في أول حكومة وحدة

وطنيــة في الأحــزاب الفائزة بما لا يقل عــن ٢٠ مقعدٍ في الجمعية الوطنية، أي ٥ بالمئة من عدد الأعضــاء المنتخبين الكلي.

كان مــن الواضــح في تلك المرحلة بأن حركة التحرر بقيــادة مانديلا كانت مخولة بالفوز في ظل أي نظام انتخابــي يمكن اعتمــاده، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية اختيار جنوب أفريقيا لنظام القائمة النســبية لتنظيم أول انتخابات ديمقراطية. إذ لعب ذلك، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الترتيبات الدستورية الرامية إلى تقاسم السلطة، دوراً مفصلياً في خلق جو من التوافق وحس المشاركة والذي سرع في سقوط أسوأ أنظمة العنف السياسي وجعل من جنوب أفريقيا منارة أمل واستقرار لباقي دول أفريقيا المضطربة.

عند الإفراج عن نيلســون مانديلا وخروجه من الســجن ســنة ١٩٩٠، لم تكن هناك أية مؤشرات خاصة تدل على أن جنوب أفريقيا ســتعتمد نظام القائمة النســبية. إذ جرت العادة دائماً على انتخاب البرلمان أثناء فترة الفصــل العنصري والمقتصر على البيض فقط، عمــلاً بنظام الفائز الأول، وهو النظام الذي كان من شــأنه أن يعمل لصالح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي بدأ بالتفاوض من موقع قوي، علماً بأن البيض كانوا يشكلون الأغلبية في خمسة فقط مما يزيد عن ٧٠٠ دائرة انتخابية، الأمر الذي كان سيمكن حزب المؤتمر من الفوز بحوالي ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من مقاعد البرلمان، بحصوله على ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة من أصوات الناخبــين في ظل نظام الفائز الأول الانتخابي. إلا أن حزب المؤتمر لم ينجر خلف تلك الحســابات، وعياً منه بأن اعتماد نظام يؤدي إلى حصول الفائز في الانتخابات على معظم إن لم يكن كافة المقاعد التمثيلية من شأنه أن يعمل على زعزعة استقرار البلد على المدى الأطول والإضرار بمصالح الجميع، الأكثرية والأقلية. كما أن اعتماد نظام القائمة النسبية وفر الدخول في مسألة ترسيم الدوائر الانتخابية الشائكة والتي اعتبرت على درجة عالية من الحساســية السياســية، بالإضــافة إلى كونه يتلاءم بشــكلٍ أفضــلٍ مع روح الشراكة وتقاســم الســلطة والذي رأى فيه كل من حزب المؤتمر والحزب الوطني عنصراً أساسياً استند إليه الدستور الانتقالي للبلاد.

وفي حــال تنظيــم تلك الانتخابات الأولى على أســاس نظام الفائز الأول في دوائــر انتخابية فردية، فعلى الأرجح بأن الأحزاب الصغيرة لم تكن ستحصل على أي تمثيل لها في الجمعية الوطنية المنتخبة، وذلك على الرغم من استنادها إلى مجموعات من المؤيدين المتمركزين في مناطق جغرافية محددة. إلا أن نظام القائمة النسبية مكنها من دخول البرلمان، حيث حصلت جبهة الحرية على تسعة مقاعد، والحزب الديمقراطي على ســبعة مقاعد، وحزب المؤتمر الأفريقي على خمســة مقاعد، والحزب المسيحي الديمقراطي الأفريقي على مقعدين. وبينما لا تمثل هذه الأحزاب الصــغيرة مجتمعة ســوى ٦ بالمئة من مجموع الأعضــاء في الجمعية الوطنية، إلا أن ثقلها في تركيبة الحكومة الجديدة فاق بكثير أهميتها العددية.

وتبين قراءة النتائج التفصــيلية لتلك الانتخابات بأن نظام القائمة النســبية لم يعمل لصالح الأحزاب متوسطة الحجــم في العام ١٩٩٤، كالحزب الوطني أو حزب إنكاتــا للحرية، مقارنة مع ما كان بإمكانهم تحقيقه في ظل نظام الفائز الأول. وذلك بســبب طبيعة الحملة الانتخابية والتي أخذت طابع الاســتفتاء الوطني، الأمــر الذي أدى إلى حصر المنافســة الكبرى بين حزبين، القديم والجديــد، أي بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب إنكاتا للحرية في محافظة كوازولو ناتال من جهة، وبين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب

الوطني في باقي أنحاء البلاد من جهة أخرى. زد على ذلك أن طبيعة الدوائر القائمة على تجانس الانتماءات العرقية، والتمركز الجغرافي القوي لمجموعات المؤيدين لكل حزب، كان سيعطي كل من الحزب الوطني وحــزب إنكاتا للحرية عدداً من المقاعد لا يقل إلا بالشــيء البســيط عما حصــلا عليــه. إلا أن نظام الفائز الأول كان ســيمنح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي عدداً أكبر من المقاعد يفوق حصــته النسبية من أصوات الناخبين، والتي بلغت ٦٢ بالمئة، وبما يزيد عن ثلثي الأعضاء ما كان سيمكنه من العمل بشكل منفرد على وضع الدستور الجديد للبلاد دون الحاجة لإشراك أية أحزاب أخرى.

مثّــل اعتماد ورقتــي اقتراع، واحدة لانتخابات الجمعية الوطنية وأخــرى لانتخابات مجالس المحافظات، تجديداً هاماً كذلك في تصــميم النظام الانتخابي. فحتى ما قبل الانتخابات بأشــهر قليلة أصر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على استخدام ورقة اقتراع واحدة لكلتا العمليتين الانتخابيتين، في محاولة لترجيح فرص الأحــزاب الوطنيــة الكبرى، وهو ما لم يتم تغييره إلا بعد كثير من الضــغوطات مــن قبل مجموعات من القيادات ورجال الأعمال، والحزب الديمقراطي، بالإضــافة إلى المستشارين الدوليين. وبينت النتائج بأن أغلبيــة الناخبين اقترعوا بطــرق مختلفة في كل انتخاب، حيث أعطوا أصــواتهم لحزب ما في الانتخابات العامة بينما اقترعوا لصــالح حزب آخر في انتخابات المحافظة. ويبدو أن الحزب الديمقراطي وجبهة الحرية الصــغيرين كانا من أكبر المســتفيدين من هذا الإجراء، حيث حازا في انتخابات المحافظات على عدد من الأصــوات يفوق ما حصلا عليه في الانتخابات العامة بحوالي ٢٠٠،٠٠٠ صوت، وهو ما يفسر كذلك الفارق في أصوات الحزب الوطني على المستوى العام والتي فاقت أصواته في انتخابات المحافظات بحوالي ٤٩٠،٠٠٠ صوت.

كمــا كان للنظــام الانتخابي المعتمــد تأثيره على تركيبة البرلمان مــن حيث التعددية العرقيــة وتمثيل المرأة. حيــث ضــمت الجمعية الوطنيــة، التي باشرت مهامها في شــهر أيار/مايو من عــام ١٩٩٤، ما يزيد على ٨٠ عضــو من أعضــاء البرلمان الســابق البيض، الأمر الذي مثل وجه التشــابه الوحيد بين البرلمانين القديم والجديد. وبما يتناقض كلياً مع تاريخ جنوب أفريقيا الحديث، جلس الأعضــاء الســود جنباً إلى جنب مع الأعضاء البيض، والشيوعيون مع المحافظين، والمنتمون إلى قبائل الزولو مع المنتمين إلى قبائل الشوسا، والمســلمون إلى جانب المســيحيين. وكان هذا التنوع في عضــوية الجمعية الوطنية، إلى حد كبير، أحد نتائج نظام القائمة النســبية، إذ أن نظام القائمة الوطنية المغلقة حفز الأحزاب السياســية على ترشــيح قوائم متنوعة من المرشحين المنتمين لمختلف الفئات والمجموعات، أملاً في الحصول على تأييد أكبر من قبل تلك المجموعات. وتشكلت الجمعية الوطنية المنتخبة على النحو التالي: ٥٢ بالمئة من السود (بما في ذلك أعضاء ينتمون إلى القبائل التالية: الشوســا، الزولو، السوتو، الفيندا، التسوانا، البيدي، السوازي، الشانغان والنديلــي)، ٣٢ بالمئة من البيض (بما في ذلك الناطقين بالإنجليزية والأفريكان)، ٨ بالمئة من الهنود، و٧ بالمئــة من المجموعات الأخــرى. وتوزع الناخبون على النحو التالي: ٧٣ بالمئة من الســود، ١٥ بالمئة من البيض، ٩ بالمئة من المجموعات العرقية الأخرى، و٣ بالمئة من الهنود. أما مجموع النســاء المنتخبات في الجمعية الوطنية فبلغ ٢٧ بالمئة من مجمل الأعضاء.

وفي انتخابات عام ١٩٩٩ ارتفعت نســبة الأعضــاء الســود إلى ٥٨ بالمئة، ونســبة الأعضــاء المنتمين إلى الأعراق الأخرى إلى ١٠ بالمئة، بينما انخفضــت نســبة الأعضــاء البيض إلى ٢٦ بالمئة والأعضــاء الهنود

إلى ٥ بالمئة. وفي انتخابات العام ٢٠٠٤، اقتربت نسبة الأعضاء السود أكثر من نسبتهم الحقيقية من مجموع السكان، حيث مثلوا ٦٥ بالمئة من مجموع الأعضاء المنتخبين، بينما حصل البيض على ٢٢ بالمئة من المقاعد التمثيلية، وبقيت نسبة تمثيل المجموعات الأخرى على ما هي تقريباً. أما نسبة النساء الأعضاء فارتفعت إلى ٣٠ بالمئة في انتخابات عام ١٩٩٩، وإلى ٣٣ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٤. ويعتقد الجميع في جنوب أفريقيا أنه في حال اعتماد نظام الفائز الأول، فإن ذلك كان سيؤدي إلى فوز أعداد أقل من النساء، بالإضافة إلى أعداد أقل من الممثلين البيض والهنود، بينما كان سيسيطر على البرلمان الرجال من السود.

أخيراً فإن نظام الفائز الأول كان سيفرز تمثيلاً منقسماً ومتعدد الأقطاب، حيث يمثل البيض الدوائر التي يشكل فيها الناخبون من هذه الفئة الأغلبية، والشوسا دوائر مجموعتهم والزولو دوائرهم الخاصة، وهكذا. وبينما يترتب على نظام القائمة النسبية ابتعاد الأعضاء المنتخبين عن ناخبيهم وضعف العلاقة المباشرة معهم على مستوى الدائرة، إلا أنه في نفس الوقت يوفر للناخبين مجموعة متنوعة من الممثلين الذين يمكنهم اللجوء إليهم عند الحاجة.

وعلى الرغم من ذلك، تشهد جنوب أفريقيا جدلاً مستمراً حول كيفية العمل على تحقيق مبدأ المساءلة الديمقراطية والتمثيل في عمل أعضاء البرلمان، خاصةً وان الجميع يتفقون، بشكل أو بآخر، على أن الانتخابات غير العنصرية الأولى كانت عبارة عن استفتاء عام حول الأحزاب السياسية التي يجب أن تضع الدستور الجديد للبلاد بعد سقوط نظام الفصل العنصري. أما الانتخابات التالية فتتمحور حول تأسيس برلمان تمثيلي، الأمر الذي يحدو بالكثير من السياسيين والناخبين إلى الاعتقاد بضرورة إعادة النظر بالنظام الانتخابي لأخذ ذلك بعين الاعتبار.

حالياً ما زال نظام القائمة النسبية يتمتع بتأييد كافة الأحزاب السياسية الكبرى. ولكن، يمكن العمل على إدخال بعض التعديلات التي لا تمس الطابع الأساسي للتمثيل النسبي، من خلال تمكين الناخبين من ممارسة الاختيار بين المرشحين الأفراد كذلك، بالإضافة إلى الاختيار بين مختلف الأحزاب. وتتمثل أحد الخيارات المطروحة في انتخاب أعضاء البرلمان من خلال دوائر انتخابية تعددية ولكن أصغر حجماً، الأمر الذي يمكن أن يقوي من صلة الربط بين الناخبين وممثليهم المنتخبين، خاصةً وأن حجم الدوائر الحالي كبير للغاية، الأمر الذي يقف عائقاً أمام تقوية تلك الروابط. أما الخيار الآخر فيكمن في اعتماد نظام النسبية المختلطة، حيث يتم انتخاب نصف الأعضاء من خلال دوائر انتخابية فردية، والنصف الآخر من خلال نظام القائمة، وبحيث يعوض النصف الثاني عن اختلالات التناسب في النتائج والذي قد يسفر عنه انتخاب النصف الأول. وقام فريق عمل من ١٢ عضو، بقيادة أحد قياديي الحزب الديمقراطي سابقاً، بدراسة هذه الإمكانيات بعدما تلقوا التوجيهات الفنية اللازمة لدراسة إمكانيات التعديل في عام ٢٠٠٢. وينتمي غالبية أعضاء الفريق إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بالإضافة إلى أعضاء من لجنة الانتخابات المستقلة، والتي تم تعيينها من قبل رئيس البلاد لإعادة النظر في النظام الانتخابي بعدما تعالت الأصوات

المطالبة بذلك، استناداً إلى أن نظام القائمة النسبية كما هو قائم لا يوفر تمثيلاً جغرافياً ملائماً. ولقد أوصى فريق العمل أخيراً بالإبقاء على نظام القائمة النسبية، ولكن تقسيمه إلى جزئين، بحيث يتم تقسيم البلاد إلى ٦٩ دائرة انتخابية تنتخب كل منها من ٣ إلى ٧ أعضاء، مع الإبقاء على ١٠٠ مقعد لانتخابها من خلال القائمة الوطنية وللتعويض عن اختلالات التناسب التي قد تنجم عن النظام الجديد. إلا أن حكومة المؤتمر الوطني رفضت العمل بهذه التوصية في انتخابات العام ٢٠٠٤، ويبدو أنها لا ترغب باعتماد أي نظام جديد لانتخابات العام ٢٠٠٩.

نموذج ورقة اقتراع من جنوب أفريقيا حيث تستخدم القوائم المغلقة في نظام القائمة النسبية

إندونيسيا: إستمرارية، صفقات وإجماع

أندرو إليس

شكلت مسألة تطوير المؤسسات السياسية القادرة على إفراز حكومات مستقرة وفاعلة تحد مستمر في أندونيسيا، هذا البلد الكبير ومتعدد الأعراق، والذي يتألف من حوالي ٠٠٠، ٢٠ جزيرة وحدّتها مقاومة الاستعمار المشتركة فيما بينها. والهوية السياسية في أندونيسيا مسألة معقدة، غالباً ما قامت في الماضي على الانتماء للطوائف الإسلامية المختلفة، أو انتماء وطني علماني، أو انتماء إلى الديانة المسيحية في بعض المناطق، والتي يضاف إليها حالياً التبعية للقيادات السياسية المختلفة والمؤثرات الناتجة عن الفساد. وعليه، فإن مسألة تصميم نظام انتخابي فاعل، يقوم على مبدأ الشراكة، في السياق الإندونيسي لم تكن أبداً بالمسألة السهلة.

في عام ١٩٥٥ تم تنظيم أول انتخابات عامة في أندونيسيا، بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٥، وذلك عملاً بنظام التمثيل النسبي من خلال ١٥ مقاطعة. وفي ظل ذلك النظام، تم توزيع المقاعد على مختلف المقاطعات نسبةً إلى عدد السكان، بما في ذلك تخصيص بعض المقاعد الإضافية للجزر النائية. واستخدمت طريقة الباقي الأكبر استناداً إلى حصة هير، حيث كان بإمكان الأحزاب أو التنظيمات ترشيح قوائم، في نفس الوقت الذي سمح فيه للمرشحين المستقلين بالترشح كذلك. وكان بإمكان الناخبين إما الاقتراع لصالح إحدى القوائم أو كتابة اسم أحد المرشحين الأفراد على ورقة الاقتراع.

نتج عن ذلك برلمان شمل ممثلين عن ٢٧ حزب وقائمة، وعضو مستقل واحد فقط. وحصلت كبرى الأحزاب الأربعة المشاركة على ما تتراوح نسبته من ١٦ إلى ٢٣ بالمئة من أصوات الناخبين. وعليه فلم يستطع أي حزب من الحصول على أغلبية كافية في البرلمان، ولا حتى أي تحالف من حزبين معاً، ما زاد في صعوبة تشكيل الحكومة والاحتفاظ بتأييد كاف لها في البرلمان. وهذا ما كانت عليه الحال كذلك بالنسبة للجمعية التأسيسية التي تم انتخابها بعد ذلك بقليل لوضع الدستور الجديد للبلاد، حيث تشكلت من تركيبة منقسمة مشابهة، ما أدى إلى فشلها في التوصل إلى اتفاق حول الدستور الجديد.

بناءً على ما سبق، أدى انحسار الثقة في المؤسسات السياسية والحركات الإنفصالية التي قامت هنا وهناك

في أنحاء البلاد، بالرئيس سوكارنو إلى فرض نظام دكتاتوري في عام ١٩٥٩. وبقي الأمر على هذه الحال إلى حين استبداله بما عرف بالنظام الجديد للرئيس سوهارتو في أواسط الستينات من القرن الماضي، والذي قام عملياً على أساس الاستيلاء الكامل على كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي ظل هذا النظام، نظمت انتخابات اتسمت بالتقييدات الجمة على الحملات الانتخابية واستثناء أو رفض العديد من المرشحين، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات بشكل انتقائي وبما يحد من إمكانيات المعارضة ويعزلها. وأسهمت الرغبة القائمة في الحفاظ على السيطرة المركزية الكاملة في انتقاء المرشحين في اعتماد نظام القائمة النسبية المغلقة. ولخوف الرئيس سوهارتو من سيطرة جزيرة جاوا على الساحة السياسية، خصص لتلك الجزيرة نصف عدد مقاعد البرلمان فقط، على الرغم من أنها كانت تمثل ٧٠ بالمئة من الناخبين المسجلين عام ١٩٥٥. وعلى الرغم من تناقص هذه النسبة، إلا أنها ما زالت تمثل ٦١ بالمئة في العام ٢٠٠٤.

التحول إلى الديمقراطية: انتخابات العام ١٩٩٩

بعد سقوط نظام سوهارتو سنة ١٩٩٨، تم اعتماد قانون جديد للانتخابات في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتم اعتماد نظام انتخابي وصف بأنه فريد من نوعه، يقوم على التمثيل النسبي ولكن بميزات تخص تمثيل الدوائر. أتى ذلك نتيجة للمفاوضات السياسية التي عملت في ظل حيز ضيق من الوقت. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق من قبل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان والمنتخبة في ظل نظام سوهارتو، والذين عملوا تحت ضغوطات من قبل الأحزاب السياسية الجديدة وغيرهم من المعنيين، بالإضافة طبعاً إلى عملهم في البحث عن مصالحهم الحزبية الخاصة بما يرضي مؤيديهم. وفي ظل كل هذه الضغوطات كان من الصعب التوصل إلى أي اتفاق آخر.

في انتخابات العام ١٩٩٩ أدلى كل ناخب بصوت واحد لصالح الحزب الذي وقع عليه خياره. واعتبرت المحافظات وعددها ٢٧ دوائر انتخابية، تراوح عدد ممثليها من ٤ إلى ٨٢. وتم توزيع المقاعد في كل دائرة على الأحزاب استناداً إلى نظام التمثيل النسبي، بالإضافة إلى قيام كل حزب بربط كل مرشح على قائمته في الدائرة بإحدى الدوائر من الدرجة الثانية، أي السلطات المحلية المدنية والريفية. وبسبب القلق حول الحفاظ على وحدة البلاد، نص القانون على إجراءات جعلت من المستحيل تسجيل الأحزاب المحلية (الأحزاب المنحصرة في مقاطعة ما)، حيث فرض قانون الأحزاب السياسية على كافة الأحزاب المشاركة في الانتخابات أن يشمل تنظيمها الحزبي تسع محافظات على الأقل.

إلا أن القانون أغفل مسألة غاية في الأهمية، حيث لم ينص على كيفية ترجمة الأصوات إلى مقاعد. كما أنه لم يشتمل على ضوابط لتحديد أي المرشحين من بين المدرجين على القائمة يفوزون بالمقاعد التي يتم تخصيصها لكل حزب في نهاية المطاف. ولم تحل هذه المسائل إلا في مرحلة متأخرة جداً.

وعليه، تم الإبقاء على طريقة الباقي الأكبر استناداً إلى حصة هير لترجمة الأصوات إلى مقاعد وتوزيعها بين الأحزاب، أما مسألة تحديد أي المرشحين يحصلون على تلك المقاعد فكانت أكثر تعقيداً. وفي واقع الأمر لم يلتزم سوى القليل من القيادات الحزبية بما تم التوصل إليه، حيث عمد غالبيتهم إلى إبلاغ لجنة الانتخابات بأسماء المرشحين الذين يجب أن تخصص لهم المقاعد التي فاز بها الحزب.

وعلى الرغم من كل ذلك، اعتبرت انتخابات العام ١٩٩٩ أول انتخابات مقبولة بشكل عام منذ ١٩٥٥. واستطاعت فيها خمسة أحزاب الفوز بأكثر من ٣ بالمئة من الأصوات، أخذاً بعين الاعتبار بأن قوتها النسبية اختلفت كثيراً من موقع لآخر في البلاد، وحصل ١٦ حزب على تمثيل لهم في البرلمان المنتخب.

سرعان ما طغت المراجعة الكلية لدستور العام ١٩٤٥ على كافة المبادرات لدراسة انتخابات العام ١٩٩٩ واستخلاص العبر منها. وأدى استكمال المراجعة الدستورية في عام ٢٠٠٢ إلى تغييرات هامة، بما في ذلك إدخال مبدأ فصل السلطات، والمحاسبة، والانتخاب المباشر لكل من الرئيس ونائبه، بالإضافة إلى إدخال غرفة (مجلس) برلمانية ثانية منتخبة تقوم على تمثيل المقاطعات ولكنها تضطلع بسلطات محددة ومحدودة. وعليه تم إقرار أربع تعديلات دستورية، غيرت بشكل كامل طريقة عمل المؤسسات السياسية، وإقرار خمسة قوانين جديدة هي: قانون الانتخابات العامة، قانون الانتخابات الرئاسية، قانون الأحزاب السياسية، قانون تنظيم الهيئات المنتخبة، وقانون تشكيل المحكمة الدستورية. وبهذا يمكن تصنيف أندونيسيا حالياً على أنها من عائلة الديمقراطيات الرئاسية.

إخفاق نظام الأغلبية النسبية القائم على الدوائر الفردية لانتخاب السلطة التشريعية

على أثر انتخابات العام ١٩٩٩، تعالت الأصوات المنادية باعتماد نظام الأغلبية النسبية قي دوائر انتخابية فردية، وذلك في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، خاصةً بسبب الإحساس الشائع بضعف صلة الربط بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم. وعلى الرغم من اعتبار النظام الانتخابي المعتمد في انتخابات العام ١٩٩٩ كمحاولة شجاعة للتوفيق بين مبادئ نظام القائمة النسبية ومسؤولية الممثلين المباشرة أمام ناخبيهم في الدوائر الانتخابية، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل على أرض الواقع.

وعلى أية حال، بينت التجارب الافتراضية التي أجريت بعد انتخابات سنة ١٩٩٩ بأن نظام التعددية القائم على الدوائر الانتخابية الفردية من شأنه أن يؤدي، في السياق الأندونيسي، إلى نتائج أبعد ما يكون عن التناسب، أكثر من أي بلد آخر في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات بين البرلمان المنتخب وكل من وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشكل عام، والتي ما فتأت تتدهور، أدت كذلك إلى انحسار أية إمكانية في أخذ البرلمان بأي من تلك الاقتراحات أو تأييدها. وقد بدا واضحاً بأن أي نظام يعتمد الأغلبية النسبية سيخفق لا محالة في تمثيل التنوع العرقي الكبير في المجتمع الأندونيسي، وبأن أية محاولة لترسيم جديد للدوائر الانتخابية لانتخابات العام ٢٠٠٤ ستحتاج إلى كثير من الجهد والوقت، زد على أن ذلك النظام لن يعمل لصالح تمثيل المرأة في البرلمان.

النظام الانتخابي المعتمد لانتخابات عام ٢٠٠٤

نص الدستور المعدل لسنة ٢٠٠٢ على حصر المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى) في الأحزاب السياسية، ما يعني تحديد الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في اختيار النظام الانتخابي في قانون الانتخابات الجديد. وعليه، نص مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة على اعتماد نظام التمثيل النسبي من خلال دوائر انتخابية تعددية. واستجابةً للضغوطات بهدف تقوية روابط الصلة بين الممثلين وناخبيهم، نص المشروع على اعتماد القوائم المفتوحة وعلى تقسيم المحافظات الكبيرة إلى عدة دوائر انتخابية. وهذا ما تم اعتماده أخيراً، حيث أسند للجنة الانتخابات ترسيم الدوائر الانتخابية الجديدة، على أن تتراوح

أحجامها من ٣ إلى ١٢ ممثل لكل منها. ونتج عن الجدل الدائر عقب ذلك ترسيم دوائر انتخابية تميل في معظمها إلى الحد الأعلى من الحجم المقترح. أما نظام القائمة المفتوحة المحدود، فمكن الناخبين من الاقتراع لصالح حزب واحد، إلا أنه أعطاهم الإمكانية للاقترع لصالح أحد المرشحين على قائمة ذلك الحزب إذا رغبوا في ذلك. وعلى أية حال، فإن هذا الإجراء سيمكن مرشح ما من الفوز بالانتخاب على الرغم من عدم فوزه حسب ترتيبه على القائمة في حال حصوله على عدد من الأصوات يفوق الحد الأدنى حسب حصة هير للفوز بالمقعد، وهو ما يقلل من تأثير هذا الإجراء وفاعليته، كما برهنت نتائج انتخابات العام ٢٠٠٤.

على أثر إدخال الغرفة البرلمانية الثانية (مجلس المقاطعات)، اتخذت بعض الأحزاب موقفاً يستند إلى مبدأ التساوي في قوة أو تأثير الصوت، بحيث يكون لكل ناخب صوت واحد له ذات القيمة في التأثير على نتيجة الانتخابات، الأمر الذي يستدعي توزيع المقاعد بحسب عدد السكان، بحيث يمثل كل مقعد ذات العدد من المواطنين، بينما قال البعض الآخر بضرورة الحفاظ على بعض التمييز فيما يتعلق بضمان تمثيل كاف للجزر النائية. أخيراً تم التوصل إلى توافق مركب، بحيث يخصص مقعد واحد لكل ٣٢٥،٠٠٠ مواطن على الأقل في المحافظات الصغرى، ومقعد واحد لكل ٤٢٥،٠٠٠ مواطن على الأقل في المحافظات الكبرى، مع ضرورة تخصيص ما لا يقل عن ٣ مقاعد لكل محافظة كحد أدنى.

لم تبد القيادات الحزبية المركزية أية رغبة في التخفيف من إحكام سيطرتها على أحزابها مركزياً، كما وعملت الأحزاب السياسية الكبيرة على جعل شروط المشاركة في انتخابات العام ٢٠٠٤ والتي تليها أكثر صعوبة.

وعليه، تم التأكيد على منع قيام الأحزاب المحلية أو المناطقية. وشملت المفاوضات الحزبية كافة الجوانب ذات العلاقة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك القوائم المغلقة والمفتوحة، ومبدأ شخص واحد–صوت واحد، والتناسب بين تمثيل جزيرة جاوا وباقي الجزر، إلخ. في نفس الوقت أسهمت الحملات الواسعة المنادية بضرورة إشراك المرأة، في التوافق على اعتماد حصة (كوتا) غير إلزامية للمرأة، حيث طلب من كافة الأحزاب العمل على أن تتضمن قوائمها ٣٠ بالمئة من النساء على الأقل، وعلى الرغم من عدم وجود اية ضوابط إلزامية لفرض ذلك، إلا أنه شجع مزيداً من النساء على الترشح، حيث شكلت المرأة ١٢ بالمئة من أعضاء البرلمان المنتخبين في انتخابات ٢٠٠٤، وهو تطور هام بالنسبة لما كانت عليه الحال في انتخابات ١٩٩٩.

وعكست نتائج الانتخابات في عام ٢٠٠٤ تغييراً واستمراريةً في نفس الوقت. حيث فازت نفس الأحزاب السياسية الخمس التي تخطت عتبة ٣ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٩، بالإضافة إلى حزب آخر، وحصل ١٧ حزب على تمثيل لهم في البرلمان المنتخب.

انتخابات مجلس ممثلي المحافظات: المفاجأة الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول

استناداً إلى أحكام الدستور، يجب أن يكون المرشحون لعضوية مجلس ممثلي المقاطعات من الأفراد وليس الأحزاب، بحيث يتم انتخاب ٤ ممثلين عن كل محافظة. وعلى الرغم من اقتراح المشروع الأول للقانون لنظام الكتلة، وذلك لترجيح فرص الأحزاب الأكثر حضوراً في الجزر الأخرى خارج جزيرة جاوا، إلا أنه تم أخيراً اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول استناداً إلى اقتراح أقوى الأحزاب السياسية في جاوا.

تم تنظيم أول انتخابات لهذا المجلس سنة ٢٠٠٤، حيث برهنت نتائجها عن إحدى مساوئ نظام الصوت الواحد غير المتحول المعروفة: إذ تم انتخاب كثير من المرشحين، والذي كان متوسط عددهم في كل محافظة حوالي ٣٠ مرشحاً يتنافسون على أربعة مقاعد، بحصولهم على أقل من ١٠ بالمئة من الأصوات. وعلى الرغم من ذلك، أدت الحملات المكثفة من قبل النساء المرشحات إلى حصولهن، بما فاجأ الكثيرين، على ٢١ بالمئة من مقاعد المجلس، وهي نسبة غير مسبوقة في أي جهاز منتخب في انتخابات حرة في أندونيسيا.

الانتخابات الرئاسية المباشرة

بموجب الترتيبات الجديدة، يتم انتخاب الرئيس ونائبه، والذين يترشحان معاً في قائمة واحدة، بشكل مباشر، وذلك عملاً بنظام الجولتين، بهدف التحقق من حصول المرشح الفائز على تأييد واسع على امتداد بلد بهذا الحجم وبهذا التعدد العرقي. وللفوز بالجولة الأولى، فبالإضافة إلى حصول المرشحين لمنصبي الرئيس ونائبه معاً على الأغلبية المطلقة للأصوات، عليهم الحصول على ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من الأصوات في نصف المحافظات على الأقل. وفي الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في ٢٠٠٤، ترشح للانتخاب ٥ ثنائيات (الرئيس ونائب الرئيس)، ولم يفز أي منهم بأكثر من ٣٥ بالمئة من الأصوات. وفي الجولة الثانية فاز بالرئاسة سوسيلو بامبانغ يودويونو بحصوله على ٦١ بالمئة من الأصوات.

السياق السياسي: التفاوض من أجل التوافق

كان على الاتفاق المبرم لاعتماد النظام الانتخابي سنة ١٩٩٩ الحصول على تأييد كل من أحزاب الحقبة السابقة الممثلين في البرلمان، وكذلك الأحزاب الجديدة غير الممثلة. كما تطلب التوافق على التعديلات الدستورية تأييداً من كافة أطياف اللون السياسي في البلاد. وأتى قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٤ كتوافق آخر، مشابه لذلك المعقود في العام ١٩٩٩، إلا أنه يختلف عنه في بعض التفاصيل الهامة. وفي كل مرة انحصرت الحلول والخيارات السياسية ضمن عدد قليل منها، أخذاً بعين الاعتبار التقاليد الموروثة والخلفيات السياسية والمواقف المتباينة لمختلف الأطراف. وعلى اية حال، يمكن القول بأن هناك بوادر إيجابية لصالح تدعيم النظام الديمقراطي في أندونيسيا الجديدة، حيث أن المتطلبات والمصالح على المدى القصير صاحبتها نظرة واعية للمصلحة العامة على المدى الطويل بين الأحزاب والافراد الذين عملوا على إحداث وإدخال التغييرات.

١٠٨. أما فيما يتعلق بمساوئ نظام القائمة النسبية، فبالإضافة إلى ما ورد حول نظم التمثيل النسبي عامةً، يمكن التطرق كذلك إلى الجوانب التالية:

أ) صلات ضعيفة وعلاقة غير وثيقة بين الممثلين ومنتخبيهم. فعندما يستخدم نظام القائمة النسبية، ويتم توزيع المقاعد من خلال دائرة انتخابية وطنية واحدة، كما هي الحال في ناميبيا أو إسرائيل، ينتقد النظام لكونه يقضي عملياً على العلاقة بين الناخبين وممثليهم. وفي حال استخدام القوائم المغلقة لا يملك الناخبون أية إمكانية لتحديد هوية ممثليهم، ولا تحديد من يمثل بلداتهم أو دائرتهم أو منطقتهم، كما ولا يمكنهم رفض أو إقصاء ممثل ما قد يرون بأنه أخفق في تمثيل مصالحهم. وفي بعض الدول النامية، حيث يتمركز غالبية الناخبون في مجتمعات ريفية، تكون تبعيتهم وولاؤهم لمناطق سكناهم أقوى بكثير من ولائهم لأي من الأحزاب السياسية أو المجموعات الأخرى. إلا أن هذا الانتقاد يمكن حصره في التمييز بين النظم التي يقترع فيها الناخبون لصالح الأحزاب السياسية فقط، وتلك التي يقترعون فيها لصالح المرشحين الأفراد.

ب) تركيز السلطة في أيدي القيادات الحزبية ومقراتها الرئيسية، خاصةً في ظل استخدام القوائم المغلقة. إذ يعتمد موقع المرشح التسلسلي على قائمة الحزب، وبالتالي حظوظه بالفوز، على مدى رضى القيادات الحزبية عنه والتي عادةً ما تكون علاقاتها بجمهور الناخبين على قدر أقل من الأهمية. وفي تحريف غريب لنظام القائمة النسبية تقوم الأحزاب السياسية في غوايانا بنشر قوائم مرشحيها مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للأسماء، وهو ما يعطي القيادات الحزبية مزيداً من القدرة على مكافأة الولاءات ومعاقبة العمل المستقل للمرشحين إذ أن توزيع المقاعد بين المرشحين لا يتم إلا بعد ظهور النتائج النهائية للانتخابات.

ج) حاجة النظام إلى وجود شكل ما من الأحزاب السياسية أو التجمعات الانتخابية. وهو ما يجعل تنفيذ نظام القائمة النسبية صعب بشكل خاص في المجتمعات التي تفتقد للأحزاب السياسية الفاعلة، أو التي لا يوجد فيها إلا نواة لهيكلية حزبية هشة، كما هي الحال على سبيل المثال في الكثير من الدويلات/الجزر في منطقة المحيط الهادئ.

نظام الصوت الواحد المتحول (STV)

١٠٩. دافع علماء السياسة لسنوات طويلة عن نظام الصوت الواحد المتحول كأكثر النظم الانتخابية جاذبية، إلا أن استخدامه لتنظيم الانتخابات التشريعية ما زال محصوراً في بضعة حالات هي: جمهورية أيرلندا منذ عام ١٩٢١، ومالطا منذ عام ١٩٤٧، كما تم استخدامه لمرة واحدة في انتخابات العام ١٩٩٠ في إستونيا. ويستخدم هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا وفي انتخابات بعض المقاطعات الأسترالية، وكذلك لتنظيم الانتخابات للبرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية في أيرلندا الشمالية. ولقد تم اعتماده لأغراض الانتخابات المحلية في أسكوتلاندا ولانتخاب بعض الإدارات في نيوزيلندا. كما وتم اختياره كتوصية من قبل جمعية مواطني مقاطعة بريتش كولومبيا (أنظر الدراسة الخاصة ببريتش كولومبيا في هذا الدليل).

ولقد قام كل من توماس هير في بريطانيا وكارل أندراي في الدنمارك، كل على حدة، بابتكار مكونات

هذا النظام الأساسية في القرن التاسع عشر . ويقوم نظام الصوت الواحد المتحول على أساس وجود دوائر انتخابية تعددية ، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية ، كما هي الحال في ظل نظام الصوت البديل . وفي غالبية الأحوال ، تكون عملية الترتيب هذه اختيارية ، حيث لا يطلب من الناخبين ترتيب كافة المرشحين ، ولهم إن أرادوا اختيار مرشح واحد فقط .

بعد الانتهاء من فرز وعد الأفضليات الأولى على أوراق الاقتراع ، يتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد . وعادة ما يتم استخراج ذلك عملاً "بحصة دروب" ، والتي يتم احتسابها استناداً إلى المعادلة البسيطة التالية:

$$\text{الحصة} = \frac{\text{عدد الأصوات الصالحة}}{\text{عدد المقاعد} + ١} + ١$$

١١٠ . يتم تحديد النتيجة النهائية للانتخابات في ظل نظام الصوت الواحد المتحول من خلال سلسلة من عمليات العد . ففي العد الأول ، يتم احتساب مجموع الأفضليات الأولى التي حصل عليها كل مرشح . ويفوز بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يساوي أو يفوق الحصة التي تم تحديدها من خلال المعادلة المبينة أعلاه .

يعتبر نظام الصوت الواحد المتحول أحد النظم التفضيلية، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع في دوائر انتخابية تعددية، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق حصة المقعد المعتمدة . وتتكرر عمليات العد والفرز، حيث يعاد توزيع كل من الأصوات الفائضة عن المرشحين الفائزين، وأصوات المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات، والذين يتم استبعادهم، إلى أن يحصل عدد كاف من المرشحين على الحصة المطلوبة للفوز. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح المرشحين عوضاً عن الأحزاب السياسية، إلا أنه يمكن استخدام هذا النظام عملاً بالقائمة الحزبية كذلك .

وتتم من خلال عمليات العد الثانية والتي تليها إعادة توزيع الفائض من أصوات المرشحين المنتخبين في العد الأول (تلك التي تزيد عن حصة المقعد المعتمدة) استناداً إلى عدد الأفضليات الثانية على أوراق الاقتراع للمرشحين المتبقين . وللعمل على تحقيق أعلى مستوى من العدالة في عملية إعادة التوزيع ، يتم توزيع كافة أوراق المرشح ، ولكن كل منها بحسب نسبة جزئية من صوت واحد ، بحيث يساوي عدد الأصوات التي يعاد توزيعها الفائض الخاص بذلك المرشح (باستثناء جمهورية إيرلندا حيث يتم استخدام عينة نوعية) . فعلى سبيل المثال ، لو حصل المرشح على ١٠٠ صوت ، وكان الفائض الخاص به ٥ أصوات ، عندها يتم إعادة توزيع كل ورقة بقيمة تساوي ٢٠/١ من الصوت .

وبعد كل عملية إعادة ، إذا لم يحصل أي مرشح على عدد من الأصوات يساوي الحصة المعتمدة ، يتم استبعاد المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأصوات . ويتم توزيع أصوات ذلك المرشح على باقي المرشحين ، استناداً إلى الأفضلية الثانية والتي تليها فيما بعد . وتستمر إعادة هذه العملية ، بحيث ينتج عن كل منها إما إعادة توزيع الأصوات الفائضة أو استبعاد مرشح ما ، إلى أن يتم انتخاب العدد المماثل للمقاعد

دراسة خاصة

جمهورية أيرلندا: نظام الصوت الواحد المتحول في تطبيقاته العملية

مايكل غالاغر

يتم انتخاب المجلس الأول (مجلس النواب) من البرلمان في جمهورية أيرلندا عملاً بنظام الصوت الواحد المتحول . ويعود اعتماد هذا النظام غير الشائع إلى الظروف التي أحاطت بحصول أيرلندا على استقلالها سنة ١٩٢٢ . حيث أراد الاستعمار البريطاني إرساء نظام نسبي لضمان حقوق الأقلية البروتستانتية ، وهو ما تماشى كذلك مع تفضيل النخبة السياسية في الدولة الحديثة لنظام التمثيل النسبي من حيث المبدأ . وطالما أن أي من الطرفين لم يع الكثير حول نظم القائمة النسبية ، تم الاتفاق على اعتماد نظام الصوت الواحد المتحول ، وهو ما استمر العمل به حتى يومنا هذا .

يتحلى مجلس النواب في أيرلندا بموقع مركزي في النظام السياسي ، حيث أنه ينتخب الحكومة والتي يجب أن تتمتع بتأييد الأغلبية فيه لاستمرارها . أما مؤسسة الرئاسة فهي على قدر أقل من الأهمية في هذا السياق ، على الرغم من أن الرئيس ينتخب بشكل مباشر ، الأمر غير الاعتيادي في الأنظمة البرلمانية . ويتم انتخاب الرئيس بموجب نظام الصوت البديل .

ينتخب أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٦٦ في ٤٠ دائرة انتخابية ، حيث تنتخب كل منها ثلاثة ، أو أربعة أو خمسة أعضاء . ويقوم الناخبون بتحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع من خلال كتابة الرقم "١" إلى جانب اسم المرشح المفضل بالدرجة الأولى ، ويمكنهم كذلك تحديد أفضلياتهم الثانية والثالثة وهكذا بنفس الطريقة ومن خلال استخدام الأرقام التسلسلية . ويمكن للناخبين الاقتراع لمرشحي الحزب الواحد أو لمرشحين ينتمون لأحزاب مختلفة . وعلى الرغم من أن أغلبية الناخبين يقترعون لمرشحي الحزب المفضل لديهم ، إلا ان ذلك ليس إلزامياً ، حيث نجد بأن بعض الناخبين يقترعون بحسب الانتماءات الجغرافية للمرشحين ، بحيث يعطون أفضلياتهم للمرشحين من أبناء مناطقهم . وقد تبدو عملية عد وفرز الأصوات معقدة بعض الشئ ، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتوزيع الأصوات الفائضة ، إلا أنه لا يجدر بالناخبين معرفة كافة التفاصيل: فهم بحاجة لمعرفة تفاصيل عملية الاقتراع وكيفية التصويت بما يحقق رغباتهم ، وللتحقق من أن عملية الفرز تتم بشكل عادل وبشفافية تامة .

النظام الانتخابي منصوص عليه في الدستور، لذا لا يمكن تغييره إلا من خلال الاستفتاء العام، إذ يتطلب ذلك تعديلاً دستورياً. وفي هذا السياق قام الحزب الأكبر في البلد بمحاولتين لتغيير النظام الانتخابي والتحول إلى نظام الفائز الأول، وذلك في العامين ١٩٥٩ و١٩٦٨، مستخدماً لذلك ذريعة أن أي نظام انتخابي نسبي يمكن أن يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية لا تتمتع بالاستقرار. وفي كلتا المحاولتين رفض الناخبون التغيير المقترح، حيث صوت ضده ٥٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة عام ١٩٥٩ بينما صوت ضده ٦١ بالمئة مقابل ٣٩ بالمئة عام ١٩٦٨.

ولو نظرنا إلى مسألة استقرار الحكومات، لن نجد بأن نظام الصوت الواحد المتحول قد شكل عائقاً أمام ذلك في أيرلندا، حيث صمدت الحكومات المتعاقبة منذ أواسط أربعينات القرن الماضي (سواء الحكومات الائتلافية أو حكومات الحزب الواحد) لثلاث، أو أربع أو خمس سنوات، باستثناء فترة قصيرة من عدم الاستقرار في أوائل الثمانينات. إذ يعمل الناخبون، من خلال التعبير عن خياراتهم وأفضلياتهم لصالح المرشحين التابعين لأحزاب مختلفة، على تحديد توجهاتهم فيما يتعلق بهوية الائتلافات التي يرغبون أن يشترك حزبهم المفضل بالتحالف معها في تشكيل الحكومة.

ولقد أسفر نظام الصوت الواحد المتحول عن نتائج على درجة عالية من التناسب، حيث لم يحصل سوى أكبر الأحزاب (فيانا فايل) على بعض المقاعد الإضافية، وذلك بحصوله على حوالي ٤٨ بالمئة من المقاعد مقابل فوزه بحوالي ٤٥ بالمئة من الأصوات في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٢. وعلى اية حال فإن صغر حجم الدوائر الانتخابية (بمعدل أربعة مقاعد لكل دائرة انتخابية) من شأنه أن يرفع من حظوظ الحزب المهيمن في الحصول على بضعة مقاعد إضافية إذا ما استطاع جذب مؤيدي الأحزاب الأخرى لمنحه أفضلياتهم الثانية والثالثة، وهو ما حصل في آخر عمليتين انتخابيتين في البلد، والتي أفرزت أقل النتائج تناسباً على الإطلاق في تاريخه: حيث حصل الحزب الأكبر في انتخابات سنة ٢٠٠٢ على ٤٩ بالمئة من المقاعد مقابل فوزه بما نسبته ٤١ بالمئة من أصوات الناخبين.

ويفسح هذا النظام المجال أمام الأحزاب الصغيرة للحصول على تمثيل لها، وكذلك للمرشحين المستقلين، حيث فاز ١٣ منهم في انتخابات ٢٠٠٢. وبينما يسمح الكثير من نظم الانتخاب النسبية للأحزاب الصغيرة الحصول على مقاعد في البرلمان، إلا أن نظام الصوت الواحد المتحول يعطي فرصة استثنائية للمرشحين المستقلين لدخول البرلمان كذلك، وذلك بسبب طبيعته المتمحورة حول المرشحين الأفراد بدلاً من الأحزاب السياسية.

تدور غالبية الانتقادات وكذلك التأييد الذي يحظى به نظام الصوت الواحد المتحول حول كونه يضع سلطة القرار في يد الناخبين للاختيار والتفضيل بين مرشحي الحزب الواحد. وهذا الأمر يخلق منافسة قوية داخل الحزب الواحد وبين مرشحيه، خاصة الحزب الأكبر والذي عادةً ما يقوم بترشيح ما معدله من مرشحين إلى أربعة مرشحين عن كل دائرة انتخابية. وأثبتت الإحصاءات أن معظم مرشحي ذلك الحزب غير الفائزين يخسرون المنافسة لصالح مرشحين آخرين من ذات الحزب وليس لصالح مرشحين من أحزاب أخرى.

ويرى منتقدو هذا النظام بأن ذلك يدفع بالمرشحين للعمل بشكل أكبر وأكثر فاعلية لضمان رضى الناخبين

في دوائرهم، وذلك على حساب عملهم السياسي على المستوى الوطني، كعملهم في ممارسة الرقابة على الحكومة أو في النشاط التشريعي من خلال اللجان البرلمانية. ويرى مؤيدو هذا الطرح بأن ذلك ينعكس على جودة العمل البرلماني والبرلمانيين (حيث يتقاعس من في مقدورهم الإسهام في العمل البرلماني على المستوى الوطني بشكل أساسي عن الترشح لعلمهم بحجم العمل الهائل الذي سيقع على عاتقهم في حال الفوز بالانتخاب، نظراً لانشغال البرلمانيين الآخرين بشؤون دوائرهم الانتخابية)، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي بالحكومة للعمل على المدى القصير فقط وإهمال الشؤون المحلية. كما وأن المنافسة داخل الحزب الواحد من شأنها أن تؤدي إلى الانقسامات الداخلية وإلى ظهور أحزاب سياسية ضعيفة وغير متماسكة.

أما مؤيدو هذا النظام الانتخابي، فيرون في المقابل في تمكين الناخبين من التعبير عن خياراتهم التفضيلية بين مرشحي الحزب الواحد كإحدى ميزاته الإيجابية. إذ يعتقدون بأن ذلك يمكن الناخبين من استبدال الممثلين المنتخبين بآخرين جدد أكثر فاعلية، كما أنه يعطي البرلمانيين حوافز كبيرة للبقاء على تواصل وثيق مع الناخبين وبذلك جذبهم للاهتمام بشكل أكبر بالشؤون السياسية للبلد، في وقت يضمحل فيه الاهتمام العام بالسياسة التقليدية. كما أن مؤيدي هذا النظام لا يرون أن الممثلين المنتخبين في إيرلندا أقل جودةً من غيرهم من البرلمانيين في أي بلد آخر، وأن الأداء الجيد لنمو الاقتصاد الإيرلندي مؤخراً إنما يدل على الممارسة الجيدة للحكومات المتعاقبة. بالإضافة إلى ذلك فهم يرون أن الأحزاب السياسية الإيرلندية هي أحزاب متماسكة جداً وملتزمة في أدائها البرلماني، دون أن تعاني من الانقسامات وظهور التيارات المتصارعة داخلها.

في العام ٢٠٠٢ قامت لجنة برلمانية تمثلت فيها كافة الأحزاب السياسية بدراسة كافة الطروحات المؤيدة والمعارضة لتغيير النظام الانتخابي. وتوصلت هذه اللجنة إلى خلاصة مفادها بأن جمهور الناخبين متمسك بشكل قوي بنظام الصوت الواحد المتحول، وبأن التحول إلى أي نظام انتخابي آخر من شأنه أن يحد من قدرة الناخب في التعبير عن خياراته، وبأن كثيراً من الإخفاقات السياسية والتي أرجعها البعض للنظام الانتخابي إنما هي نتيجة لعوامل أخرى لا علاقة لها بذلك النظام. وكما يتضح من هذه التوصيات، لا توجد في إيرلندا توجهات قوية لتغيير أو تعديل النظام الانتخابي القائم.

لا بد لأي تقييم لأداء نظام الصوت الواحد في إيرلندا أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا البلد. فهو بلد صغير من حيث المساحة وعدد السكان، حيث تعتبر نسبة الأعضاء المنتخبين للسكان (حوالي ممثل واحد لكل ٢٠،٠٠٠ مواطن) عالية في المعايير الدولية. وهذا بحد ذاته من شأنه أن يوثق العلاقة بين أعضاء البرلمان والناخبين أكثر مما هي عليه في أي بلد آخر أكبر حجماً، بغض النظر عن النظام الانتخابي المعتمد. بالإضافة إلى ذلك فإن جمهورية إيرلندا بلد غني، ذو مجتمع على درجة عالية من الثقافة، ينعم بنظام سياسي راسخ يتمتع بشرعية عالية في نظر الجميع. كما أن المجتمع الإيرلندي لا يعاني من أية انقسامات حادة من أي نوع كان، سواء أكانت عرقية، أو لغوية أو دينية.

لذلك يجب علينا توخي الحذر في استخلاص العبر حول كيفية عمل نظام الصوت الواحد المتحول في أي سياق آخر مختلف عن واقع الحال في إيرلندا. إلا أنه يمكننا القول بأنه لا توجد أية بوادر تدل على أن جمهور الناخبين في أيرلندا يرغب باستبدال نظامه الانتخابي بأي نظام آخر.

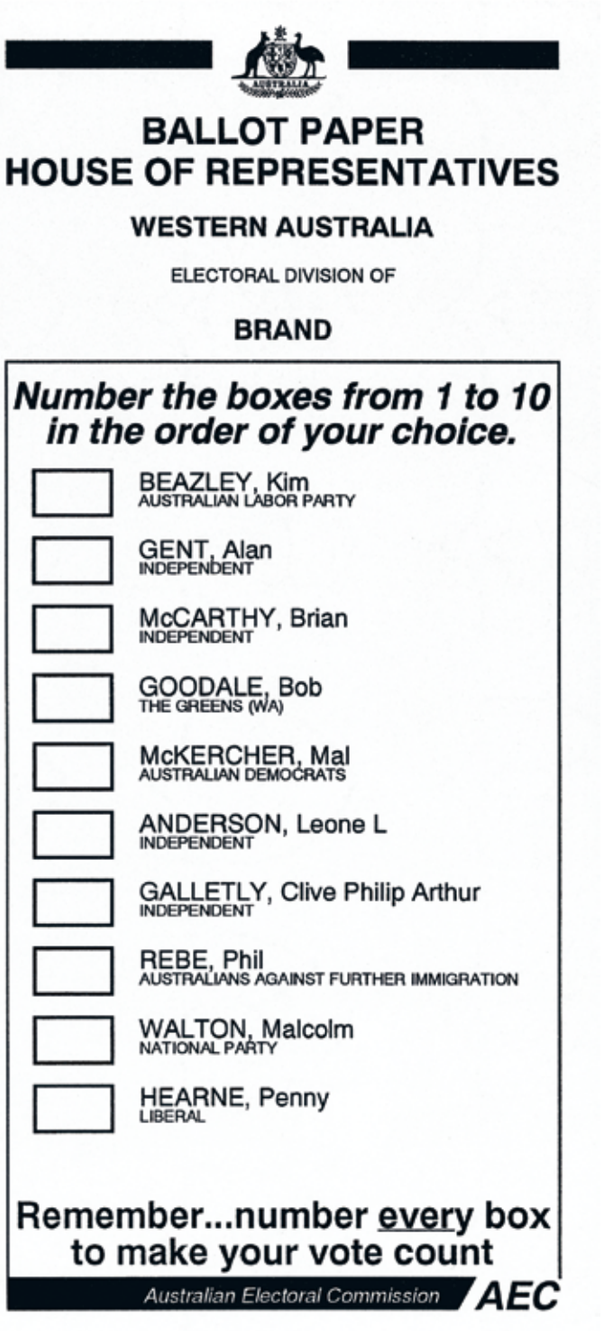

BALLOT PAPER
HOUSE OF REPRESENTATIVES

WESTERN AUSTRALIA

ELECTORAL DIVISION OF

BRAND

Number the boxes from 1 to 10 in the order of your choice.

BEAZLEY, Kim
AUSTRALIAN LABOR PARTY

GENT, Alan
INDEPENDENT

McCARTHY, Brian
INDEPENDENT

GOODALE, Bob
THE GREENS (WA)

McKERCHER, Mal
AUSTRALIAN DEMOCRATS

ANDERSON, Leone L
INDEPENDENT

GALLETLY, Clive Philip Arthur
INDEPENDENT

REBE, Phil
AUSTRALIANS AGAINST FURTHER IMMIGRATION

WALTON, Malcolm
NATIONAL PARTY

HEARNE, Penny
LIBERAL

Remember...number every box to make your vote count

Australian Electoral Commission AEC

نموذج ورقة اقتراع لانتخاب مجلس الشيوخ في أستراليا حيث يستخدم نظام الصوت الواحد المتحول

المنتخبة بواسطة مرشحين يحصلون من خلال تكرار العملية وإعادة التوزيع على الحصة المطلوبة، وفي حال لم يتم ملئ كافة المقاعد ولم يبقى من المرشحين غير المستبعدين ما لا يزيد بأكثر من واحد عن عدد المقاعد المتبقية، يعتبر أولئك المرشحون عدا واحد منهم منتخبون رغم عدم حصولهم على النسبة المطلوبة.

١١١. يمكن القول بأن نظام الصوت الواحد المتحول هو أكثر النظم الانتخابية تعقيداً، حيث أنه يفسح المجال أمام الناخبين للاختيار بين الأحزاب السياسية وبين مرشحي تلك الأحزاب السياسية كذلك. وتتمخض نتائجه عن مستوى عادل من النسبية والتناسب. كما ويدل حجم الدوائر الانتخابية التعددية الصغير نسبياً في كافة الأمثلة حيث يستخدم هذا النظام على أنه يعمل على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين وممثليهم المنتخبين. بالإضافة إلى ذلك، يمكّن هذا النظام الناخبين من التأثير في تركيبة التحالفات التي تعقب الانتخابات، كما حصل في جمهورية أيرلندا، حيث أنه يحفز الأحزاب السياسية على التعاون فيما بينها وذلك من خلال تبادل الأفضليات التي يعبر عنها ناخبوها. كما وأن نظام الصوت الواحد المتحول يوفر فرصاً أكبر أمام المرشحين المستقلين للفوز مقارنة مع نظام القائمة النسبية، وذلك لأن الناخبين يعبرون عن خيارهم بين المرشحين بدلاً من الأحزاب (على الرغم من إمكانية استخدام عنصر القائمة الحزبية في ظل نظام الصوت الواحد المتحول، وهو ما يعمل به في انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا).

١١٢. بالإضافة إلى مساوئ النظم النسبية بشكل عام، يعاني هذا النظام من بعض العيوب الأخرى وهي:

أ) ينتقد هذا النظام على أساس أن النظم التفضيلية غريبة وغير معهودة من قبل الكثير من المجتمعات، وتتطلب مستويات جيدة من الوعي الثقافي والمعرفي.

ب) تنطوي تفاصيل عد وفرز الأصوات في ظل نظام الصوت الواحد المتحول على كثير من التعقيد، وهو ما ينظر إليه على أنه إحدى مساوئه. ولقد كان هذا السبب الرئيسي في تراجع إستونيا عن العمل به بعد استخدامه في انتخاباتها الأولى، فهو نظام يتطلب تكرار الكثير من عمليات احتساب وتوزيع الأصوات الفائضة. ولهذا السبب، يتحتم عد وفرز الأصوات في مراكز خاصة بذلك وليس في مراكز الاقتراع. ولا يخفى على أحد بأن القيام بعمليات العد والفرز في مراكز الاقتراع، خاصةً في تلك الحالات حيث تعتبر مسألة سلامة واستقامة العملية الانتخابية من المسائل الهامة، يصبح أمراً ضرورياً للتأكيد على شرعية الانتخاب، ما يتطلب اختيار النظام الانتخابي بما يحقق ذلك.

ج) على العكس من نظام القائمة النسبية، يمكن لنظام الصوت الواحد المتحول أن يؤدي إلى انقسامات داخل الأحزاب السياسية، إذ أن مرشحي الحزب الواحد يتنافسون فيما بينهم في حقيقة الأمر، بالإضافة إلى منافسة مرشحي الأحزاب الأخرى. وهو ما قد ينتج عنه ما يعرف بسياسة الزبائنية حيث يعمد المرشحون إلى محاولات لشراء ولاءات مجموعات محددة من الناخبين.

د) قد ينتج عن هذا النظام فوز حزب ما بمقاعد أقل من منافسيه، على الرغم من حصوله على عدد أعلى من الأصوات. فعلى سبيل المثال قامت مالطا بتعديل نظامها الانتخابي في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وذلك لفسح المجال أمام إمكانية تخصيص بعض المقاعد الإضافية لتعويض الحزب المتضرر في حال حدوث ذلك.

إلا أنـه تبـين بأن كثيراً من هـذه الانتقادات اتجاه هذا النظام لا تتعدى كونها مسـائل هامشـية على أرض الواقع . فقد أدت الانتخابات بموجب نظام الصـوت الواحد المتحول في كل من جمهورية أيرلندا ومالطا إلى إفراز حكومات مستقرة تتمتع بشرعية نسبية جيدة تتألف من حزب واحد أو حزبين رئيسيين عادةً .

القضايا المتعلقة بنظم التمثيل النسبي

حجم الدائرة الانتخابية

١١٣ . يجمع خبراء الانتخابات حول العالم على اعتبار حجم الدائرة الانتخابية كأحد العناصر الأساسـية المؤثرة في قدرة النظام الانتخابي على ترجمة الأصـوات إلى مقاعد بشكل تناسبي . ويقصد بحجم الدائرة الانتخابيـة هنا عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائـرة انتخابية . وينحصر حجم الدائرة الانتخابية في ظـل بعض النظم الانتخابيـة ، مثل نظام الفائز الأول ، ونظام الصـوت البديل ونظـام الجولتين بممثل (مقعـد) واحد فقط ، حيث يقـوم الناخبون بانتخاب ممثل واحد عن الدائرة الانتخابية . وعلى العكس من ذلك ، تتطلب كافة نظم الانتخاب النسبية ، بالإضافة إلى بعض نظم الأغلبية مثل نظام الكتلة ونظام الكتلة الحزبية ، وبعض النظم الانتخابية الأخرى كنظام الصـوت المحدود ونظام الصـوت الواحد غير المتحول ، تتطلـب جميعهـا وجـود دوائر انتخابية تنتخب كل منهـا أكثر من ممثل واحد لهـا . وفي ظل أي من نظم الانتخاب النسـبية ، يلعب عدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية دوراً أساسياً في تحديد مدى نسبية نتائج الانتخاب .

١١٤ . تحقق النظم التي تسـتند إلى دوائر انتخابية كبيرة الحجم (من حيث عدد الممثلين المنتخبين عن كل منها) أعلى مسـتويات النسـبية ، حيث أنها تضـمن بذلك حصول أصـغر الأحزاب على تمثيل ما في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان) . أما في ظل وجود الدوائر االصـغيرة فيكون تأثير نسـبة الحسـم (أنظر الفقرة ١٢١ أدناه) أكبر بكثير . وعلى سبيل المثال ، ففي دائرة انتخابية تنتخب ثلاثة ممثلين لها فقط ، يتوجب على أي حزب مشارك الفوز بما لا يقل عن ٢٥ بالمئة زائد واحد من أصوات الناخبين لضمان الفوز بمقعد واحد من المقاعد الثلاثة المتنازع عليها . أما الحزب الذي لا يحصـل سـوى على ١٠ بالمئة من أصـوات الناخبين فلن تسنح له الفرصة للحصول على أي من تلك المقاعد ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى اعتبار تلك الأصوات على أنها أصوات ضائعة أو مهدورة . وعلى العكس من ذلك ، فلو خصص للدائرة الانتخابية تسعة مقاعد بدلاً من ثلاثة ، فإن حصـول أي حزب على نسـبة ١٠ بالمئة من الأصوات زائد ١ سيضمن له الفوز بمقعد واحد منها على الأقل .

إلا أن المشـكلة تكمـن في أن ازديـاد حجـم الدائرة الانتخابية ، مـن ناحية عدد المقاعد المخصصـة لها ، ولكن كذلك من ناحية حجمها الجغرافي ، عادةً ما يؤدي إلى إضـعاف صـلة الوصل بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم . وقد يترتب على ذلك نتائج سـلبية في المجتمعات التي تلعب فيها الاعتبارات المحلية دوراً هاماً في الحيـاة السياسـية العامـة ، وحيث ينتظر الناخبون مـن ممثليهم الحفاظ على صـلات قوية معهم والعمل كمبعوثين لهم في السلطة التشريعية .

١١٥ . وبنـاءً علـى ما تقدم لا يزال الجـدل قائماً حول تحديد الحجم الأمثل للدوائـر الانتخابية . وكمبدأ عـام يتفـق معظم الباحثون بأن حجم الدائرة الانتخابية المتمثل في تخصـيص ما بين ثلاثة إلى سـبعة مقاعد لـكل منها من شـأنه أن يفـي بالغرض المطلوب ، مع التأكيـد على أن الأعداد الفردية (ثلاثة ، خمسـة أو سـبعة) تفضـي إلى نتائج افضل على أرض الواقع ، خاصـة في ظل وجود نظام يتقاسم فيه حزبين كبيرين الساحة السياسية . إلا أن ذلك لا يعدو كونه مبدأً عاماً ، إذ أن هناك الكثير من الحالات التي قد يكون فيها قيام دوائر انتخابية أكبر حجما أمراً ضرورياً ومطلوباً لتحقيق مسـتويات مرضـية من التمثيل النسبي . وفي كثير من البلدان تسـتند الدوائر الانتخابية إلى التقسـيمات الإدارية القائمة أصـلاً ، كالمقاطعات أو الألوية أو المحافظـات ، ما يعني وجود اختلافات كبيرة بين أحجامها . ومن محاسـن هذا الخيار أنه يلغي الحاجة لرسـم حدود جديدة لأغراض الانتخابات فقط ، ويمكّن ربط الدوائر الانتخابية بمناطق ومجموعات قائمة ومحددة ومقبولة من قبل الجميع .

١١٦ . تميـل الأعداد في طرفي المعادلة الأعلى والأدنى إلى إفـراز نتائج أكثر تطرفاً . ففي الطرف الأعلى لها ، حيث يشـكل كامـل البلد دائرة انتخابية واحـدة ، لا يتطلب الفوز بتمثيل ما في الانتخابات سـوى الحصـول على أعداد قليلة جداً من الأصـوات ، الأمر الذي يمكّن الأحزاب الصغيرة جداً من الانتخاب . ففي إسرائيل على سـبيل المثال ، يشـكل البلد بأكمله دائرة انتخابية واحـدة تنتخب ١٢٠ ممثلاً ، ما يعني تحقيـق الانتخابـات لنتائج على درجة عالية من النسـبية ، ولكنه يعني كذلك فوز الأحزاب الصـغيرة جداً ببعض التمثيل على الرغم من حصـولها على أعداد ضئيلة من أصوات الناخبين ، ويعني كذلك ضعفاً حاداً في العلاقـة بين الممثلين المنتخبين وناخبيهـم في أي من أرجاء البلد . وعلى الطرف الآخر للمعادلة ، يمكن تطبيق نظم التمثيل النسبي في بلد يتم تقسيمه إلى دوائر انتخابية لا تنتخب كل منها سوى ممثلين اثنين فقط ، كما هي الحال في تشيلي على سبيل المثال . وكما يتضح من الدراسة الخاصة بتشيلي أعلاه ، ينتج عن ذلك خللاً كبيراً في نسـبية النتائج ، إذ لا يسـتطيع أكثر من حزبين الفوز بمقاعد عن أي من تلك الدوائر . وهو ما يعمل على تقويض الفوائد المرجوة من تطبيق النظام النسبي فيما يتعلق بتعددية ونسبية التمثيل وشرعيته .

١١٧ . تفيد هذه الأمثلة لحالات متناقضـة للتأكيد على أهمية ، حجم الدائرة بالنسبة لأي من نظم التمثيل النسـبي . وعليه ، يعتبر الكثيرون هذه المسـألة بأنها أكثر الجوانب أهمية والتي يجب معالجتها عند تصـميم نظام انتخاب نسبي ، كما وأنها بالغة الأهمية بالنسبة لعدد من النظم الانتخابية الأخرى غير النسبية . فنظام الصوت الواحد غير المتحول على سبيل المثال يميل لإفراز نتائج نسبية إلى حد ما على الرغم من عدم كونه نظاماً نسـبياً وذلك بسـبب تطبيقه ضـمن دوائر انتخابية تعددية . كذلك الأمر فعندما يتم اسـتخدام نظام الصـوت الواحد المتحول ضـمن دوائر انتخابية فردية يتحول إلى نظام الصوت البديل ، فاقداً بذلك ميزاته التناسبية على الرغم من حفاظه على بعض ميزاته التفضيلية الأخرى . أما في نظامي الكتلة والكتلة الحزبية ، فكلما كبر حجم الدائرة الانتخابية كلما تراجعت نسبية النتائج . وللخلاصة نقول بأن مسألة حجم الدائرة الانتخابية (بمفهومها المتعلق بعدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة) تصـبح أمراً مفصـلياً في عملية تصـميم النظام الانتخابي لكونها تلعب دوراً هاماً في كيفية عمل النظام ونتائجه على أرض الواقع ، وفيما يتعلق بقوة الصلة والعلاقة بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم ، بالإضافة إلى أهميته القصوى فيما يتعلق بنسبية النتائج .

دراسة خاصة

تشيلي: مصالح النخبة تعمل على تجميد النظام

كارلوس أونيوس

من الصعب بمكان فهم النظام الانتخابي القائم في تشيلي إن لم نأخذ بعين الاعتبار فترة الحكم الديكتاتوري لنظامٍ بينوشيه، والتي امتدت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠، والذي هدف إلى إقامة نظام شمولي يعتمد نظاماً انتخابياً محدداً من شأنه أن يسهم في تحقيق ذلك. قبل الانقلاب العسكري في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، عملت تشيلي بنظام القائمة النسبية، إلا أنه ألغي بعد ذلك الانقلاب. وكانت تشيلي قد اعتمدت ذلك النظام الانتخابي كوسيلة لمواجهة الانقسامات الداخلية التي اتسم بها المجتمع تشيلي منذ القرن التاسع عشر، الأمر الذي أسهم في ترسيخ نظام التعددية الحزبية والسياسية. وعليه، تواجدت في البلاد في أواسط الستينات ستة أحزاب سياسية كبرى، بما في ذلك حزبين يساريين، هما الاشتراكي والشيوعي، وحزبين في الوسط هما حزب المسيحيين الديمقراطيين والحزب الراديكالي، وحزبي الليبراليين والمحافظين اليمينيين، والذين اتحدا في عام ١٩٦٦ وشكلا الحزب الوطني.

النظام الموروث عن العهد الديكتاتوري

ينقسم البرلمان في تشيلي إلى مجلسين، حيث يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب ١٢٠ ينتخبون لمدة أربع سنوات، وذلك لتمثيل ٦٠ دائرة انتخابية تنتخب كل منها ممثلين. أما مجلس الشيوخ فيضم ٣٨ عضواً منتخباً، يمثلون ١٩ دائرة انتخابية، ينتخبون لمدة ثمان سنوات، ويتم انتخاب نصف الأعضاء مرة كل أربع سنوات بالتزامن مع الانتخابات لمجلس النواب. بالإضافة إلى ذلك، هناك تسعة أعضاء معينين في مجلس الشيوخ، حيث يعين مجلس الأمن االقومي أربعة أعضاء، والمحكمة العليا ثلاثة أعضاء، بينما يعين الرئيس العضوين المتبقيين، زد على العضو الإضافي مدى الحياة وهي الصفة التي أعطيت لرئيس البلاد السابق إدواردو فراي رويث تاغلي. ولقد تم الاتفاق على هذه الترتيبات مع بينوشيه وأعوانه قبيل خروجهم من السلطة.

يقوم النظام الانتخابي على تقديم قوائم المرشحين من قبل الأحزاب، أو التكتلات الحزبية أو المستقلين، وذلك بواقع مرشحين اثنين في كل دائرة انتخابية عادةً، لكل من انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويقترع الناخبون لصالح المرشحين الأفراد، حيث تفوز بالمقعد الأول عن كل دائرة القائمة

الحاصلة على أعلى الأصوات، ويحصل على ذلك المقعد المرشح الحاصل على أعلى الأصوات من بين مرشحي القائمة الفائزة. وللفوز بكلا المقعدين يتحتم على القائمة الفائزة الحصول على ضعف الأصوات التي تحصل عليها القائمة التي تليها في الترتيب. وبذلك يدفع هذا الإجراء بالأحزاب السياسية إلى تشكيل التحالفات فيما بينها، إذ تصبح نسبة الحسم العملية عالية للغاية، بما نسبته ٣٣,٤ بالمئة من الأصوات للفوز بالمقعد الأول، وما نسبته ٦٦,٧ بالمئة للفوز بكلا المقعدين معاً.

هناك تحالفين انتخابيين فازا بكافة مقاعد مجلس النواب عدا واحد في انتخابات العام ٢٠٠١، هما تحالف الوسط اليساري من أجل الديمقراطية والذي يضم أربعة أحزاب معارضة لنظام بينوشيه (الحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي، وحزب المسيحيين الديمقراطيين، والحزب الراديكالي)، وهو التحالف الذي استحوذ على السلطة منذ عودة الديمقراطية للبلاد عام ١٩٩٠. أما التكتل الثاني فهو تحالف اليمين المعارض من أجل تشيلي، ويضم حزبين هما حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل، وحزب التجديد الوطني. ويعمل كل من التحالفين دائماً على تقديم قوائم تضم مرشحين عن مختلف الأحزاب، بحيث لا يتنافس في ذات الدائرة مرشحي الأحزاب التابعة لنفس التحالف فيما بينهم.

وينتج عن هذا النظام عادةً انتخاب مرشح عن كل واحد من التحالفين في كل دائرة انتخابية. وعلى الرغم من أن النظام قد يؤدي إلى تنافس بين المرشحين في كل قائمة على المقعد الذي تفوز به تلك القائمة، إلا أن التوافقات التي تضعها القيادات الحزبية عادةً تحول دون ذلك على أرض الواقع.

ويعتبر هذا النظام الانتخابي فريداً من نوعه، إذ أنه يعمل لصالح أكبر الأقليات من الناحية العملية، وليس لصالح الأكثرية. لذا فهو ليس من نظم الأغلبية، فهو يستخدم طريقة التمثيل النسبي، على الرغم من عدم تناسب النتائج التي يسفر عنها، حيث أنه يمكن أية قائمة من الفوز بنصف المقاعد في كل دائرة بحصولها على ٣٤ بالمئة من أصوات الناخبين. والسبب الوحيد لعدم حصول ذلك على الأرض يكمن في واقع النظام السياسي والذي يحد من المنافسة الانتخابية.

تم وضع النظام الانتخابي من قبل النظام الديكتاتوري السابق على أثر الاستفتاء العام في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، والذي تم تنظيمه لهدفين هما: إقرار دستور العام ١٩٨٠، وانتخاب الجنرال بينوشيه كرئيس للبلاد لثمان سنوات أخرى. وفي ذلك الاستفتاء، حيث كان بينوشيه المرشح الوحيد للرئاسة، تمكن تحالف اليسار من الفوز على بينوشيه، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التحول إلى الديمقراطية، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة سنة ١٩٨٩، حيث فاز بالرئاسة مرشح المعارضة باتريسيو ألوين. وتم تصميم النظام الانتخابي لترجيح كفة أحزاب اليمين التي كانت في السابق قد أيدت ترشيح الجنرال بينوشيه، لاستشعارها بإمكانية فوز المعارضة.

حصل تحالف اليسار على أكثر الأصوات في كافة الانتخابات الرئاسية الثلاثة والانتخابات التشريعية الأربعة التي تم تنظيمها منذ العام ١٩٩٠ وحتى الآن. إلا أنه على الرغم من ذلك لم يستطع السيطرة على مجلس الشيوخ مطلقاً وذلك لتأييد كافة الأعضاء المعينين لأحزاب المعارضة اليمينية.

المؤثرات السلبية للنظام الانتخابي على الأحزاب السياسية والنظام الديمقراطي

تتعالى الأصوات المنتقدة للنظام الانتخابي في تشيلي، وذلك لعدة أسباب. أولاً، لكونه يجبر الأحزاب السياسية على تشكيل التحالفات بسبب نسبة الحسم العملية التي تنتج عنه للفوز بأي مقعد تمثيلي. ثانياً، لانعكاساته السلبية على مسألة التمثيل، حيث أنه أبقى الحزب الشيوعي خارج دائرة التمثيل على الرغم من أهميته على الساحة السياسية حتى العام ١٩٧٣، وحصوله عادةً على ما يتراوح من ٥ إلى ٧ بالمئة من الأصوات في كافة الانتخابات الديمقراطية التي تم تنظيمها حتى الآن. ثالثاً، وبما أن النظام يسفر دائماً عن فوز كل من الائتلافين المتنافسين بمقعد واحد في كل دائرة انتخابية، فإن المنافسة الحقيقة تقع بين الأحزاب المنتمية لكل ائتلاف بدلاً من المنافسة بين الائتلافين، وهو ما يجعل استقرار الائتلافات في خطر مستمر: ففي انتخابات العام ٢٠٠١ لمجلس الشيوخ، قامت أحزاب التحالف اليميني بتفادي ذلك من خلال التوافق على مرشح واحد لها في سبعة من الدوائر الانتخابية الخاصة بتلك الانتخابات. رابعاً، ينتج عن هذا النظام تركيز السيطرة التامة في أيدي القيادات الحزبية، والذين يختارون المرشحين الفائزين عملياً عندما يقومون بتشكيل القوائم. أخيراً، فإن انعدام المنافسة الحقيقية في كثير من الدوائر يقلل من اهتمام الناخبين، خاصةً عندما لا تشتمل القائمة في دائرتهم الانتخابية على أي مرشح ينتمي لحزبهم المفضل.

أدى ذلك كله بالحكومة إلى اقتراح ضرورة تعديل النظام الانتخابي، والعمل على اعتماد دوائر انتخابية بحجم أكبر ما يسهم في إفراز نتائج أكثر تناسباً وملاءمةً لواقع الأمور في البلاد. إلا أن ذلك لم يحدث بعد بسبب تخوف أحزاب التحالف اليساري الحاكم من النتائج غير الواضحة التي قد يسفر عنها، علماً بأن أحزاب المعارضة تدافع بدورها عن النظام القائم لكونه يعمل لصالحها كذلك.

الانتخابات الرئاسية

ينص دستور العام ١٩٨٠ على نظام الجولتين لانتخابات الرئاسة، حيث يتطلب الفوز في الجولة الأولى الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات. ومن الواضح بأن هذا النظام يدفع بالأحزاب السياسية للتحالف فيما بينها، خاصةً للفوز بالجولة الثانية. فبينما فاز مرشحو اليمين بالأغلبية المطلقة في الجولة الأولى من انتخابات العامين ١٩٨٩ و١٩٩٣، انحصر الفارق بين مرشح اليسار ريكاردو لاغوس ومعارضه من اليمين خواكين لافين في انتخابات العام ١٩٩٩ بحوالي ٣٠،٠٠٠ صوت، ما استدعى إجراء جولة ثانية فاز فيها السيد لاغوس بنسبة ٥٠,٢٧ بالمئة من الأصوات. ومن الجدير ذكره بأن الدستور السابق للبلاد (دستور العام ١٩٢٥) كان ينص على قيام مجلس النواب بانتخاب الرئيس في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات، وهو ما حصل في الأعوام ١٩٤٦، ١٩٥٨ و١٩٧٠، حيث انتخب المجلس دائماً المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.

تسجيل الناخبين والاقتراع: إلزامي أم حر؟

من بين المشاكل التي تواجه النظام الانتخابي الحالي هو أن التسجيل في لوائح الناخبين يعود لقرار الناخب بشكل حر، بينما يفرض عليه الاقتراع كأمر إلزامي. في شباط/فبراير من العام ١٩٨٧ تم الشروع في إعداد سجل جديد للناخبين، تحضيراً للاستفتاء في عام ١٩٨٨، وذلك بعدما كانت كافة السجلات القديمة قد أحرقت من قبل النظام العسكري سنة ١٩٧٣. وفي تلك المناسبة تحركت أحزاب المعارضة على أوسع نطاق لتحفيز ناخبيها على التسجيل، حيث أن استراتيجيتها تمثلت في الفوز على بينوشيه في

الاستفتاء من أجل الدفع نحو إرساء النظام الديمقراطي من جديد في البلاد، ونجحت بإقناع ٩٢ بالمئة من المؤهلين للانتخاب لتسجيل أسمائهم في السجلات الجديدة. إلا أن أعداد المسجلين لم تتزايد منذ ذلك الحين، خاصةً وأن جيل الشباب لا يظهر اهتماماً كبيراً في المشاركة في الانتخابات. ففي انتخابات العام ٢٠٠١ شملت سجلات الناخبين ٨٠ بالمئة من مجموع ١٠ ملايين مواطن من أصحاب حق الاقتراع، بينما تراجعت تلك النسبة إلى ٧٧ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٤.

دفع انخفاض أعداد المسجلين من الناخبين الشباب بالحكومة لاقتراح جعل الاقتراع اختياري بينما يعتبر كل مواطن يبلغ السن القانونية للاقتراع مسجلاً حكما، وإعداد سجلات الناخبين أوتوماتيكياً استناداً إلى ذلك. وعلى الرغم من موافقة كافة أحزاب التحالف اليساري الحاكم على مسألة التسجيل، إلا أنها لا تتفق على جعل الاقتراع مسألة اختيارية. إذ تتخوف تلك الأحزاب من أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، الأمر الذي سيدفع باتجاه زيادة تكاليف الحملات الانتخابية لتحفيز الناخبين على المشاركة، ما قد يكون لصالح أحزاب المعارضة اليمينية في نهاية المطاف، والتي بدورها ترفض مسألة التسجيل المقترحة وتؤيد الاقتراع الاختياري.

يعتقد مؤيدو النظام القائم بأنه يسهم في تدعيم الاستقرار في البلاد، حيث أنه يفرز تحالفين كبيرين أحدهما في الحكومة والآخر في المعارضة. إلا أن الكثيرين لا يوافقون هذه الرؤية، حيث يعتقدون بأن الاستقرار قائم في البلاد على الرغم من هذا النظام وليس بسببه، فتكتل اليسار قائم قبل اعتماد هذا النظام، كتحالف في وجه النظام الديكتاتوري لإرساء النظام الديمقراطي من قبل مجموعة من القيادات السياسية التي استخلصت العبر من التجارب الماضية، والتي أدت إلى الانقلاب العسكري سنة ١٩٧٣ وما تبعه، وهو تحالف ما زال يعمل على أساس التوافق والشراكة بين تلك القيادات.

ويرى البعض بأن هذا النظام لن يتمكن من الصمود لفترات طويلة لكونه يؤثر سلباً على الأحزاب السياسية ويضع بعض العراقيل في وجه العملية الديمقراطية، إلا أن الجميع يقر بأن تغييره لن يكون بالأمر السهل بسبب غموض النتائج التي قد يسفر عنها أي تغيير بالنسبة للأحزاب السياسية الفاعلة في البلد. كما وأن أي تغيير للنظام يتطلب تعديلاً دستورياً. وعلى اية حال، يبدو بأن هناك توافقاً عاماً بين كافة الأحزاب من كلا التكتلين في مجلس النواب على ضرورة إلغاء المقاعد المعينة وغير المنتخبة في مجلس الشيوخ، وضرورة عدم اعتبار الرؤساء السابقين كأعضاء مدى الحياة فيه.

١١٨ . أخيراً يعتبر حجم وشأن الحزب السياسي (بمعنى العدد المتوسط للممثلين المنتخبين عن الحزب الواحد في كل دائرة انتخابية) عاملاً هاماً في تحديد من يتم انتخابهم في المحصلة . فلو تم انتخاب ممثل واحد عن حزب ما في الدائرة ، فسيكون ذلك الممثل على الأرجح رجلاً ، وينتمي إلى الأكثرية العرقية أو الاجتماعية في تلك الدائرة . أما لو تم انتخاب ممثلين اثنين أو أكثر عن ذلك الحزب في تلك الدائرة ، فإن ذلك يفسح مجالاً أكبر لفوز أعداد أكبر من النساء ومن ممثلي الأقليات . ويمكن القول بأن كبر حجم الدائرة الانتخابية (سبعة ممثلين أو أكثر) وقلة عدد الأحزاب السياسية المتنافسة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة حجم أو شأن الحزب السياسي .

نسبة الحسم

١١٩ . لكافة النظم الانتخابية نسبة حسم ما . والمقصود بنسبة الحسم الحد الأدنى من الأصوات التي يحتاجها حزب ما للفوز بتمثيل ما له في الهيئة المنتخبة . ويمكن أن يتم فرض نسبة الحسم قانونياً (نسبة الحسم الرسمية أو القانونية) أو أن تكون كمحصلة حسابية للنظام الانتخابي (نسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية) .

١٢٠ . يتم تحديد نسبة الحسم الرسمية من خلال المواد الدستورية أو القانونية التي تحدد ماهية النظام الانتخابي . ففي نظم الانتخاب المختلطة المطبقة في كل من ألمانيا ، ونيوزيلندا وروسيا على سبيل المثال ، تعتمد نسبة حسم مقدارها ٥ بالمئة للمقاعد المنتخبة حسب النظام النسبي ، حيث يتم استبعاد كافة الأحزاب التي لا تحصل على هذه النسبة كحد أدنى من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من عملية توزيع المقاعد النسبية . أما مصدر ذلك الإجراء فيكمن في وضع العراقيل أمام الأحزاب المتطرفة في ألمانيا والحد من إمكانية انتخابها ، وهو مصمم بشكل عام للحيلولة دون حصول الأحزاب الصغيرة جداً على تمثيل لها في الهيئة المنتخبة . إلا أنه توجد في كل من ألمانيا ونيوزيلندا طرق جانبية أخرى تستخدمها تلك الأحزاب للحصول على مقاعد تمثيلية: ففي نيوزيلندا يساوي فوز الحزب بمقعد واحد على الأقل في إحدى الدوائر الانتخابية ، وفي ألمانيا بثلاثة مقاعد ، اجتياز نسبة الحسم . أما في انتخابات العام ١٩٩٥ في روسيا فلم تعتمد أي من هذه الإجراءات ، الأمر الذي أدى إلى ضياع حوالي نصف أصوات القوائم الحزبية هباءً .

وتتراوح نسبة الحسم في أماكن أخرى بين ٠,٦٧ بالمئة في هولندا و ١٠ بالمئة في تركيا . وتستثنى كافة الأحزاب السياسية التي لا تجتاز هذه النسبة من عملية توزيع المقاعد التمثيلية . ونجد في انتخابات العام ٢٠٠٢ في تركيا مثالاً هاماً على ذلك ، حيث أخفق العديد من الأحزاب السياسية في اجتياز نسبة الحسم (١٠ بالمئة) ، ما أدى إلى ضياع أو هدر ما نسبته ٤٦ بالمئة من مجمل أصوات الناخبين . وفي كافة الحالات يعمل وجود نسبة الحسم الرسمية (القانونية) على رفع مستويات عدم التناسب في نتائج الانتخابات ، وذلك بسبب ضياع أصوات الأحزاب التي لا تجتاز النسبة والتي كان يمكن لها الحصول على تمثيل ما في حال عدم تطبيق نسبة الحسم .

في انتخابات العام ١٩٩٣ في بولندا ، أدى تطبيق نسبة حسم مقدارها ٥ بالمئة بالنسبة للأحزاب و٨ بالمئة بالنسبة للتكتلات الحزبية إلى ضياع ما نسبته ٣٤ بالمئة من أصوات الناخبين التي ذهبت لأحزاب أو تكتلات لم تفز بأية مقاعد تمثيلية .

١٢١ . أما نسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية فتنتج بشكل حسابي محض عن مجموعة من مقومات النظام الانتخابي ، من أهمها حجم الدائرة الانتخابية . فعلى سبيل المثال ، في دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين بموجب أحد نظم الانتخاب النسبية ، يضمن الفوز لأي مرشح يحصل على ما يفوق ٢٠ بالمئة من الأصوات ، في الوقت الذي يفقد أي حظوظ بالفوز كل مرشح يحصل على أقل من حوالي ١٠ بالمئة من الأصوات (تعتمد النسبة الحقيقية على مجموعة من العوامل ، منها عدد الأحزاب السياسية المتنافسة ، وعدد المرشحين والمقترعين) .

القوائم المفتوحة، القوائم المغلقة والقوائم الحرة

١٢٢ . بينما يقوم نظام القائمة النسبية على مبدأ طرح الأحزاب السياسية أو تكتلاتها لقوائم من المرشحين ، إلا أنه من الممكن لهذا النظام أن يعمل بشكل يفسح المجال أمام الناخبين للاختيار بين المرشحين الأفراد بالإضافة إلى الاختيار بين مختلف الأحزاب . وهناك ثلاثة خيارات يمكن اعتمادها هي: القوائم المفتوحة والقوائم المغلقة والقوائم الحرة .

١٢٣ . تعتمد غالبية نظم القائمة النسبية المعمول بها في العالم على القوائم المغلقة ، بمعنى أن ترتيب المرشحين على القائمة يكون ثابتاً وحسب ما يعتمده الحزب الذي يقوم بتسمية القائمة ، حيث لا يمكن للناخبين التعبير عن أية خيارات أو تفضيل أي من المرشحين عن غيرهم أو تعديل ترتيبهم . ويعطي نظام التمثيل النسبي المطبق في جنوب أفريقيا مثالاً حياً على القائمة المغلقة . حيث تتضمن ورقة الاقتراع أسماء الأحزاب السياسية ورموزها فقط ، بالإضافة إلى صورة شخصية لقائد الحزب ، دون أن تتضمن أسماء أي من المرشحين الأفراد . ويقوم الناخبون بالتأشير على ورقة الاقتراع لصالح الحزب المفضل ، وعليه فإن الحزب هو من يحدد المرشحين المنتخبين . وبذلك تستطيع الأحزاب السياسية تضمين مرشحين محددين في قوائمهم قد يصعب عليهم الفوز بالانتخاب بطريقة أخرى (مثل المرشحين المنتمين للأقليات أو المرشحات من النساء ، إلخ) .

أما الوجه السلبي للقائمة المغلقة فيتمثل في عدم قدرة الناخبين على تحديد من يمثلهم ضمن قائمة الحزب الذي يقومون بالاقتراع له . كما وأن القوائم المغلقة تعتبر أقل قدرة للتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في الجو العام . ففي انتخابات العام ١٩٩٠ في ألمانيا الشرقية ما قبل الوحدة ، أكتشف بأن المرشح الأول على قائمة أحد الأحزاب كان مخبراً في أحد أجهزة الاستخبارات السرية ، وذلك أربعة ايام فقط قبل موعد الانتخابات ، الأمر الذي أدى إلى طرده من الحزب بشكل فوري؛ وعلى الرغم من ذلك لم يكن أمام الناخبين الراغبين بالاقتراع لذلك الحزب أي خيار آخر سوى الاقتراع لذلك المرشح وذلك لكون القوائم مغلقة .

١٢٤ . تستخدم الكثير من نظم القائمة النسبية المعمول بها في غربي أوروبا القوائم المفتوحة ، حيث يستطيع الناخبون تحديد مرشحيهم المفضلين ضمن قائمة الحزب بالإضافة إلى اختيارهم للحزب المفضل . وتبقى ممارسة ذلك الخيار اختيارية في معظم الحالات ، وعليه ، وبسبب تبعية معظم الناخبين للأحزاب السياسية أكثر من المرشحين الأفراد ، فإن تأثير القائمة المفتوحة وإمكانية انتقاء المرشحين الأفراد تبقى

محدودةً. إلا أن ما يزيد عن ٢٥ بالمئة من الناخبين في السويد عادةً ما يقومون بانتقاء المرشحين بالإضافة إلى الأحزاب، الأمر الذي يؤدي إلى فوز بعض المرشحين في الانتخاب والذين لا يمكنهم الفوز فيما لو كانت القوائم مغلقة.

١٢٥. أما في فنلندا، فبخلاف ما هو الحال في البرازيل (أنظر الدراسة الخاصة في هذا الدليل) حيث يمكن للناخبين الاختيار بين التصويت للقوائم الحزبية أو المرشحين الأفراد على هذه القوائم، فيجب على الناخبين الفنلنديين الاقتراع لصالح المرشحين الأفراد، حيث يتم تحديد عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب من خلال مجموع الأصوات التي يحصل عليها مرشحوه. أما ترتيب المرشحين الفائزين عن كل حزب فيستند إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح بشكل فردي. وبينما تعطي هذه الطريقة مستويات أعلى من الحرية للناخب في ممارسة خياراته، إلا أن لها تأثيراتها الجانبية غير المرغوب فيها. ومن أهم تلك المؤثرات أنها تؤدي إلى صراعات وانقسامات داخلية ضمن الحزب الواحد، وذلك بسبب تنافس مرشحي الحزب الواحد بين بعضهم البعض من الناحية العملية. كما وأنها قد تلغي الفوائد المرجوة من العمل على إعداد قوائم حزبية تشتمل على تنوع في المرشحين. ففي سيريلانكا على سبيل المثال، حيث تعتمد القوائم المفتوحة ضمن نظام القائمة النسبية، لم يستفد حزب الأكثرية (السنهاليز) من ترشيح بعض مرشحي الأقلية التاميل في مواقع متقدمة على قوائمه، وذلك بسبب تعمد الناخبين الاقتراع لصالح مرشحين آخرين ينتمون للأكثرية السنهاليزية على الرغم من ترتيبهم في مواقع متخلفة من القائمة. وفي إقليم كوسوفو نتج عن التحول من نظام القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة فوز أعداد أكبر من المرشحين المتطرفين. وبنفس الاتجاه، فلقد أثبتت القوائم المفتوحة بأنها تحد من حظوظ المرشحات النساء في الفوز في بعض المجتمعات، على الرغم من الاستثناء الحاصل في بولندا حيث برهن الناخبون، من خلال استخدام القوائم المفتوحة، عن رغبتهم في انتخاب أعداد أكبر من النساء مما كان يمكن أن ينتج عن استخدام القوائم المغلقة.

١٢٦. هناك عدد من الإجراءات الأخرى التي يتم تطبيقها في بعض الأماكن لإضفاء مزيد من الليونة على طريقة عمل القوائم المفتوحة. ففي كل من لوكسمبورغ وسويسرا يتمتع الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها، حيث يمكنه توزيعها على مختلف المرشحين، وذلك سواء كانوا يتبعون لحزب واحد أو لأحزاب مختلفة، أي أن الناخب غير مقيد بالاقتراع لصالح مرشحي حزب واحد فقط. ويمكّن لذلك أن يأخذ أشكالاً مختلفة، كأن يتمكن الناخب من الاقتراع لصالح أكثر من مرشح واحد يتبعون لأحزاب مختلفة (كما في المثالين السابقين)، أو أن يعطي أكثر من صوت واحد من أصواته لمرشح ما لزيادة حظوظه في الفوز. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يعطي الناخب مزيداً من السيطرة والقدرة على التأثير في النتائج الفعلية للانتخابات، وهو ما يعرف بنظم القوائم الحرة.

الشراكة الانتخابية

١٢٧. تهدف نسبة الحسم المرتفعة بشكل أساسي إلى استثناء الأحزاب السياسية الصغيرة من الساحة. وقد لا يكون من الضروري بمكان اللجوء لمثل هذا التمييز في كثير من الحالات، خاصةً عندما تتقاسم مجموعات من الأحزاب الصغيرة أصوات مجموعات محددة من الناخبين، مخفقة بذلك في الحصول

على أي تمثيل لها، إلا إذا تكتلت وحالت دون تشتت أصوات مؤيديها. ولمعالجة هذه المسألة تسمح بعض البلدان التي تستخدم نظام القائمة النسبية للأحزاب السياسية الصغيرة في تشكيل ما يعرف بالشراكة الانتخابية (Apparentement)، وذلك لغرض خوض الانتخابات معاً ككتلة واحدة، ولكن دون الاتحاد في إطار حزبي موحد، وبحيث تبقى تلك الأحزاب مستقلةً عن بعضها البعض، وتظهر على ورقة الاقتراع بشكل منفصل. وتعني الشراكة الانتخابية احتساب الأصوات التي يحصل عليها أي من الأحزاب المنخرطة في الشراكة وكأنها أصوات لصالح الشراكة برمتها، ما يسهم في تخطيها نسبة الحسم وبالتالي تمكينها من الحصول على بعض المقاعد التمثيلية. ويستخدم هذا الإجراء في عدد من بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية التي تعتمد نظام القائمة النسبية، إلا أن استخدامه محدود جداً في بلدان أفريقيا وآسيا العاملة بنظم التمثيل النسبي. وفي إندونيسيا على سبيل المثال تم إلغاؤه في العام ١٩٩٩ بعدما وجدت بعض الأحزاب بأن مستويات تمثيلها كأحزاب مستقلة تراجعت على الرغم من فوز شراكاتها بمقاعد تمثيلية.

النظم المختلطة

١٢٨. تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأغلبية (أو النظم الأخرى) ونظم التمثيل النسبي. وعليه، يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي. ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها. ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية (أو أحياناً أحد النظم الأخرى)، والذي عادةً ما يقوم استناداً إلى دوائر انتخابية فردية، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية. وهناك شكلين للنظم الانتخابية المختلطة: فعندما ترتبط نتائج الانتخاب في ظل كلا النظامين الانتخابيين ببعضها البعض، بحيث يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على نتائج النظام الآخر، وذلك لتعويض ما قد ينتج عن ذلك النظام من خلل في نسبية النتائج، يطلق على النظام المختلط اسم نظام النسبية المختلطة (MMP). أما عندما ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماماً، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر، يطلق على ذلك النظام اسم النظام الانتخابي المتوازي (Parallel). وبينما يسفر نظام النسبية المختلطة عن نتائج نسبية بشكل عام، عادةً ما يسفر النظام المتوازي عن نتائج لا تحقق سوى نسبية متوسطة المدى بين ما ينتج عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بشكل عام.

نظام النسبية المختلطة

١٢٩. يتم توزيع المقاعد النسبية في ظل هذا النظام للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية الفردية والمنتخبة بموجب أحد نظم الأغلبية أو أحد النظم الأخرى التي يتركب منها النظام المختلط. وعلى سبيل المثال، فلو فاز حزب ما بما نسبته ١٠ بالمئة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية، في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من

نظام النسبية المختلطة هو أحد النظم الانتخابية المختلطة، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر أحد نظم الأغلبية عادة، حيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في نسبية النتائج المنبثقة عن نظام الأغلبية.

نموذج ورقة اقتراع من الدنمارك حيث تستخدم القوائم المفتوحة في نظام القائمة النسبية

نموذج ورقة اقتراع من نيكاراغوا حيث تستخدم القوائم المغلقة في نظام القائمة النسبية

دراسة خاصة

البرازيل: نظام انتخابي نسبي يتمحور حول المرشحين في نظام رئاسي

خوسيه أنطونيو شيبوب

توجه الناخبون البرازيليون في العام ٢٠٠٢ إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للبلاد، ولانتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه، وكذلك لانتخاب حكام المقاطعات الفيدرالية والبالغ عددها ٢٦ مقاطعة، بالإضافة إلى العاصمة برازيليا، وأعضاء المجالس التشريعية في تلك المقاطعات، في رابع انتخابات منذ سقوط النظام العسكري في البلاد عام ١٩٨٥.

تقوم الانتخابات الرئاسية في هذا البلد الشاسع، والذي تبلغ مساحته ٨،٥١١،٩٦٥ كيلومتر مربع، على أساس نظام الجولتين، حيث يمكن الترشح للرئاسة لفترتين رئاسيتين فقط، وذلك بموجب التعديل الدستوري لسنة ١٩٩٧. وفاز السيد فيرناندو إنريكي كاردوسو في أول انتخابات بعد ذلك التعديل الدستوري، والتي جرت سنة ١٩٩٨، بالجولة الأولى للانتخابات بحصوله على ٥٣,١ بالمئة من أصوات الناخبين. أما في انتخابات العام ٢٠٠٢، فلم يحصل الرئيس الحالي لويز إناسيو لولا داسيلفا سوى على ٤٦ بالمئة في الجولة الأولى للانتخابات، ولكنه عاد وفاز في الانتخاب في الجولة الثانية.

أما ترتيبات الانتخابات التشريعية فما زالت على ما هي دون تغيير منذ اعتمادها سنة ١٩٤٦. يتخذ مجلس الشيوخ طابع المجلس التمثيلي للمقاطعات، حيث تنتخب كل مقاطعة ثلاثة ممثلين عنها، استناداً إلى نظام الأغلبية، وذلك لفترة ثمان سنوات. ويتم تجديد الأعضاء بشكل جزئي مرة كل أربع سنوات، حيث يعاد انتخاب ثلث الأعضاء ومن ثم الثلثين الآخرين، وهكذا. وعندما يتطلب الأمر انتخاب ممثلين عن المقاطعة، يدلي الناخبون بصوتين لكل منهم من خلال نظام الكتلة الانتخابي.

أما مجلس النواب فيتألف من ٥١٣ عضواً ينتخبون في ٢٧ دائرة انتخابية تعددية، بحيث تشكل كل واحدة من المقاطعات (بما فيها العاصمة) دائرة انتخابية واحدة. ويتم تحديد حجم الدوائر (أي عدد الممثلين المنتخبين عن كل منها) نسبةً إلى عدد السكان، مع العلم بأنه لا يجوز أن يقل عدد الممثلين عن أي مقاطعة عن ثمانية أو يزيد عن ٧٠. ويتم تنظيم الانتخابات بموجب نظام القائمة النسبية المفتوحة، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً يعطيه إما لإحدى القوائم أو لأحد المرشحين. ويتم تجميع الأصوات

التي يحصل عليها مرشحو كل حزب بشكل فردي وإضافتها إلى أصوات ذلك الحزب، وتستخدم نتائج ذلك في تحديد مجموع أصوات الحزب لاحتسابها في عملية توزيع المقاعد. ويفوز بالمقاعد التي تخصص لكل حزب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات ضمن قائمة ذلك الحزب. أما توزيع المقاعد على الأحزاب فيتم من خلال تطبيق معادلة دونت، والتي تستخدم في البرازيل منذ العام ١٩٥٠. وتستثنى من عملية توزيع المقاعد الأحزاب التي لا تحصل على عدد من الأصوات يساوي الكوتا (الحصة) اللازمة للفوز بمقعد واحد والناتجة عن تطبيق المعادلة المذكورة. وحتى سنة ١٩٩٨، كانت تحتسب كافة الأصوات الصحيحة والبيضاء لاحتساب تلك الكوتا، الأمر الذي رفع من نسبة الحسم الفعلية.

عدم التوازن المتعمد في حجم الدوائر الانتخابية

يمكن القول بأن الترتيبات الخاصة بانتخاب مجلس النواب هي التي تتسبب في أكبر قدر من الإشكاليات في النظام الانتخابي القائم في البرازيل. إذ يعني الحدين الأدنى والأعلى لعدد الممثلين الذين يجوز انتخابهم في كل دائرة أن توزيع التمثيل فيما بينها غير متساوي ولا يتناسب مع نسبة السكان في كل منها. وهذا بحد ذاته يتعارض مع مبدأ تساوي الأصوات وتأثيرها على نتائج الانتخابات، إذ يبلغ عدد الأصوات الضرورية لانتخاب ممثل واحد في ساو باولو على سبيل المثال، والتي يبلغ عدد الناخبين فيها ٢٥ مليون ناخب ينتخبون ٧٠ ممثلاً، عشرة أضعاف الأصوات اللازمة لانتخاب كل ممثل عن مقاطعة أمابا، والتي يبلغ عدد الناخبين فيها ٢٩٠،٠٠٠ ناخب ينتخبون ٨ ممثلين. وعليه، فمن الواضح بأن هذه الترتيبات تعمل لصالح المقاطعات الأصغر حجماً من حيث عدد السكان، وتضر بتلك الأكبر حجماً، وهي المقاطعات الأغنى والأكثر تقدماً على الصعيد الصناعي. ولهذا السبب ينتقد النظام الانتخابي لكونه يرجح كفة القيادات السياسية التقليدية ويضعف الأحزاب السياسية.

على اية حال يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن المقاطعة الوحيدة الخاسرة فعلياً جراء هذه الترتيبات هي ساو باولو، والتي يمكنها أن تحصل على ٤٠ ممثل إضافي في حال توزيع المقاعد بين الدوائر الانتخابية بما يتناسب تماماً مع عدد السكان. وهناك بعض المقاطعات الأخرى التي تحصل على عدد من الممثلين يقل بشئ بسيط عما يمكن أن يخصص لها بناءً على عدد السكان، حيث تمثل مقاطعة ميناس جيرايس المثال الثاني من حيث الأهمية في هذا السياق والتي يمكنها أن تحصل على أربعة مقاعد إضافية. وعليه فإن خسارة المقاعد بسبب هذه الترتيبات تنحصر في مواقع محددة فقط. وتعكس هذه الإجراءات قلق واضعي الدستور في عام ١٩٤٦ من سيطرة المقاطعة الأكبر (ساو باولو) على كافة شؤون البلد السياسية، كما كانت عليه الحال بين العامين ١٨٩٩ و١٩٣٠، وهي الحقبة المعروفة بالجمهورية الأولى.

يمكن لهذا الاختلال في توزيع المقاعد التمثيلية على مختلف المقاطعات، والذي يعمل لصالح المقاطعات الفقيرة، أن يسهم في توزيع أفضل للثروة الوطنية في بلد يعاني من فوارق كبيرة في هذا الصدد بين مختلف مناطقه كالبرازيل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مقولة أن المقاطعات الممثلة بعدد من المقاعد يفوق حجمها الطبيعي نسبياً يمكنها تعطيل مشاريع القوانين ذات الأهمية على المستوى الوطني اعتقاد غير مثبت على أرض الواقع. حيث أن أشكال العمل السياسي في تلك المقاطعات لا تختلف بالضرورة عنها في المقاطعات الممثلة بأعداد أقل مما

يخولها به حجمها السكاني. فممارسات الزبائنية السياسية قائمة في كافة المقاطعات، وتمثل الانتخابات في معظمها ظواهر شعبية تسفر عن مستويات تنافسية عالية. ولا يبدو أن لمسألة توزيع المقاعد التمثلية بين المقاطعات علاقة مباشرة بذلك.

المنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية وداخلها

من أهم ميزات نظام القائمة النسبية المفتوحة أنه يحفز على التنافس بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد في نفس الوقت، الأمر الذي ينتج عنه انتخابات على درجات عالية من التنافسية. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المرشحين لانتخابات العام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٤،٩٠١ مرشح تنافسوا للفوز بأحد مقاعد مجلس النواب البالغة ٥١٣ مقعداً. ولم يقل عدد المرشحين عن ١٠٠ مرشح سوى في ٩ دوائر من أصل ٢٧: حيث بلغ أقل عدد للمرشحين ٦٦ مرشحاً في مقاطعة توكانتينس التي تنتخب ٨ ممثلين. وبلغ عدد المرشحين في ساو باولو ٧٩٣ مرشحاً تنافسوا على ٧٠ مقعد، وفي ريو دي جانيرو ٦٠٢ مرشح تنافسوا على ٤٦ مقعد، و٥٥٤ مرشح في ميناس جيرايس تنافسوا على ٥٣ مقعد. وفي ظل هذا النظام تتنافس الأحزاب فيما بينها، بينما يتنافس مرشحو الحزب الواحد فيما بينهم كذلك للفوز بالمقاعد التي يحصل عليها حزبهم. الأمر الذي يؤدي إلى تقوية السياسات الفردية على حساب الأحزاب، وهو ما يكمن في صلب ضعف تلك الأحزاب في البرازيل، بالإضافة إلى كونه يحفز على إيجاد روابط الزبائنية بين المرشحين وناخبيهم، ويفرز مجلساً يهتم أعضاؤه بالشؤون المحلية أكثر من اهتمامهم بالشؤون الوطنية العامة، عاملين استناداً لهذا النوع من العلاقة مع الناخبين أكثر من عملهم بشكل منهجي ومبرمج.

ومن جديد يجب التقليل من أهمية ذلك. فالاعتقاد بأن سلوك الناخبين تحكمه الاعتبارات الفردية فقط ليس صحيحاً، وعلى الرغم من أن عدد الأصوات التي يعبر فيها الناخبون عن خيارهم لصالح مرشح معين أكثر من تلك التي يدلون بها لصالح الأحزاب، إلا أن ذلك لا يبين كيفية اتخاذ الناخبين لقرارهم عند الاقتراع. فإذا كانت الأصوات تعطي المرشح الفردي وزناً نسبياً يفوق وزن الحزب السياسي، فإن الكثيرين من الناخبين الذي يعطون أصواتهم لمرشح معين سيقترعون لصالح ذلك المرشح حتى لو غير تبعيته الحزبية وانتقل لحزب آخر. لكن، وعلى الرغم من غياب الدراسات التحليلية المفصلة حول ذلك، تدل المؤشرات على أن انحسار فرص المرشحين الذين ينتقلون من حزب سياسي إلى آخر بعد انتخابهم في الفوز مجدداً بالانتخابات، وهو ما يدل على عدم تمكن أولئك المرشحين، بصفتهم الفردية، من الاحتفاظ بالأصوات التي تم انتخابهم من خلالها أصلاً.

الناخبون وممثلوهم

إضافة إلى ما تقدم لا تبدو الصورة واضحة في البرازيل حول حقيقة العلاقة التي تربط بين الناخبين وممثليهم. ولقد بذلت جهود كبيرة في محاولة لكشف طبيعة تلك العلاقات والتي من المؤكد أنها شكلت الأساس لنجاح الكثيرين في حملاتهم الانتخابية وحصولهم على مقاعد تمثيلية. وكثيراً ما يقال بأن المرشحين الناجحين هم أولئك الذين يجلبون القوت لناخبيهم. وفي ظل هذا النظام في البرازيل، فإن الممثل المنتخب ليس إلا واحداً فقط من بين ثمانية ممثلين آخرين على الأقل عن الدائرة الانتخابية، وهو ما يجعل من الصعب تحديد العلاقة المباشرة بين الممثل الفردي وأي من المشاريع أو الامتيازات التي قد تحصل عليها الدائرة. وعلى الرغم من محاولة بعض الممثلين الاستحواذ على مناطق نفوذ محددة لهم،

إلا أن ذلك لا يمثل الطريقة الوحيدة لدخول البرلمان، وربما لا يمثل الطريقة الأنجع لتحقيق ذلك الهدف. إذ دلت الدراسة التي أجريت حول التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين لصالح المرشحين الفائزين، أن ١٧ بالمئة فقط من الممثلين المنتخبين في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٨ قد اتبعوا تلك الاستراتيجية، بمعنى أنهم ركزوا حملاتهم في الحصول على أعلى الأصوات في مناطق جغرافية وتجمعات سكانية محددة. بينما اعتمد الممثلون الآخرون استراتيجيات أخرى مختلفة، كاقتسام التأييد مع منافسيهم ضمن مناطق جغرافية محددة نوعاً ما، أو بسط نفوذهم الانتخابي في تجمعات سكانية متباعدة عن بعضها البعض، أو تجميع أصوات مؤيديهم من مناطق جغرافية موزعة ومختلفة عن بعضها البعض. وعليه، ونظراً للمستوى التنافسي العالي في الانتخابات البرازيلية، فمن غير المرجح أن يشعر الممثلون المنتخبون بأن مستقبلهم الانتخابي آمن استناداً إلى تأييد مجموعة تتمركز في موقع جغرافي محدد. وبالفعل، فإن أعداد الممثلين الذين يعاد انتخابهم ليس مرتفعاً، حيث يقدر بحوالي ٦٠ بالمئة من أولئك المتقدمين للانتخاب من جديد. وعليه فإن ما يميز العلاقة التي تربط الممثلين بناخبيهم لا تنحصر فقط في مسألة الزبائنية السياسية.

هل يسهم النظام الانتخابي في تشتيت الأحزاب السياسية وانقسامها في البرازيل؟

معرفة كيفية عمل نظام القائمة النسبية المفتوحة على أرض الواقع بكل تفاصيليه ما زال بحاجة إلى المزيد من البحث والتأمل. إلا أنه من الواضح، على أية حال، بأنه يؤدي إلى درجات عالية من التنافس في الانتخابات، وبأن له تأثير ضعيف في زيادة حظوظ الممثلين الحاليين في الفوز بالانتخاب من جديد، وبأن طبيعة العلاقة بين الممثلين وناخبيهم في ظله تختلف من موقع إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، بحيث لا يمكن القول بأنه يدفع بالمرشحين لاعتماد استراتيجية محددة وواضحة في هذا الخصوص.

أما مدى تفاعل الزبائنية والسياسة الفردية داخل مجلس النواب فهي مسألة قابلة للتأويل والجدل. وبينما لا يسعنا في هذه الدراسة التطرق إلى الوسائل التي يمكن لرؤساء وقيادات الأحزاب اتباعها لتحديد سلوكيات الأعضاء المنتخبين في المجلس، إلا أنه من الواضح بأن النواب يواجهون ضغوطات أخرى لا تقتصر على تلك التي يمارسها عليهم ناخبيهم لتحقيق أغراضهم الخاصة. ويمكن اعتبار أن هذه الضغوطات تسهم في خلق توازن ما في وجه مسألة تشتت وانقسام الأحزاب السياسية.

كثير من التحديات والصعوبات التي واجهتها البرازيل على امتداد السنوات الخمسة عشر الماضية تعود إلى التشتت والانقسامات في الأحزاب االسياسية الممثلة داخل البرلمان. وتعود الانقسامات الكثيرة في صفوف الأحزاب إلى مجموعة من العوامل، بما فيها النظام الانتخابي وميوله الفردية، وخصائص النظام الرئاسي المعمول به في البلاد، بالإضافة إلى خصائص النظام الفيدرالي المعتمد في دستور العام ١٩٨٨.

بقي مستوى الانقسامات الحزبية داخل مجلس النواب على ذات الوتيرة منذ العام ١٩٩٠، بوجود ثمانية أحزاب ممثلة داخله. ومن الواضح أن بعض أوجه النظام الانتخابي تعمل لصالح الأحزاب الكبيرة وتحد من الانقسامات وتعدد الأحزاب. ومن تلك الأوجه مسألة جمع الأصوات البيضاء مع الأصوات الصالحة لاحتساب عدد الأصوات اللازمة للفوز بكل مقعد، ما يرفع من نسبة الحسم الفعلية ويجعل تحقيقها أمراً أصعب، خاصةً بالنسبة للأحزاب الصغيرة، واستثناء كافة الأحزاب التي لا تجتاز تلك النسبة من عملية توزيع المقاعد، حتى عندما يتعلق الأمر بتوزيع المقاعد المتبقية بعد الانتهاء من تطبيق معادلة التوزيع.

ما زالت العلاقة بين النظام الرئاسي والحزبي غير واضحة. وهو ما يحدو للاعتقاد بأن الانقسامات الحزبية إنما تعود إلى النظام الفيدرالي، حيث أن بعض الأحزاب الوطنية في البرازيل ليست إلا ائتلافات لأحزاب محلية. وتظهر الأحزاب الصغيرة للوجود من رحم هذه الأحزاب الكبيرة لأسباب وأغراض محلية بحتة، ما ينتج عنه تعدد أكبر في المشهد الحزبي على المستوى الوطني. وحتى لو كانت مسألة الفيدرالية هي السبب الرئيسي أو الوحيد لنشوء الأحزاب الجديدة، يبقى علينا معرفة ما إذا كان النظام الفيدرالي هو العامل المسبب لتشتت وانقسام الساحة الحزبية أم أن ذلك لا يعدو كونه انعكاساً للاهتمامات والأغراض المحلية المتعددة والمختلفة والتي يجب على بلد بحجم البرازيل استيعابها للعمل كنظام ديمقراطي.

تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب النظام الآخر، فسيعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للانتخاب النسبي بما يكفل له الحصول على ١٠ بالمئة من مقاعد الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان). وقد يطبق هذا النظام من خلال إعطاء الناخبين إمكانيتين للخيار (تتبع كل منهما لواحد من النظامين الانتخابيين)، كما هي الحال في كل من ألمانيا ونيوزيلندا، أو من خلال إعطائهم خياراً واحداً يتمثل في الاقتراع لصالح المرشحين في دوائرهم الانتخابية، ويتم احتساب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من خلال تجميع أصوات مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية.

الجدول رقم ٤: البلدان التي تعتمد نظام النسبية المختلطة

البلد	عدد المقاعد النسبية	عدد مقاعد نظام الأغلبية (أو غيره)	نظام الأغلبية (أو النظام الآخر) المستخدم	المجموع الكلي للمقاعد
ألبانيا	٤٠ (٢٩٪)	١٠٠ (٧١٪)	الفائز الأول	١٤٠
بوليفيا	٦٢ (٤٨٪)	٦٨ (٥٢٪)	الفائز الأول	١٣٠
ألمانيا	٢٩٩ (٥٠٪)	٢٩٩ (٥٠٪)	الفائز الأول	٥٩٨
هنغاريا	٢١٠ (٥٤٪)	١٧٦ (٤٦٪)	الجولتين	٣٨٦
إيطاليا	١٥٥ (٢٥٪)	٤٧٥ (٧٥٪)	الفائز الأول	٦٣٠
ليسوتو	٤٠ (٣٣٪)	٨٠ (٦٧٪)	الفائز الأول	١٢٠
المكسيك	٢٠٠ (٤٠٪)	٣٠٠ (٦٠٪)	الفائز الأول	٥٠٠
نيوزيلندا	٥٥ (٤٦٪)	٦٥ (٥٤٪)	الفائز الأول	١٢٠
فنزويلا	٦٥ (٣٩٪)	١٠٠ (٦١٪)	الفائز الأول	١٦٥

١٣٠. كما يظهر من هذا الجدول، يستخدم نظام النسبية المختلطة في كل من ألبانيا، وبوليفيا، وألمانيا، وهنغاريا، وإيطاليا، وليسوتو، والمكسيك، ونيوزيلندا وفنزويلا. وفي جميعها عدا هنغاريا يتم استخدام نظام الفائز الأول لانتخاب مقاعد الدوائر الانتخابية غير النسبية. أما في هنغاريا فيستخدم نظام الجولتين. وتجدر الإشارة إلى أن النظام المعتمد في إيطاليا أكثر تعقيداً: حيث يوزع ربع مقاعد مجلس النواب للتعويض عن الأصوات الضائعة في انتخابات الدوائر الفردية.

وفي فنزويلا هناك ١٠٠ مقعد مخصصة للانتخاب من خلال نظام الفائز الأول، بينما تتوزع المقاعد الباقية للانتخاب من خلال نظام القائمة النسبية وكمقاعد للتعويض. أما في المكسيك (أنظر الدراسة الخاصة في هذا الدليل) يستخدم ٢٠٠ مقعد منتخب بموجب نظام القائمة النسبية للتعويض عن الخلل العالي الذي عادة ما ينتج عن انتخاب المقاعد المتبقية والبالغة ٣٠٠ مقعد بموجب نظام الفائز الأول. أخيراً، يستخدم النظام الانتخابي المعتمد في ليسوتو في مرحلة ما بعد الصراع ٤٠ مقعداً للتعويض عن الخلل في نتائج انتخاب ٨٠ مقعد آخر بموجب نظام الفائز الأول كذلك.

١٣١. على الرغم من تصميم نظام النسبية المختلطة لإفراز نتائج نسبية، إلا أن حجم الخلل في نسبية النتائج في انتخابات الدوائر الفردية قد يكون كبيراً إلى حد لا تستطيع معه المقاعد المخصصة للانتخاب النسبي التعويض عنه. وهو ما قد يحصل بصورة جلية خاصةً عندما يتم تحديد الدوائر الانتخابية للانتخاب النسبي على المستوى المحلي وليس الوطني. حيث قد يفوز حزب ما بعدد من المقاعد المنتخبة بموجب نظام الأغلبية

يفوق العدد الذي قد يخوله الفوز فيه عدد أصواته الحزبية. ولمعالجة ذلك، يمكن مقاربة النسبية بشكل أفضل من خلال توسيع عدد مقاعد الهيئة المنتخبة بعض الشئ، حيث تكون المقاعد الإضافية بمثابة مقاعد تعويضية. وهذا ما حصل في معظم الانتخابات التي جرت في ألمانيا. كما أن النظام في نيوزيلندا يسمح بذلك. أما في ليسوتو، فقد أدى عدد مقاعد البرلمان المحدد والنهائي إلى نتائج غير نسبية بشكل كاف في أول انتخابات تجرى في ظل نظام النسبية المختلطة سنة ٢٠٠٢ (أنظر الدراسة الخاصة في هذا الدليل).

١٣٢. من محاسن نظام النسبية المختلطة أنه يتمتع بمزايا نظم التمثيل النسبي، في نفس الوقت الذي يسهم في ربط الممثلين المنتخبين بمناطق جغرافية محددة، ما يقوي من صلتهم بناخبيهم. إلا أنه في تلك الحالات التي يعطى فيها الناخب صوتين، واحداً للحزب وواحداً لممثله المحلي، فكثيراً ما لا يعي الناخبون تماماً الأهمية الأكبر للصوت الخاص بالحزب في توزيع المقاعد النهائي في الهيئة المنتخبة. كما ويمكن لهذا النظام أن يؤدي إلى إيجاد شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين: أولئك المسؤولين أمام ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية بالدرجة الأولى، وأولئك المنتخبين على قائمة الحزب الوطنية والذين لا يشعرون بأية مسؤولية أخرى غير تلك التي تربطهم بالحزب الذي تم انتخابهم على قائمته، ودون أية روابط جغرافية. وهو ما من شأنه التأثير على تماسك الأحزاب والفرق البرلمانية في عملها البرلماني.

١٣٣. يمكن لنظام النسبية المختلطة أن يحقق ذات المستويات من النسبية في نتائج الانتخابات كتلك الناتجة عن نظام القائمة النسبية، وبذلك فهو يشترك معه في كثير من مزاياه ومساوئه. إلا أنه غالباً ما يفضل نظام القائمة النسبية على نظام النسبية المختلطة لكون هذا الأخير يحفز على ما يسمى بالاقتراع الاستراتيجي وما ينتج عنه من سلوكيات مشبوهة. ففي انتخابات عام ١٩٩٦ في نيوزيلندا، وفي دائرة ويلينغتون بالتحديد، قام مسؤولو حملة الحزب الوطني بتوجيه ناخبي الحزب لعدم التصويت لصالح مرشحه في تلك الدائرة وذلك لأن حساباتهم بينت لهم بأن انتخاب ذلك المرشح بموجب نظام النسبية المختلطة لن يعطي الحزب مقعداً إضافياً بل سيعمل على استبدال مرشح آخر سيتم انتخابه من خلال القائمة الحزبية على أية حال. وعليه، فضل الحزب الوطني أن يتم انتخاب مرشح آخر من حزب آخر يتعاطف مع الحزب الوطني ويقف في صفه أيديولوجياً، بدلاً من هدر الأصوات في دعم مرشحهم الذي لن يكسبهم مقعداً إضافياً.

النظم المتوازية

النظام المتوازي هو أحد نظم الانتخاب المختلطة، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر عادة ما يكون أحد نظم الأغلبية، وحيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر، إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بعين الاعتبار في احتساب نتائج النظام الآخر ولا في توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل منهما.

١٣٤. تقوم نظم الانتخاب المتوازية على استخدام مركبين أحدهما نظام انتخاب نسبي والآخر يتبع نظم الأغلبية، ولكن على العكس من نظام النسبية المختلطة، ففي هذا النظام لا علاقة للنظامين ببعضهما البعض، حيث لا يعمل النظام النسبي على تعويض الخلل في تناسب النتائج الناتج عن نظام الأغلبية المستخدم بموازاته (ويمكن أن يرافق النظام النسبي أحد نظم الانتخاب الأخرى، كما هي الحال في تايوان). وفي ظل هذا النظام، يمكن أن يعطى الناخب ورقة اقتراع واحدة، كما في نظام النسبية المختلطة، حيث يدلي بصوته لكل من مرشحه المفضل وللحزب الذي يختاره، على غرار ما يحصل في جمهورية كوريا الجنوبية، كما ويمكن أن يعطى ورقتي اقتراع منفصلتين، تخص واحدة منهما

ليسوتو: المثال الأول في أفريقيا لاستخدام نظام النسبية المختلطة

يورغن إلكليت

أتت نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨ واضحة وصريحة، حيث فاز حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية الحاكم بأغلبية ساحقة، ما ممكنه من السيطرة على ٧٩ من أصل ٨٠ مقعد من مقاعد الجمعية الوطنية.

إلا أن ذلك الفوز الساحق للحزب الحاكم استند إلى حصوله على ما يزيد بقليل فقط عن ٦٠ بالمئة من أصوات الناخبين. ومثّل ذلك كيف يمكن لنظام الفائز الأول أن يحدث خللاً كبيراً في التناسب بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد التي يمكن لحزب ما الحصول عليها. وعلى الرغم من أن أحداً لم يتفاجأ بتلك النتائج، إلا أنها دفعت بالأحزاب المعارضة التي خسرت الانتخابات، وخاصةً الحزب المعارض الرئيسي (حزب باسوتو الوطني)، للتعبير عن احتجاج صارخ. وعلى الرغم من عدم الشك في صحة الانتخابات ونزاهتها، إلا أن الإعلان عن تلك النتائج أدى إلى أعمال شغب وعنف في شوارع العاصمة، ماسيرو، صاحبتها عمليات حرق للمباني العامة والخاصة.

ولمواجهة الوضع الأمني المتردي طلبت الحكومة تدخل مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي، والتي قامت بالفعل بنشر قواتها في البلاد، معتمدةً بشكل أساسي على القوات المسلحة القادمة من دولة جنوب أفريقيا. وبعد عودة الاستقرار الأمني، تم في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر التوصل لاتفاق حول إقامة سلطة انتقالية ضمت ممثلين اثنين عن كل واحد من الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات (١٢ حزب)، بغض النظر عن نتائجها في انتخابات العام ١٩٩٨. وتمثلت مهمة السلطة الانتقالية في اعتماد نظام انتخابي جديد واقتراح مجموعة من الترتيبات السياسية والإدارية لضمان تطوير العملية الديمقراطية في ليسوتو وإرسائها بشكل سلمي، على أن يتم تقديم كافة الاقتراحات للحكومة والتي التزمت بتقديمها للبرلمان لإقرارها بالطرق القانونية المعهودة.

استلهمت فكرة السلطة الانتقالية من عملية التفاوض التي جرت في دولة جنوب أفريقيا خلال المراحل الأولى من العملية الانتقالية هناك، ولكن دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات الشاسعة بين ظروف البلدين والعملية الانتقالية في كل منهما، الأمر الذي كان يتطلب اللجوء إلى ترتيبات مختلفة كذلك.

وعليه، لم تكن العملية السياسية التي تبعت ذلك في ليسوتو بالعملية السهلة، إذ لم تسهم تركيبة السلطة الانتقالية في خلق أجواء ملائمة للعملية التفاوضية، خاصةً وأن أحزاب المعارضة سيطرت على الأغلبية الساحقة في عضوية تلك السلطة، بواقع ٢٢ ممثل لها مقابل ممثلين اثنين فقط للحكومة.

تركز همّ الأعضاء في السلطة الانتقالية، والذين لم يكن أي منهم من بين الفائزين في الانتخابات السابقة، في العمل على اقتراح نظام انتخابي يبقي على الدوائر الانتخابية الفردية، إلا أنه يفرز نتائج أكثر تناسباً من تلك التي أسفرت عنها انتخابات العام ١٩٩٨. وعليه، اقتصرت الحلول الممكنة على أحد نظامي النسبية المختلطة أو النظام المتوازي. وبعدما قام خبير ألماني بتقديم عرض وافٍ أمام السلطة وبدعوة منها، وقع خيار أغلبية الأعضاء على نظام النسبية المختلطة، حيث يتم انتخاب بعض المقاعد من خلال الدوائر الانتخابية الفردية بينما ينتخب بعضها الآخر من خلال القوائم الحزبية بما يعوض عن الاختلالات في انتخابات الدوائر. أما الحزب الحاكم المسيطر كلياً على البرلمان، ففضل النظام المتوازي الذي من شأنه أن يضمن له عدداً إضافياً من المقاعد المنتخبة من خلال القائمة، بالإضافة إلى حصته الكبيرة من مقاعد الدوائر.

واتضح منذ البداية بأن السلطة الانتقالية لم تع كافة التفاصيل العملية التي يجب أخذها بالحسبان لاختيار نظام النسبية المختلطة، مثل ما يتعلق بالمعادلة التي تعتمد لتوزيع المقاعد، أو ما يتعلق بنسبة الحسم الرسمية، أو المقاعد الإضافية أو ما يتعلق باعتماد ورقة اقتراع واحدة أو ورقتين، إلخ. كما أثار عدد المقاعد التي يجب انتخابها بموجب كل واحد من النظامين جدلاً واسعاً، على الرغم من اتفاق معظم أعضاء السلطة الانتقالية على الإبقاء على الدوائر الفردية القائمة والبالغ عددها ٨٠ دائرة (وبالتالي ٨٠ مقعد) وإضافة ٥٠ مقعد ينتخبون للتعويض عن طريق القائمة النسبية. واستند هذا الاقتراح إلى أن عدد الدوائر الانتخابية الفردية في ليسوتو سابقاً كان ٦٥، وعليه فلو تمت العودة للعمل بذلك العدد واستحدث ٦٥ مقعد آخر للانتخاب بالقائمة (أي بتساوي المقاعد المنتخبة في ظل كل واحد من النظامين، كما هي الحال في ألمانيا)، فسيكون مجموع المقاعد المنتخبة في الجمعية الوطنية ١٣٠ مقعداً، وطالما أنه من الصعب خفض عدد الدوائر الانتخابية الفردية القائمة وهي ٨٠ دائرة، فمن الضروري إذاً انتخاب ٥٠ مقعد إضافي للوصول إلى ما مجموعه ١٣٠. إلا أن الحكومة عارضت هذا العدد، حيث رأت بأن ليسوتو بلداً صغيراً وفقيراً يجب أن يتوافق عدد المقاعد البرلمانية فيه مع هذا الواقع.

وتلخص الصراع السياسي القائم في تأييد السلطة الانتقالية، والتي قامت أصلاً بهدف تقديم الاقتراحات للخروج من الأزمة السياسية في البلاد، اعتماد نظام النسبية المختلطة كما ورد أعلاه، بينما عارضت الحكومة ذلك، وهي التي تسيطر على البرلمان الذي كان من المفترض أن يقر أية اقتراحات تنتج عن أعمال السلطة الانتقالية، وأيدت اعتماد النظام المتوازي، بحيث تبقى الدوائر الفردية على ما هي، ويتم إضافة حوالي ٤٠ مقعد ينتخبون من خلال نفس أوراق الاقتراع المستخدمة في انتخابات الدوائر، مع العلم بأنها أبدت استعدادها لقبول انتخابهم من خلال ورقة اقتراع ثانية منفصلة.

تطلب التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن النظام الانتخابي إلى بعض الوقت، خاصةً في ظل أجواء انعدام الثقة بين الطرفين وعدم استعدادهما لتقديم التنازلات. وتم الاتفاق في نهاية المطاف على اعتماد نظام النسبية

المختلطة، كما أرادت أحزاب المعارضة، على أن يكون عدد المقاعد الكلي ١٢٠ مقعداً، ينتخب ٨٠ منها من خلال الدوائر الفردية، بالإضافة إلى ٤٠ مقعداً تعويضياً ينتخبون من خلال القائمة النسبية. وعلى الرغم من سيطرة الحكومة على الموقف من خلال سيطرتها التامة على البرلمان، إلا أنه كان من الضروري تقديم بعض التنازلات لتحقيق أوسع قبول ممكن للتعديلات وتأكيد شرعيتها. تطلبت التعديلات الدستورية التي تبعت الاتفاق تأييداً قوياً وواضحاً من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ (المؤلف بشكل أساسي من رؤساء القبائل)، إذ أن عدم موافقة المجلسين على تلك التعديلات يجعل من الضروري إقرارها من خلال استفتاء عام، الأمر الذي لم يكن ممكناً في تلك الأثناء بسبب النزاعات القائمة حول سجلات الناخبين. أخيراً تم اعتماد التعديلات الدستورية في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠١، ما مهد الطريق أمام إدخال التعديلات اللازمة على قانون الانتخابات.

نص اتفاق ١٩٩٨ على ضرورة إجراء انتخابات مبكرة في أيار/مايو ٢٠٠٠. إلا أن ذلك لم يكن منطقياً على الإطلاق، خاصةً وأن كلاً من الحكومة والمعارضة كانتا لا تزالان في مواجهة مستمرة وحادة، وأن تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة لم يتم إلا في شهر نيسان/أبريل من ذلك العام. لذلك تم الاتفاق على تأجيل تلك الانتخابات لعام واحد، إلا أن التأخر الحاصل في التوافق على النظام الانتخابي الجديد، والشكوك المثارة حول دقة سجلات الناخبين أدت مجتمعة إلى تأجيل الانتخابات حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

سارت تلك الانتخابات بشكل جيد عموماً، حيث فاز الحزب الحاكم بنسبة ٥٥ بالمئة من الأصوات في انتخابات القائمة، إلا أنه حصل في النهاية على ما مجموعه ٦٥ بالمئة من مجمل المقاعد، وذلك بسبب فوزه بـ ٧٧ مقعد من أصل ٧٨ في الدوائر (تم تأجيل الانتخابات في الدائرتين المتبقيتين بسبب وفاة المرشحين، إلا أن الحزب الحاكم عاد وفاز بهما عند إجراء الانتخابات فيهما في وقت لاحق). وبما أن النظام لم ينص على وجود أية مقاعد إضافية خارج المجموع الكلي من ١٢٠، فازت المعارضة بكافة مقاعد القائمة البالغة ٤٠ مقعداً.

لم تحصل سبعة أحزاب من بين أحزاب المعارضة التي حصلت على تمثيل لها في البرلمان على مقاعد تتناسب مع نسبتها من مجموع الأصوات، إلا أن ذلك كان أقل كثيراً عما كان عليه الوضع في انتخابات عام ١٩٩٨. وعليه يمكن اعتبار أن الجمعية الوطنية الحالية بأنها تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي إلى حد كبير في ليسوتو، الأمر الذي يؤكد على تحقيق أهم الأهداف المرجوة من خلف الجهود المبذولة عقب الأزمة السياسية الحاصلة في تلك السنة.

من الواضح أنه من شأن مجموعة من العوامل أن تسفر عن شئ من عدم تناسب النتائج في المستقبل. وتلك العوامل هي: فوز حزب واحد بمعظم مقاعد الدوائر، ووجود ٣٣ بالمئة فقط من المقاعد التعويضية، بالإضافة إلى غياب إمكانية تخصيص مقاعد إضافية. إلا أن ذلك لا يعدو كونه تضحية صغيرة مقابل التقدم الذي تم تحقيقه في تطوير النظام نحو الأفضل من خلال العملية التفاوضية الصعبة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، والتي تمكنت كذلك من الإبقاء على عدد أعضاء البرلمان ضمن الحد المقبول في بلد صغير وفقير كليسوتو.

المقعد المنتخب بموجب نظام الأغلبية بينما تستخدم الورقة الأخرى للاقتراع للمقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي، وهو ما يعمل به في كل من اليابان وليتوانيا وتايلاند (أنظر الدراسات الخاصة باليابان وتايلاند في هذا الدليل).

تستخدم نظم الانتخاب المتوازية حالياً في ٢١ بلد، حيث شاع استخدامها على امتداد ما يزيد على ١٥ عام مضت، وذلك بسبب الانطباع السائد بأنها تجمع بين مزايا كل من نظام القائمة النسبية ونظم الأغلبية (أو النظم الأخرى). وتستخدم كل من أرمينيا، وغينيا (كوناكري)، واليابان، وكوريا الجنوبية، والباكستان، والفلبين، وروسيا، وجزر سيشيل، وتايلاند، وتيمور الشرقية وأوكرانيا نظاماً متوازياً يقوم على الجمع بين نظام الفائز الأول في دوائر فردية ونظام القائمة النسبية، بينما تستخدم كل من أذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وليتوانيا وطاجيكستان نظاماً يقوم على الجمع بين نظام الجولتين في الدوائر الانتخابية الفردية ونظام القائمة النسبية.

في كل من أندورا وتونس والسنغال (أنظر الدراسة الخاصة في هذا الدليل) يستخدم نظام الكتلة الحزبية لانتخاب جزء من الممثلين في الهيئة التشريعية، بينما تنفرد موناكو في كونها البلد الوحيد الذي يستخدم نظام الكتلة لذلك الغرض، كما وتنفرد تايوان في استخدام نظام الصوت الواحد غير المتحول بموازاة النظام النسبي في نظامها الانتخابي المتوازي.

١٣٥. أما توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل من النظامين في ظل النظام الانتخابي المتوازي فيختلف من موقع إلى آخر (أنظر الجدول رقم ٥ أدناه). ولا تتساوى القسمة بين النظامين، بمعنى أن يتم انتخاب نصف الممثلين بموجب كل من النظامين، إلا في أندورا وروسيا وأوكرانيا. وعلى أحد أطراف هذه المعادلة نجد أن كوريا الجنوبية تنتخب ٨١ بالمئة من ممثليها البالغ عددهم ٢٩٩ بموجب نظام الفائز الأول، بينما لا تنتخب سوى ٥٦ ممثل بموجب نظام القائمة النسبية. أما على الطرف المقابل، نجد بأن تيمور الشرقية تنتخب ٧٥ ممثلاً بموجب النظام النسبي بينما لاتنتخب سوى ١٣ ممثلاً استناداً إلى نظام الفائز الأول. وعلى أية حال، فعادةً ما يكون التوزيع بين النظامين أكثر تقارباً من هاتين الحالتين، ففي اليابان على سبيل المثال يتم انتخاب حوالي ٦٠ بالمئة من ممثليها من خلال نظام الفائز الأول (الدوائر الانتخابية الفردية)، بينما ينتخب باقي الممثلون عملاً بنظام القائمة النسبية.

دراسة خاصة

المكسيك: التحول إلى الديمقراطية من خلال الإصلاح الانتخابي

جيفري أ. ويلدون

تتمتع المكسيك بنظام رئاسي ترافقه سلطة تشريعية قوية ومستقلة، بالإضافة إلى السلطتين التنفيذية والقضائية. ويمكن القول بأن المكسيك قد أعاد مبدأ فصل السلطات إلى الحياة كأحد ميزات نظامه السياسي على المستوى الفيدرالي، بعدما كان معطلاً لسنوات طويلة امتدت من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٩٧، أثناء سيطرة الحزب الواحد (الحزب الثوري الرسمي) بشكل تام ومستمر على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

يتم انتخاب الرئيس في المكسيك من خلال نظام الأغلبية النسبية، إذ حصل الرئيس الفائز في انتخابات العامين ١٩٨٨ و١٩٩٤ على حوالي نصف الأصوات، بينما لم يحصل الرئيس الفائز في انتخابات العام ٢٠٠٠ (بيسينتي فوكس) سوى على ٤٢,٥ بالمئة من أصوات الناخبين. وتوجد حالياً بعض الاقتراحات لإدخال تعديلات دستورية للتحول إلى نظام الجولتين في حال عدم فوز أي من المرشحين بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الأولى. إلا أن ذلك ستحدده الاعتبارات الحزبية لكبرى الأحزاب الفاعلة في البلاد، بالإضافة إلى مسألة التكاليف التي قد تنجم عن تنظيم جولة انتخابية ثانية.

مدة الرئاسة ست سنوات ولا يجوز انتخاب الرئيس لأكثر من فترة واحدة. وهو ما يمنع الرؤساء من محاولة التمترس في السلطة، إلا أنه يحد من مسؤوليتهم أمام الناخبين إذ لا يحتاجون لمواجهة الامتحان الانتخابي من جديد. واستناداً إلى الخلفية الرمزية والإيديولوجية لهذا الإجراء، والذي شكل أحد ركائز النظام الدستوري المكسيكي، فمن غير المتوقع أعادة النظر فيه في المدى القريب.

يتألف البرلمان في المكسيك من مجلسين، مجلس النواب الذي ينتخب لفترة ثلاث سنوات، ومجلس الشيوخ المنتخب لست سنوات بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية. ويتم انتخاب كلا المجلسين عملاً بنظام انتخابي مختلط يقوم على نظامي الفائز الأول والقائمة النسبية.

يتألف مجلس النواب من ٥٠٠ عضو، ينتخب ٣٠٠ منهم بموجب نظام الفائز الأول في دوائر انتخابية

فردية، بينما ينتخب ٢٠٠ عضو عملاً بنظام القائمة النسبية في خمس دوائر انتخابية تنتخب كل منها ٤٠ ممثلاً. وتوزع مقاعد الدوائر فردية (٣٠٠) على مختلف المقاطعات التي يتشكل منها النظام الفيدرالي نسبة إلى عدد السكان، مع العلم بأنه لا يجوز أن يخصص لأي منها أقل من مقعدين. ويستخدم المعهد الانتخابي الفيدرالي (الإدارة الانتخابية المستقلة) طريقة سانت لاغ لتوزيع المقاعد بين المقاطعات. بعد ذلك يقوم المعهد بتقسيم كل مقاطعة إلى دوائر انتخابية فردية متناسبة من حيث عدد السكان، إلا أنه يستند عادةً إلى حدود السلطات المحلية على حساب ذلك التناسب، بالإضافة إلى تقسيم البلاد إلى خمس دوائر انتخابية يخصص لكل منها ٤٠ ممثل للانتخاب بموجب نظام القائمة النسبية. وتقوم الأحزاب السياسية بتسمية مرشح واحد في كل واحدة من الدوائر الفردية، وبتسمية قائمة مغلقة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الخمس الأخرى.

ويمكن للأحزاب تشكيل ائتلافات عامة أو جزئية لأغراض الانتخابات، بحيث يشتركون بمرشح واحد أو قائمة واحدة في بعض الدوائر الانتخابية. وفي تلك الحالة يكون على الأحزاب المؤتلفة تقديم اتفاق خطي للمعهد الانتخابي يبينون فيه اتفاقهم على كيفية توزيع الأصوات فيما بينهم. وفي حال شكلت بعض الأحزاب ائتلافاً للانتخابات الرئاسية، يكون عليها الالتزام بذلك الائتلاف كذلك لانتخابات كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وفي انتخابات العام ٢٠٠٠، انتمى مرشحان من أصل ثلاثة ترشحوا للرئاسة لائتلافات حزبية. أما في انتخابات ٢٠٠٣ التشريعية فتم تشكيل ائتلاف جزئي بين حزبين (الثوري الرسمي وحزب الخضر) والذان قدما مرشحين مشتركين في ٩٧ دائرة انتخابية فردية، بينما دخلا العملية الانتخابية بشكلٍ منفصل في ٢٠٣ دائرة أخرى، وقدما قوائم منفصلة في انتخابات النسبية، مع العلم أنهما قدما اتفاقاً حول كيفية احتساب الأصوات في الدوائر المشتركة بينهما لأغراض توزيع المقاعد بموجب نظام القائمة.

يقوم الناخبون بالإدلاء بأصواتهم من خلال ورقة اقتراع واحدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويتم استخدام مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من الدوائر الانتخابية الفردية لاحتساب عدد المقاعد التي تخصص للحزب في الشق الخاص بالتمثيل النسبي، وذلك عملاً بطريقة الباقي الأكبر وحصة هير. وينص القانون على نسبة حسم تبلغ ٢ بالمئة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني. ولا علاقة لعدد المقاعد المخصصة لكل حزب في التمثيل النسبي بعدد الدوائر الفردية التي يفوز فيها بالانتخاب، وذلك باستثنائين هما: لا يمكن لأي حزب الفوز بأكثر من ٣٠٠ مقعد، كما ولا يجوز لأي حزب الحصول على نسبة من مقاعد مجلس النواب تفوق نسبة حصته من أصوات الناخبين بأكثر من ٨ بالمئة. وعليه، يجب على أي حزب الفوز بما نسبته ٤٢,٢ بالمئة من مجموع الأصوات الصحيحة، بالإضافة إلى فوزه بما لا يقل عن ١٦٧ دائرة انتخابية فردية، كي يحصل على ٢٥١ مقعد (الأغلبية المطلقة) في مجلس النواب. وفي انتخابات العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٣ استخدم الحد المذكور أعلاه (٨ بالمئة) لتحديد عدد المقاعد التي فاز بها الحزب الثوري، أما في انتخابات العام ٢٠٠٠ فلم يكن من الضروري اللجوء لهذا الإجراء على ضوء النتائج الانتخابية لأي من الأحزاب.

يتم توزيع مقاعد القائمة النسبية بين مختلف الأحزاب في الدوائر الخمس عملاً بطريقة الباقي الأكبر وحصة هير كذلك. وتستخدم في هذه الانتخابات القوائم المغلقة، بحيث يفوز بمقاعد الحزب من يأتي ترتيبهم في

المواقع الأولى على قائمة الحزب، ولا يمكن للناخبين تعديل ترتيب المرشحين على القائمة.

سارت المكسيك نحو نظام الديمقراطية التعددية ببطئ، فمنذ عام ١٩٧٩ تتابعت التعديلات والإصلاحات المدخلة على النظام الانتخابي الخاص بانتخاب مجلس النواب. إذ أجريت انتخابات ١٩٧٩، و١٩٨٢ و١٩٨٥ على أساس وجود ٣٠٠ دائرة انتخابية فردية و١٠٠ مقعد ينتخبون بالقائمة النسبية، والتي خصصت فقط للأحزاب السياسية التي لم تحقق فوزاً في أكثر من ٦٠ دائرة فردية. أما في انتخابات ١٩٨٨، فقد تم رفع عدد مقاعد القائمة إلى ٢٠٠، إلا أن التعديل نص على حصول الحزب الفائز في أغلبية الدوائر على أغلبية المقاعد، بغض النظر عن نسبته من المجموع العام لأصوات الناخبين. وتم تحديد الحد الأقصى لعدد المقاعد التي يمكن لحزب ما الفوز بها بما مجموعه ٣٥٠ مقعد. أما في انتخابات ١٩٩١، فتم الإبقاء على هذا الحد الأقصى وما يتعلق بالحصول على أغلبية المقاعد، مع إدخال مطلب جديد يتمثل في ضرورة حصول الحزب الفائز بالأغلبية على ما لايقل عن ٣٠ بالمئة من مجمل الأصوات. وفتح هذا التعديل المجال أمام تخصيص مقاعد إضافية للحزب الفائز بحيث يستطيع العمل في المجلس من خلال أغلبية مريحة. في المقابل تنازلت الحكومة عن جزء من سيطرتها على إدارة العملية الانتخابية لصالح جهاز إداري مستقل نوعاً ما، بالإضافة إلى المحكمة الانتخابية الفيدرالية. وأتت الإصلاحات المعتمدة سنة ١٩٩٤ فألغت الضمان السابق فيما يتعلق بحصول الحزب الفائز بأغلبية الأصوات على أغلبية المقاعد، وأدخلت نظاماً متوازياً، حيث فصلت انتخاب المقاعد النسبية (القائمة) تماماً عن انتخابات الدوائر الفردية. وبناءً على ذلك لم يكن بمقدور أي من الأحزاب الفوز بأكثر من ٦٠ بالمئة من المقاعد (٣٠٠ من أصل ٥٠٠) في أغلب الحالات. إلا أن هذه التعديلات أدت إلى أكثر النتائج الانتخابية بعداً عن النسبية في تاريخ المكسيك الانتخابي، حيث حصل الحزب الثوري الحاكم على ٦٠ بالمئة من المقاعد بفوزه بنسبة ٥٠ بالمئة من الأصوات. لذلك تم تعديل قانون الانتخابات من جديد سنة ١٩٩٦ لتحديد العدد الأقصى الذي يمكن لحزب ما الفوز به بما مجموعه ٣٠٠ مقعد، واعتماد حد ٨ بالمئة المذكور أعلاه فيما يتعلق بعدم التناسب المسموح به بين عدد الأصوات وعدد المقاعد. واستقر الحال على هذه الترتيبات والتي تم اللجوء لتطبيقها كما ذكرنا في انتخابات ١٩٩٧، ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. وعليه، فلم يفز أي من الأحزاب بالأغلبية المطلقة للمقاعد في ظل هذه الإجراءات. كما وأن إصلاحات العام ١٩٩٦ جعلت من المعهد الانتخابي الفيدرالي (الإدارة الانتخابية) هيئة مستقلة تماماً وأعطت المحكمة الانتخابية الفيدرالية مزيداً من الصلاحيات. وحالياً هناك اقتراحات لجعل التمثيل في مجلس النواب أكثر نسبيةً، وأخرى لجعله أقل نسبيةً، وذلك من خلال زيادة أو إنقاص عدد المقاعد المنتخبة بموجب القائمة النسبية، بالإضافة إلى إنقاص أو إلغاء نسبة ٨ بالمئة المتعلقة بعدم تناسب عدد الأصوات مع عدد المقاعد المسموح به. إلا أن هذه الاقتراحات لم تر النور، خاصةً وأن الأحزاب لم تصل إلى توافق حولها لاختلاف مصالحها الحزبية.

حتى سنة ١٩٩٤ تشكل مجلس الشيوخ من ٦٤ عضو، بواقع ممثلين اثنين لكل واحدة من المقاطعات بما فيها العاصمة االفيدرالية. وكانت انتخابات الأعضاء تتم بموجب نظم أغلبية نسبية مختلفة. ونتج عن ذلك أن استحوذ الحزب الثوري الرسمي على كافة مقاعد المجلس حتى عام ١٩٨٨. وسمحت هذه السيطرة للحكومة بتقديم بعض التنازلات للمعارضة، من خلال جعل التمثيل في مجلس النواب أكثر نسبيةً.

وفي سنة ١٩٩٤ تعالت الأصوات المنادية بجعل مجلس الشيوخ على قدر أعلى من التمثيل. وعليه تم

رفع عدد أعضائه ليصبح ١٢٨، مع ضمان ما لا يقل عن ربع تلك المقاعد لصالح أحزاب المعارضة. بعد ذلك تم اعتماد نظام انتخابي مختلط لانتخابات سنة ١٩٩٧، حيث تنتخب كل مقاطعة ثلاثة ممثلين في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى انتخاب ٣٢ ممثل إضافي من خلال نظام القائمة النسبية ومن خلال قائمة وطنية واحدة. وبموجب ذلك النظام سمح لكل حزب تقديم مرشحين اثنين فقط في كل مقاطعة في قائمة مغلقة، حيث يفوز كلا المرشحين التابعين للحزب الحاصل على أعلى الأصوات بالانتخاب، أما المقعد الثالث في كل مقاطعة فيذهب للمرشح الأول على قائمة الحزب الثاني في الترتيب من حيث عدد الأصوات. وطالما أن القوائم مغلقة فلا يمكن للناخبين تغيير ترتيب المرشحين على القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يسمي كل حزب قائمة واحدة مغلقة من ٣٢ مرشح على المستوى الوطني، ويتم جمع كافة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في كل مقاطعة لاحتساب مجموع اصواته على المستوى الوطني. ويتم توزيع المقاعد بطريقة الباقي الأكبر عملاً بحصة هير، مع وجود نسبة حسم تبلغ ٢ بالمئة. وعلى العكس مما يحصل في انتخابات مجلس النواب، لا توجد أية علاقة بين المقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي وتلك المنتخبة في الدوائر بموجب نظام الأغلبية. إذ يطبق كلا النظامين بشكل موازي للآخر، ولا تعمل المقاعد النسبية على تعويض الخلل الذي قد ينتج في تناسب مقاعد الأغلبية. وبموجب هذا النظام، يمكن للحزب الفائز ضمان الفوز بأغلبية المقاعد في حال حصوله على ٤٠ بالمئة من الأصوات على المستوى الوطني، إذا ما توزعت هذه الأصوات بشكل متناسق، وكان الفارق بينه وبين أقرب المنافسين له حوالي ٣ إلى ٤ بالمئة. أما الفوز بثلثي مقاعد مجلس الشيوخ (الأمر الهام فيما يتعلق باعتماد التعديلات الدستورية، أو انتخاب قضاة المحكمة العليا، بالإضافة إلى أمور إجرائية أخرى) فيتطلب الفوز بثلثي الأصوات على المستوى الوطني. وفي انتخابات العام ٢٠٠٠ لم يتمكن أي من الأحزاب السياسية المشاركة من الفوز بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ.

هناك الكثير من الاقتراحات المقدمة إلى البرلمان المطالبة بإلغاء المقاعد المنتخبة بموجب القائمة الوطنية في مجلس الشيوخ، وذلك استناداً إلى أن ذلك لا يتلاءم مع طبيعة ذلك المجلس المتمثلة في تمثيل المقاطعات. إلا أن ذلك من شأنه أن يعمل لصالح الحزب الثوري الرسمي فقط، والذي يأتي في المرتبة الأولى أو الثانية في كافة المقاطعات عدا واحدة، الأمر الذي يدفع بباقي الأحزاب السياسية لمعارضته. أما الخيار الآخر فقد يتمثل في تخصيص ثلاثة إلى أربعة مقاعد لكل مقاطعة، ينتخبون جميعاً عملاً بنظام التمثيل النسبي استناداً إلى معادلة دونت.

لا يجوز انتخاب الممثلين في البرلمان الفيدرالي لأكثر من فترة واحدة بشكل متتالي (كما هي الحال بالنسبة لحكام المقاطعات، وأعضاء المجالس التشريعية فيها، ورؤساء البلديات وأعضائها). إلا أنه يمكن انتخاب العضو في أحد المجلسين لعضوية المجلس الآخر بعد انتهاء مدته في المجلس الأول، كما ويمكن إعادة انتخابهم لعضوية نفس المجلس بعد انقضاء فترة برلمانية واحدة على الأقل خارج عضوية البرلمان. ولقد قام الحزب الثوري الرسمي بإدخال هذه الإجراءات المتعلقة بعدم إمكانية إعادة الانتخاب بشكل متتالي في سنة ١٩٣٢ وذلك لوضع حد لسلطة القيادات الحزبية المحلية وتوثيق التبعية والولاء لهيكليات الحزب المركزية. وفي ذلك الوقت قدمت هذه الإجراءات على أنها النتيجة الحتمية لمفاهيم الثورة المكسيكية، إلا أنها أدت إلى التقليل من استقلالية الأعضاء المنتخبين، حيث أن آفاق العمل السياسي بعد انتهاء فترتهم في البرلمان تعتمد كلياً على الحزب وأجهزته المركزية، وهو ما فاقم من سلطة الرئيس لسنوات طويلة بسبب

إحكام سيطرته على أجهزة الحزب الحاكم. وساعد ذلك في ترسيخ الانضباط الحزبي بمستويات عالية جداً، خاصة داخل الحزب الحاكم حتى سنة ٢٠٠٠. وكان له انعكاساته المباشرة على مسألة المحاسبة والمساءلة، إذ أدى إلى افتقاد الناخبين لأية إمكانية لمحاسبة الأداء السيئ أو مكافأة الأداء الجيد لممثليهم.

تستخدم كافة الأحزاب طرقاً غير شفافة نوعاً ما في انتقاء مرشحيها، وذلك من خلال الانتقاء المباشر لهم من قبل القيادات الحزبية، أو المؤتمرات الحزبية المغلقة، أو الانتخابات الأولية المغلقة كذلك والتي تخضع لسيطرة الحزب وقياداته التامة. وعلى الرغم من أن عملية تسمية المرشحين بدأت بالانفتاح أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك ما زال مستنداً بشكل كبير إلى الإرادة الحزبية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأحزاب هي التي تسيطر على معظم تكاليف الحملات الانتخابية ومصروفاتها، حتى في انتخابات الدوائر والمقاطعات، كما وأن طبيعة القوائم المغلقة لا تعطي المرشحين أي حافز للقيام بحملاتهم الفردية الخاصة.

مرت العملية الديمقراطية البطيئة في المكسيك من خلال العديد من التعديلات والإصلاحات الانتخابية، والتي تحققت كسلسة من التنازلات التي قدمها الحزب المهيمن على السلطة لسنوات طويلة في محاولة لانتزاع فتيل الأزمة. وأدت تلك التنازلات في محصلتها إلى إرساء نظام رئاسي تعددي يقوم على وجود أحزاب سياسية قوية ومتماسكة. وعليه، فمن غير المرجح رؤية مزيد من التعديلات الآن، بسبب الاهتمامات المتناقضة لمختلف الأحزاب، والتي ترى في أي تغيير خطراً من شأنه أن ينحدر باللعبة السياسية من جديد إلى سابق عهدها.

دراسة خاصة

نيوزيلندا: الاعتياد على العمل في ظل التمثيل النسبي

نيجل روبرتس

اعتبرت نيوزيلندا لسنوات طويلة كأحد أبرز الأمثلة على نظام الفائز الأول الانتخابي، إلا أنها تحولت في أوائل تسعينات القرن الماضي إلى نظام النسبية المختلطة، وذلك بعد استفتاءين عامين، لانتخاب برلمان يتألف من مجلس واحد من ١٢٠ عضو. وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ تم تنظيم ثلاث انتخابات عامة بموجب النظام الجديد.

ولكن، لماذا قامت نيوزيلندا بتغيير نظامها الانتخابي؟ وما الذي حدا ببلد للقيام بخطوة غير معتادة كهذه في أية ديمقراطية راسخة وطويلة الأمد، وخاصةً في بلد يقع ضمن مجموعة البلدان التي تتبع التقاليد الأنجلوسكسونية؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا البدء من انتخابات العامين ١٩٧٨ و١٩٨١ والتي أفرزت نتائج فيها خلل كبير فيما يتعلق بالتناسب. ففي كلا الانتخابين تمكن الحزب الوطني من الاحتفاظ بأغلبية مطلقة من مقاعد البرلمان على الرغم من فوزه بعدد من الأصوات على المستوى الوطني يقل عن تلك التي حصل عليها حزب العمال المعارض. في نفس الوقت، ظهر إلى الوجود في تلك الانتخابات الحزب الثالث في البلد، ألا وهو حزب الرصيد الاجتماعي، والذي لم يحصل على تمثيل لائق له على الرغم من فوزه بعدد لا بأس به من أصوات الناخبين، إذ لم يفز في انتخابات عام ١٩٧٨ سوى بمقعد واحد بحصوله على ١٦ بالمئة من الأصوات، وبمقعدين في انتخابات عام ١٩٨١ رغم حصوله على ٢١ بالمئة من الأصوات، وذلك من أصل ٩٢ مقعد في كلتا الحالتين. أدت حالة الانزعاج العارم من تلك النتائج بحكومة حزب العمال المنتخبة في أواسط سنة ١٩٨٤ إلى تشكيل اللجنة الملكية حول النظام الانتخابي. وأوصت تلك اللجنة في تقريرها المقدم سنة ١٩٨٦، بعنوان "نحو ديمقراطية أفضل"، باعتماد نظام انتخابي مشابه للنظام المعمول به في ألمانيا. حيث أكدت اللجنة بأنها وجدت، استناداً إلى المعايير العشرة التي استندت إليها في دراسة مختلف النظم الانتخابية، بأن نظام النسبية المختلطة هو "النظام المفضل من بين كافة النظم الانتخابية".

لم يؤيد أي من الحزبين الكبيرين في نيوزيلندا ذلك الاقتراح، والذي كان عرضةً للإهمال لولا أن الحزب الوطني وعد في برنامجه الانتخابي لانتخابات عام ١٩٩٠ بطرح المسألة للاستفتاء العام. وفي استفتاء أولي

نظم سنة ١٩٩٢ صوت حوالي ٨٥ بالمئة من الناخبين لصالح تغيير النظام الانتخابي. وبعد ذلك بأربعة عشر شهر اعتمد النظام الانتخابي الجديد (نظام النسبية المختلطة) في استفتاء عام ثاني وبتأييد ٥٤ بالمئة من الناخبين، بينما صوت ٤٦ بالمئة لصالح الإبقاء على نظام الفائز الأول.

وكما هي الحال في ألمانيا، يعطى الناخب في الانتخابات البرلمانية صوتين، يقترع بواحد منهما لصالح الحزب السياسي في دائرة انتخابية واحدة تشمل كامل الوطن، بينما يستخدم الصوت الآخر للتصويت لمرشح واحد في دوائر انتخابية فردية. وبينما يتم انتخاب الممثلين في الدوائر الانتخابية الفردية بموجب نظام الفائز الأول، يحدد عدد المقاعد الكلي التي يفوز بها كل حزب سياسي في البرلمان استناداً إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب وبالتناسب التام معها. فإذا فاز حزب ما بنسبة ٢٥ بالمئة من الأصوات الخاصة بالأحزاب، فسيحصل ذلك الحزب على ربع مقاعد البرلمان تقريباً البالغ عددها ١٢٠ مقعداً، أي حوالي ٣٠ مقعداً. وإذا نتج بأن حزب ما فاز بعدد من أصوات الأحزاب تخوله الحصول على ٣٠ مقعد، إلا أنه قد فاز بـ ٢٣ مقعد من مقاعد الدوائر، فسيعطى ذلك الحزب سبعة مقاعد أخرى تخصص لمرشحيه على القائمة حسب ترتيبهم من بين المرشحين الذين لم يفوزوا بأي من مقاعد الدوائر. وبنفس الطريقة، فإذا كانت حصة حزب ما من المقاعد ٣٠ مقعداً نسبةً لعدد الأصوات الحزبية التي حصل عليها، إلا أنه فاز في نفس الوقت بما مجموعه ١١ مقعداً في انتخابات الدوائر الفردية، فيخصص له عندها ١٩ مقعداً إضافياً تعطى لمرشحيه على القائمة حسب ترتيبهم على تلك القائمة.

ويتضمن نظام النسبية المختلطة في نيوزيلندا نسبتين للحسم. فللفوز بحصة من المقاعد استناداً إلى الأصوات الحزبية، يجب على الحزب إما الفوز بما لا يقل عن ٥ بالمئة من مجموع الأصوات الحزبية، أو الفوز بمقعد واحد على الأقل في انتخابات الدوائر الفردية. وفي انتخابات عام ١٩٩٦ تمكنت خمسة أحزاب من تخطي نسبة الحسم، بينما تخطاها حزب سادس من خلال فوزه بمقعد واحد في انتخابات الدوائر على الرغم من عدم حصوله على ٥ بالمئة من الأصوات الحزبية. بعد ذلك بثلاث سنوات، تخطت نسبة الحسم (٥ بالمئة) خمسة أحزاب، بينما تخطاها حزبان آخران من خلال الفوز بإحدى الدوائر الانتخابية فردية، الأمر الذي خول أحدهما الحصول على أربعة مقاعد إضافية في نهاية المطاف، حيث أنه حصل على ٤,٣ بالمئة من مجموع الأصوات الحزبية. وفي انتخابات ٢٠٠٢ العامة تجاوزت نسبة الحسم ستة أحزاب، بينما فاز حزب سابع في واحدة من الدوائر الانتخابية الفردية، ما خوله الحصول على مقعد آخر في البرلمان من قائمته الحزبية.

تدل هذه الإحصاءات على التغيير الهام الذي أحدثه نظام النسبية المختلطة المصمم لتحقيق العدالة في تمثيل مختلف الأحزاب السياسية، جزئياً على الأقل. إذ نجد بأن النظام الجديد قد خفض فارق عدم التناسب في النتائج مما معدله ١١ بالمئة على امتداد الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٩٣، والتي نظمت فيها ١٧ عملية انتخابية في ظل نظام الفائز الأول، إلى ما معدله ٣ بالمئة فقط في أول ثلاث انتخابات نظمت بموجب نظام النسبية المختلطة. نتج عن كافة الانتخابات العامة التي جرت بنظام الفائز الأول في نيوزيلندا من عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٩٣ فوز أحد الحزبين الرئيسيين في البلاد، حزب العمال والحزب الوطني، بأغلبية مطلقة في البرلمان. ومن أهم نتائج نظام النسبية المختلطة أنه، وفي أول ثلاث انتخابات نظمت بموجبه، لم يفز أي حزب بأكثر من نصف مقاعد البرلمان. ففي انتخابات ١٩٩٦ فاز أكبر الأحزاب باربع وأربعين مقعداً من أصل ١٢٠، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ فاز أكثر حزب بمجموع ٤٩ مقعد، بينما بلغ أكبر عدد

للمقاعد التي فاز بها حزب واحد في انتخابات عام ٢٠٠٢، ٥٢ مقعداً.

ليس من الغريب إذاً أن تكون نيوزيلندا قد تحولت من بلد اعتاد على حكومات الحزب الواحد الفائز بالأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان، إلى بلد تحكمه حكومات ائتلافية. فبعد أول انتخابات في ظل نظام النسبية المختلطة، شكل حزبان اثنان الائتلاف الحكومي من خلال تجميعهما لأغلبية ٦١ مقعد من أصل ١٢٠ مقعد في البرلمان. ومنذ سقوط ذلك الائتلاف في آب/أغسطس سنة ١٩٩٨، تمتعت نيوزيلندا بحكومات ائتلافية استندت إلى تأييد أقلية برلمانية تلجأ عادةً إلى ترتيبات واتفاقات لدعمها، إما بشكل رسمي أو غير رسمي لتمرير مشاريعها التشريعية وسياساتها في البرلمان، وذلك إما من خلال المفاوضات مع أحزاب أخرى لم تدخل الائتلاف الحكومي، أو من خلال الاتفاق مع أعضاء برلمانيين بصفتهم الفردية. وشكلت مسألة «الحكومة الفاعلة» معياراً آخر من المعايير التي استندت إليها اللجنة الملكية حول النظام الانتخابي. حيث أكدت اللجنة على أنه يجب على النظم الانتخابية «السماح للحكومات... القيام بمسؤولياتها. إذ يجب أن تتمكن الحكومات من العمل بصرامة وحزم عندما يتطلب الأمر ذلك». وفي هذا السياق يجدر بنا التأكيد على أن الحكومات الناتجة عن نظام النسبية المختلطة في نيوزيلندا لم تواجه الكثير من الصعوبات في إدارة الحكم والقيام بمهامها بشكل فاعل، حيث تمكنت جميعها من إقرار ميزانياتها العامة في البرلمان دون صعوبات حقيقية، كما وأن أي منها لم تواجه إمكانية السقوط من خلال تصويت لسحب الثقة في البرلمان. وفي نفس الوقت، تمكنت البرلمانات المتعاقبة في نيوزيلندا من تحقيق أحد معايير اللجنة الملكية الأخرى المتمثل في كونها أكثر فاعلية. إذ لا يمكن للحكومات بعد الآن الاعتماد على حصولها على الأغلبية في اللجان البرلمانية (على الرغم من أن ذلك لم يحصل كثيراً من قبل)، بالإضافة إلى قيام جو من التشاور المتزايد، والأخذ والرد، بين الحكومة وأحزاب المعارضة في البرلمانات الناتجة عن النظام الانتخابي الجديد.

رأت اللجنة الملكية حول النظام الانتخابي بأنه من شأن نظام النسبية المختلطة أن يحقق تمثيلاً أكثر فاعلية لكل من شعب الماوري (سكان نيوزيلندا الأصليين) بالإضافة إلى بعض الفئات والمجموعات الأخرى، كالمرأة والآسيويين وسكان جزر الباسيفيك. وهو ما حصل بالفعل. ففي آخر انتخابات في ظل نظام الفائز الأول حصل الماوري على ٧ بالمئة من مقاعد البرلمان، بينما يمثلون اليوم ١٦ بالمئة من بين أعضائه المنتخبين. أما نسبة النساء في البرلمان فارتفعت من ٢١ بالمئة سنة ١٩٩٣ إلى ما معدله ٢٩ بالمئة في أول ثلاثة انتخابات في ظل نظام النسبية المختلطة. وبين عام ١٩٩٣ و٢٠٠٢ ارتفعت نسبة الأعضاء الممثلين لجزر الباسيفيك من ١ بالمئة إلى ٣ بالمئة، ونسبة الآسيويين في البرلمان من صفر إلى ٢ بالمئة.

لا تعتبر عملية التحول من نظام انتخابي معتمد لفترات طويلة إلى نظام آخر عملية سهلة من الناحية السياسية، كما وأنها لا تحظى عادةً بتأييد السياسيين المنتخبين في ظل النظام القديم أو أصحاب المصالح المتعارضة. وينبه خبراء وباحثي النظم الانتخابية من أن مسألة تغيير وإصلاح النظام الانتخابي يجب ألا تقحم دون تمعن ودراسة معمقة. لكن وعلى الرغم من ذلك فمن الواضح بأن كل من أعضاء البرلمان في نيوزيلندا وجمهور الناخبين على السواء قد بدأوا بالاعتياد على العمل في ظل نظام التمثيل النسبي، حتى ولو أنهم لا يحبذونه بالضرورة. وعليه يمكن القول بأن الإصلاحات المعتمدة في أوائل تسعينات القرن الماضي في نيوزيلندا، والتي بدأ تطبيقها سنة ١٩٩٦ مرشحة للاستمرار لفترة لا بأس بها من الزمن.

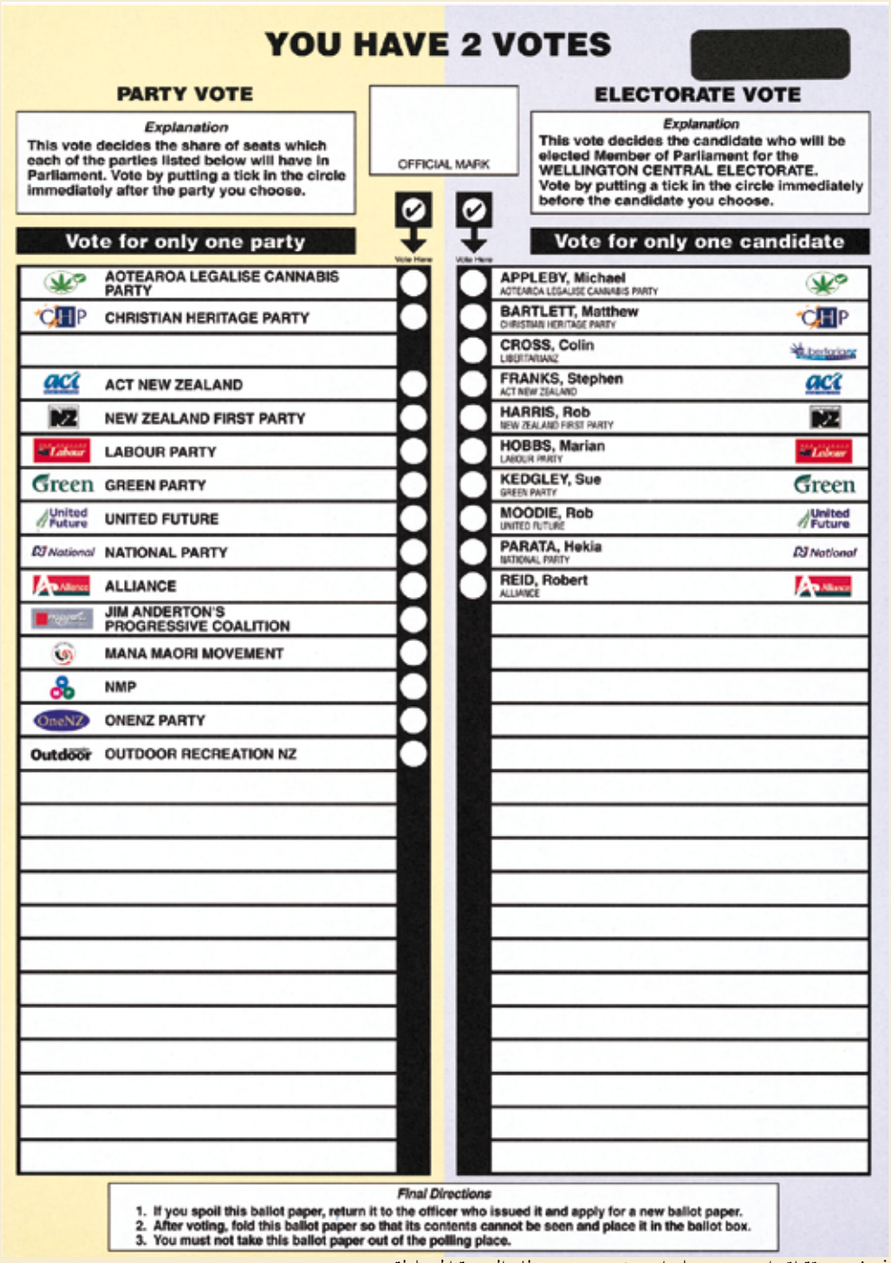

نموذج ورقة اقتراع من نيوزيلندا حيث يستخدم نظام النسبية المختلطة

الجدول رقم ٥: البلدان التي تعتمد النظم المتوازية

البلد	عدد المقاعد المنتخبة بنظام القائمة النسبية	عدد المقاعد المنتخبة بنظام الأغلبية (أو غيره)	نظام الأغلبية (أو الآخر) المستخدم	المجموع الكلي للمقاعد
أندورا	١٤ (٥٠٪)	١٤ (٥٠٪)	الكتلة الحزبية	٢٨
أرمينيا	٥٦ (٤٣٪)	٧٥ (٥٧٪)	الفائز الأول	١٣١
أذربيجان	٢٥ (٢٠٪)	١٠٠ (٨٠٪)	الجولتين	١٢٥
جورجيا	١٥٠ (٦٤٪)	٨٥ (٣٦٪)	الجولتين	٢٣٥
غينيا	٧٦ (٦٧٪)	٣٨ (٣٣٪)	الفائز الأول	١١٤
اليابان	١٨٠ (٣٧،٥٪)	٣٠٠ (٦٢،٥٪)	الفائز الأول	٤٨٠
كازاخستان	١٠ (١٣٪)	٦٧ (٨٧٪)	الجولتين	٧٧
كوريا الجنوبية	٥٦ (١٩٪)	٢٤٣ (٨١٪)	الفائز الأول	٢٩٩
ليتوانيا	٧٠ (٥٠٪)	٧١ (٥٠٪)	الجولتين	١٤١
موناكو	٨ (٣٣٪)	١٦ (٦٧٪)	الكتلة	٢٤
الباكستان	٧٠ (٢٠٪)	٢٧٢ (٨٠٪)	الفائز الأول	٣٤٢
الفلبين	٥٢ (٢٠٪)	٢٠٨ (٨٠٪)	الفائز الأول	٢٦٠
روسيا	٢٢٥ (٥٠٪)	٢٢٥ (٥٠٪)	الفائز الأول	٤٥٠
السنغال	٥٥ (٤٦٪)	٦٥ (٥٤٪)	الكتلة الحزبية	١٢٠
جزر السيشيل	٩ (٢٦٪)	٢٥ (٧٤٪)	الفائز الأول	٣٤
تايوان	٤٩ (٢٢٪)	١٧٦ (٧٨٪)	الصوت الواحد غير المتحول	٢٢٥
طاجيكستان	٢٢ (٣٥٪)	٤١ (٦٥٪)	الجولتين	٦٣
تايلاند	١٠٠ (٢٠٪)	٤٠٠ (٨٠٪)	الفائز الأول	٥٠٠
تيمور الشرقية	٧٥ (٨٥٪)	١٣ (١٥٪)	الفائز الأول	٨٨
تونس	١٥٢ (٨٠٪)	٣٧ (٢٠٪)	الكتلة الحزبية	١٨٩
أوكرانيا	٢٢٥ (٥٠٪)	٢٢٥ (٥٠٪)	الفائز الأول	٤٥٠

١٣٦ . تتلخص مزايا النظم المتوازية في كونها تحد من الخلل في نسبية النتائج ، إذ تفرز نتائجاً وسطية بين ما تسفر عنه نظم الأغلبية وما ينتج عن نظم التمثيل النسبي . ومن ميزاتها كذلك أنها تعطي الأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات فرصةً في الحصول على تمثيل لها من خلال المقاعد المنتخبة بموجب التمثيل النسبي في حال إخفاقها في الحصول على أي من مقاعد الأغلبية ، خاصةً كلما ارتفع عدد المقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي . أخيراً ، ومن الناحية النظرية على الأقل ، فإن نظم الانتخاب المتوازية لا تحفز على تشرذم الأحزاب السياسية وتعددها بنفس المقدار الذي تعمل عليه نظم التمثيل النسبي عندما تطبق بشكل منفرد .

تايلاند: محاربة الفساد من خلال الإصلاح الانتخابي

ألين هيكن

اعتمدت تايلاند سنة ١٩٩٧ دستوراً جديداً للبلاد، مدخلة مجموعة من التغييرات في نظامها السياسي والانتخابي. وشمل ذلك تشكيل لجنة انتخابات مستقلة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وضوابط جديدة لتنظيم العلاقة بين أعضاء البرلمان والحكومة، بالإضافة إلى إحداث مجلس شيوخ منتخب للمرة الأولى في تاريخ البلاد. كما شملت التعديلات الدستورية التحول من نظام الكتلة الذي استخدم لسنوات طويلة إلى نظام متوازي يقوم على نظامي الفائز الأول والقائمة النسبية.

قبل اعتماد الدستور الجديد كانت انتخابات مجلس النواب تنظم عملاً بنظام الكتلة، أما مجلس الشيوخ فكان يتألف من أعضاء معينين. وقسمت البلاد إلى دوائر انتخابية تنتخب ممثلاً واحداً، أو اثنين أو ثلاثة، حيث كانت أغلبية الدوائر تنتخب أكثر من ممثل واحد. وكانت مقاعد البرلمان توزع على المحافظات استناداً إلى عدد السكان. وفي ظل ذلك النظام كان الناخبون يقترعون لصالح المرشحين الأفراد بدلاً من الأحزاب، حيث لم يكن باستطاعة الناخب إعطاء كافة أصواته لصالح مرشح واحد، إلا أنه تمكن من توزيعها على مرشحين ينتمون لأحزاب مختلفة. كما وكان بإمكان الناخبين الامتناع جزئياً عن التصويت من خلال عدم الإدلاء بكافة الأصوات التي يملكونها (كأن يقترع الناخب لصالح مرشح واحد أو اثنين فقط في دائرة انتخابية تنتخب ثلاثة ممثلين). وكان على الأحزاب تسمية عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المنتخبة في كل دائرة انتخابية يرغبون دخول المنافسة الانتخابية فيها. وكانت المقاعد المنتخبة عن كل دائرة انتخابية تخصص للمرشح أو المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات عملاً بقواعد نظام الأغلبية.

وكان لنظام الكتلة انعكاساته على النظام الحزبي في تايلاند، إذ عادةً ما نتج عن الانتخابات في الدوائر الانتخابية التعددية انتخاب ممثلين لأحزاب مختلفة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، حيث بلغ معدل عدد الأحزاب الممثلة في الفترة الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٦ أكثر من ستة أحزاب. لذا فلا يستغرب أن أي من تلك الأحزاب لم يستطع الحصول على أغلبية كافية، الأمر الذي جعل من تشكيل الحكومات الائتلافية متعددة الأحزاب أمراً ضرورياً. وعليه، اتسمت تلك الحكومات

بطابع عدم الفعالية وقصر مدتها في سدة الحكم. لذلك اعتقد القائمون على عملية الإصلاح بأن تغيير النظام الانتخابي قد يسهم في الحد من عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان، وبذلك الإسهام في الحد من عدم فاعلية واستقرار الحكومات.

من ناحية أخرى، دفع نظام الكتلة بمرشحي الحزب الواحد للمنافسة فيما بينهم ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة. فعلى الرغم من تسمية كل حزب لفريق من المرشحين يساوي عدد مقاعد الدائرة، مال مرشحو الحزب الواحد لتوجيه حملاتهم الانتخابية ضد بعضهم البعض بدلاً من العمل على حشد تأييد الناخبين لفريق الحزب برمته. أدى ذلك إلى التقليل من أهمية الانتماء الحزبي للمرشحين ومن أهمية تلك الأحزاب في نظر الناخبين، ما أسهم في تشتيت الأحزاب السياسية وإحداث الانقسامات الداخلية فيها. ويمكن أن نجد أهم الدلائل على ذلك في النسبة الهائلة لتبديل الانتماءات الحزبية للمرشحين والتي عادةً ما كانت تسبق كل عملية انتخابية، وما صاحب ذلك من اتهامات تتعلق بفساد المرشحين وجريهم خلف المصالح المادية. كل ذلك، بالإضافة إلى صغر حجم الدوائر الانتخابية، دفع بالمرشحين لحصر حملاتهم ضمن أطر ضيقة من المؤيدين. وخلال تلك الحملات عمد المرشحون إلى ممارسة ما يعرف بشراء الأصوات لحشد مجموعات من المؤيدين الخاصة بكل منهم. وبالتالي، وبعد فوزهم بالانتخاب، عمل الممثلون بشكل أساسي لصالح ناخبيهم من خلال العمل على تحقيق المصالح الضيقة لهم وتوفير المكاسب الفردية، وذلك على حساب العمل للمصلحة العامة ولتحقيق أهداف البرامج والسياسات الوطنية الأكبر. وأمل واضعو الدستور الجديد لسنة ١٩٩٧ في أن يتمكنوا، من خلال إصلاح النظام الانتخابي، في إيجاد الحوافز لقيام أحزاب أكثر تماسكاً وإعطاء مسألة الانتماء الحزبي أهمية أكبر، بالإضافة إلى دفع القيادات السياسية والمرشحين للعمل على توجيه حملاتهم لأطر أوسع من المؤيدين على المستوى الوطني العام.

في عام ١٩٩٦ قام مجلس النواب، استجابة لدعوات متكررة من المجتمع المدني لإدخال إصلاحات سياسية، بتشكيل جمعية صياغة الدستور. وبعد ذلك بسنة، بعد مشاورات واسعة وفي خضم أزمة اقتصادية خانقة تطورت سريعاً إلى أزمة سياسية في البلاد، قدمت لجنة الصياغة مشروعاً لدستور جديد أقره مجلس النواب. وتمثلت الجوانب الأساسية للدستور الجديد في استحداث مجلس شيوخ منتخب، بالإضافة إلى نظام انتخابي جديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب، هو نظام الانتخاب المتوازي، وذلك تمشياً مع الميول الشائعة. وعليه تم تقسيم البلاد إلى ٤٠٠ دائرة انتخابية فردية، حيث يدلي الناخبون بصوت واحد لصالح المرشح المفضل لديهم. بالإضافة إلى ذلك، أوجد الدستور الجديد مجموعة ثانية من المقاعد في مجلس النواب، يبلغ عددها ١٠٠ مقعد، تنتخب بموجب نظام القائمة النسبية من خلال دائرة واحدة على مستوى الوطن. وللحصول على أية مقاعد من المنتخبة بالنظام النسبي يجب على الحزب السياسي تخطي نسبة الحسم البالغة ٥ بالمئة من مجموع الأصوات الصحيحة في هذا الجزء من العملية الانتخابية، حيث تقوم الأحزاب بتسمية قائمة واحدة من المرشحين، ويقترع الناخبون بصوت واحد لصالح القائمة المفضلة، بالإضافة إلى اقتراعهم لصالح المرشح المفضل عن دائرتهم الانتخابية الفردية كما سبق وذكرنا. وعليه، فعلى المرشحين أن يختاروا بين الترشح في الدوائر الانتخابية أو على القوائم الحزبية. ومن الجدير ذكره أن نتائج الانتخابات في الدوائر أو على القوائم لا تؤثر ببعضهما البعض، إذ لا يعتمد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في انتخابات القائمة على ما حصل عليه في انتخابات الدوائر، وبالعكس.

أما فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ، والبالغ عددهم ٢٠٠ عضو بموجب الدستور الجديد، فيتم انتخابهم عملاً بنظام الصوت الواحد غير المتحول. ويتراوح حجم الدوائر الانتخابية الخاصة بهذه الانتخابات من ممثل واحد إلى ١٨ ممثل. ويتضمن هذا النظام في تايلاند ميزة خاصة، حيث أن واضعي الدستور أرادوا لمجلس الشيوخ أن يبقى بعيداً عن النزاعات الحزبية، وعليه يحظر على أعضاء هذا المجلس الانتماء لأي حزب سياسي، ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية.

كما سبق وأوردنا أعلاه، كان أحد أهداف واضعي الدستور الجديد تقليل عدد الأحزاب السياسية في تايلاند، وهو ما دفعهم لاعتماد الدوائر الانتخابية الفردية ونسبة الحسم البالغة ٥ بالمئة. وعلى ما يبدو فإن تلك الإجراءات قد حققت الهدف المنشود، ففي انتخابات ٢٠٠١ النيابية انخفض عدد الأحزاب الممثلة بشكل ملحوظ مما كان معدله ٦,٢ قبل العام ١٩٩٧ إلى ٣,١، الأمر الذي انعكس من خلال انخفاض عدد الأحزاب المتنافسة في كل واحدة من الدوائر الانتخابية الفردية، وكذلك من خلال تنسيق أفضل بين تلك الأحزاب بين مختلف الدوائر. وللمرة الأولى منذ سنة ١٩٥٧ تمكن حزب واحد، وهو حزب تاي راك تاي الجديد، من الحصول على ما يقارب أغلبية المقاعد، إلا أنه حقق تلك الأغلبية فيما بعد على أثر انحلال أحد الأحزاب الصغيرة وانضمامه لصفوف حزب الأغلبية.

من ناحية ثانية، تطلع واضعو الدستور، من خلال إدخال القائمة الحزبية الوطنية، للحد من الصراعات داخل الأحزاب، وإلى تحفيز المرشحين والناخبين للتركيز بشكل أكبر على السياسات والبرامج الحزبية المتعلقة بالمسائل الوطنية العامة. وهو ما بدأ بالحدوث في انتخابات ٢٠٠١. فللمرة الأولى في تاريخ تايلاند الانتخابي قامت الأحزاب السياسية ببذل جهود غير مسبوقة لتطوير سياسات واستراتيجيات حزبية متناسقة، حيث بدأت تلك الأحزاب بتمييز نفسها من خلال برامجها السياسية، جاعلة من تلك البرامج أساساً لحملاتها الانتخابية.

وعلى أية حال، يجب علينا توخي الحذر عند تقييم التغييرات الحديثة في النظام الانتخابي في تايلاند، وذلك لعدة أسباب: أولاً، إن التحول نحو استراتيجيات حزبية واضحة انحصر في حملاتها المتعلقة بانتخاب المقاعد النسبية في مجلس النواب فقط، بينما بقيت الحملات الانتخابية في الدوائر الفردية ترتكز إلى نشاط المرشحين الأفراد. إلا أن ذلك لا يدعو للغرابة لو أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النظام الانتخابي، إذ أن وجود الدوائر الانتخابية الفردية ما زال يحفز على البحث عن حلقات التأييد الفردي للمرشحين، لكن بشكل أقل مما كانت عليه الحال في ظل نظام الكتلة. ثانياً، أدى النظام الجديد إلى خفض حاد في عدد الأصوات اللازمة للفوز بأحد مقاعد البرلمان. وهو ما نتج عن الجمع بين زيادة عدد المقاعد المنتخبة والتحول من نظام الكتلة بدوائر تعددية إلى دوائر انتخابية فردية. وذلك يضعف الحوافز الهادفة للابتعاد عن السياسات الفردية للمرشحين، إذ كلما انخفض عدد الأصوات اللازمة للفوز بالمقعد كلما ازدادت احتمالات لجوء المرشحين الأفراد للاستراتيجيات الفردية من أجل الفوز بالانتخاب. أخيراً، فإن استحداث مجلس شيوخ غير حزبي، ينتخب من خلال نظام الصوت الواحد غير المتحول، يقوض بشكل ما محاولات توجيه الناخبين للتركيز على البرامج والاسترتيجيات الحزبية بدلاً من الفردية.

من الواضح بأن أي تقييم لنتائج الإصلاحات المعتمدة سنة ١٩٩٧ ما زال بحاجة لمزيد من الوقت. إذ أن المعلومات الإحصائية المحدودة المتوفرة تجعل من الصعب الحكم على نتائج انتخابات ٢٠٠١ و٢٠٠٥ على أنها ميول جديدة نابعة من تلك الإصلاحات، أم أنها لا تعدو كونها انعكاسات للتأثير الكبير لشخصية رئيس الوزراء، تاكسين شيناواترا، زعيم حزب تاي راك تاي. لكن على الرغم من ذلك، فإن العمليتين الانتخابيتين المذكورتين لانتخاب مجلس النواب تجعل من تايلاند حالة هامة لدراسة العواقب المترتبة على إصلاح النظم الانتخابية، حتى وإن كانت نتائج غير متعمّدة في كثير من الأحيان.

FLETE VOTIMI

Nr. Serial 0000002

REPUBLIKA E SHQIPERISE
KOMISIONI QENDROR I ZGJEDHJEVE

GARKU: TIRANE
B: TIRANE

FLETE VOTIMI
Zgjedhjet per organet e qeverisjes vendore 28 Dhjetor 2003

Nr.	Per Kryetarin e Bashkise	
1	AHMET SHAIP TUSHA	PSKSH
2	ALBERT ESAT KARIQI	Pkonz
3	EDI KRISTAQ RAMA	PSSH, PSD
4	FATJON SHEFQET SOFTA	PAP
5	GENCI SELMAN RAMAJ	PDK
6	JOLANDA FEKO HYSENBELLIU	PKSH
7	KRESHNIK SHABAN ÇOLLAKU	PDR
8	RASIM PESHK MULGECI	PASSH
9	ROBERT SOTIR PAPA	PLL
10	SINAN AHMET ISUFI	I PAVARUR
11	SPARTAK KIÇO NGJELA	PD+PR+PBL
12	VLADIMIR SRAN LULAJ	PMP

Nr.	Per Keshillin e Bashkise	
1		AD
2		PAA
3		PAP
4		PBK
5		PBKD
6		PBL
7		PBDNJ
8		PDS
9		PDR
10		PD
11		PDRn
12		PDK
13		PKSH
14		Pkonz
15		PLL
16		PR
17		PSD
18		PSSH

نموذج ورقة اقتراع من ألبانيا حيث يستخدم النظام المتوازي

دراسة خاصة

السنغال: نظام الانتخاب المتوازي في أفريقيا

ريتشارد بينغروف

تعتبر السنغال واحدة من بضعة بلدان قليلة في أفريقيا مرت بعملية تناوب ديمقراطي للسلطة على أثر هزيمة رئيس سابق. وتستخدم السنغال لتنظيم انتخاباتها الرئاسية نظام الجولتين المشابه لذلك المعمول به في فرنسا، وهو نظام يحفز الأحزاب السياسية على تسمية مرشحيها في الجولة الأولى للانتخابات، حيث يمكن للناخبين الاقتراع لصالح المرشح المفضل لديهم بكل حرية، بينما يحتفظون عادةً بصوتهم "الاستراتيجي" للجولة الثانية. وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ استطاعت أحزاب المعارضة الحيلولة دون فوز الرئيس عبدو ضيوف بالجولة الأولى، وتوافقت على حشد تأييدها في الجولة الثانية خلف مرشح المعارضة الأول، السيد عبدولاي وادي، لهزيمة قائد الحزب الاشتراكي في الجولة الثانية، والذي كان قد سيطر على الحكم لسنوات طويلة.

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فتم تغيير النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي من خلال القوائم الوطنية المعمول به حتى انتخابات ١٩٧٨، إلى نظام متوازي ابتداءً من انتخابات عام ١٩٨٣. ومنذ ذلك الوقت تم تعديل النظام الانتخابي عدة مرات، حيث تركزت معظم التعديلات حول تحقيق مزيد من الشرعية الديمقراطية، من خلال اعتماد الضمانات التي تحقق للمعارضة الحصول على تمثيل لها، في الوقت الذي تبقي على أغلبية الحزب الحاكم. وكما هي الحال بالنسبة لكثير من النظم المختلطة، تعتمد السنغال القائمة الوطنية لانتخاب جزء من مقاعد البرلمان. وعلى العكس من الكثير من النظم المتوازية، يتم انتخاب المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية من خلال نظام الكتلة الحزبية في دوائر تعددية في غالبيتها، بدلاً من دوائر انتخابية فردية.

يتم توزيع المقاعد النسبية (التي تمثل حوالي نصف المقاعد) على القوائم الحزبية الوطنية عملاً بطريقة الباقي الأكبر وحصة هير. أما المقاعد الأخرى فيتم تخصيصها عملاً بنظام الأغلبية في دوائر تعددية في ٣٠ لواء، تنتخب كل منها من ممثل واحد إلى خمسة ممثلين. وتطالب أحزاب المعارضة والأحزاب الصغيرة دائماً بزيادة عدد المقاعد المنتخبة من خلال القوائم النسبية، بينما يفضل الحزب الحاكم الحفاظ على توازن بين الاثنين، حيث أن تفوقه في انتخابات الدوائر بالإضافة إلى حصوله على جزء من المقاعد النسبية من

شأنه أن يمكنه من الاحتفاظ بالسلطة. قام الحزب الاشتراكي الحاكم، في انتخابات ١٩٩٨ بتعديل توزيع المقاعد من جديد، حيث أضاف ٢٠ مقعداً لتلك المنتخبة بنظام الأغلبية في الدوائر. وفاز الحزب الاشتراكي بثمانية عشر مقعد منها، ما مكنه الاستمرار في السيطرة على البرلمان بسهولة، على الرغم من فوزه بأغلبية محدودة من الأصوات على المستوى الوطني بلغت ٥٠,٣ بالمئة.

أيد الرئيس وادي، عندما كان في المعارضة، العمل على زيادة المقاعد النسبية وخفض المقاعد المنتخبة بنظام الكتلة الحزبية، والتي تعمل لصالح الحزب الحاكم بشكل كبير. وفي انتخابات عام ٢٠٠١ كان الرئيس وادي في موقع يسمح له بتعديل التوازن بين هذين النوعين من المقاعد المنتخبة، وهو الذي كان قد هاجم بشراسة مراوغات الحزب الاشتراكي سابقاً، حيث كان بإمكانه في موقعه في سدة الرئاسة العمل على تعديل النظام الانتخابي، إما لجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الناخبين أو لزيادة حظوظ الائتلاف الداعم له والذي قاده الحزب الديمقراطي السنغالي. إلا أن الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لصالح حزبه بعد الفوز بالانتخابات، بما في ذلك سيطرته على الرئاسة، جعلته يرى بأن النظام الذي طالما هاجمه قد أصبح فجأةً جذاباً بالنسبة له.

في نفس الوقت، وجد الحزب الاشتراكي وحزب اتحاد القوى التقدمية الكبيرين بأنه يمكنهم الاستفادة من ترجيح كفة الميزان لصالح المقاعد المنتخبة من خلال نظام الكتلة الحزبية في الدوائر، وذلك من خلال الفوز بأغلبية المقاعد في عدد من تلك الدوائر. وعليه أيدا هذا الخيار كذلك. أما الأحزاب الصغيرة فطالبت إما باعتماد النظام النسبي بشكل كامل، أو بالتوصل إلى توافقات تحقق توازناً أكبر في تناسب توزيع المقاعد مع عدد الأصوات. واختار الحزب الديمقراطي الحاكم اللجوء إلى تخفيض عدد مقاعد الجمعية الوطنية من ١٤٠ إلى ١٢٠ مقعد، والتحول من توزيع متساوي للمقاعد بين نظامي الانتخاب (٧٠ لكل منهما) إلى تخصيص ٦٥ مقعد للانتخاب بموجب نظام الأغلبية في الدوائر مقابل ٥٥ مقعد تنتخب بالقائمة الوطنية النسبية، حيث قدر الحزب الديمقراطي بأن وجوده في السلطة سيمكنه من الفوز بأغلبية المقاعد في كثير من الألوية والدوائر ورفع عدد مقاعده في الجمعية الوطنية نتيجة لذلك.

وتبين فيما بعد بأن تقديرات الحزب الحاكم كانت صائبة، إذ أنه على الرغم من حصوله على ما يقل بقليل عن نصف الأصوات (٤٩,٦ بالمئة) فاز بما مجموعه ٨٩ مقعد من أصل ١٢٠ (أي ٧٤,٢ بالمئة من المقاعد) في انتخابات عام ٢٠٠١. أما الحزب الاشتراكي الحاكم سابقاً فأتى في المرتبة الثانية حيث حصل على ١٧,٤ بالمئة من الأصوات، إلا أنه لم يفز سوى بعشرة مقاعد، جميعها من مقاعد القائمة النسبية. واحتل حزب اتحاد القوى التقدمية المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات بحصوله على ١٦,١ بالمئة منها، إلا أن ذلك مكنه من الفوز بأحد عشر مقعد، اثنين منها من مقاعد الدوائر حيث حصل على أغلبية الأصوات في أحد الألوية. أما حزب التجمع من أجل التجديد الديمقراطي فلم يحصل سوى على ٣,٧ بالمئة من الأصوات، وفاز بذلك بثلاثة مقاعد، بما فيها مقعد واحد من مقاعد الدوائر فاز به في اللواء الصغير الذي ينتمي إليه قائد الحزب. وبالنسبة للحزب الأفريقي من أجل الديمقراطية والاشتراكية، والذي حصل على ما يزيد عن ٤ بالمئة من الأصوات، فلم يفز سوى بمقعدين من مقاعد القائمة النسبية. وفازت خمسة أحزاب أخرى بمقعد واحد لكل منها من مقاعد القائمة النسبية نتيجة لتنفيذ طريقة الباقي الأكبر، بينما لم يحصل ١٥ حزب آخر شارك في الانتخابات على أي تمثيل.

تعدت نسبة الخلل في تناسب النتائج ما كان يحصل في الانتخابات في السنغال في عهد الحزب الاشتراكي في الماضي. ففي انتخابات سنة ١٩٩٣ تم انتخاب ٧٠ مقعد عملاً بنظام القائمة النسبية الوطنية و٥٠ مقعد في الدوائر الانتخابية عملاً بنظام الكتلة الحزبية؛ وفي انتخابات عام ١٩٩٨ انتخب ٧٠ مقعد بموجب كل واحد من هذين النظامين، ما رفع نسبة عدم التناسب قليلاً. أما في انتخابات ٢٠٠١ فإن نسبة عدم التناسب ارتفعت بشكل كبير، وبما يفوق النتائج التي تسفر عنها كثير من الانتخابات المنظمة بموجب نظام الفائز الأول، الأمر الذي نتج عنه إضراراً بشرعية البرلمان. ومن الواضح أن الائتلاف الحاكم والذي أتى إلى السلطة بناءً على دعواته للإصلاح الديمقراطي قد تراجع عن ذلك من خلال تجيير النظام الانتخابي بما يفيد مصالحه الحزبية الخاصة.

في الماضي قامت استراتيجية الحزب الحاكم دون منازع في اختياره النظام المتوازي على أساس أن ذلك من شأنه تشتيت المعارضة والحيلولة دون تنسيق مواقفها وبرامجها، بالإضافة إلى الحد من إمكانية ممارسة الاقتراع الاستراتيجي، وبالتالي تحقيق المكاسب لصالحه لكونه الحزب الأكبر. وعمل ذلك الحزب على تدعيم تلك الاستراتيجية من خلال إلزام الناخبين بالاقتراع من خلال ورقة اقتراع واحدة لكلا النوعين من المقاعد، القائمة النسبية والدوائر. وطالما أن توزيع المقاعد المخصصة للقائمة كان يعتمد على مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من مختلف الدوائر الانتخابية، فإن ذلك حفز الأحزاب السياسية على تسمية مرشحين لها في أكبر عدد ممكن من الدوائر، الأمر الذي يدفع بالأحزاب للإحجام عن اللجوء للتوافقات التنسيقية فيما بينها لتسمية مرشحيها في دوائر مختلفة عن بعضها البعض، في الوقت الذي يحفز الناخبين على الاقتراع بشكل صريح لصالح المرشح المفضل، وبذلك تتشتت أصوات المعارضة، وهو ما يضمن للحزب الحاكم الفوز بأغلبية مقاعد الدوائر الانتخابية.

يستخدم النظام المتوازي كذلك في الانتخابات المحلية والبلدية. وفي محاولة لضمان الأغلبية المطلقة لصالح الحزب الفائز، يتم انتخاب نصف مقاعد السلطة المحلية عملاً بنظام الكتلة الحزبية في دائرة واحدة تشمل كامل منطقة السلطة المنتخبة. أما النصف الآخر فينتخب من خلال نظام القائمة النسبية في دائرة واحدة كذلك تشمل كامل منطقة السلطة المحلية أو البلدية.

تعطي السنغال مثالاً حياً حول تحكم المكاسب السياسية قصيرة المدى في الجدل حول تغيير النظم الانتخابية، لتصبح تلك الاهتمامات العنصر الأساسي فيه. إذ نجد هنا معارضة دافعت عن التغيير إلا أنها تراجعت وأيدت الإبقاء على الوضع القائم بعد وصولها إلى سدة الحكم. والجانب السلبي لذلك يتمثل في أن أي انقلاب مستقبلي في ميزان القوى لصالح الحزب الاشتراكي، الحاكم فيما مضى، في ظل ترجيح كفة المقاعد المنتخبة بنظام الكتلة الحزبية في الدوائر، من شأنه أن يحصر فرص المعارضة في الفوز في مقاعد القائمة النسبية، دافعاً بذلك الائتلاف الحاكم حالياً للعودة إلى الموقع الذي كان عليه قبل انتخابات العام ٢٠٠١. أما الإمكانية الأخرى فتتمثل في سير النظام السياسي باتجاه ترسيخ حزبين كبيرين يعملان على تعقيد الأمور لأي حزب ثالث يحاول كسر هيمنتهما على الساحة السياسية.

١٣٧. أما مساوئ هذه النظم فتتمثل في كونها قد تفرز شريحتين مختلفتين من الممثلين، كما سبق وذكرنا فيما يتعلق بنظام النسبية المختلطة. كما وأن النظم المتوازية لا تضمن نسبية تامة في نتائج الانتخابات، ما ينتج عنه استبعاد بعض الأحزاب السياسية من الحصول على أي تمثيل لها على الرغم من فوزها بأعداد لا بأس بها من أصوات الناخبين. أخيراً فإن هذه النظم معقدة بعض الشئ وقد تضلل الناخبين الذين يصعب عليهم إدراك تفاصيلها بالكامل وكيفية عملها على أرض الواقع.

النظم الأخرى

١٣٨. بالإضافة إلى نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة، هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تنطبق في تفاصيلها على أي من هذه التصنيفات. وهذه النظم هي نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود ونظام بوردا. وتميل هذه النظم إلى إفراز نتائج انتخابية تقع ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم الأغلبية.

نظام الصوت الواحد غير المتحول (SNTV)

يقوم الناخبون في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دوائر انتخابية تعددية. ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. ويقترع الناخبون بموجبه لصالح المرشحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية.

١٣٩. يقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر تعددية حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

ويضع هذا النظام الأحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان لدينا على سبيل المثال دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد على ٢٠ بالمئة من الأصوات تقريباً. ولو حصل حزب سياسي ما على ٥٠ بالمئة من الأصوات، وذلك بفوز اثنين من مرشحيه على حوالي ٢٥ بالمئة من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة. أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على ٤٠ بالمئة من الأصوات في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على ١٠ بالمئة من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط. وفيما لو قام ذلك الحزب بتسمية ثلاثة مرشحين له في تلك الدائرة، فإن حظوظه بالفوز بمقعدين قد تضمحل أكثر فأكثر وذلك بسبب توزيع الأصوات بين مرشحيه الثلاثة في الدائرة.

يستخدم نظام الصوت الواحد غير المتحول حالياً في الانتخابات التشريعية في كل من أفغانستان، والأردن، وجزر البيكتيرن وفانواتو، كما ويستخدم لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في كل من أندونيسيا وتايلاند، وكذلك لانتخاب ١٧٦ عضو من أصل ٢٢٥ في برلمان تايوان التي تعتمد نظاماً متوازياً. إلا أن النظام عرف بشكل أساسي من خلال تطبيقه في انتخابات مجلس العموم في اليابان بين الأعوام ١٩٤٨ و١٩٩٣.

١٤٠ . ويمكن تلخيص مزايا هذا النظام فيما يلي:

أ) الفارق الأساسي بين هذا النظام ونظم الأغلبية يتمثل في كونه يسهم بشكل أفضل في تمكين مرشحي الأحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين من الحصول على تمثيل لهم في الهيئة المنتخبة . وترتفع نسبية النتائج المتمخضة عن هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية (أي كلما ارتفع عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية الواحدة) . ونجد بأن نظام الصوت الواحد غير المتحول قد مكن عدداً من المرشحين المستقلين في الأردن ، والمعروفين بولائهم للنظام الملكي ، من الفوز وهو ما يعتبر ميزةً إيجابية في بلد ما زال النظام الحزبي فيه في طور النشوء .

ب) يسهم هذا النظام في دفع الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل وللعمل على توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد . وبينما يعطي نظام الصوت الواحد غير المتحول للناخبين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المتقدمين عن الحزب الواحد ، فهو لا يسفر عن ذات المستويات من تعدد تلك الأحزاب كما هي الحال في ظل نظم التمثيل النسبي . وكدليل على ذلك نجد بأن تطبيق هذا النظام على مدى ما يزيد عن ٤٥ عام في اليابان لم يقف عائقاً أمام تدعيم قوة الحزب الواحد الذي استمر متماسكاً وبالتالي حافظ على سيطرته على الساحة السياسية طوال تلك المدة .

ج) أخيراً يتميز هذا النظام بكونه سهل الفهم وبالتالي سهل التطبيق على أرض الواقع .

١٤١ . من عيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول ما يلي:

أ) يمكن أن ينتج عن هذا النظام عدم فوز الأحزاب الصغيرة بأي تمثيل لها في حال توزعت أصواتها بشكل كبير بين مرشحيها ، بينما تفوز الأحزاب الكبيرة بأعداد إضافية من المقاعد ما يمكنها من السيطرة على الأغلبية المطلقة في البرلمان من خلال حصولها على أغلبية بسيطة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني . وعلى الرغم من أن توسيع حجم الدائرة الانتخابية من حيث عدد الممثلين المنتخبين عن كل منها من شأنه أن يرفع من مستوى نسبية النتائج ، إلا أن ذلك بدوره يضعف العلاقة المباشرة بين الناخب وممثله . وتمثل الدوائر الانتخابية التعددية والتي تنتخب كل منها ١٨ ممثلاً في تايلاند الحد الأقصى المقبول في ظل هذا النظام .

ب) كما هي الحال في أي نظام انتخابي حيث يتنافس مرشحو الحزب الواحد فيما بينهم للفوز بأصوات الناخبين ، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تعميق الانقسامات الداخلية ضمن الأحزاب السياسية . وهو ما يمكن أن يحفز على انتهاج سياسات الزبائنية الانتخابية ، حيث يعمل المرشحون على تقديم الإغراءات لمجموعات محددة من الناخبين .

ج) يتطلب هذا النظام من الأحزاب السياسية اعتماد سياسات استراتيجية معقدة فيما يتعلق بتسمية مرشحيهم وإدارة أصوات ناخبيهم . فقد تكون تسمية أعداد كبيرة من المرشحين على ذات القدر من الضرر بالمصالح الحزبية كتسمية أعداد ضئيلة منهم . هذا بالإضافة إلى الأهمية البالغة لكيفية توجيه ناخبي الحزب الواحد إلى توزيع أصواتهم بالتساوي بين مرشحي ذلك الحزب .

د) لا يحفز هذا النظام الأحزاب السياسية للعمل على توسيع قواعد مؤيديها وذلك لكونه لا يعطي للناخب سوى صوتاً واحداً فقط ، فطالما تمكن الحزب من تأمين مجموعة أساسية كافية من الأصوات فإن ذلك يضمن له الفوز دون الحاجة للبحث عن تأييد إضافي من قبل مجموعات أخرى من الناخبين .

ه) عادةً ما ينتج عن نظام الصوت الواحد غير المتحول ضياع أعداد كبيرة من الأصوات التي تذهب هباءً ، خاصةً في ظل وجود شروط لينة للترشيح والتي تمكن أعداد كبيرة من المرشحين من التقدم للانتخاب .

نظام الصوت المحدود (*LV*)

يرتكز نظام الصوت المحدود على المرشحين الأفراد ، ويستخدم ضمن دوائر فردية حيث يملك الناخبون أكثر من صوت واحد ، ولكن أقل من عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية . ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات .

١٤٢ . يمكن اعتبار نظام الصوت المحدود على أنه أحد نظم الأغلبية المستخدم في دوائر انتخابية تعددية ، كما في نظام الصوت الواحد غير المتحول . إلا أنه في ظل هذا النظام ، يملك الناخب أكثر من صوت واحد ، ولكن بعدد يقل عن عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية . ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول ، حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات .

ويستخدم هذا النظام لتنظيم العديد من الانتخابات المحلية ، إلا أن استخدامه على المستوى الوطني ينحصر في كل من جبل طارق وأسبانيا ، حيث يستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ الأسباني منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن . وفي هذه الحالة ، يملك الناخب عدداً من الأصوات يقل بواحد عن عدد الممثلين المنتخبين عن كل واحدة من الدوائر الانتخابية التعددية وذات الحجم الكبير نسبياً .

١٤٣ . ويعتبر هذا النظام بسيطاً بالنسبة للناخبين كما وأنه لا يتطلب عمليات معقدة لفرز الأصوات . إلا أنه يميل عادةً لإفراز نتائج أقل نسبية من تلك الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول . وتسري على نظام الصوت المحدود الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالتنافس الداخلي بين مرشحي الحزب الواحد ، ومسائل إدارة أصوات الناخبين وتوزيعها وسياسات الزبائنية الانتخابية والتي تم التطرق لها في معرض الحديث عن نظام الصوت الواحد غير المتحول .

نظام بوردا (*BC*)

يرتكز نظام بوردا التفضيلي على المرشحين الأفراد ، ويستخدم ضمن دوائر فردية أو تعددية على حد سواء ، حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية لترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع ، وتعطى كل أفضلية قيمة محددة لأغراض الفرز وذلك بشكل متناسق . ويتم جمع هذه القيم بالنسبة لكل مرشح ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع .

١٤٤ . النوع الأخير من نظم الانتخابات الأخرى هو نظام بوردا المعدل والمستخدم في ناورو فقط ، وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة . وهو نظام تفضيلي ، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية ، كما هي الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل . ويمكن استخدامه في دوائر فردية أو دوائر تعددية على حد سواء . وفي ظل هذا النظام ، على العكس من نظام الصوت البديل ، هناك عملية

اليابان: التكيف مع النظام الانتخابي الجديد

كارين كوكس

في عام ١٩٩٣ انقسم الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي سيطر على الحكم لسنوات طويلة وخسر سيطرته على مجلس النواب في البرلمان الياباني في الانتخابات التي أعقبت ذلك. وكان من أهم إنجازات الائتلاف الحكومي الذي حل محله إصلاح النظام الانتخابي الذي اعتبر مصدراً من مصادر الفساد، والأساس الذي استند إليه الحزب الليبرالي الديمقراطي للسيطرة على الحكم.

جرت العادة في ظل النظام الانتخابي القديم، القائم على نظام الصوت الواحد غير المتحول، على انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٥١١ عضو في ١٢٩ دائرة انتخابية تنتخب كل منها عدداً من الممثلين يتراوح بين ممثل واحد وستة ممثلين. وعمل بذلك النظام منذ العام ١٩٤٧، حيث حدد لسنوات طويلة طريقة عمل الأحزاب السياسية وتعاملها مع الانتخابات. تطلب ذلك النظام من أي حزب يرغب بالحصول على أغلبية من المقاعد ترشيح مجموعة من المرشحين في كل دائرة انتخابية. ومن أجل ضمان النجاح، كان على الأحزاب العمل على حصول كل مرشح على الحد الأدنى فقط من الأصوات التي تخوله بالفوز، بدلاً من السماح لكل مرشح بالعمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، إذ أن حصول أي مرشح على عدد من الأصوات يفوق العدد المطلوب للفوز بمقعده كان يضر بمصالح زملائه من مرشحي ذات الحزب السياسي الحاصلين على عدد أقل من الأصوات، حيث أن الأصوات الفائضة التي قد يحصل عليها المرشح (أ) يمكن أن تحرم زميله المرشح (ب) من نفس الحزب من الفوز بمقعد آخر.

تعامل الحزب الليبرالي الديمقراطي مع هذه المسألة من خلال سياسات ركّزت على ضمان تأييد مجموعات محددة من الناخبين، من خلال توفير المكاسب وتحقيق المصالح الخاصة لهم. ولكونه الحزب الأول الفائز في الانتخابات بفضل نظام الصوت الواحد غير المتحول، سيطر هذا الحزب على زمام الحكم وحال دون استطاعة أحزاب المعارضة من منافسته بشكل فعال. وأسهم هذا النظام باستشراء الفساد، وتسبب في عدم أخذ السياسات المبنية على البرامج المنهجية مكانتها الهامة من خلال تحفيزه على انتهاج السياسات الفردية القائمة على تبادل المصالح.

في بدايات التسعينات من القرن الماضي بدأ السخط الشعبي من النظام الانتخابي بفرض مزيد من الضغوطات لإصلاحه. وأدى عجز الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن الاتفاق حول مجموعة من الإصلاحات الانتخابية وإقرارها إلى انقسامه، الأمر الذي مكن أحزاب المعارضة من الوصول إلى السلطة سنة ١٩٩٣. في تلك الأثناء تزايدت بين صفوف الساسة والباحثين والإعلاميين شعبية الخيار القائم على وجود حزبين سياسيين كبيرين يتناوبان بشكل مستمر في سدة الحكم، على الطريقة الأمريكية، حيث رأى الجميع في ذلك حلاً سحرياً يمكن أن يخرج النظام السياسي الياباني من أزمته. وعليه نادى الكثيرون باعتماد نظام يقوم على الدوائر الانتخابية الفردية. إلا أن ممثلي الأحزاب الصغيرة المشتركة في الائتلاف الحكومي تخوفوا من أن يؤدي ذلك إلى استثنائهم من اللعبة السياسية ولذلك عارضوا هذا الطرح. وكانت نتيجة ذلك اعتماد النظام المتوازي المعمول به حالياً.

يقوم النظام المتوازي الحالي على نظامي القائمة النسبية والفائز الأول، حيث يدلي الناخبون بصوت واحد في كل منهما. وفي أول انتخابات نظمت بموجب هذا النظام كان عدد المقاعد المنتخبة بالقائمة النسبية ٢٠٠ مقعد وزعت على ١١ دائرة انتخابية، تراوحت أحجامها من سبعة إلى ٣٣ مقعد، بينما بلغ عدد المقاعد المنتخبة بنظام الفائز الأول ٣٠٠ مقعد انتخبت في عدد مماثل من الدوائر الانتخابية الفردية. وأدت الجهود الرامية إلى جعل النظام السياسي أكثر ملاءمة للواقع إلى خفض عدد مقاعد القائمة إلى ١٨٠ قبيل انتخابات عام ٢٠٠٠، تنتخب في ١١ دائرة انتخابية يتراوح حجمها من ستة إلى ٢٩ مقعد.

وكما في أي نظام متوازي، لا يعمل بمبدأ التعويض لمواءمة عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب سياسي مع نسبته من أصوات الناخبين التي يحصل عليها. وبذلك، فإن وجود عدد أكبر من المقاعد المنتخبة في الدوائر الفردية يعمل لصالح الأحزاب الكبيرة التي تتمكن من الفوز بعدد كبير من تلك المقاعد. إلا أن النظامين الانتخابيين الذين يقوم عليهما النظام المتوازي في اليابان مرتبطين ببعضهما بشكل آخر وفريد من نوعه، حيث يسمح قانون الانتخابات للمرشحين الترشح في الدوائر وفي القوائم في نفس الوقت.

بينما يقوم نظام القائمة النسبية على القوائم المغلقة عملياً، إلا أن القانون يسمح للناخبين بشئ من التأثير على ترتيب المرشحين في القائمة، حيث يسمح للأحزاب بإعطاء ذات الترتيب لكافة مرشحيها على القائمة والمرشحين كذلك في الدوائر الفردية أو لبعضهم. وبعد استبعاد الفائزين منهم في انتخابات الدوائر من القائمة، يقوم الحزب بترتيب الباقين (غير الفائزين في الدوائر) استناداً إلى نتائجهم الانتخابية في دوائرهم مقارنة مع المرشحين الفائزين في تلك الدوائر.

ينتج عن هذا الإجراء مجموعة من الفوائد لصالح الأحزاب، إذ يسمح لهم بالدرجة الأولى أن يوكلوا، بشكل غير مباشر، مسألة ترتيب المرشحين على القائمة، وهي المسألة الشائكة سياسياً، إلى الناخبين. من ناحية أخرى، فهو يحفز المرشحين للعمل على الحصول على أعلى قدر ممكن من الأصوات في دوائرهم الانتخابية. وبينما تلجأ الأحزاب إلى استخدام هذا الإجراء المتمثل في إعطاء ذات الترتيب لعدة مرشحين، إلا أنها تبقي في نفس الوقت على خيار إعطاء بعض مرشحيها ترتيباً ثابتاً على القائمة. وفي ذلك فائدة كبيرة للأحزاب كذلك، حيث أن حصول المرشح على ترتيب عالي أو "مضمون" على القائمة يساعد في إقناعه للترشح، في نفس الوقت، في دائرة انتخابية فردية حيث لا يملك الحزب حظوظاً كبيرة بالفوز.

أسفرت التجربة الأولى للنظام الجديد في انتخابات ١٩٩٦ عن نتائج اعتبرت غير مرضية. فمنذ اعتماد النظام الجديد للانتخابات تمكن الحزب الليبرالي الديمقراطي من تجميع قواه والعودة إلى سدة الحكم، بينما عانت أحزاب المعارضة من عدة انقسامات وتغييرات في التحالفات القائمة. وأدت هذه الحالة من عدم الاستقرار في المشهد الحزبي إلى العودة إلى سابق العهد، حيث يحقق الحزب الليبرالي الديمقراطي فوزاً عاماً، بينما لا يقترب النظام السياسي إلا قليلاً من نظام الحزبين المنشود. بالإضافة إلى ذلك، نتج عن طبيعة النظام المعقدة بعض الشئ حالة من عدم الرضى بين صفوف الناخبين، خاصةً في ظل الإجراءات التي تمكن الأحزاب من انتشال المرشحين الخاسرين في الدوائر الفردية وتمكينهم من الفوز بمقاعد برلمانية من خلال القائمة، حيث بينت نتائج الانتخابات بأن ذلك ساعد في كثير من الأحيان على فوز المرشح الثالث والرابع في الترتيب من حيث عدد الأصوات في الكثير من الدوائر الانتخابية (بالإضافة طبعاً للمرشح الأول) بمقاعد برلمانية من خلال القائمة، بينما لم يتمكن من ذلك المرشح الحاصل على ثاني أعلى الأصوات في الدائرة والذي عادةً ما كان ينتمي لكبرى أحزاب المعارضة. كما وأن تطبيق النظام الجديد لم يظهر أي انخفاض جلي لمعدلات الفساد وسياسات المصالح المتبادلة.

وبحلول الانتخابات الثانية في ظل النظام الانتخابي الجديد عام ٢٠٠٠، انخفض عدد المرشحين المتنافسين على كل واحد من مقاعد الدوائر الانتخابية الفردية. إلا أن الاقتراب من ترسيخ نظام الحزبين لم يخط سوى خطوات قليلة فقط، حيث أن أحزاب المعارضة، باستثناء الحزب الشيوعي، كانت منشقة ومشتتة، بينما كان حزب الوسط (كوميتو) قد انضم إلى الائتلاف الذي يقوده الحزب الليبرالي الديمقراطي.

أما الامتحان الثالث للنظام الانتخابي الجديد فكان في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقبل ذلك، في شهر أيلول/سبتمبر، اتحد الحزب الليبرالي الصغير مع أكبر أحزاب المعارضة، الحزب الديمقراطي. على أثر ذلك فاز الحزب الناتج عن ذلك الاتحاد بمجموع ٤٠ مقعد في انتخابات اتسمت باستخدام البرامج الحزبية كأساس للحملات الانتخابية لأول مرة. أما باقي أحزاب المعارضة، فخسرت معظم مقاعدها في تلك الانتخابات. وخسرت كذلك أحزاب الائتلاف الحكومي بعض المقاعد، خاصة الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي ترعم الائتلاف وأصغر الحزبين المؤتلفين معه، الأمر الذي أدى أخيراً إلى انحلال هذا الأخير ضمن صفوف الحزب الليبرالي الديمقراطي. وفي ظل تلك الحالة، حيث تركز تقاسم الحزبين الكبيرين في البلاد أغلبية المقاعد، لم يبقى سوى حزب الوسط (كوميتو) كحزب صغير. وما زال الحزب الليبرالي الديمقراطي يحافظ على ائتلافه مع حزب كوميتو، لحاجته إلى أصواته في مجلس الشيوخ، خاصةً وأن ذلك الحزب مكنه، من خلال التنظيم الجيد لصفوفه، من الفوز في العديد من الدوائر الانتخابية الفردية.

يتبين مما سبق، ومن خلال النتائج التي أسفرت عنها انتخابات العام ٢٠٠٣، بأن العواقب المترتبة على تعديل وإصلاح النظم الانتخابية لا تظهر جلية بشكل مباشر بل أنها تحتاج إلى بعض الوقت، كما يحتاجه كذلك تغيير العادات الموروثة والإجراءات أو الترتيبات الراسخة. كما ويستخلص من تلك النتائج بأن النظام الجديد قد لا يؤدي إلى إرساء نظام سياسي يقوم على حزبين سياسيين كبيرين على الطريقة الأمريكية، خاصةً وأن وجود المقاعد المنتخبة عن طريق القائمة النسبية يمهد الطريق للأحزاب الأخرى للبقاء في ساحة المعترك السياسي.

عد واحدة، حيث يتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد. وبموجب النظام المستخدم في ناورو، تعطى الأفضلية الأولى القيمة واحد، بينما تعطى الأفضلية الثانية قيمة تساوي النصف، والثالثة قيمة تساوي الثلث وهكذا. ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح حسب الأفضليات التي حصل عليها من أصوات الناخبين، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع.

مستويات النظم الانتخابية والنظم المركبة

١٤٥. لكثير من النظم الانتخابية، النسبية منها وتلك التي تتبع نظم الأغلبية، مستوى تمثيلي واحد: حيث يقترع كل ناخب مرةً واحدة وذلك لانتخاب مجموعة واحدة من الممثلين. ففي نظام القائمة النسبية ذات المستوى الواحد، يمكن أن تكون القوائم وطنية، كما في كل من ناميبيا وهولندا، أو محلية، كما في كل من فنلندا وسويسرا.

أما في النظم الانتخابية المختلطة، فهناك عادةً مستويان اثنان من الممثلين: أولئك المنتخبون بموجب أحد نظم الأغلبية وأولئك المنتخبون استناداً إلى نظام نسبي. أما في هنغاريا فهناك ثلاثة مستويات: الممثلون المنتخبون بموجب نظام الجولتين في دوائر انتخابية فردية، والمنتخبون على المستوى المحلي والمنتخبون على المستوى الوطني، وذلك استناداً إلى نظام القائمة النسبية في كلتا الحالتين.
ويمكن أن يكون للنظام الانتخابي مستويين تمثيليين دون أن يكون ذلك النظام مختلطاً. إذ يمكن أن يحدث ذلك من خلال استخدام أحد النظم النسبية بوجود قوائم وطنية وقوائم محلية في نفس الوقت (كما في جنوب أفريقيا)، أو من خلال قوائم محلية فقط (كما في الدنمارك). أما في النظام المعمول به في جزر ڤيرجن البريطانية، وهو أحد نظم الأغلبية ذو المستويين التمثيليين، فهناك ممثلون لدوائر انتخابية فردية يتم انتخابهم بموجب نظام الفائز الأول، وممثلون لكل واحدة من الجزر كوحدة كاملة يتم انتخابهم عملاً بنظام الكتلة.

جدول رقم ٦: المتغيرات في نظم التمثيل النسبي

الخيارات المتوفرة للناخب			
المستويات	**القائمة المغلقة**	**القائمة المفتوحة**	**القائمة الحرة**
واحد: محلي	أسبانيا، مقدونيا، وغيرها	لاتفيا، أندونيسيا، وغيرها	سويسرا ولوكسمبورغ
واحد: وطني	ناميبيا، مولدافيا، وغيرها	هولندا	–
متعدد	جنوب أفريقيا، السلفادور، وغيرها	السويد، أيسلاندا، وغيرها	–

١٤٦. يجب تمييز النظم الانتخابية التي تتمتع بمستويين تمثيليين أو أكثر من النظم الانتخابية المركبة، حيث يتم انتخاب ممثلي جزء ما من البلاد عملاً بنظام انتخابي معين، بينما يتم انتخاب ممثلي جزء آخر منها

بالاستناد إلى نظام انتخابي مختلف . ففي بنما ، يتم انتخاب حوالي ثلثي الممثلين في دوائر انتخابية تعددية عملاً بنظام القائمة النسبية ، بينما يتم انتخاب الثلث المتبقي من دوائر انتخابية أخرى فردية بموجب نظام الفائز الأول .

١٤٧ . يلخص الجدول ٧ أدناه ميزات وعيوب النظم الانتخابية الرئيسية . ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن هذه الميزات والعيوب قد تختلف من حالة إلى أخرى ، حيث أنها تعتمد على مجموعة من العوامل . فعلى سبيل المثال ، قد يدفع نظام الفائز الأول إلى رفع مستويات المشاركة ، في الوقت الذي قد ينتج عن نظام القائمة النسبية توفير دعم قوي داخل السلطة التشريعية لمؤسسة الرئاسة ، على الرغم مما ورد في الجدول . بالإضافة إلى ذلك ، فإن ما يعتبر ميزة في واقع ما أو من قبل حزب ما ، قد يعتبر واحداً من العيوب في ظل ظروف أخرى أو من قبل حزب آخر . وعلى أية حال ، يمكن الاستدلال من خلال الجدول المذكور على بعض التبعات الممكنة المترتبة على اختيار النظام الانتخابي . كما وأنه يعطي دلالة على العلاقة التي تربط النظام الانتخابي الذي يتم اختياره بالناتج السياسي والمؤسسي المتمخض عن ذلك الخيار ، بما في ذلك المؤثرات المختلفة المترتبة على اختلاف بعض التفاصيل ضمن كل نوع من النظم الانتخابية .

جدول رقم ٧: ميزات وعيوب خمسة نظم انتخابية

النظام الانتخابي	الميزات	العيوب
نظام القائمة النسبية (List PR)	• نسبية النتائج • التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • قلة الأصوات الضائعة • سهولة انتخاب المرأة • انعدام/قلة الحاجة لترسيم الدوائر الانتخابية • انعدام الحاجة للانتخابات الفرعية/التكميلية • سهولة الاقتراع عن بعد • الحد من انتشار المناطق التي ينفرد الحزب الواحد بالسيطرة فيها • إمكانية ارتفاع مستويات المشاركة	• ضعف التمثيل الجغرافي • ضعف المساءلة والمحاسبة • إمكانية ضعيفة في حصول مؤسسة الرئاسة على دعم كافٍ داخل السلطة التشريعية • إمكانية ازدياد الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية • القوة الزائدة التي يمنحها للأحزاب السياسية • يمكن أن يسهل وصول الأحزاب المتطرفة إلى البرلمان • عدم إمكانية إقصاء حزب ما عن السلطة

النظام الانتخابي	الميزات	العيوب
نظام الفائز الأول (FPTP)	• قوة التمثيل الجغرافي • يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة • بسيط وسهل الفهم • يمنح الناخبين خيارات واضحة • يحفز على وجود معارضة متماسكة • يسهم في استبعاد الأحزاب المتطرفة • يمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين • قد يسهم في توفير دعم أكبر لمؤسسة الرئاسة ضمن السلطة التشريعية • قد يسهم في تشكيل حكومات تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية	• يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة • يعمل على استثناء الأقليات من التمثيل • يعمل على استثناء المرأة من التمثيل • يؤدي إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات • عادةً ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يسهل العبث بالدوائر الانتخابية لأغراض غير مشروعة • يصعب معه تنظيم الاقتراع عن بعد
نظام الجولتين (TRS)	• يعطي الناخبين فرصة ثانية للاختيار • يحد من انقسام الأصوات أكثر من أي من نظم الأغلبية الأخرى • بسيط وسهل الفهم • يسهم في تقوية التمثيل الجغرافي	• يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يحتاج إلى جولة ثانية عادةً ما تكون مكلفة مادياً وإدارياً • عادةً ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • يؤدي إلى اتساع الفارق الزمني بين الاقتراع وإعلان النتائج النهائية • يؤدي إلى خلل في نسبية النتائج • يسهم في تشتيت الأحزاب السياسية • قد يكون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في المجتمعات المنقسمة

النظام المتوازي (Parallel)	• التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • الحد من تشتيت الأحزاب السياسية • سهولة التوافق عليه أكثر من غيره • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحد من عدد الأصوات الضائعة	• نظام أكثر تعقيداً من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادةً ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد • لا يضمن نسبية النتائج
نظام النسبية المختلطة (MMP)	• نسبية النتائج • التعددية الحزبية • تقوية التمثيل الجغرافي • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحد من عدد الأصوات الضائعة	• نظام اكثر تعقيدا من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادةً ما يؤدي إلى انتخابات فرعية/تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد

إعتبارات حول مسألة التمثيل

تمثيل المرأة

١٤٨. هناك العديد من الطرق لرفع مستويات تمثيل المرأة. وكما سبق وذكرنا في الفقرة ١٠٧ أعلاه تميل نظم التمثيل النسبي إلى الإسهام في انتخاب أعداد أكبر من النساء. وبشكل عام، تعمل النظم الانتخابية التي تستند إلى دوائر انتخابية ذات أحجام أكبر (أي التي تنتخب أعداد أكبر من الممثلين عن كل منها) على تحفيز الأحزاب السياسية لترشيح مزيد من النساء على قوائمها، حيث أن التوازن الأكبر في تركيبة تلك القوائم بحيث تشمل مرشحين من الجنسين من شأنه أن يزيد من حظوظ تلك الأحزاب بالفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية. وتفرض بعض البلدان التي تستخدم نظام القائمة النسبية على الأحزاب السياسية تضمين نسبة معينة من النساء المرشحات على قوائمها.

١٤٩. وبالإضافة إلى نوع النظام الانتخابي الذي يتم اختياره، يمكن اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات بهدف رفع مستويات تمثيل المرأة، ومنها:

أ) أولاً، من خلال حجز حصة معينة من مقاعد البرلمان للنساء (الكوتا). ويتم إشغال هذه المقاعد من قبل المرشحات المنتخبات سواء من المناطق أو الدوائر الانتخابية، أو من قبل مرشحات الأحزاب

السياسية، وذلك بالتناسب مع حصة تلك الأحزاب من أصوات الناخبين على المستوى الوطني. ويتم اللجوء إلى هذا الإجراء عادةً في البلدان التي تعتمد أحد نظم الأغلبية، وعادةً ما يتم ضمانها (التأكيد على حجزها) من خلال المواد الدستورية. وهذا ما يحدث في كل من أفغانستان (حيث يحجز مقعدين للنساء عن كل واحدة من محافظات البلد البالغة ٣٢، أو ما يعادل ٢٥ بالمئة من المقاعد تقريباً)، وأوغندا (مقعد واحد لكل واحدة من الدوائر الانتخابية البالغة ٥٦، أو ما يعادل ١٨ بالمئة من مجموع المقاعد البرلمانية)، ورواندا (حيث يتم انتخاب ٢٤ امرأة من خلال دوائر خاصة لا تضم سوى المرشحات النساء، وهو ما يعادل ٣٠ بالمئة من مقاعد البرلمان). أما في الهند، فيتم تقسيم المقاعد المنتخبة في بعض الإدارات المحلية إلى ثلاث مجموعات، حيث لا يمكن ترشيح سوى النساء ضمن إحدى تلك المجموعات، ما يضمن للمرأة الحصول على ثلث المقاعد على الأقل، بالإضافة إلى ما ينتج عن مؤثرات جانبية تترتب على تحديد عدد الدورات التي يمكن للرجال خوض الانتخابات فيها بدورتين فقط.

ب) ثانياً، يمكن أن يفرض قانون الانتخابات على الأحزاب السياسية تسمية عدد محدد من المرشحات النساء. وهذا ما يستخدم عادةً في ظل نظم التمثيل النسبي، كما هي الحال في ناميبيا على سبيل المثال (٣٠ بالمئة من المرشحين على المستوى المحلي) والبيرو (٣٠ بالمئة من مجموع المرشحين). وهو ما يفرضه القانون فيما يتعلق بالمرشحين للمقاعد المنتخبة بموجب نظام القائمة النسبية ضمن نظام النسبية المختلطة في بوليفيا (٣٠ بالمئة من مجموع المرشحين). إلا أن ذلك بحد ذاته لا يضمن دائماً تحقيق الهدف المرجو، ما لم يضع القانون ضوابط تضمن ترتيب النساء المرشحات في مواقع قابلة للانتخاب على قوائم الأحزاب، بالإضافة إلى ضوابط كافية لتنفيذ ذلك على أرض الواقع. وهذا ما يحصل في الأرجنتين (حيث يفرض القانون تضمين القوائم ٣٠ بالمئة من المرشحات النساء في مواقع متقدمة وقابلة للانتخاب)، وفي بلجيكا (حيث يفرض القانون ترشيح امرأة من بين أول مرشحين على كل قائمة)، وكوستاريكا (٤٠ بالمئة من المرشحات النساء في مواقع متقدمة وقابلة للانتخاب).

ج) ثالثاً، يمكن أن تعتمد الأحزاب السياسية كوتا داخلية خاصة بها لترشيح عدد من النساء للانتخاب. وهذه هي الطريقة الأكثر شيوعاً لتحفيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والمستخدمة حول العالم ولكن بنسب متفاوتة من النجاعة، إذ يستخدمها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، والحزب البيروني والاتحاد الشعبي الراديكالي في الأرجنتين، وحزب أرض الآباء في بوليفيا، وحزب الثورة الديمقراطية في المكسيك، وحزب العمال في كل من أستراليا وبريطانيا، وكثير من الأحزاب في البلدان الاسكندنافية. ولقد أدى اللجوء إلى استخدام قوائم أولية نسائية محضة من قبل حزب العمال في بريطانيا في انتخابات العام ١٩٩٧ إلى رفع عدد النساء المنتخبات في مجلس العموم من ٦٠ إلى ١١٩ امرأة.

حسب المعطيات المتوفرة عام ٢٠٠٤، نص الدستور في ١٤ بلد على فرض كوتا نسائية (بما فيها أفغانستان مؤخراً)، بينما نصت على ذلك قوانين الانتخابات في ٣٢ بلد، وما لا يقل عن ١٢٥ حزب سياسي في ٦١ بلد اعتمدت كوتا طوعية خاصة بها. أما فيما يتعلق بأنواع النظم الانتخابية، نجد بأن ١٧ بلد تستخدم

أحد نظم الأغلبية تعتمد كوتا نسائية، بينما يعتمدها ١٥ بلد تعمل بإحدى نظم الانتخابات المختلطة و٤٥ بلد تعتمد نظماً نسبية. وذلك بالإضافة إلى كل من أفغانستان والأردن، حيث يتم استخدام أحد النظم الانتخابية الأخرى، والتي تعتمد الكوتا أيضاً.

١٥٠. أما السبل التي تضمن تمثيل المرأة فتختلف في مستويات نجاعتها ونتائجها على الأرض. فعلى سبيل المثال، يمكن لاعتماد طريقة الكوتا أن تضمن انتخاب المرأة، إلا أن الكثيرين، وخاصةً من النساء، يرون في ذلك إجراءً إرضائياً فحسب لا يهدف سوى إلى تحييد المرأة وتحجيم دورها. فالفوز بأحد مقاعد البرلمان لا يعني بالضرورة الحصول على موقع مؤثر في سلطة صنع القرار، وفي بعض البلدان، يتم تهميش النساء المنتخبات من مواقع صنع القرار، خاصةً عندما يتم انتخابهن من خلال مقاعد محجوزة للنساء فقط. ولكن على الرغم من ذلك، فلقد استطاعت المرأة في بلدان أخرى، ومن خلال استغلال الفرصة المتاحة لها عبر الكوتا، إثبات وجودها والإسهام بشكل فاعل في صنع القرارات ورسم السياسات، والتأثير بذلك على النهج التقليدي في العمل السياسي.

لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذه المسألة، أنظر قاعدة البيانات الشاملة حول الكوتا النسائية في الانتخابات، المعدة من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بالاشتراك مع جامعة ستوكهولم (www.quotaproject.org).

تمثيل الأقليات

١٥١. تتعدد السبل الرامية لتحسين مستويات تمثيل الأقليات. وكما هي الحال بالنسبة لتمثيل المرأة، تعمل النظم الانتخابية التي تستند إلى دوائر انتخابية ذات أحجام أكبر (أي التي تنتخب أعداد أكبر من الممثلين عن كل منها) على تحفيز الأحزاب السياسية لترشيح مزيد من المنتمين للأقليات على قوائمها، حيث أن التوازن الأكبر في تركيبة تلك القوائم بحيث تشمل مرشحين من الأقليات من شأنه أن يزيد من حظوظ تلك الأحزاب بالفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية. كما وأن اعتماد نسبة ضئيلة للحسم، أو غيابها بالكامل ضمن نظم الانتخاب النسبية من شأنه أن يسهم في تمكين الأقليات والمجموعات غير الممثلة من الحصول على تمثيل لها. وعادةً ما يتم حجز عدد من المقاعد، خاصةً في ظل استخدام أحد نظم الأغلبية الانتخابية، لتمثيل الأقليات والمجتمعات المحلية.

١٥٢. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال حجز عدد من المقاعد لضمان تمثيل الأقليات في البرلمان. ويتم حجز المقاعد لمجموعات معرفة ومحددة من الأقليات العرقية أو الدينية في بلدان تتنوع تركيبتها الاجتماعية، كما في كولومبيا (للأقلية السوداء)، وفي كرواتيا (لكل من الأقليات التالية: المجر، والطليان، والتشيك، والسلوفاك، والروثانيين، والأوكرانيين، والألمان، والنمساويين)، وفي الهند (لمختلف القبائل والطبقات)، وفي الأردن (للمسيحيين والشركس)، وفي النيجر (للطوارق)، وفي نيوزيلندا (لشعب الماوري)، وفي الباكستان (للأقليات من غير المسلمين)، وفي فلسطين (للمسيحيين)، وفي ساموا (للأقليات من غير السكان الأصليين)، وفي سلوفينيا (للمجر والطليان)، وفي تايوان (للسكان الأصليين).

يتم انتخاب الممثلين عن تلك الأقليات عادةً بنفس الطريقة التي يتم فيها انتخاب باقي الممثلين، إلا أن انتخابهم ينحصر أحياناً بالناخبين التابعين لتلك الأقليات المنصوص عليها في القانون. وذلك يتطلب بطبيعة الحال إعداد سجل خاص للناخبين من تلك الأقليات (أنظر الفقرات ١٥٥ إلى ١٥٧ أدناه). وبينما يتفق الكثيرون على الفائدة من ضمان تمثيل المجموعات الصغيرة والأقليات، إلا أن آخرون يرون أنه من الأفضل العمل على انتهاج سياسات تفضي إلى إفراز هيئات تشريعية تمثيلية دون المزيد من المعالجات والشروط القانونية، حيث أن الكوتا قد تؤدي إلى امتعاض الأكثرية والإضرار بجهود بناء الثقة والتعايش بين مختلف المجموعات الثقافية والاجتماعية.

١٥٣. وبدلا من حجز عدد من المقاعد، يمكن اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل في زيادة عدد ممثلي المقاطعات/الألوية أو المحافظات، الأمر الذي قد يسهم في رفع مستويات تمثيل المجموعات المتمركزة جغرافياً في مناطق محددة. ففي المملكة المتحدة البريطانية تحصل مقاطعات سكوتلندا وويلز على عدد من الممثلين في مجلس العموم يفوق العدد الذي يمكنهم الحصول عليه في حال اعتماد مبدأ الحجم السكاني لكل مقاطعة لتوزيع المقاعد. وكذلك الأمر بالنسبة للمقاطعات الجبلية في نيبال. ويوفر نظام ما يعرف «بالخاسر الأفضل» المستخدم حالياً في موريشيوس إمكانية أخرى لتحقيق ذلك، حيث يمنح الخاسرون الحاصلون على أعلى الأصوات (دائماً من بين المرشحين الخاسرين) والتابعون لأقليات عرقية محددة، يمنحون مقاعد في البرلمان وذلك للعمل على إيجاد توازن في تمثيل مختلف المجموعات العرقية في البلد.

١٥٤. كما ويمكن تعديل حدود الدوائر الانتخابية وتجييرها لضمان تمثيل الأقليات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كان قانون الحقوق الانتخابية يسمح للحكومة بترسيم حدود الدوائر الانتخابية بكافة الأشكال الملتوية وغير المتناسقة، وذلك بهدف إيجاد دوائر انتخابية تتمتع فيها بعض المجموعات العرقية بالأغلبية، مثل السود، أو اللاتينيين أو الأسيويين الأمريكان، وهو ما يمكن اعتباره على أنه تلاعب إيجابي (جيريماندرية ايجابية) في حدود الدوائر. وعلى أية حال، قلما تخلو أية إجراءات تهدف إلى حماية حقوق الأقليات في التمثيل من الجدل.

تمثيل المجتمعات المحلية

١٥٥. قامت بعض المجتمعات المنقسمة عرقياً باستغلال مفهوم المقاعد المحجوزة إلى أبعد حد ممكن. وذلك ليس فيما يتعلق بتوزيع المقاعد على أساس التوزيع العرقي للمجتمع فحسب، بل أن مجمل النظام التمثيلي في الهيئة التشريعية يستند كذلك إلى اعتبارات عرقية، حيث يفضي ذلك إلى وجود سجل انتخابي خاص بكل مجموعة أو فئة، وتنتخب كل من هذه المجموعات ممثليها بشكل منفصل (أي أنها لا تقترع لممثلي المجموعات الأخرى).

ففي لبنان يعمل بدوائر انتخابية تعددية محددة مسبقاً، حيث يتم توزيع المقاعد المخصصة لكل منها بين مختلف الطوائف المتواجدة في تلك الدائرة. ويتم انتخاب الممثلين بموجب نظام الكتلة، استناداً إلى سجلات للناخبين تخص كل واحدة من تلك الطوائف لشغل المقاعد الخاصة بكل طائفة. أما في فيجي، فيستطيع الناخبون الاقتراع لقوائم مفتوحة، بالإضافة إلى اقتراعهم لصالح مرشحي مجموعاتهم أو فئاتهم العرقية.

١٥٦ . ولقد تم الاستغناء عن هذه الإجراءات في غالبية الحالات (السجلات العرقية أو الطائفية المنفصلة)، بعدما اتضح بأن ذلك، وعلى الرغم من كونه يضمن للمجموعات والأقليات الحصول على تمثيل لها، إلا أنه يقوض جهود التعايش والتوافق بين مختلف المجموعات والفئات، ولا يدفع باتجاه التفاعل السياسي فيما بينها. كما وأن عملية تحديد هوية كل ناخب وتبعيته لإحدى المجموعات أو الفئات، وبالتالي توزيع المقاعد بينها بشكل عادل، عادةً ما يكون أمراً صعباً للغاية ولا يخلو من المخاطر. ففي الهند على سبيل المثال، تم بعد الاستقلال إلغاء الدوائر الانتخابية المعتمدة في العهد الاستعماري بشكل منفصل لكل من المسلمين، والمسيحيين، والسيخ وغيرهم، على الرغم من الإبقاء على بعض المقاعد المحجوزة لتمثيل القبائل والطبقات (أنظر الدراسة الخاصة في هذا الدليل). كما وتم الاستغناء عن إجراءات وسجلات مماثلة في كل من باكستان، وقبرص وزيمبابوي. وعلى الرغم من الجدل المحيط باستخدامها في فيجي، ما زال انتخاب الممثلين في البرلمان يتم من خلال سجلات منفصلة لكل من الفيجيين الأصليين، والهنود، والروتومان، بالإضافة إلى السجل الخاص بباقي الناخبين.

١٥٧ . بينما تسند مهمة تحديد المجموعة/الفئة التي يتبع لها كل ناخب إلى جهات مسؤولة عن تسجيل الناخبين في بعض الحالات، يترك تحديد ذلك في حالات أخرى للناخب للقيام بذلك بنفسه. أما المثال الأهم للسجل المنفصل والمعمول به في الديمقراطيات الحالية فنجده في السجل الاختياري الخاص بشعب الماوري في نيوزيلندا. حيث يمكن للناخب من هذه الفئة أن يختار تسجيل نفسه على سجل الناخبين العام أو على السجل الخاص بتلك الأقلية، والتي تنتخب حالياً سبعة ممثلين لها في البرلمان. إلا أن نتائج الانتخابات الأولى بموجب نظام نسبي في نيوزيلندا منذ العام ١٩٩٦ قد أضعفت المبررات لاستخدام السجل الخاص، حيث فاز بالانتخاب على أساس السجل العام للناخبين عدد من الممثلين من جماعة الماوري يساوي ضعف العدد المنتخب بموجب السجل الخاص بتلك الفئة.

مواعيد الانتخابات

١٥٨ . يمكن إجراء الانتخابات على مراحل وليس بالضرورة في يوم واحد أو محدد، سواء كانت تلك انتخابات تشريعية، عامة، أو محلية أوغيرها. ويمكن أن يكمن السبب في فصل مواعيد الانتخاب وتوزيعها على فترات زمنية متباعدة في اعتبارات عملية وسياسية في نفس الوقت. وعادةً ما يتم تنظيم الانتخابات على مراحل عندما يتطلب ذلك مزيداً من التحضيرات اللوجستية (كما هي الحال في انتخابات مجلس العموم في الهند)، أو عندما تفرض ذلك الاعتبارات الأمنية. ونجد بأن الاعتبارات الإدارية والأمنية تجعل تنظيم الانتخابات على مراحل متتالية، إن من حيث التوقيت أو من حيث المواقع، أسهل بكثير بالنسبة للجنة الانتخابات الهندية. ويمكن أن تفصل عدة أسابيع بين الانتخابات التشريعية في كل مقاطعة والتي تليها. أما الصعوبات التي تواجه تنظيم الانتخابات على مراحل فتكمن في تأمين وحماية أصوات الناخبين المقترعين. حيث أنه يجب تأمين الأصوات الخاصة بالأماكن التي انتهت من الاقتراع في موقع مركزي آمن إلى أن تنتهي باقي المواقع من الاقتراع، وذلك كي لا تؤثر نتائج الانتخابات في المواقع الأولى في سلوك وتوجهات الناخبين في المواقع التي لم تنتخب بعد.

١٥٩ . أما الإجراء الأكثر شيوعاً فهو تنظيم الانتخابات الرئاسية، والتشريعية والمحلية في مواعيد مختلفة. حيث دلت التجارب على أن تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نفس الوقت وبشكل متزامن من

شأنه أن يرجح كفة حزب مرشح الرئاسة صاحب أفضل الحظوظ في الفوز، الأمر الذي ينتج عنه تماسكاً وتناسقاً أكبر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالتالي منح السلطة التنفيذية سلطة أقوى في إدارة الحكم، خاصةً في الديمقراطيات الناشئة. لكن، إذا كانت هناك رغبة في تدعيم الفصل بين السلطات، وإذا سمحت بذلك الاعتبارات والقدرات اللوجستية، فقد يكون من الضروري العمل على فصل الانتخابات الرئاسية عن التشريعية وتنظيمها في مواعيد مختلفة.

التصويت عن بعد

١٦٠ . يستخدم التصويت عن بعد في العديد من البلدان، بما فيها الديمقراطيات الناشئة والراسخة، وذلك في محاولة لرفع مستويات المشاركة. وقد يتم التصويت عن بعد من خلال الاقتراع شخصياً في موقع يختلف عن مركز الاقتراع الذي يتبع له الناخب، أو في موعد يختلف عن موعد الانتخابات، أو من خلال اتباع إجراءات محددة لإرسال الصوت عبر البريد أو الاقتراع بالوكالة. ويمكن للأصوات عن بعد أن تمثل نسبة هامة من مجمل أصوات الناخبين، خاصةً عندما تنحصر الشروط لممارسة ذلك في حدها الأدنى. ففي فنلندا تبلغ نسبة الأصوات عن بعد حوالي ٣٧ بالمئة من مجمل أصوات الناخبين، وفي انتخابات عام ٢٠٠٣ في جزر المارشال بلغت تلك النسبة ٥٨ بالمئة. أما في السويد، حيث تبلغ نسبة الأصوات عن بعد حوالي ٣٠ بالمئة عادةً، فيمكن للناخبين تغيير صوتهم عن بعد من خلال التوجه إلى مركز الاقتراع الخاص بهم يوم الانتخاب. إلا أن استخدام الاقتراع عن بعد له انعكاساته على تصميم النظام الانتخابي، كما وأنه على درجة من الأهمية فيما يتعلق بسلامة ونزاهة العملية الانتخابية.

١٦١ . ويسهل تطبيق التصويت عن بعد في ظل نظام القائمة النسبية المستند إلى قوائم وطنية وحيث يتم ترشيح قائمة واحدة عن كل حزب، بينما يصبح بالغ التعقيد في ظل نظام يستند إلى دوائر انتخابية فردية. وعندما يتعلق الأمر بالاقتراع من خارج حدود البلد المعني، يجب الانتباه إلى ضرورة تأمين وصول ورقة الاقتراع الصحيحة إلى كل ناخب (أي الورقة التي تخص الدائرة الانتخابية التي يتبع لها) وتنظيم ذلك بكل حذر ودقة. فقد لا تسير العملية حسب المطلوب فيما لو طلب من الممثليات الدبلوماسية توزيع أوراق الاقتراع إذا ما كان البلد المعني ينقسم إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية، أخذاً بعين الاعتبار الصعوبات اللوجستية الكامنة في ضمان استلام كل ممثلية لأوراق الاقتراع الصحيحة والمطلوبة وبالتالي قدرتها على إيصال الورقة الصحيحة لكل ناخب بشكل فردي. أما إذا ما اختير اللجوء إلى إرسال أوراق الاقتراع عبر البريد فيجب أخذ انعكاسات ذلك على الجدول الزمني للعملية الانتخابية.

١٦٢ . بعد الإدلاء بها، يمكن دمج الأصوات عن بعد مع باقي أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يتبع لها الناخب عن بعد (كما في نيوزيلندا)، أو يمكن عدها وفرزها بشكل منفرد ضمن دوائر خارجية خاصة بالمقترعين خارج البلد (كما في كرواتيا)، أو إتباعها للأصوات في دائرة انتخابية محددة أو أكثر (كما في إندونيسيا)، أو إضافتها إلى مجموع الأصوات على المستوى الوطني عندما يقوم النظام على أساس التمثيل النسبي للقائمة من خلال قوائم وطنية (كما في هولندا).

مستويات المشاركة

١٦٣ . هناك علاقة مباشرة بين مستوى المشاركة في الانتخابات (بمعنى نسبة الناخبين المشاركين بالاقتراع) والنظام الانتخابي المعتمد. وترتبط نظم التمثيل النسبي بشكل عام بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين. أما في نظم الأغلبية، فعادةً ما ترتفع نسبة المشاركة عندما يتوقع جمهور الناخبين نتائج متقاربة لمختلف الأحزاب أو المرشحين، على العكس مما يحصل عندما يكون واضحاً للجميع تفوق حزب ما منذ البداية.

١٦٤ . وللعمل على الارتقاء بشرعية العملية الانتخابية، قامت بعض البلدان، وخاصة جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، بإدخال نسب إلزامية للمشاركة كحد أدنى لاعتبار الانتخابات على أنها صحيحة وقانونية: فلو لم تصل نسبة المشاركة إلى الحد المطلوب في دائرة انتخابية ما (٥٠ بالمئة على سبيل المثال)، لا تعتبر الانتخابات صحيحة في تلك الدائرة وتتم إعادتها. إلا أن إدخال مثل هذه النسب الإلزامية يزيد في تعقيد العملية الانتخابية من الناحية الإدارية فيما لو أخفقت الانتخابات المعادة مراراً وتكراراً في تحقيق النسبة المطلوبة. ففي أوكرانيا على سبيل المثال تم إلغاء نسبة المشاركة الإلزامية في انتخابات عام ١٩٩٨ بعدما أخفقت الانتخابات التكميلية المعادة في تحقيق نسبة المشاركة المطلوبة.

١٦٥ . وتعمد عدة بلدان لمعالجة مسألة المشاركة من خلال فرض الاقتراع كواجب قانوني إلزامي على الناخب، كما يحدث في كل من أستراليا، وبلجيكا، واليونان وكثير من دول أمريكا اللاتينية. إلا أن الكثير من البلدان الأخرى ترفض هذا الإجراء من منطلق مبدأي. وبينما يمكن اللجوء لهذا الإجراء في ظل أي من النظم الانتخابية، يمكن كذلك تطبيقه بالتزامن مع أي من الإجراءات الأخرى الهادفة إلى رفع مستويات مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية.

إعتبارات إضافية حول الانتخابات الانتقالية ومراحل ما بعد الصراعات

١٦٦ . عادةً ما لا يتوفر الوقت الكافي للحوار والتفاوض في المراحل الانتقالية والتي تلي انتهاء الصراعات مباشرة. حيث يمكن أن تدفع التطورات السياسية الناتجة عن التوصل لاتفاق سلام أو عن سقوط نظام ديكتاتوري باتجاه إجراء انتخابات بأسرع ما يمكن. وبينما تبقى الكثير من الاعتبارات المتعلقة بنجاعة وجودة الانتخابات الانتقالية ومعوقاتها بعيدة عن اختصاص هذا الدليل، إلا أن هناك بعض المسائل المتعلقة بتصميم النظام الانتخابي في هذه الظروف والتي لا بد من التطرق لها.

١٦٧ . تحتاج النظم الانتخابية المختلفة إلى فترات زمنية متفاوتة لإعداد البنية التحتية الضرورية لتطبيق كل منها. فمسألتي تسجيل الناخبين وترسيم الدوائر الانتخابية، على سبيل المثال، من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الوقت لإتمامها، والتي من شأنها أن تفضي إلى صعوبات تمس شرعية العملية الانتخابية برمتها. فلو قام النظام الانتخابي على أساس اقتراع كافة الناخبين شخصياً، بحيث يتم استخدام إحدى الوسائل الشائعة للدلالة على قيام الناخب بالاقتراع والحيلولة دون ممارسته لذلك أكثر من مرة واحدة، فيمكن العمل بنظام القائمة النسبية على أساس دائرة وطنية واحدة تشمل كافة مساحة البلد، دون الحاجة لسجل الناخبين ولا لترسيم الدوائر الانتخابية. أما لو كان الخيار اعتماد أحد نظم الأغلبية على أساس دوائر انتخابية فردية،

فسيتطلب ذلك إنجاز كلا الأمرين (السجل وترسيم الدوائر) قبل إجراء الانتخابات. وعلى أية حال فقد لا يكون النظام الانتخابي الذي يتم اختياره لتنظيم أول انتخابات انتقالية هو الأفضل على المدى الطويل، على الرغم من أن التغيير المستمر في النظام الانتخابي، بحيث لا يتمكن الناخبون ولا المرشحون أو الأحزاب من الاعتياد على النظام المعتمد في كل مرة، أمر غير مرغوب فيه كذلك.

١٦٨ . عادةً ما يميل القائمون على التفاوض حول ماهية النظام الانتخابي وتفاصيله إلى جعله شمولياً إلى أبعد الحدود، ما يحدو بهم إلى تخفيف شروط المشاركة وعدم تعقيدها، سواء من خلال اعتماد شروط سهلة للترشيح أو من خلال اعتماد نظام لا ينطوي على نسبة حسم عالية (في شقيها القانوني/الرسمي أو الفعلي). وفي المقابل، فقد يعنى المفاوضون بالحد من تعدد الأحزاب السياسية وانسياقها خلف الاعتبارات الشخصية أو العرقية، ما يدفعهم نحو رفع شروط المشاركة وضبطها بشكل أكبر. إلا أن ظهور أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية يبدو بأنه أحد الميزات الملازمة للانتخابات التي تعقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية، لكن كثيراً منها لا تلبث أن تتلاشى بعدما تثبت فشلها في الانتخابات.

١٦٩ . في حالات التحول نحو الديمقراطية في المجتمعات التي تعاني من جو سياسي هش ومنقسم، هناك الكثير من الأصوات المنادية بأفضلية البدء في تنظيم انتخابات محلية، ومن ثم الانتقال، شيئاً فشيئاً وتمشياً مع تحسن الظروف السياسية والمادية، إلى مستويات أعلى حتى الوصول إلى المستوى الوطني، كما تم طرحه في السودان على سبيل المثال. وفي حال اللجوء إلى هذا الخيار، فمن المهم بمكان تصميم النظام الانتخابي بما يفي بالمتطلبات السياسية للانتخابات المحلية وبشكل قابل للتطبيق أخذاً بعين الاعتبار الوقت المتوفر والظروف المحيطة.

١٧٠ . وقد يكون لتمكين المهجرين واللاجئين من المشاركة في الانتخابات أهمية خاصة في حالات ما بعد الصراع. إذ نجد في التأثير البالغ لأصوات المهجرين واللاجئين في البوسنة والهرسك مثالاً حياً على ذلك. ففي انتخابات عام ١٩٩٨، تم تسجيل ما مجموعه ٣١٤،٠٠٠ ناخب للاقتراع من خارج البلد، من أصل حوالي مليوني ناخب، حيث تواجد حوالي نصفهم في كل من كرواتيا ويوغوسلافيا سابقاً (صربيا حالياً)، بينما توزع الباقون على ٥١ بلد آخر. وشارك ٦٦ بالمئة من هؤلاء الناخبين بالاقتراع.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

٤. النظم الانتخابية، الأطر المؤسسية وإدارة الحكم

١٧١ . للنظم الانتخابية تأثيراتها الخاصة فيما يتعلق بمسائل إدارة الحكم ، ورسم السياسات والاستقرار السياسي بشكل عام . إذ ينتج عن مختلف النظم الانتخابية تبعات محددة تتعلق بإدارة الحكم في الأنظمة البرلمانية . وبشكل خاص ، هناك فارق كبير في التأثيرات الناتجة عن النظم الانتخابية التي تدفع باتجاه تمكين الحزب الواحد من السيطرة على الحكم (كنظم الأغلبية) وتلك الناتجة عن النظم التي تميل إلى إفراز حكومات ائتلافية (كنظم التمثيل النسبي) . وينتج عن كلتا الحالتين تبعات واضحة تنعكس على النظام السياسي: إذ تكون عملية صنع القرار ورسم السياسات ، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات أوضح وأسهل في ظل حكومة الحزب الواحد ، بينما تعمل الحكومات الائتلافية على توليد سياسات أكثر تمثيلاً من خلال إشراك عدد أكبر من الأحزاب والقوى السياسية . وبنفس الوقت ، يسهل على حكومة الحزب الواحد اعتماد تحولات جذرية في سياساتها بينما يتطلب ذلك المزيد من التفاوض والجدل في ظل الحكومات الائتلافية .

١٧٢ . تنتخب معظم البلدان التي تعتمد نظاماً رئاسياً أو شبه رئاسي رئيسها بشكل مباشر . كما وتعمل على انتخاب رئيسها بشكل مباشر كذلك بعض الجمهوريات التي ينص دستورها على اعتماد النظام البرلماني .

أما في الأنظمة الرئاسية ، فتعتمد شرعية الرئاسة إلى حد كبير على الطريقة التي يتم انتخاب الرئيس من خلالها . إذ نجد بأن الرؤساء المنتخبين من خلال نظام يحتم عليهم الفوز بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين يتمتعون بشرعية أقوى لطرح وتنفيذ أجندتهم السياسية من أولئك المنتخبين بموجب نظام لا يتطلب فيه الفوز إلا بأغلبية بسيطة من الأصوات . ولذلك انعكاساته الهامة على العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية ، إذ يتمكن الرئيس المنتخب بالأغلبية المطلقة من الاستناد إلى شرعية أكبر في مواجهة أي صراع قد يحصل بينه وبين السلطة التشريعية . وعلى العكس من ذلك ، نجد بأن انتخاب الرئيس التشيلي سالفادور أليندي سنة ١٩٧٠ بفوزه بنسبة ٣٦ بالمئة فقط من أصوات الناخبين ، والذي تلازم مع انتخاب برلمان يميني معارض ، قد أسهم في إيجاد الأرضية الملائمة للانقلاب العسكري ضده سنة ١٩٧٣ .

١٧٣ . وتختلف طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بين الأنظمة البرلمانية والأنظمة شبه الرئاسية والرئاسية . ففي الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية لا تستند مواقف الرئيس وسياساته إلى حفاظه على ثقة السلطة التشريعية: حيث لا يمكن إقصاء الرئيس عن منصبه بناءً على اختلاف في السياسات بينه وبين السلطة التشريعية . إلا أن التجربة في بلدان أمريكا اللاتينية على وجه التحديد تثبت بأن افتقاد الرئيس المنتخب بشكل مباشر لأغلبية داعمة له داخل السلطة التشريعية لا يسهم في قيام حكومات فاعلة بل على العكس من ذلك يعرقل عمل السلطة التنفيذية .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأنه من الضروري النظر إلى كافة الاعتبارات عند النظر في النظم الانتخابية المعتمدة لانتخاب كل من الرئاسة والسلطة التشريعية معاً ، في الديمقراطيات التي تتبع الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية ، على الرغم من أن الأدوار المختلفة لكلتا السلطتين تفرض اعتبارات وعوامل مختلفة يجدر الأخذ بها أثناء اختيار النظام الانتخابي الخاص بكل منهما . إذ يجب الأخذ في نفس الوقت بكافة الاعتبارات المتعلقة بتزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو تباعدها ، وكذلك الضوابط التي تحفز أو تحد من تشتت الأحزاب السياسية ، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحديد العلاقة بين الأحزاب السياسية والممثلين المنتخبين .

إنتخاب الرئيس

١٧٤ . يمكن من حيث المبدأ اللجوء إلى استخدام أي من نظم الانتخاب المستندة إلى دوائر انتخابية فردية لتنظيم الانتخابات الرئاسية المباشرة . فعندما يتم انتخاب الرئيس ، بصفته السلطة التنفيذية الأعلى في البلاد ، يفضل العمل بأحد النظم الانتخابية التي تقوم على الفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات للفوز بالرئاسة . لذلك ، نجد بأن غالبية البلدان التي تنتخب رئيسها انتخاباً مباشراً تستخدم نظام الجولتين .

١٧٥ . يستفيد المرشحون المتقدمون في نتائج الجولة الأولى من الفاصل الزمني بين الجولتين للعمل على حشد الدعم والتأييد من قبل المرشحين الخاسرين في الجولة الأولى وناخبيهم . وعادةً ما ينحصر هذا النوع من التحالفات والتفاهمات في اعتبارات تتعلق بتحديد هوية الفائز في الجولة الثانية ، دون الاستناد بالضرورة إلى توافق مسبق حول البرامج والسياسات ، كما يمكن أن يحصل في ظل النظم التفضيلية المنتظمة من خلال جولة انتخابية واحدة . بالإضافة إلى ذلك ، وكما سبق وأشرنا في موقع آخر من هذا الدليل ، فإن نظام الجولتين يرفع من تكاليف العملية الانتخابية كما أنه يتطلب مزيداً من الموارد لتطبيقه ، زد على ذلك النتائج المضرة بالنظام السياسي برمته والتي يؤدي إليها انخفاض مستويات المشاركة في الجولة الثانية ، مقارنة بالجولة الأولى ، والذي قد يشكل انخفاضاً حاداً في بعض الأحيان . لهذا السبب تنتشر مؤخراً محاولات البحث في إمكانية استخدام نظم أخرى لتنظيم الانتخابات الرئاسية ، كنظام الصوت البديل .

انتخاب الرئيس من خلال نظام الفائز الأول

١٧٦ . تتمثل الطريقة الأبسط في انتخاب الرئيس من خلال الفوز بموقع الرئاسة من قبل المرشح الحاصل

على أعلى عدد من الأصوات ، حتى ولو لم يعن ذلك فوزه بالأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين . وهذا ما يعمل به في انتخابات الرئاسة في كل من البوسنة والهرسك ، والكاميرون ، وجزر القمر ، وغينيا الاستوائية ، وغوايانا ، وهندوراس ، وأيسلاندا ، وكيريباتي ، وكوريا الجنوبية ، ومالاوي ، والمكسيك ، وفلسطين ، وبنما ، والبرغواي ، والفلبين ، ورواندا ، وسنغافورة ، وتايوان ، وتونس ، وفنزويلا ، وزامبيا . ومن الواضح بأن هذا النظام هو نظام بسيط ، قليل التكلفة وفعال ، إلا أنه يفسح المجال ، خاصةً في الحالات التي يزداد فيها عدد المرشحين المتنافسين ، أمام انتخاب رئيس لا يفوز سوى بعدد قليل من أصوات الناخبين ، ما يفقده إمكانية الظهور كخيار للأغلبية ، بل على العكس من ذلك فقد يبدو وكأن أغلبية معتبرة من الناخبين المقترعين للمرشحين الآخرين تعارض انتخابه . وهناك العديد من الأمثلة على ذلك ، ومنها ما حصل في انتخابات عام ١٩٩٣ في فنزيلا حيث فاز السيد رفائيل كالديرا بالانتخاب بحصوله على ٣٠,٥ بالمئة فقط من أصوات الناخبين ، وانتخابات عام ١٩٩٢ في الفلبين ، حيث انتخب السيد فيدل راموس ، أحد المرشحين السبعة ، بفوزه بنسبة ٢٤ بالمئة فقط من أصوات الناخبين . أما في تايوان ، ففاز مرشح المعارضة في انتخابات عام ٢٠٠٠ بحصوله على ٣٩ بالمئة من الأصوات ، بفارق لا يصل إلى ٣ بالمئة فقط عن المرشح التالي .

لجنة الإنتخابات المركزية

انتخابات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

١٩٩٦/١/٢٠

لا تقترع لصالح أكثر من مرشح واحد (ضع إشارة X بجانب المرشح الذي تختار)

X	رقم	إسم المرشح
	١	محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات (أبو عمار)
	٢	سميحة يوسف مصطفى القبج خليل (أم خليل)

نموذج ورقة اقتراع من فلسطين حيث يستخدم نظام الفائز الأول في انتخابات الرئاسة

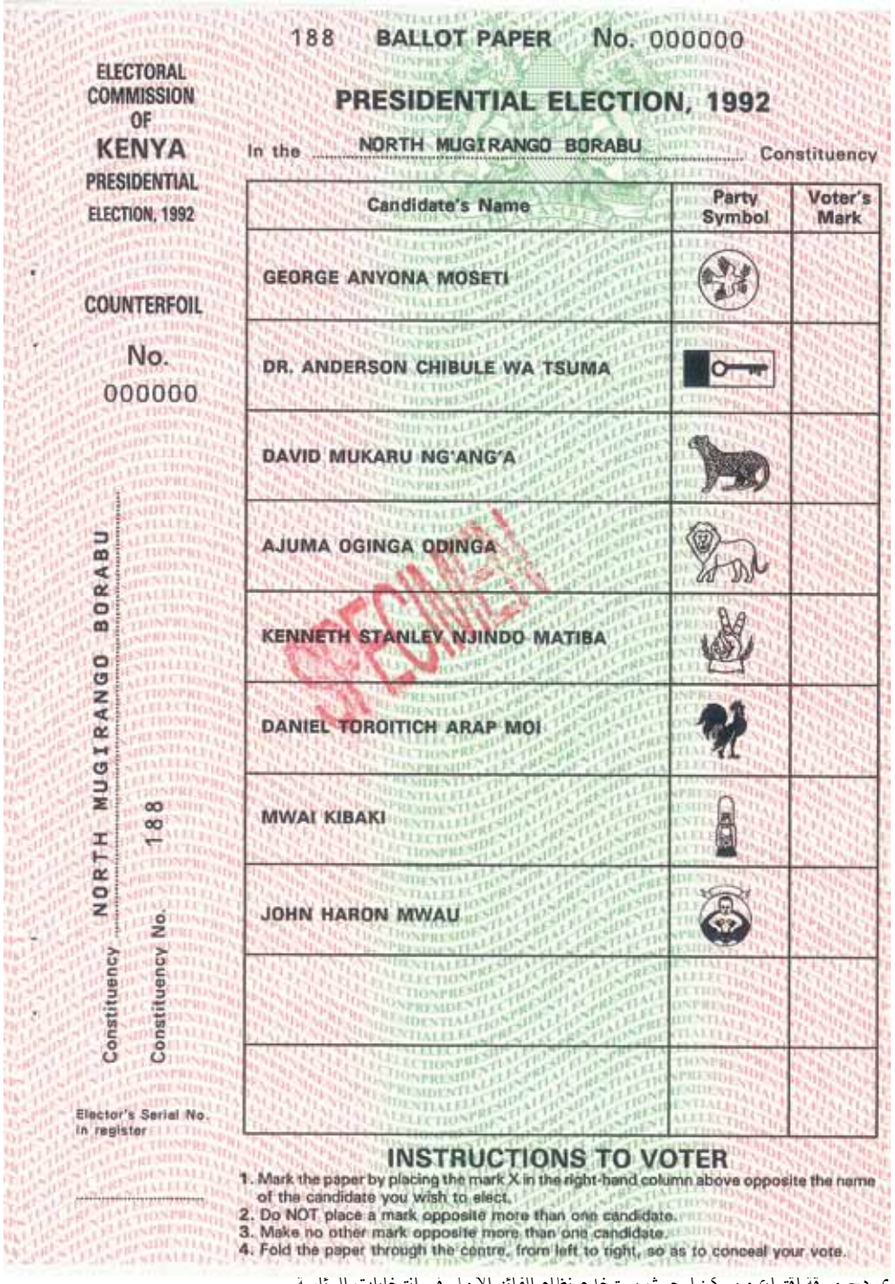
188 BALLOT PAPER No. 000000

ELECTORAL COMMISSION OF KENYA PRESIDENTIAL ELECTION, 1992

PRESIDENTIAL ELECTION, 1992

In the NORTH MUGIRANGO BORABU Constituency

COUNTERFOIL

No. 000000

Constituency NORTH MUGIRANGO BORABU

Constituency No. 188

Elector's Serial No. in register .....

Candidate's Name	Party Symbol	Voter's Mark
GEORGE ANYONA MOSETI		
DR. ANDERSON CHIBULE WA TSUMA		
DAVID MUKARU NG'ANG'A		
AJUMA OGINGA ODINGA		
KENNETH STANLEY NJINDO MATIBA		
DANIEL TOROITICH ARAP MOI		
MWAI KIBAKI		
JOHN HARON MWAU		

SPECIMEN

INSTRUCTIONS TO VOTER

1. Mark the paper by placing the mark X in the right-hand column above opposite the name of the candidate you wish to elect.
2. Do NOT place a mark opposite more than one candidate.
3. Make no other mark opposite more than one candidate.
4. Fold the paper through the centre, from left to right, so as to conceal your vote.

نموذج ورقة اقتراع من كينيا حيث يستخدم نظام الفائز الاول في انتخابات الرئاسة

١٧٧ . وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم انتخاباتها الرئاسية استناداً إلى نظام الفائز الأول على مستوى الولايات، حيث يفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات في كل ولاية بكافة أصوات المجمع الانتخابي الخاص بتلك الولاية، وذلك باستثناء ما يحصل في كل من ولاية ماين ونبراسكا، حيث يخصص للفائز على مستوى الولاية صوتين من أصوات المجمع الانتخابي، بينما يعطى الفائز في كل واحدة من الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات الكونغرس في الولاية صوتاً واحداً. بعد ذلك يقوم المجمع الانتخابي بانتخاب الرئيس عملاً بنظام الأغلبية المطلقة. ويمكن أن يؤدي هذا النظام إلى فوز أحد المرشحين بالرئاسة على الرغم من حصوله على عدد من أصوات الناخبين يقل عن أصوات منافسيه على المستوى العام، كما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٠ حيث فاز مرشح الحزب الجمهوري جورج بوش بالرئاسة على الرغم من حصوله على عدد من الأصوات يقل بحوالي نصف مليون صوت عما حصل عليه منافسه عن الحزب الديمقراطي، آل غور.

انتخاب الرئيس عملاً بنظام الجولتين

١٧٨ . كما هي الحال في الانتخابات التشريعية، يمكن اللجوء إلى تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم فوز أي من المرشحين في الجولة الأولى بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، وذلك لتفادي فوز مرشح ما بحصوله على نسبة ضئيلة فقط من تلك الأصوات. ويمكن تنظيم ذلك من خلال حصر المنافسة في الجولة الثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى (وهو ما يعرف بنظام الأغلبية المطلقة)، أو من خلال تمكين عدد أكبر من المرشحين الراغبين من المشاركة في الجولة الثانية (نظام الأغلبية النسبية)، كما سبق وبينا أعلاه (أنظر الفقرة ٩٦). وتستخدم نظام الجولتين لتنظيم انتخاباتها الرئاسية كل من فرنسا، ومعظم دول أمريكا اللاتينية، وكافة الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى والتابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً، بالإضافة إلى العديد من البلدان الناطقة بالفرنسية في القارة الأفريقية. أما الدول الأفريقية الأخرى التي تستخدم هذا النظام فهي أنغولا، والقرن الأخضر (كاب فيردي)، وغامبيا، وغانا، وغينيا–بيساو، وكينيا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا، وساو تومي، وجزر سيشيل، وسيراليون، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. وفي أوروبا، فبالإضافة إلى فرنسا يستخدم نظام الجولتين في كل من أرمينيا، وأذربيجان، والنمسا، وبيلاروسيا، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وفنلندا، وجورجيا، وليتوانيا، ومقدونيا، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وروسيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وأوكرانيا. كما وأنه يستخدم في كل من أفغانستان، وهايتي، وإندونيسيا، وإيران، وتيمور الشرقية واليمن.

١٧٩ . وهناك بعض التعديلات التي تم إدخالها على نظام الجولتين في بعض الحالات. ففي كوستاريكا، يمكن لمرشح ما الفوز بالرئاسة بحصوله على ٤٠ بالمئة فقط من أصوات الناخبين في الجولة الأولى. وعلى العكس من ذلك، نجد بأن النظام في سيراليون يحتم الفوز بنسبة ٥٥ بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى لتفادي الذهاب إلى جولة ثانية. أما في الأرجنتين فيمكن الفوز بالرئاسة في الجولة الأولى من خلال الحصول على ٤٥ بالمئة من الأصوات، أو من خلال حصول أحد المرشحين على ٤٠ بالمئة من الأصوات إذا كان الفارق بينه وبين المرشح الذي يليه يزيد عن ١٠ بالمئة. وهو ما يعمل به كذلك في الإكوادور.

نموذج ورقة اقتراع من أفغانستان حيث يستخدم نظام الجولتين في انتخابات الرئاسة

١٨٠ . تعتمد بعض البلدان مطلباً إضافياً يتمثل في تحقيق حد أدنى من نسبة المشاركة في الانتخابات، عادةً ما يكون ٥٠ بالمئة من مجموع الناخبين المسجلين، كما هي الحال في روسيا الاتحادية والعديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهو ما يعتبر إجراءً إضافياً للتأكيد على شرعية النتائج.

١٨١ . أسفر استخدام نظام الجولتين في بلدان أمريكا اللاتينية عن جدل كبير، وذلك باستثناء بعض الحالات في البلدان التي تمكنت أحزابها السياسية من التوصل إلى توافقات وتحالفات تسبق الانتخابات لتمكين مرشحي الرئاسة من الفوز بالانتخاب في الجولة الأولى (كما في انتخابات عام ١٩٩٤ في البرازيل وانتخابات العامين ١٩٨٩ و١٩٩٤ في تشيلي على سبيل المثال). في انتخابات عام ١٩٩٠ في البيرو فاز ألبيرتو فوجيموري بالانتخابات بحصوله على ٥٦ بالمئة من الأصوات في الجولة الثانية، بينما لم يحصل حزبه سوى على ١٤ مقعداً من أصل ٦٠ في مجلس الشيوخ وعلى ٣٣ مقعداً من أصل ١٨٠ في مجلس العموم. أما في انتخابات عام ١٩٨٩ في البرازيل، فقد فاز فيرناندو كولور ديميلو بحصوله على أقل من نصف الأصوات في الجولة الثانية، إلا أن حزبه لم يفز في الانتخابات التشريعية التي أجريت في موعد مختلف عن موعد الانتخابات الرئاسية سوى بثلاثة مقاعد من أصل ٧٥ في مجلس الشيوخ، وعلى ٤٠ مقعد فقط من أصل ٥٠٣ في مجلس النواب. وفي الإكوادور لم يحصل حزب أي من الرؤساء المنتخبين على أغلبية في البرلمان منذ اعتماد نظام الجولتين سنة ١٩٧٨.

وتثبت الإشكاليات المتعلقة بإدارة الحكم والناتجة عن هذه الحالات أهمية النظر إلى كافة الاعتبارات والمسائل المرتبطة ببعضها البعض والمتعلقة بمسائل الحكم والإطار المؤسسي بذات القدر من الاهتمام. فعلى الرغم من أن نظام الجولتين أدى في جولته الثانية إلى انتخاب رؤساء يتمتعون بتأييد الأغلبية، إلا أنه تلازم مع نظم انتخابية تشريعية لم تضمن لهم تحقيق أغلبية كافية داخل السلطة التشريعية. وفي البرازيل على وجه التحديد حفز ذلك على مزيد من تشتيت النظام الحزبي في البلاد. وبينما تمكن المرشحون الفائزون من ضمان تأييد أحزاب سياسية أخرى لهم بين الجولتين الأولى والثانية، إلا أنهم أخفقوا في الحفاظ على ذلك التأييد بعد فوزهم بالانتخابات.

انتخاب الرئيس بموجب النظم التفضيلية

١٨٢ . تتمثل إحدى الطرق الممكنة للالتفاف على مساوئ نظام الجولتين في دمجهما في جولة انتخابية واحدة. وهناك عدة طرق للقيام بذلك، في مقدمتها اللجوء إلى نظام الصوت البديل، والمعمول به لانتخاب الرئيس في جمهورية أيرلندا. حيث يمكن لمرشح لا يحصل على أعلى الأفضليات التغلب على مرشح متقدم عليه من خلال حصوله على عدد كبير من الأفضليات الثانية من أصوات الناخبين. ويعطي فوز السيدة ماري روبنسون في انتخابات الرئاسة للعام ١٩٩٠ مثالاً حياً على الاستفادة من تطبيق النظام التفضيلي بهذا الشكل.

١٨٣ . أما الإمكانية الأخرى فتكمن في استخدام النظام المعمول به لانتخاب الرئيس في سريلانكا وكذلك لانتخاب رئيس بلدية لندن، والمعروف باسم الصوت التكميلي. حيث يطلب من الناخبين تحديد أفضلياتهم الأولى والثانية من بين المرشحين (وحتى الثالثة في سريلانكا). أما طريقة تطبيق هذا النظام

فتختلف في كلتا الحالتين: ففي سريلانكا يطلب من الناخبين ترقيم مرشحيهم المفضلين من خلال الأرقام التسلسلية، ١ و٢ و٣، كما هي الحال في نظام الصوت البديل أو نظام الصوت الواحد المتحول. أما في لندن فلا يحتاج الناخبون لاستخدام الأرقام، حيث تحتوي ورقة الاقتراع على عمودين، يستخدم الأول لتحديد الأفضلية الأولى بينما يستخدم الثاني لتحديد الأفضلية الثانية بين مختلف المرشحين، ويقوم الناخبون بالتأشير على مرشحهم المفضل بالدرجة الأولى في العمود الأول وبالتأشير على مرشحهم المفضل بالمرتبة الثانية في العمود الثاني.

١٨٤. أما فرز الأصوات فيتم بذات الطريقة في كلتا الحالتين: فإذا فاز أحد المرشحين بالأغلبية المطلقة لأفضليات الناخبين الأولى يفوز بالانتخابات، وإلا فيتم استبعاد كافة المرشحين عدا المرشحين الحاصلين على أعلى النتائج، ويتم احتساب الأفضليات الثانية (والثالثة في سريلانكا) للمرشحين الخاسرين لصالح المرشحين المتنافسين حسب أفضليات الناخبين. ويفوز بالانتخاب المرشح الحاصل على أعلى النتائج بعد الانتهاء من هذه العملية. وبذلك يحقق هذا النظام من خلال جولة انتخابية واحدة ما يحققه نظام الجولتين، موفراً بذلك الكثير من التكلفة ومحققاً نجاعةً إدارية أكبر للعملية الانتخابية.

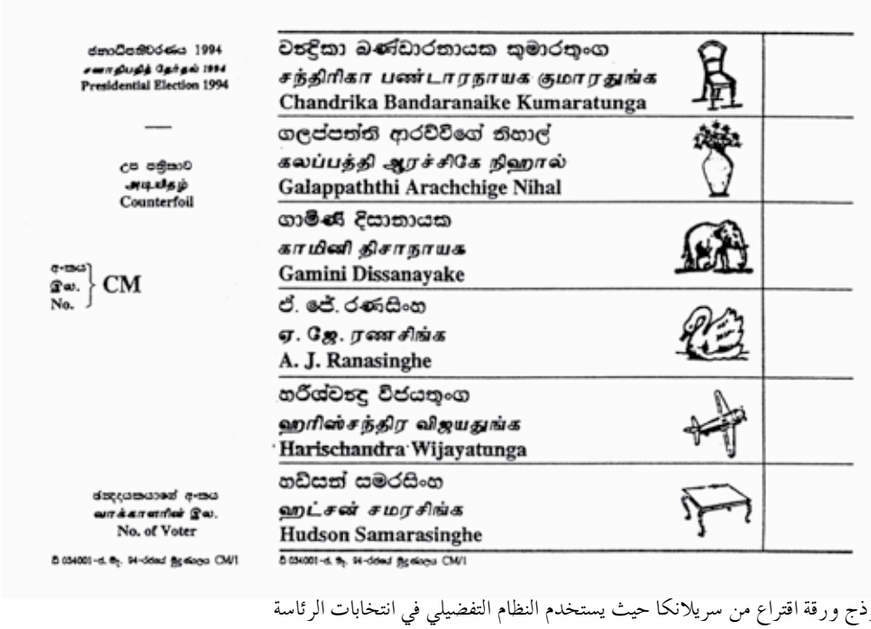

نموذج ورقة اقتراع من سريلانكا حيث يستخدم النظام التفضيلي في انتخابات الرئاسة

١٨٥. وتتلخص مساوئ نظام الصوت التكميلي في كونه أكثر تعقيداً، وبكونه يتطلب من الناخبين استخدام حدسهم لتخمين هوية المرشحين الأكثر حظاً بالفوز لاستخدام أصواتهم بشكل أكثر فاعلية.

١٨٦. وعلى الرغم من الاختلافات بين نظامي الصوت البديل والصوت التكميلي إلا أنهما يهدفان إلى تحقيق ذات الهدف: ألا وهو ضمان فوز المرشح المنتخب بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين. فاستخدام النظم التفضيلية لتمكين الناخب من التعبير عن خياره (أفضليته) الثاني يلغي الحاجة إلى جولة انتخابية ثانية، وهو ما يؤدي إلى توفير في التكاليف ونجاعة أكبر في العملية الانتخابية من النواحي الإدارية، واللوجستية والأمنية.

شرط الحصول على تأييد موزع جغرافياً للفوز بالرئاسة

١٨٧. يشترط في كل من إندونيسيا وكينيا ونيجيريا حصول المرشح الفائز في انتخابات الرئاسة على تأييد موزع جغرافياً على مختلف أرجاء البلاد (المحافظات، أو الألوية والمقاطعات)، بالإضافة إلى حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين على المستوى الوطني. ففي إندونيسيا، حيث نظمت أول انتخابات رئاسية مباشرة عام ٢٠٠٤، يشترط في الثنائي الفائز بموقعي الرئيس ونائب الرئيس، بالإضافة إلى فوزهما بالأغلبية المطلقة للأصوات، حصولهما على ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من أصوات الناخبين في نصف المحافظات على الأقل لتفادي الذهاب إلى جولة انتخابية ثانية. ولقد استوحت إندونيسيا هذا الإجراء من نيجيريا، وهو البلد المترامي الأطراف والمنقسم إلى مقاطعات مختلفة، حيث يشترط في المرشح الفائز حصوله على ما لا يقل عن ثلث أصوات الناخبين في ثلثي المحافظات على الأقل، بالإضافة إلى فوزه بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين.

١٨٨. ومن أهم فوائد هذا الإجراء كونه يدفع بمرشحي الرئاسة نحو العمل على حشد تأييد أوسع لحملتهم، يمتد إلى خارج مناطقهم أو مجموعاتهم العرقية. إلا أن فرضه كشرط إضافي (بالإضافة إلى شرط الفوز بالأغلبية المطلقة للأصوات) من شأنه أن يؤدي إلى عدم تمكن أي من المرشحين من استكمال كلا الشرطين معاً. وعليه، فمن الضروري أن يأخذ القائمون على تصميم النظام الانتخابي هذه الإمكانية بعين الاعتبار لوضع المعالجات اللازمة لمواجهتها، وإلا فقد يؤدي النظام إلى استحالة فوز أي من المرشحين، الأمر الذي لو تلازم مع غياب المعالجات الناجعة للخروج بحلول ممكنة من شأنه أن يؤدي إلى فراغ في السلطة قد تصحبه الكثير من مخاطر عدم الاستقرار.

أما الفوز في الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية في إندونيسيا فلا يتطلب سوى الحصول على أغلبية بسيطة من أصوات الناخبين، بينما تبقي نيجيريا على الشرط الإضافي في الحصول على تأييد موزع جغرافياً لتطبيقه كذلك في الجولة الثانية، ما ينتج عنه إمكانية الحاجة إلى جولة انتخابية ثالثة، والتي يترتب عليها، في حال حدوثها، الكثير من التبعات المتعلقة بإطالة مدة العملية الانتخابية وزيادة حجم الموارد المادية والإدارية التي يتطلبها ذلك.

ويفرض شرط الحصول على تأييد موزع جغرافياً على المرشحين رسم استراتيجيات إضافية لإدارة

حملاتهم . ففي كينيا يشترط في المرشح الفائز حصوله على ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من أصوات الناخبين في خمسة من محافظات البلد الثمانية على الأقل ، بالإضافة إلى حصوله على الأغلبية المطلقة بطبيعة الحال على المستوى العام . ولكن على الرغم من ذلك سمحت الانقسامات التي ما برحت تعاني منها أحزاب المعارضة لدانييل أراب موي بالاحتفاظ بالرئاسة على امتداد التسعينات من القرن الماضي وذلك رغم عدم حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات .

انتخاب مجلس الشيوخ

١٨٩ . كثيراً ما تتألف السلطة التشريعية في بلد ما من مجلسين ، خاصةً في البلدان الكبيرة . ويكمن أحد السببين التاليين أو كليهما معاً خلف وجود المجلس الثاني (والذي غالباً ما يعرف بالمجلس الأعلى ، أو مجلس الشيوخ ، أو مجلس الأعيان ، أو مجلس المستشارين – Senate): يتمثل الأول في العمل على إيجاد نوع آخر من التمثيل أو مستوى مختلف عن ذلك العدد في المجلس الأول ، غالباً ما يكون لتمثيل المقاطعات أو الألوية أو المحافظات التي يتركب منها البلد . أما السبب الثاني فيكمن في إيجاد مجلس لمعاينة قرارات المجلس الآخر وإعادة النظر بها والحيلولة دون التسرع في اتخاذها . وعادةً ما تقل أهمية السلطات التي يتمتع بها مجلس الشيوخ عن تلك التي يمنحها الدستور للمجلس الأول ، خاصةً عندما يأخذ مجلس الشيوخ دور المعاينة وإعادة النظر فقط . ونجد بأن حوالي ثلثي البلدان حول العالم تعتمد نظام المجلس الواحد ، بينما يتبع الثلث المتبقي نظام المجلسين بأحد اشكاله المختلفة .

١٩٠ . تختلف تركيبة هذه المجالس من بلد إلى آخر ، إلا ان معظمها يستخدم في البلدان الفيدرالية حيث يستخدم مجلس الشيوخ لتمثيل الوحدات الإدارية التي يتألف منها النظام الفيدرالي (المقاطعات أو الولايات) ، كالولايات (States) في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو المقاطعات (Länders) في ألمانيا والمحافظات (Provinces) في جنوب أفريقيا ، والتي يتم تمثيلها جميعاً في مجلس الشيوخ . وعادةً ما يشتمل هذا النظام على ترجيح وزن الوحدات الإدارية الصغيرة ، استناداً إلى الافتراض القائم بضرورة تحقيق المساواة في تمثيل مختلف المقاطعات أو المحافظات في مجلس الشيوخ المنتخب . بالإضافة إلى ذلك يتم انتخاب هذه المجالس في بعض الحالات على مراحل ، كالحال في كل من أستراليا واليابان حيث يتم انتخاب نصف أعضاء مجلس الشيوخ كل ثلاث سنوات ، أو ما يحصل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند حيث يتم انتخاب ثلث أعضاء هذا المجلس كل سنتين .

١٩١ . وتضع بعض البلدان قيوداً معينة على هذه المجالس ، خاصةً تلك التي يأخذ مجلس الشيوخ فيها طابع المجلس المعاين . ففي تايلاند على سبيل المثال ، وعلى الرغم من كون مجلس الشيوخ مجلساً منتخباً ، إلا أنه يمنع على أعضاء المجلس الانتماء لأي حزب سياسي أو القيام بحملات انتخابية .

١٩٢ . هناك نوع آخر من هذه المجالس أقل شيوعاً ، يقوم على استخدامها لتمثيل مجموعات أو أقليات عرقية ، أو لغوية ، أو دينية ، أو ثقافية محددة . كما ويمكن أن يفسح المجال أمام تمثيل منظمات المجتمع المدني في هذه المجالس . ففي مالاوي على سبيل المثال ينص الدستور على قيام الأعضاء المنتخبين في مجلس الشيوخ بانتقاء ٣٢ عضو من أصل ٨٠ من قائمة من الشخصيات المرشحة من قبل مختلف المجموعات

التي تمثل المصالح المختلفة في البلاد . أما هذه المجموعات فتضم المنظمات النسائية ، ومنظمات المعوقين ، والمؤسسات الصحية والتعليمية ، وتنظيمات رجال الأعمال والمزارعين ، ونقابات العمال ، بالإضافة إلى الشخصيات البارزة والقيادات الدينية . ويدافع الكثيرون عن دور مجلس اللوردات في بريطانيا لكونه يحوي أعضاءاً ذوي خبرة عالية تمكنهم من معاينة مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة والسياسيون العموميون الأقل خبرة عادةً . أما في بلدان أخرى مثل فيجي وبوتسوانا ، فتستخدم هذه المجالس لتمثيل القيادات التقليدية ، سواء من خلال التعيين كما في فيجي أو الانتخاب كما في بوتسوانا .

١٩٣ . وبناءً على هذه الاختلافات في طبيعة مجالس الشيوخ ، نجد بأن بعضها منتخب ، وبعضها الآخر منتخب جزئياً أو معين . وفي معظم الحالات التي يتم فيها انتخاب هذه المجالس ، نجد بأن البلدان المعنية تعتمد نظماً انتخابية مختلفة لانتخابها غير تلك المستخدمة في انتخاب المجلس الآخر ، وذلك للتأكيد على الدور المختلف المسند لكل من المجلسين . ففي أستراليا على سبيل المثال يتم انتخاب مجلس العموم بواسطة أحد نظم الأغلبية (الصوت البديل) ، بينما ينتخب مجلس الشيوخ استناداً إلى نظام نسبي (الصوت الواحد المتحول) . وهو ما يؤدي عادةً إلى تمكين الأقليات التي لا يمكنها الحصول على تمثيل في مجلس العموم من الحصول على ذلك من خلال مجلس الشيوخ . وفي إندونيسيا ينتخب مجلس العموم عملاً بنظام القائمة النسبية ، بينما يستخدم نظام الصوت الواحد غير المتحول لانتخاب أربعة ممثلين عن كل محافظة في مجلس الشيوخ . أما في كولومبيا ، فبينما يتم انتخاب كلا المجلسين بواسطة أحد النظم النسبية ، إلا أن انتخاب مجلس الشيوخ يقوم على أساس دائرة انتخابية واحدة تشمل كامل الوطن ، ما يزيد من حظوظ الأحزاب الصغيرة وممثلي الأقليات في الفوز بتمثيل لها في هذا المجلس .

المستويات المختلفة لإدارة الحكم

١٩٤ . كما يتضح مما ورد أعلاه ، تختلف متطلبات تصميم النظام الانتخابي باختلاف الهيئة التي يتم انتخابها واختلاف أدوارها وسلطاتها . فعندما يتعلق الأمر بانتخاب هيئة إقليمية ، أو محلية ، تختلف الاعتبارات التي يجب الأخذ بها في اختيار النظام الانتخابي عن تلك المتعلقة بانتخاب هيئات تشريعية وطنية .

انتخاب الهيئات الإقليمية

١٩٥ . ما زالت الهيئات الإقليمية التي تتمتع بسلطات فاعلة والتي تشمل تحت رايتها عدد من البلدان ، كالبرلمان الأوروبي ، قليلة العدد ، إلا أن عددها مرشح للتزايد تمشياً مع اتساع نطاق العولمة في عالم السياسة وتقاطع المصالح على المستوى الإقليمي . ويفرض الإتحاد الأوروبي على كافة الدول الأعضاء ضرورة اعتماد نظام انتخابي نسبي لانتخاب ممثليها في البرلمان الأوروبي ، حيث تستخدم ٢٣ من هذه الدول نظام القائمة النسبية ، بينما تعمل دولتين منها (جمهورية ايرلندا ومالطا) بنظام الصوت الواحد المتحول . ويتم توزيع المقاعد على الدول الأعضاء ليس استناداً إلى حجمها الديمغرافي فحسب ، بل عملاً بمستويات مختلفة يخصص بموجبها ذات العدد من المقاعد للدول المصنفة ضمن كل فئة والتي يتقارب حجمها السكاني من بعضها البعض ، بالإضافة إلى تمكين الدول الصغيرة من الحصول على تمثيل أعلى نسبياً لها في البرلمان .

١٩٦ . ويعطي مصممو تلك النظم الانتخابية أهمية أكبر لتمثيل الوحدات الإدارية التي يتألف منها كل بلد والأحزاب السياسية العاملة فيها بشكل أكبر توازناً . ويتشكل البرلمان الأوروبي حالياً (حسب معطيات العام ٢٠٠٤ ، وقبل انضمام كل من بلغاريا ورومانيا لعضوية الإتحاد) من ٧٣٢ عضو ، يمثلون ما يزيد عن ٥٠٠ مليون مواطن ، ما يجعل العلاقة المباشرة بين الممثلين وناخبيهم أمراً صعب المنال .

١٩٧ . وبينما يعمل البرلمان الأوروبي كهيئة إقليمية ، إلا أنه لم يحقق بعد هوية انتخابية مستقلة في ذهنية الناخبين ، وذلك على الرغم من الإمكانية التي يوفرها هذا البرلمان لمواطني أي من الدول الأعضاء للترشح لعضويته عن أي من تلك الدول دون أن ينحصر ذلك بالضرورة في البلد الذي يتبع له المواطن . وما زال ينظر لانتخابات البرلمان الأوروبي على أنها منافسة انتخابية وطنية بين مختلف الأحزاب السياسية في كل دولة من الدول الأعضاء . وعليه يمكن القول بأن الأحزاب الوطنية مرشحة للعب دور هام في تحديد ماهية النظام الانتخابي الخاص بانتخاب الهيئات الإقليمية ، وبأن التقاليد المتبعة على المستوى الوطني في كل إقليم فيما يتعلق بالنظم الانتخابية من شأنها أن تلقي بظلالها على ما يتم اعتماده بالنسبة للنظم الانتخابية لتلك الهيئات الإقليمية (كما هي الحال بالنسبة للبرلمان الأوروبي المنتخب عملاً بنظم التمثيل النسبي) .

دراسة خاصة

البرلمان الأوروبي : الانتخابات لهيئة إقليمية

أندرو إليس وستينا لارسرود

في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ توجه ناخبو ٢٥ دولة أوروبية لانتخاب ممثليهم في البرلمان الأوروبي . وكانت تلك التجربة الأولى من هذا النوع بالنسبة لكثيرين من أولئك الناخبين في عدة بلدان ، بينما كان الناخبون في بلدان أخرى قد مروا بعدة تجارب مماثلة سابقاً . أما القاسم المشترك بينهم جميعاً فكان تنظيم تلك الانتخابات في كافة البلدان عملاً بنظام انتخابي نسبي .

أقر أول قانون يتعلق بانتخابات البرلمان الأوروبي سنة ١٩٧٦ ، وهو ما عرف بقانون انتخاب أعضاء البرلمان بانتخابات عامة ومباشرة ، والذي أقر مبدأ انتخاب الأعضاء بشكل مباشر في كافة الدول الأعضاء . ففي بدايات عهد الاتحاد الأوروبي جرت العادة على تعيين أعضاء البرلمان الأوروبي من قبل برلمانات الدول الأعضاء ، دون مشاركة مباشرة من قبل الناخبين . واستناداً إلى القانون المذكور ، نظمت أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي سنة ١٩٧٩ في الدول التسع الأعضاء في تلك الأثناء ، وهي: بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا ، ألمانيا (الغربية) ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، أيرلندا والمملكة المتحدة (بريطانيا) ، حيث انتخب ٤١٠ أعضاء .

حدد قانون ١٩٧٦ عدة جوانب تتعلق بانتخاب البرلمان الأوروبي ، كمدة العضوية وشروط الترشيح ، إلا أنه لم يحدد النظام الانتخابي الذي يجب انتخاب الأعضاء بموجبه . لكنه ألقى على عاتق البرلمان مهمة اقتراح نظام انتخابي موحد لانتخاب أعضائه في كافة الدول الأعضاء . وإلى أن تم إقرار ذلك ، ترك الأمر لقوانين الدول الأعضاء الداخلية لتحديد نظام الانتخاب .

وطالما أن غالبية الدول الأعضاء كانت تعتمد أحد نظم الانتخاب النسبية ، إما كنظام وحيد أو مختلط ، لانتخاب برلماناتها ، كانت مسألة تحديد النظام الانتخابي لانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي مسألة سهلة . إذ كانت كل من بلجيكا ، الدنمارك ، ألمانيا ، إيطاليا ، اللوكسمبورغ وهولندا معتادة على استخدام نظام القائمة النسبية بشكل أو بآخر ، وعليه قامت بانتخاب ممثليها في البرلمان الأوروبي عملاً بنظام القائمة النسبية (باستثناء ممثل واحد عن جزيرة غرينلاند التابعة للدنمارك حيث انتخب حسب نظام الفائز الأول إلى

أن خرجت غرينلاند من الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٥). واختارت إيرلندا انتخاب ممثليها عملاً بالنظام الانتخابي التفضيلي القائم لديها، ألا وهو نظام الصوت الواحد المتحول. أما بريطانيا، التي تستخدم نظام الفائز الأول، وفرنسا العاملة بنظام الجولتين، فمثلتا الاستثناء لعدم اعتيادهم العمل بنظام التمثيل النسبي.

قامت بريطانيا بتنظيم انتخاب ممثليها عملاً بالنظام المستخدم لديها لانتخاب أعضاء مجلس العموم، وهو نظام توافق مع مصالح الحزبين الرئيسيين في البلاد، العمال والمحافظين، بينما جعل دخول أي حزب ثالث أمراً صعباً. من ناحية أخرى، أدت معارضة مبدأ ازدواجية التمثيل إلى اعتماد نظام الفائز الأول في بريطانيا. فإذا كان الهدف هو منع العضوية المزدوجة في البرلمان الأوروبي والبرلمان البريطاني في نفس الوقت، كما أراد بعض الساسة، وبنفس الوقت اعتماد أحد أشكال التمثيل النسبي، كان يمكن أن تتألف قوائم الأحزاب من مرشحين غير معروفين ولا منتخبين لأية هيئة وطنية أو محلية، الأمر الذي من شأنه أن يضر بأهمية تلك الانتخابات وبنظرة الناخبين لها. وعليه وجد بأن نظاماً يرتكز إلى المرشحين الأفراد من خلال دوائر انتخابية فردية هو الحل الأفضل.

لم تعن أي من تلك الاعتبارات أيرلندا الشمالية، حيث أدى الاهتمام الرئيسي هناك في تقاسم التمثيل بين الأكثرية والأقلية، بالإضافة إلى إحجام الأحزاب السياسية الفاعلة في باقي مناطق المملكة المتحدة عن المشاركة في الانتخابات هناك، أدت جميعها إلى انتخاب ممثلي أيرلندا الشمالية الثلاثة في البرلمان الأوروبي عملاً بنظام الصوت الواحد المتحول. وكانت هناك محاولة للاعتراض أمام القضاء على قرار تنظيم الانتخابات للبرلمان الأوروبي في كل من إنكلترا، وسكوتلاندا وويلز على أساس نظام الفائز الأول، استناداً إلى ما نص عليه القانون حول ضرورة وجود نظام انتخابي موحد، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل. ولم يتغير النظام المستخدم في تلك المواقع إلا في عام ١٩٩٩، بعد إقرار قانون انتخابات البرلمان الأوروبي، وذلك استباقاً لفرض التغييرات على المملكة المتحدة، كما حصل من خلال قرار المجلس الأوروبي سنة ٢٠٠٢. ومنذ العام ١٩٩٩ بدأت المملكة المتحدة بتنظيم انتخابات ممثليها في البرلمان الأوروبي عملاً بنظام القائمة النسبية، في قوائم مغلقة من خلال دوائر محلية.

أما في فرنسا، فعلى الرغم من استخدامها لنظام الجولتين لانتخاب برلمانها الوطني، تم اعتماد نظام القائمة النسبية المغلقة منذ سنة ١٩٧٧، حيث شكل كامل البلد دائرة انتخابية واحدة لهذا الغرض، وذلك قبل تنظيم أول انتخابات للبرلمان الأوروبي سنة ١٩٧٩. وهناك عدة أسباب خلف ذلك: لم تكن لأهم ميزات نظم الأغلبية، المتمثلة في تشكيل حكومات مستقرة وقوية، أية أهمية في هذا السياق، حيث نظر إلى التمثيل النسبي لكافة الأحزاب السياسية كأساس أكثر أهمية يجب اعتباره في اعتماد النظام الانتخابي لهذه الانتخابات. ونظر إلى الجمع بين اعتماد دائرة انتخابية واحدة تشمل كامل البلد، ونسبة حسم هامة بلغت ٥ بالمئة على أنه يحقق توازناً بين مستوى عال من نسبية التمثيل من ناحية، والرغبة في استثناء الأحزاب الصغيرة جداً من جهة أخرى. أما إمكانية ملئ المقاعد الشاغرة قبل انتهاء مدة البرلمان من خلال المرشح التالي على القائمة، دون الحاجة إلى اللجوء للانتخابات التكميلية، شكل ميزة أخرى دفعت كذلك باتجاه اعتماد نظام القائمة النسبية. وبعد خمس انتخابات للبرلمان الأوروبي في فرنسا، أدت الرغبة في توطيد العلاقة بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم، وفي تحقيق مستويات أفضل من التمثيل الجغرافي لمختلف مناطق البلاد، إلى ترك العمل بالدائرة الوطنية الواحدة قبل انتخابات العام ٢٠٠٤، واستبدال ذلك بثمان دوائر

انتخابية تعددية لانتخاب ممثلي فرنسا في البرلمان الأوروبي والبالغ عددهم ٧٨ ممثل.

في سنة ٢٠٠٢ تم الانتهاء من وضع بعض التعديلات لقانون انتخاب البرلمان الأوروبي بموجب قرار المجلس الأوروبي رقم ٨٩٦٤/٠٢. وبعد ست وعشرين عاماً من إقرار قانون الانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان، نص هذا القرار على ضرورة اعتماد نظام انتخابي موحد من قبل كافة الدول الأعضاء. حيث نصت المادة الأولى على ما يلي: «يجب انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي في كل الدول الأعضاء استناداً إلى نظام التمثيل النسبي، وذلك عملاً إما بنظام القائمة أو بنظام الصوت الواحد المتحول». وعليه، استخدمت كافة الدول الأعضاء (البالغ عددها حينئذ ٢٥) نظام التمثيل النسبي في انتخابات العام ٢٠٠٤ للبرلمان الأوروبي.

بينما تنتمي كافة النظم المعمول بها لعائلة النظم النسبية، إلا أنها تختلف فيما بينها ببعض المسائل. حيث تستخدم ٢٣ دولة نظام القائمة النسبية (هي النمسا، بلجيكا، قبرص، تشيكيا، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، اللوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد وبريطانيا)، بينما تستخدم كل من مالطا وأيرلندا نظام الصوت الواحد المتحول. وليس في ذلك ما يستدعي الغرابة، إذ أن ٢١ دولة من الدول ٢٣ المذكورة هنا تستخدم نظام القائمة، على الأقل كأحد مكونات نظامها الانتخابي الوطني (باستثناء فرنسا وبريطانيا فقط)، بينما تستخدم كل من إيرلندا ومالطا نظام الصوت الواحد المتحول في انتخاباتها الوطنية كذلك.

وفي البلدان التي تستخدم نظام القائمة نجد بأن بعضها يعمل بالقائمة المغلقة، بينما يعمل البعض الآخر بالقائمة المفتوحة، وهو ما يتلاءم عادة مع ما يعمل به في الانتخابات الوطنية في كل بلد، باستثناء اليونان. كما وأن بعض البلدان تنتخب ممثليها من خلال دائرة وطنية واحدة، وخاصةً الدول الصغيرة، بينما تنتخب البلدان الأخرى ممثليها من خلال عدة دوائر انتخابية تعددية.

تختلف نسبة الحسم المعتمدة من بلد لآخر، إذ أن تعديلات العام ٢٠٠٢ تترك خيار تحديد تلك النسبة للدول الأعضاء، على ألا تتعدى تلك النسبة ٥ بالمئة. وتستخدم بعض البدان تلك النسبة، كما في قبرص، وهنغاريا والسويد، تمشياً مع ما هو معتمد في انتخاباتها الداخلية، على الرغم من أن بلجيكا التي تعتمد نسبة حسم في انتخاباتها الوطنية لم تعتمد ذلك لانتخابات البرلمان الأوروبي فيها. بالإضافة إلى نسبة الحسم الرسمية التي قد ينص عليها القانون، هناك ايضاً اختلاف بين الدول الأعضاء في ما يعرف بنسبة الحسم الطبيعية أو العملية، والتي تتمثل في حجم التأييد اللازم للفوز بمقعد واحد من مقاعد البرلمان. ويستند ذلك الاختلاف إلى اختلاف عدد البرلمانيين المنتخبين لتمثيل كل بلد من الدول الأعضاء وعدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية في كل من تلك الدول. ففي إيطاليا التي تنتخب ٧٨ ممثلاً من خلال دائرة وطنية واحدة، تنخفض نسبة الحسم العملية إلى ما دون ١ بالمئة، بينما ترتفع تلك النسبة إلى أكثر من ذلك بكثير في إيرلندا حيث يتم انتخاب ١٣ ممثل في أربع دوائر انتخابية بموجب نظام الصوت الواحد المتحول، وحيث حصل المرشحون الفائزون في انتخابات العام ٢٠٠٤ على نسبة تتراوح من ١٢,٩ إلى ٢٥,٩ بالمئة من الأفضليات الأولى لأصوات الناخبين في دوائرهم الانتخابية.

بينما ينتخب كافة أعضاء البرلمان الأوروبي حالياً عملاً بنظم تنتمي جميعها لنفس عائلة النظم الانتخابية،

لا يبدو أن هناك توجه لمزيد من توحيد الترتيبات والإجراءات الأخرى بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من تشكيل الفرق الحزبية داخل البرلمان الأوروبي، إلا أن الأحزاب الوطنية لا تظهر رغبة في إعطاء أي دور قيادي لتلك الفرق الحزبية الأوروبية. لذلك فمن الأرجح أن تبقى القرارات المتعلقة بتفاصيل النظم الانتخابية لانتخاب البرلمان الأوروبي في أيدي الساسة المحليين في كل بلد، والذين يعملون تحت طائلة اهتماماتهم الحزبية الخاصة والتقاليد الوطنية المعمول بها في كل بلد.

أما الجدل الكبير فيبدو أنه سيتركز حول مسألة انخفاض نسب مشاركة الناخبين في انتخابات البرلمان الأوروبي، والتي تقلق كافة الدول الأعضاء. فعلى الرغم من استخدام نظم التمثيل النسبي في كل تلك الدول، وهي النظم التي ترتبط عادةً بمستويات مشاركة أعلى بالنسبة لباقي النظم الانتخابية، لم تزل مستويات المشاركة ضئيلة للغاية. ففي انتخابات العام ٢٠٠٤ بلغ معدل نسبة المشاركة في خمسة عشر دولة، هي الدول الأعضاء قبل توسيع الاتحاد ليضم عشر دول أخرى، ٥٢,٩ بالمئة، بينما بلغ معدل تلك النسبة في الدول العشر المنضمة حديثاً للاتحاد ٤٠,٢ بالمئة. ويبدو أنه طالما استمر الناخبون في النظر إلى انتخابات البرلمان الأوروبي على أنها من الدرجة الثانية من حيث الأهمية، ودون أن يروا بشكل واضح النتائج المترتبة على تغيير هوية الممثلين في ذلك البرلمان، فإن اهتمامهم بتلك الانتخابات وبالتالي مستوى مشاركتهم فيها سيبقى منخفضاً. أما النظم الانتخابية المستخدمة فلا يبدو أنها تشكل مصدر قلق حقيقي، حيث لا يدور أي جدل جاد لتعديلها، الأمر الذي يدعو للاعتقاد بأنها ستبقى على حالها في المستقبل القريب.

إنتخاب المجالس الفيدرالية ومجالس المقاطعات/الألوية المستقلة

١٩٨. يمكن أن تستخدم في انتخابات الهيئات التشريعية الخاصة بالولايات أو المقاطعات التي يتألف منها بلد فيدرالي ذات النظم الانتخابية المستخدمة في انتخاب البرلمانات الوطنية، كما يحصل في جنوب أفريقيا (نظام القائمة النسبية عملاً بالقوائم المغلقة)، كما ويمكن استخدام نظم مختلفة في كل حالة، كما في بريطانيا حيث ينتخب البرلمان في سكوتلندا وويلز بموجب نظام النسبية المختلطة بينما ينتخب البرلمان الفيدرالي (الوطني) استناداً إلى نظام الفائز الأول. ويمكن أن تعطي النظم الانتخابية المعتمدة لانتخاب مجالس المقاطعات أهمية أكبر لتمثيل الأقليات القاطنة ضمن حدودها، أو لتحقيق توازن بين تمثيل المناطق الحضرية والريفية. وكلما تعاظمت استقلالية المقاطعات كلما خفت الضغوطات عليها لاعتماد نظم انتخابية تماثل تلك المعتمدة في مقاطعات أو محافظات وولايات أخرى. إذ أن وجودها كوحدة إدارية مستقلة يعني بحد ذاته بأن لها واقعاً واحتياجاتٍ تختلف عن باقي المناطق.

إنتخاب الهيئات المحلية

١٩٩. يمكن استخدام أي من النظم الانتخابية التي تم التطرق لها في هذا الدليل لانتخاب الهيئات المحلية والبلدية، إلا أنه عادةً ما تبرز مجموعة من الاعتبارات المؤثرة في ذلك والنابعة أساساً من الدور الخاص الذي تضطلع به الإدارات المحلية. وبشكل خاص، غالباً ما تحتل مسألة التمثيل الجغرافي مكانةً خاصة من الأهمية، وذلك لكون الإدارة المحلية تختص بشكل أساسي في تصريف وإدارة أمور الحياة اليومية للمواطنين. كما ويعتبر اللجوء إلى تنظيم انتخابات محلية كخطوة أولى على طريق بناء النظام الديمقراطي مثالاً حياً على ذلك (أنظر الدراسة الخاصة بالصين في هذا الدليل).

٢٠٠. قد تستخدم الدوائر الانتخابية الفردية لإعطاء كل حي يتبع للسلطة المحلية المنتخبة دوراً في إدارة الشؤون المحلية، خاصةً في ظل غياب الأحزاب السياسية أو ضعفها. وكلما صغرت مساحة تلك الدوائر كلما كانت على درجة أعلى من التجانس من حيث تركيبتها السكانية. وغالباً ما ينظر لذلك على أنه أمر إيجابي، إلا أنه في حال دعت الحاجة لوجود دوائر محلية متنوعة سكانياً، فلا بد من اعتماد نظام مغاير لترسيم الدوائر المحلية يقوم على تقسيم منطقة السلطة المحلية إلى دوائر تحتل كل منها شطراً معيناً، ابتداءً من مركز المدينة وانتهاءً بالضواحي التابعة لها، ما ينتج عنه اشتمال كل دائرة انتخابية على ناخبين من المركز ومن الضواحي في نفس الوقت، الأمر الذي يحقق تنوعاً أكبر من حيث التركيبة الإقتصادية وحتى العرقية لجمهور الناخبين في كل دائرة.

٢٠١. وعلى العكس من ذلك، تشكل منطقة السلطة المحلية المنتخبة برمتها دائرة انتخابية واحدة في تلك البلدان التي تعتمد نظم الانتخاب النسبي في انتخاب سلطاتها المحلية، وهو ما يمكن أن يعكس الخيارات السياسية القائمة ضمن كل سلطة محلية بشكل نسبي. ولتحقيق ذلك فقد يتطلب الأمر فسح المجال أمام الجمعيات والتنظيمات المحلية التي لا تنتظم استناداً إلى التوجهات والأيديولوجيات الحزبية أو السياسية لتقديم قوائم من المرشحين عنها، بالإضافة إلى تمكين المرشحين المستقلين، في بعض الأحيان، من دخول المنافسة الانتخابية كقوائم من مرشح واحد فقط.

٢٠٢ . في كثير من الأحيان يتم اختيار النظام الانتخابي الخاص بالانتخابات المحلية كجزء من التوافقات التي يتم التوصل إليها فيما يتعلق بكافة العمليات الانتخابية في بلد ما ، بما فيها الانتخابات العامة . ففي بعض الديمقراطيات الناشئة على سبيل المثال ، كالكونغو (برزافيل) ومالي ، قادت التقاليد المتبعة والتأثر بالنظام الفرنسي إلى اعتماد نظام الجولتين لانتخاب البرلمان ، بينما نتج عن الحاجة لتحقيق تمثيل أفضل للمجموعات المحلية والأقليات العرقية اعتماد نظام نسبي لانتخاب السلطات المحلية .

دراسة خاصة

الصين : هل تصبح انتخابات لجان القرى خطوة أولى على الطريق نحو الديمقراطية؟

دونغ ليشنغ ويورغن إلكليت

بدأ المزارعون في الصين بالانتاج الخاص لعائلاتهم مع إقرار ما يعرف بنظام المسؤولية العائلية في أواخر السبعينات من القرن الماضي . وعلى أثر ذلك النظام الذي مثل اعتماد لامركزية الانتاج ، أصبح تنظيم التجمعات الشعبية (القرى) الجماعي ترتيباً غير ملائم للنظام الانتاجي الجديد .

ظهرت أول لجان القرى في مقاطعة غوانغشي المتمتعة باستقلال ذاتي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ . وتألفت تلك اللجان ، التي تم تشكيلها دون علم السلطات المحلية ، من كبار السن في القرية ، والكوادر الحزبية السابقة بالإضافة إلى بعض القرويين الناشطين في العمل المحلي . وكان الهدف من تأسيس تلك اللجان معالجة التراجع الحاصل في الأمن الاجتماعي ، وكذلك مواجهة أزمة سياسية أكبر بعدما توقفت فرق الانتاج عن العمل في مستوياتها الأساسية . وخلال أشهر قليلة أبلغت السلطات المحلية الحكومة المركزية بظاهرة تلك اللجان . على أثر ذلك ، قام مجلس الشعب الوطني بالتشجيع على تجربة تلك الطريقة التنظيمية الجديدة .

وفي عام ١٩٨٢ نص الدستور على لجان القرى كتنظيمات شعبية منتخبة للإدارة الذاتية (المادة ١١١) . وعلى العكس مما كانت عليه العلاقة بين السلطات المحلية وفرق الانتاج ، فإن تلك السلطات ليست مسؤولة عن إدارة اللجان القروية إنما تقوم بدور الموجه لها فقط . أما الفارق الأهم فيتمثل في أن اللجان منتخبة بشكل مباشر من قبل كافة الناخبين المؤهلين . وفي سنة ١٩٨٧ تم إقرار أول قانون تنظيمي للجان القرى ، محدداً المبادئ العامة لانتخاب تلك اللجان في انتخابات مباشرة ، ومبيناً مهامها ومسؤولياتها . أما تنفيذ القانون بما في ذلك وضع اللوائح التفصيلية ، فترك للسلطات المحلية (على مستوى المحافظات وما دونها) . وعليه فلقد اختلفت نوعية وجودة الانتخابات ومستويات تنفيذ القانون بشكل ملحوظ من موقع لآخر ، حيث نجد بأن ٢٥ بالمئة فقط مما يزيد على ٦٥٨،٠٠٠ قرية (حسب المعطيات المتوفرة حتى نهاية عام ٢٠٠٢) كانت قد نجحت في تنظيم انتخابات مباشرة بما يتماشى كلياً مع القانون المذكور .

في عام ١٩٩٨ جعل مجلس الشعب الوطني من القانون التنظيمي المذكور قانوناً دائماً . حيث وضح في

نصه الجديد وطور بعض الجوانب المتعلقة بالإجراءات الانتخابية، وأعطى زخماً أقوى لضوابط الشفافية والرقابة الشعبية على لجان القرى. ويرى الكثيرون في هذا القانون كتأكيد سياسي وقانوني على العملية الانتخابية للجان القرى، إلا أن تنفيذه بشكل كامل ما زال يواجه الكثير من التحديات، خاصةً بعد إدخال المزيد من المعايير الملزمة، كمسألة سرية الاقتراع في كبائن تحفظ ذلك (معازل الاقتراع أو الستائر) مثلاً، أو الترشيح المباشر. وما زالت جودة الانتخابات تختلف بشكل ملحوظ من موقع إلى آخر على طول البلد وعرضه.

يتم انتخاب أعضاء اللجان القروية لمدة ثلاث سنوات، دون أي تحديد لعدد المرات التي يمكن انتخاب نفس الأشخاص لتلك العضوية بشكل متتالي. وتتألف اللجان عادةً من عدد من الأعضاء يتراوح من ٣ إلى ٧ أعضاء، بمن فيهم رئيس اللجنة ونائب واحد له أو نائبين. وعلى الرغم من الفوارق القائمة بين مختلف المحافظات، تضطلع تلك اللجان عادةً بالإشراف على كافة الأمور الإدارية الخاصة بالقرية، بما في ذلك إدارة الميزانية، والمنشآت العامة، ومعالجة النزاعات وحلها، والسلامة العامة، والنظام الاجتماعي والأمن، بالإضافة إلى شؤون الصحة العامة وإدارة المصالح المحلية. ويمكن أن تتألف القرية الكبيرة مما يزيد عن ١٠،٠٠٠ مواطن، بينما تضم الصغيرة منها بضعة مئات. ويبلغ معدل عدد السكان في القرى الصينية من ١،٠٠٠ إلى ٢،٠٠٠ مواطن.

تعتبر لجان القرى مسؤولة أمام جمعية القرية أو الجمعية التمثيلية للقرية. وطالما أن جمعية القرية تعقد اجتماعاً واحداً لها في السنة، تلعب الجمعية التمثيلية دوراً أكبر في عملية اتخاذ القرارات ومتابعة أعمال اللجنة، وتتألف الجمعية التمثيلية عادةً من ٢٥ إلى ٥٠ مواطن من أبناء القرية يتم انتدابهم من قبل المجموعات الصغيرة المختلفة في القرية. وتقوم لجنة قروية للانتخابات بإدارة العملية الانتخابية في القرية.

تم حتى الآن تنظيم انتخابات للجان القرى في كافة المحافظات، البالغ عددها ٣١، وفي المقاطعات المتمتعة بالإدارة الذاتية والبلديات. في عام ٢٠٠٣، كانت كل من محافظتي فوجيان ولياونينغ، واللتان تحتلان مركز الطليعة في هذا السياق، قد نظمتا سبعة وثمانية عمليات انتخابية على التوالي، بينما نظمت ١٩ محافظة أخرى بين أربع إلى ست انتخابات. وفي إحدى المحافظات تأخر تنظيم أول انتخابات للجان القرى فيها حتى سنة ٢٠٠٠. لا يتم تنظيم انتخابات كافة لجان القرى في يوم انتخابي واحد في كافة أنحاء الصين، إذ تقرر السلطات المحلية في كل محافظة مواعيد الانتخابات للجان القرى في تلك المحافظة، على أن تكون خلال السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها.

تنظم كافة الانتخابات استناداً إلى نفس الإطار التنظيمي، حيث يمثل تسجيل الناخبين المرحلة الأولى من العملية الانتخابية، والتي تقوم بتنفيذها لجنة القرية الانتخابية. ويجب إعداد قائمة الناخبين وعرضها للعامة قبل موعد الانتخابات بعشرين يوم، ويسمح للناخبين الاعتراض على تلك اللوائح. وباستثناء المحرومين من حقوقهم السياسية، يتمتع كل مواطن بلغ سن ١٨ عام فما فوق بحق الاقتراع والترشيح دون أي تمييز على أساس الانتماء القبلي أو العرقي، الجنس، المهنة، الخلفية العائلية، الديانة، مستوى التعليم، الملكية أو مدة الإقامة في القرية. ويتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه عملية تسجيل الناخبين في الأعداد الكبيرة من المواطنين المسجلين في قراهم الأصلية ولكنهم يقيمون ويعملون في أماكن بعيدة جداً، عادةً

ما يكون ذلك في تجمعات مدنية كبيرة. ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل على غالبية أولئك الناخبين العودة إلى قراهم يوم الاقتراع. وفي نفس الوقت لا يمكنهم المشاركة في الانتخابات في المدن التي يقيمون ويعملون فيها، ما يحرمهم عملياً من ممارسة حقهم في الاقتراع.

بعد الانتهاء من تسجيل الناخبين، تبدأ عملية تسمية المرشحين بشكل مباشر من قبل المواطنين في القرية. وفي غالبية المحافظات يفترض أن يزيد عدد المرشحين بواحد فقط عن عدد الأعضاء الذين يتم انتخابهم، بما فيهم الرئيس ونوابه والأعضاء. وفي السنوات الأخيرة تمت عملية الترشيح عادةً من خلال تنظيم اجتماع عام لجمعية القرية أو للمجموعات الصغيرة المختلفة في القرية، بينما لم يحدث ذلك في بعض المحافظات الأخرى. وجرت العادة في تلك الاجتماعات على إعطاء الناخبين ورقة بيضاء أو ورقة اقتراع لا تتضمن أية أسماء بل فقط المناصب التي يفترض انتخابها (الرئيس، نائب الرئيس والأعضاء) لكتابة أسماء مرشحيهم المفضلين. وفي حال لم يؤدي ذلك إلى تسمية العدد الكافي من المرشحين، يعتبر عملياً على أنه جولة أولى، ويتم تنظيم جولة ثانية لتسمية المرشحين.

يجب أن تنظم الانتخابات من خلال الانتخاب المباشر، وتعتبر سرية الاقتراع وتوفير كبائن اقتراع (أو غرف اقتراع للاقتراع السري) أموراً إلزامية في معظم المحافظات. وهناك ثلاث طرق لتنظيم الاقتراع: (أ) الانتخاب الجماعي، حيث يتوجه كافة الناخبين إلى موقع مركزي للاقتراع، ويبقون هناك حتى انتهاء عملية الفرز؛ (ب) الانتخاب الفردي، حيث يمارس الناخبون التصويت بشكل فردي في أي وقت طوال يوم الاقتراع؛ (ج) الاقتراع بالوكالة. وتستخدم معظم المحافظات طريقة الاقتراع الجماعي. أما أوراق الاقتراع المستخدمة فتتضمن أسماء المرشحين مرتبين حسب المنصب الذي يترشحون له، حيث يقوم الناخبون بالتأشير على أسماء المرشحين الذين يرغبون بانتخابهم. ويمكن للناخب التأشير على أي عدد من المرشحين على ألا يتجاوز عدد المناصب التي يتم انتخابها في لجنة القرية (رئيس واحد، نائب واحد أو اثنين للرئيس، وعدد من الأعضاء حسب كل حالة). ولكي تعتبر الانتخابات صحيحة يجب أن تشارك في الاقتراع الأغلبية المطلقة للناخبين المسجلين، ويتطلب الفوز بأي منصب الحصول على ٥٠ بالمئة من الأصوات زائد واحد. وعندما لا يحصل أي من المرشحين على تلك الأغلبية من الأصوات، يتم تنظيم جولة ثانية للانتخاب بعد مضي ثلاثة أيام. وفي الجولة الثانية يتطلب الفوز حصول المرشحين على ٣٣ بالمئة من الأصوات. ويتسلم الفائزون مهامهم مباشرةً بعد إعلان نتائج الانتخابات.

تكمن أهمية انتخابات لجان القرى في أن قانون الانتخابات ينص على ضرورة تطبيق الضوابط الأساسية للانتخابات الديمقراطية، كسرية الاقتراع، والانتخاب المباشر وتعدد المرشحين. ومن الواضح أن الانتخابات الأخرى في الصين ما زالت بعيدة عن تطبيق هذه المبادئ. ولقد فتحت انتخابات لجان القرى الباب للتساؤل حول متى يمكن أن تتطور الانتخابات المباشرة لتشمل البلديات، والأقاليم ومستويات إدارية وحكومية أعلى. كما وأن كل عملية انتخابية من هذا القبيل ترفع من مستوى القدرات المحلية في إدارة العمليات الانتخابية.

أما التقييم الأهم لانتخابات لجان القرى في الصين فيكمن في ما إذا كان يمكن لهذه الظاهرة الديمقراطية المحدودة أن تفضي إلى ديمقراطية حقيقية في نهاية المطاف. وهناك طرق مختلفة لتقييم الانتخابات

الديمقراطية، حيث يمكن اعتبار مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة والمؤثرة كمبادئ عامة يمكن الاستنارة بها لهذا الغرض. والصين لا تستكمل أي من مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة في تشكيل برلمانها الوطني ومجالسها المحلية، وفي كثير من الأحيان لا تستطيع القيادات المنتخبة في القرى ممارسة ذات القدر من الصلاحيات والسلطة التي تمارسها كوادر الحزب الشيوعي الصيني. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن القول بأن انتخابات لجان القرى هي انتخابات غير حرة وغير نزيهة ولا تأثير لها على الإطلاق، إذ لا يجب تقييم أي انتخابات مقارنة بمبادئ مطلقة إنما كجزء من عملية ديمقراطية مستمرة.

أخيراً فلقد أحدثت انتخابات لجان القرى تأثيراً واضحاً حيث دعت بعض فروع الحزب الشيوعي الصيني المواطنين في بعض القرى للمشاركة في تصويت للتعبير عن مدى ثقتهم بالحزب، بالإضافة إلى قيام بعض التجارب لانتخاب قيادات بعض البلديات. وعليه، فإن العملية الديمقراطية في الصين بحاجة لأن تجد قرارات القيادات السياسية العليا في البلاد أصداء لها في المستويات الأدنى. فبعد عقدين من الانتخابات المباشرة المتتالية للجان القرى، يبدو أن تنظيم انتخابات على مستويات إدارية أعلى أمراً ممكناً من الناحية الفنية على الأقل؛ لكن السؤال الأهم يبقى في ما إذا كانت الصين ستعتمد مزيداً من الإصلاحات نحو الديمقراطية وكيف؟

大关庄村第五届村委会选举选票

职务	主任候选人			副主任候选人				委员候选人									
姓名	关利泽	李少顺		李少顺	关利泽	句井仕	关真宝	李楚芬	关真宝	句井仕	李少顺	关真奎	刘万喜	关利泽	关真国			

说明：1. 主任候选人，副主任候选人，委员候选人，超出候选人数的选票无效。
2. 同意的在候选人姓名下方空格内划"○"；不同意的划"×"另选他人在空格内写上另选人的姓名，并在其姓名下方空格内划"○"，未划符号的无效。
3. 不许同一候选人担任两种或两种以上职务，否则该候选人的选票无效。

نموذج لورقة اقتراع من الصين لانتخاب لجان القرى

٢٠٣. يقابل الجدل القائم بين النظامين البرلماني والرئاسي على المستويات الوطنية جدلاً مماثلاً فيما يتعلق بتركيبة السلطات المحلية. ونجد هنا تعاظماً في شعبية النظم القائمة على الانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء البلديات، كرأس للسلطة المحلية التنفيذية المنفصلة عن المجالس المحلية المنتخبة، وذلك على حساب النظم القائمة على انتخاب سلطات تستند إلى تشكيل لجان تضطلع بالمسؤولية المباشرة عن تصريف الخدمات والشؤون المحلية. أما الخيارات المعمول بها لانتخاب المحافظين ورؤساء البلديات فتوازي تلك المستخدمة في الانتخابات الرئاسية، وتنطبق على ذلك ذات الاعتبارات المتعلقة بانعكاسات النظام الانتخابي على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على المستوى المحلي.

النظم الانتخابية والأحزاب السياسية

٢٠٤. تؤثر النظم الانتخابية المختلفة في ماهية وتركيبة نظم الأحزاب السياسية وطريقة تنظيمها وعملها. وعملاً على قيام أحزاب سياسية يمكنها تحقيق أعلى درجة ممكنة من التمثيل، نجد بأن معظم الخبراء يفضلون النظم الانتخابية التي تحفز على إيجاد أحزاب سياسية تستند إلى قيم سياسية وأيديولوجية رحبة، بالإضافة إلى برامج سياسية واضحة المعالم، بدلاً من تلك المستندة إلى اعتبارات عرقية أو محلية ضيقة. فبالإضافة إلى كونها تحد من مخاطر تفاقم الصراعات الداخلية ضمن مجتمع ما، من شأن الأحزاب القائمة على تلك الأسس الرحبة أن تعكس بشكل أفضل الرأي العام لمجموع المواطنين وتطلعاتهم.

٢٠٥. تأتي النظم السياسية التي تتصف بدرجات عالية من مركزية الحكم والتي تستخدم نظام القائمة النسبية على أساس القوائم المغلقة في مقدمة النظم التي تحفز على قيام التنظيمات الحزبية القوية والمتماسكة، على العكس تماماً مما يمكن أن ينتج عن النظم القائمة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية، مثل نظام الفائز الأول. إلا أنه هناك الكثير من المتغيرات الانتخابية الأخرى والتي تؤثر في النظام الحزبي بشكل عام. فعلى سبيل المثال، حاولت بعض الديمقراطيات الناشئة مثل روسيا وإندونيسيا التأثير في تكوين نظامها الحزبي الغض، وذلك من خلال توفير المحفزات لقيام أحزاب وطنية بدلاً من المحلية (أنظر الدراسة الخاصة بإندونيسيا في هذا الدليل). ولجأت بعض البلدان الأخرى، كالإكوادور وبابوا غينيا الجديدة إلى وسائل أخرى لتحقيق ذلك تتعلق بشروط تسجيل وتمويل الأحزاب السياسية. وتعتبر مسألة تمكين الأحزاب السياسية من الحصول على تمويل لها من القطاعين العام أو الخاص إحدى المسائل المفصلية ذات العلاقة بكافة الجوانب الخاصة بتصميم النظم الانتخابية، بالإضافة إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى التحدي الأكبر الذي يواجه نشوء الأحزاب السياسية القابلة للحياة.

وكما يؤثر اختيار النظام الانتخابي في تطور الأحزاب السياسية وطريقة عملها، فإن للنظام الحزبي القائم تأثيره في اختيار النظام الانتخابي. إذ عادةً ما تعارض الأحزاب السياسية القائمة إدخال أية تغييرات قد تضر بمصالحها، أو قد تمكن أحزاباً أخرى منافسة لها من دخول المعترك السياسي، إلا إذا توافرت ضرورات سياسية ملحة للقبول بذلك. لذلك، فقد تعمل الأحزاب السياسية كعائق أمام تنوع الخيارات المتوفرة لتغيير النظام الانتخابي.

٢٠٦ . تـؤدي النظم الانتخابية المختلفة إلى إفراز طبيعة مختلفة للعلاقة بين المرشـحين الأفراد وناخبيهم . وبشـكل عام ، تعمل النظم المسـتندة إلى وجود دوائر انتخابية فردية ، كمعظم نظم الأغلبية ، على تقوية تلك العلاقة من خلال تحفيز المرشحين الأفراد على العمل كممثلين أو مندوبين عن مناطق جغرافية محددة ، حيث يتمثل دورهم الأساسـي في تمثيل ناخبيهـم في دوائرهم الانتخابية . وعلى العكس من ذلك ، تعمل النظـم العاملـة بموجب دوائر انتخابية تعددية وكبيرة ، كمعظم النظم النسـبية ، علـى إفراز ممثلين يعملون بشـكل أساسي استناداً إلى ولاءاتهم الحزبية فيما يتعلق بمسائل وطنية عامة . ولكل من التوجهين حسناته ، الأمر الذي يكمن خلف شـعبية النظم المختلطة والتي تجمع بين كلا النوعين من التمثيل بمسـتوييه الوطني والمحلي .

٢٠٧ . عادةً ما يطفو على السـطح كثير من الجدل فيما يتعلق بالمسـاءلة والمحاسبة عند التطرق إلى العلاقة بين النظم الحزبية والنظم الانتخابية ، خاصـةً بالنسـبة لمسـؤولية الممثلين الأفراد المنتخبين . ولا تتأثر العلاقة بين الناخبين والممثلين المنتخبين والأحزاب السياسـية بالنظـام الانتخابي فقط ، بل كذلك بجوانب أخرى تخص الإطار القانوني للنظام السايسـي ، كعدد المرات التي يسـمح فيها للفرد بعضوية الهيئات المنتخبة ، أو الضـوابط الخاصـة بتحديد طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسـية وأعضـائها المنتخبين لمواقع تمثيلية ، أو تلك المتعلقة بمنع الأعضـاء المنتخبين من تغيير انتماءاتهم الحزبية دون الاضـطرار إلى الاستقالة من المجلس المنتخب ، إلخ .

٢٠٨ . وتعتبر حرية الناخبين في التعبير عن خياراتهم لصـالح المرشـحين الأفراد عوضـاً عن حصر ذلك في الاختيار بين الأحزاب السياسـية فقط وجهاً آخر من أوجه المحاسـبة . لذلك نجد بأن الكثير من البلدان قـد قامـت مؤخراً بإدخال عناصر جديدة في نظمها الانتخابية لتوفـير ذلك للناخبين ، كاللجوء إلى اعتماد القوائم المفتوحة في ظل نظام القائمة النسبية على سبيل المثال .

خيارات الديمقراطية المباشرة

٢٠٩ . يتطرق هذا الدليل إلى المواضـيع المتعلقة بتصـميم النظم الانتخابية الخاصـة بانتخاب الممثلين على مختلف المستويات . ولكن عند الخوض في المسائل المتعلقة بموضوع المحاسبة ، فقد نحتاج إلى النظر لإطار أوسـع يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تضـطلع به وسـائل الديمقراطية المباشرة . حيث نجد أن اسـتخدام الاستفتاءات حول العالم في تزايد مستمر . وتبرز الحالة السويسرية من خلال تاريخها الطويل في استخدام ما يعرف بمبادرات المواطنين (المبادرات الشـعبية) ، والتي تمكن مجموعة من المواطنين من التقدم بمبادرات تشريعية تطرح للاستفتاء العام عليها من قبل مجموع الناخبين . وبينما تنفرد فنزويلا في اعتماد نظام يسمح بتطبيق ما يعرف باسـتفتاء سـحب الثقة من الرئيس المنتخب (وهو إجـراء يكمن في تمكين عدد محدد من الناخبـين من طرح مسـألة الثقة في الرئيس المنتخب للاسـتفتاء العام) ، إلا أنه نظـام قائم في بعض البلدان التي تعتمد النظام الرئاسـي وكثير من الولايات الأمريكية للعمل على سـحب الثقة (أو تأكيدها) بالممثلين المنتخبين على المستوى الوطني أو المحلي .

الفصل الخامس

الفصل الخامس

٥. التكاليف الناجمة عن النظم الانتخابية وتبعاتها الإدارية

٢١٠ . يتأثر اختيار النظام الانتخابي في أي بلد بالقدرات اللوجستية المتاحة وبتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيقه، بالإضافة طبعاً إلى المقدرات المادية للبلد. وحتى في تلك الحالات التي يتوفر فيها الدعم المادي والفني من قبل المانحين، يجب التفكير في قدرة البلد على العمل بالنظام الانتخابي بشكل مستدام وعلى المدى الطويل.

إلا أن ذلك لا يعني بأن النظام الأبسط والأقل كلفةً هو الخيار الأفضل في كل الحالات. فقد يولد خيار ما لا يفي باحتياجات البلد ولا يتماشى مع ظروفه، انعكاسات سلبية على النظام السياسي برمته وعلى استقرار النظام الديمقراطي، حتى لو بدا للوهلة الأولى بأنه أنجع من الناحية المادية.

ولأي خيار يتخذ في اعتماد النظام الانتخابي تبعاته الإدارية، والتي تتطرق الفقرات التالية لمناقشتها.

٢١١ . **ترسيم الدوائر الانتخابية**: تتطلب كافة النظم الانتخابية القائمة على أساس وجود دوائر انتخابية فردية القيام بعملية شاقة لترسيم حدود تلك الدوائر، الصغيرة الحجم نسبياً، وهي العملية المكلفة والتي تتطلب متسعاً من الوقت لإتمامها. أما طريقة ترسيم تلك الحدود فتعتمد على مجموعة من العوامل مثل عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي، وتناسق المواقع وتواصلها الجغرافي، وتوزيع المجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى ما تفرضه التضاريس الجغرافية من معوقات. وعادةً ما لا تتم هذه العملية من خلال مرحلة واحدة فقط، إذ يجب تعديل حدود الدوائر بين فترة وأخرى تبعاً للمتغيرات السكانية. وأكثر النظم الانتخابية تعقيداً بهذا الخصوص، من الناحية الإدارية، هي نظام الفائز الأول، ونظام الصوت البديل ونظام الجولتين. بينما تعتبر متطلبات ترسيم الدوائر الانتخابية أسهل في ظل نظم الكتلة، والكتلة الحزبية، والصوت الواحد غير المتحول، والصوت المحدود والصوت الواحد المتحول، وذلك لكونها تستند إلى دوائر انتخابية تعددية، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيم دوائر انتخابية أكبر حجماً وبالتالي أقل عدداً. وتفرض مسألة ترسيم الحدود الضرورية لتطبيق أحد النظامين الذين يتركب منهما النظام الانتخابي المختلط تحديات وصعوبات مشابهة.

٢١٢ . عندما تستخدم الدوائر الانتخابية التعددية يمكن الاستغناء عن إعادة النظر في حدود الدوائر وتعديلها من خلال تعديل أعداد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة، خاصةً عندما تتطابق الدوائر الانتخابية مع التقسيمات الإدارية القائمة في بلد ما مثل المحافظات. ويعتبر نظام القائمة النسبية الأقل كلفة والأسهل من حيث متطلباته الإدارية فيما يتعلق بترسيم الدوائر لكونه يستند إما إلى وجود دائرة انتخابية واحدة على مستوى الوطن، ما يعني انعدام الحاجة لأية عملية ترسيم على الإطلاق، أو إلى دوائر انتخابية كبيرة تتطابق في حدودها مع حدود التقسيمات الإدارية القائمة أصلاً، كالألوية والمحافظات. ولقد نظمت الانتخابات الممولة من قبل الأمم المتحدة في كل من سيراليون سنة ١٩٩٦، وليبيريا سنة ١٩٩٧ وكوسوفو سنة ٢٠٠١ عملاً بنظام القائمة النسبية الوطنية، وذلك بسبب عدم تمكن السلطات الانتخابية من ترسيم أية دوائر انتخابية لغياب المعطيات الإحصائية الدقيقة اللازمة لذلك، خاصةً في ظل وجود أعداد كبيرة من المهجرين.

٢١٣ . **تسجيل الناخبين**: تشكل عملية تسجيل الناخبين الجزء الأكثر تعقيداً وإثارة للجدل في إدارة العملية الانتخابية، فضلاً عن كونها الأقل نجاعةً في كثير من الأحيان. وتتطلب هذه العملية جمع معلومات محددة لأعداد كبيرة من الناخبين استناداً إلى نماذج موحدة، ومن ثم معالجة تلك المعلومات وترتيبها بطريقة تسمح باستخدامها بشكل يسير يوم الاقتراع. كما ويجب إتمام ذلك بطريقة تضمن تسجيل الناخبين المؤهلين فقط وتحول دون تمكن أي ناخب من الاقتراع أكثر من مرة واحدة، فضلاً عن منع محاولات التزوير وانتحال الشخصية للأغراض الانتخابية. لذلك، فإن الحساسية السياسية لهذه الأمور وطبيعة العملية المعقدة تجعل من تسجيل الناخبين المرحلة الأكثر كلفة والتي تحتاج لأكبر متسع من الوقت من مراحل العملية الانتخابية.

٢١٤ . تتأثر متطلبات تسجيل الناخبين بتصميم النظام الانتخابي. حيث تفرض النظم القائمة على أساس الدوائر الانتخابية الفردية تسجيل كل ناخب ضمن حدود دائرة انتخابية واحدة محددة. وعليه فإن نظام الفائز الأول، ونظام الصوت البديل ونظام الجولتين، بالإضافة إلى نظام بوردا عندما يستخدم في دوائر فردية، هي النظم الأعلى كلفةً والأكثر تعقيداً من الناحية الإدارية فيما يتعلق بتسجيل الناخبين، كما هي الحال في النظام المتوازي ونظام النسبية المختلطة عندما يستخدمان ضمن دوائر انتخابية فردية. أما الأعداد الأقل للدوائر التي يعمل بها عادةً في ظل نظم الكتلة، والكتلة الحزبية، والصوت الواحد المتحول وغير المتحول فتجعل من تلك العملية أسهل بعض الشيء، بينما يعتبر نظام التمثيل النسبي المطبق ضمن دوائر انتخابية كبيرة الأقل تعقيداً نسبةً إلى باقي النظم في هذا الخصوص. أخيراً تجدر الإشارة إلى أن تسجيل الناخبين المقيمين خارج حدود البلد المعني عادةً ما تكون على درجة عالية من الصعوبة.

ولقد أسهمت سهولة عملية التسجيل في ظل نظام القائمة النسبية في اعتماده من قبل عدد من الديمقراطيات الناشئة، كما حصل في أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. وعلى أية حال، لا يترتب على التعديلات البسيطة في النظم الانتخابية سوى انعكاسات هامشية على عملية تسجيل الناخبين وكلفتها المرتفعة غالباً.

٢١٥ . **تصميم وإنتاج أوراق الاقتراع**: يجب أن تصمم أوراق الاقتراع بشكل واضح ييسر للناخبين التعامل معها بكل سهولة، وذلك لرفع مستويات المشاركة والحد من أعداد الأصوات الباطلة أو غير الصحيحة والناتجة عادةً عن خطأ في تعبئة ورقة الاقتراع. ويتطلب ذلك في كثير من الأحيان استخدام الرموز للدلالة على الأحزاب أو المرشحين، بالإضافة إلى وسائل أخرى كالصور الفوتوغرافية والألوان المختلفة (أنظر بعض الأمثلة الواردة في هذا الدليل لعدد من أوراق الاقتراع). عادةً ما تكون أوراق الاقتراع الخاصة بنظامي الفائز الأول والصوت البديل الأبسط والأسهل للطباعة والانتاج، وغالباً ما تحتوي على أعداد قليلة من أسماء المرشحين. وكذلك الحال بالنسبة لأوراق الاقتراع الخاصة بنظام الجولتين، إلا أنه يتطلب في غالبية الأحيان طباعة اوراق جديدة للجولة الانتخابية الثانية، ما يضاعف تكاليف الانتاج، بالإضافة إلى كونه يحتاج إلى ترك متسع من الوقت بين الجولتين لإعداد وطباعة الأوراق للجولة الثانية. أما نظامي الانتخاب المتوازي والنسبية المختلطة فعادةً ما يتطلبا طباعة نوعين مختلفين من أوراق الاقتراع، فضلاً عن كونهما يستخدمان نظامين انتخابيين مختلفين (أو أكثر) في نفس الوقت، ما ينتج عنه احتياجات لوجستية إضافية لتدريب موظفي الانتخابات وتوعية الناخبين حول كيفية الاقتراع. وأما أوراق الاقتراع الخاصة بنظامي الصوت الواحد المتحول وغير المتحول، ونظام الكتلة ونظام بوردا، فهي أكثر تعقيداً من تلك المستخدمة في نظام الفائز الأول، وذلك لكونها تحتوي عادةً على أسماء عدد أكبر من المرشحين، وبالتالي أعداد أكبر من الرموز (أو الصور في حال استخدامها). أخيراً تتباين درجة التعقيد في أوراق الاقتراع الخاصة بنظام القائمة النسبية، فهي قد تكون بسيطة للغاية لدى اعتماد القوائم المغلقة، وقد تكون غاية في التعقيد في ظل اعتماد القوائم الحرة كما في سويسرا.

٢١٦ . **توعية الناخبين**: تختلف الحاجة لبرامج توعية الناخبين وطبيعتها اختلافاً كبيراً من مجتمع إلى آخر. وعندما يتعلق الأمر بتوعية وتثقيف الناخبين حول كيفية التعامل مع ورقة الاقتراع وتعبئتها، نجد بأن هناك اختلافات واضحة ومحددة تبعاً لاختلاف النظام الانتخابي المعتمد. تعتبر المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظم التفضيلية، مثل نظام الصوت البديل، أو الصوت الواحد المتحول أو نظام بوردا أمراً معقداً، يجب التطرق لها بشكل خاص في حملات التوعية، خاصةً في تلك الحالات حيث تستخدم هذه النظم للمرة الأولى، وخاصةً عندما يطلب من الناخب ترتيب كافة المرشحين على ورقة الاقتراع حسب الأفضلية، وإعطاء كل مرشح رقم معين، كما هي الحال في أستراليا. ويزيد من صعوبة التعامل مع ورقة الاقتراع من قبل الناخبين التزايد المستمر في استخدام النظم الانتخابية المختلطة والتي يعطى الناخب بموجب كثير منها ورقتي اقتراع بدلاً من ورقة واحدة. وبالمقابل، يسهل فهم أوراق الاقتراع والتعامل معها في تلك النظم التي لا يطلب من الناخب فيها سوى الإدلاء بصوت واحد لمرشح أو قائمة واحدة، مثل نظام الفائز الأول، أو الكتلة الحزبية أو الصوت الواحد غير المتحول. ويبين الجدول رقم ٨ أدناه درجة التعقيد أو السهولة التي تتبع باقي النظم الانتخابية فيما يتعلق بهذا الجانب من العملية الانتخابية.

٢١٧ . **عدد أيام الاقتراع**: بشكل عام لا يحتاج تنظيم الانتخابات لأكثر من عملية واحدة تتم في يوم اقتراع واحد في ظل كل من النظم الانتخابية التالية: الفائز الأول، الصوت البديل، الكتلة، الكتلة الحزبية، الصوت الواحد المتحول وغير المتحول، القائمة النسبية، نظام بوردا، النظم المتوازية ونظم النسبية المختلطة. أما نظام الجولتين فكلفته أعلى وإدارته أكثر مشقة حيث أنه يتطلب عادةً إعادة العملية الانتخابية برمتها (الجولة الثانية) بعد انقضاء الجولة الأولى بفترة زمنية قصيرة نسبياً.

٢١٨ . **الانتخابات الفرعية/التكميلية**: في حال شغر أحد المقاعد التمثيلية في الفترة الواقعة بين الانتخابات، يتم ملئ المقعد الخالي في ظل نظام القائمة النسبية من خلال المرشح التالي على قائمة الحزب الذي يتبع له الممثل السابق، ما يلغي الحاجة لتنظيم انتخابات تكميلية أو فرعية. أما نظم الأغلبية فعادةً ما تنطوي على إجراءات لتنظيم انتخابات فرعية لشغل المقاعد الشاغرة في الفترات الواقعة بين الانتخابات. ويمكن اتباع أي من هذين الخيارين في ظل النظم الأخرى: ففي إيرلندا حيث يستخدم نظام الصوت الواحد المتحول، يتم تنظيم انتخابات تكميلية لشغل المقاعد االشاغرة في البرلمان، بينما لا تلجأ أستراليا إلى هذا الخيار لملئ المقاعد الشاغرة في مجلس الشيوخ. كما ويمكن تفادي الحاجة لتنظيم انتخابات فرعية، وذلك من خلال انتخاب بدلاء للممثلين المنتخبين أثناء العملية الانتخابية، كما هي الحال في بوليفيا على سبيل المثال.

الانتخابات الفرعية/التكميلية هي انتخابات أقل كلفة لكونها تخص مواقع محددة، إلا أنها قد تثقل كاهل الميزانية الوطنية في بعض البلدان، حيث نجد أحياناً بأن بعض المقاعد تترك شاغرة لفترات طويلة وذلك بسبب غياب القدرات الكافية لتنظيم الانتخابات الفرعية لملئها، خاصةً في بعض بلدان جنوب القارة الأفريقية حيث يتسبب انتشار مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) إلى خلو أعداد كبيرة من المقاعد في الفترات الواقعة بين الانتخابات.

يمكن أن يكون للانتخابات التكميلية، في ظل ظروف معينة، انعكاساتها الواسعة والتي تتعدى استبدال بعض الأعضاء، حيث ينظر لها كامتحان لتقييم أداء الحكومة في منتصف الطريق. بالإضافة إلى ذلك، فقد يؤدي ارتفاع عدد المقاعد الشاغرة التي يجب ملؤها إلى تغيير في تركيبة الهيئة التشريعية ما قد ينتج عنه تغيير في التركيبة الحكومية.

٢١٩ . **فرز وعد الأصوات**: أسهل النظم الانتخابية بالنسبة لفرز الأصوات وعدها هو نظام الفائز الأول، والصوت الواحد غير المتحول والقائمة النسبية المغلقة، حيث لا يتطلب إعداد النتائج سوى لجمع الأصوات لصالح كل واحد من المرشحين أو الأحزاب المشاركة. أما نظام الصوت البديل ونظام الكتلة فيتطلب تجميع الأصوات من ورقة اقتراع واحدة، بينما عادةً ما يحتم كل من النظام المتوازي ونظام النسبية المختلطة عد الأصوات وفرزها من ورقتي اقتراع مختلفتين. والنظم الأكثر صعوبة من حيث عد الأصوات وفرزها وإعداد النتائج هي نظم الانتخاب التفضيلية كنظام االصوت البديل، ونظام بوردا ونظام الصوت الواحد المتحول.

جدول رقم ٨: التكاليف المحتملة، والتبعات الإدارية المترتبة على ١٢ نظام انتخابي

النظام الانتخابي	ترسيم الدوائر الانتخابية	تسجيل الناخبين	تصميم وإنتاج أوراق الاقتراع	توعية الناخبين	عدد أيام الاقتراع	الحاجة لانتخابات فرعية/تكميلية	عد وفرز الأصوات
الفائز الأول	☹	☹	☺	☺	☺	☹	☺
الكتلة	😐	😐	😐	😐	☺	☹	😐
الجولتين	☹	☹	☹	😐	☹	☹	😐
الصوت البديل	☹	☹	☺	☹	☺	☹	😐
الكتلة الحزبية	😐	😐	☺	☺	☺	☺	☺
القائمة النسبية	☺	☹	😐	😐	☺	☺	☺
الصوت الواحد المتحول	😐	😐	😐	☹	☺	☹	☹
المتوازي	😐	☹	😐	😐	😐	😐	☹
النسبية المختلطة	😐	☹	😐	☹	😐	😐	☹
بوردا	😐	☹	😐	☹	☺	☹	😐
الصوت الواحد غير المتحول	😐	😐	😐	☺	☺	☹	☺
الصوت المحدود	😐	😐	😐	😐	☺	☹	😐

مفتاح الرموز: ☺ = قليل التكلفة والتعقيد – 😐 = متوسط التكلفة والتعقيد – ☹ = عالي التكلفة والتعقيد

٢٢٠ . **إستدامة العملية الانتخابية**: تعتمد المتطلبات التي تلقي بها مختلف النظم الانتخابية على كاهل القدرات الإدارية في بلد ما على اعتبارات تتعلق بتاريخ ذلك البلد، وظروفه العامة، بالإضافة إلى تجربته الانتخابية والموارد المتوفرة لديه. ويوفر الجدول أعلاه مقاربةً مقارنة حول تكاليف مجموعة من النظم الانتخابية المختلفة. ومن خلال نظرة سريعة نجد بأن نظام القائمة النسبية، خاصةً عندما يستند إلى قائمة وطنية مغلقة، يحرز تقييماً إيجابياً فيما يتعلق بكلفته الأقل ومتطلباته المحدودة من حيث الموارد الإدارية. وكذلك الأمر بالنسبة لنظام الكتلة الحزبية. يليها في هذا المجال كل من نظام الصوت الواحد غير المتحول ونظام الصوت المحدود، ومن ثم نظامي الكتلة والفائز الأول. أما نظم الصوت البديل، والصوت الواحد المتحول، والمتوازي، وبوردا والنسبية المختلطة فتأتي في مواقع متأخرة عن النظم الأخرى. ويبدو واضحاً من الجدول (٨) بأن نظام الجولتين يعتبر النظام الذي يثقل كاهل أي بلد بشكل أكبر من الناحيتين المادية والإدارية.

الفصل السادس

الفصل السادس

٦. نصائح للقائمين على تصميم النظم الانتخابية

٢٢١ . يستدل من دراسة ومقارنة مختلف النظم الانتخابية أن الخيارات المتاحة واستخداماتها الممكنة متعددة ومتنوعة . وعادةً ما يميل القائمين على تصميم الأطر الدستورية والسياسية والانتخابية إلى اختيار النظام الانتخابي الذي يفقهون بتفاصيله بشكلٍ أفضل ، كما ونجد ميولاً في اعتماد النظام المعمول به في البلد المستعمر سابقاً في حال وجوده ، بدلاً من البحث في مختلف الخيارات والبدائل . وفي كثير من الأحيان تعمل المتطلبات الناجمة عن اتفاق للسلام أو عن الضغوطات الخارجية على الحد من عدد الخيارات الممكنة .

وبالتالي ، يهدف هذا الدليل إلى توفير مصدرٍ علمي لمساعدة المعنيين وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم على أساس من المعرفة . وهو لا يهدف بالضرورة للتشجيع باتجاه تغيير شامل في النظم الانتخابية القائمة ، بل العكس من ذلك ، فإن التجربة المقارنة لعمليات الإصلاح الانتخابي الحاصلة حتى يومنا هذا تظهر بأن التأني في عمليات الإصلاح ، بحيث يستند ذلك إلى الإبقاء على العناصر الجيدة كنقطة انطلاق ، عادةً ما يكون خياراً أفضل من التغيير الشامل والقفز نحو نظام انتخابي جديد كلياً وغير مألوف .

٢٢٢ . وفي هذا السياق يمكن مقاربة مسألة الإصلاح الانتخابي من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين . فعلى سبيل المثال ، يمكن لبلد ما يعمل بنظام الفائز الأول ويرغب بالتحول نحو نظام أكثر نسبية ، في الوقت الذي يحافظ فيه على ربط التمثيل بالدوائر والمناطق الجغرافية المختلفة ، أن يأخذ تجربة نيوزيلندا بعين الاعتبار ، حيث تم اعتماد نظام النسبية المختلطة سنة ١٩٩٣ ، أو تجربة ليسوتو والتي اعتمدت نفس التحول عام ٢٠٠٢ . وبنفس المقدار ، يمكن لبلد يرغب في الإبقاء على دوائره الانتخابية الفردية مع إدخال عناصر تحفز على التفاعل والتوافق بين مختلف المجموعات أن ينظر إلى تجربة الصوت البديل في بعض بلدان أوقيانوسيا (خاصةً في فيجي وبابوا غينيا الجديدة) . كما ويمكن لأي بلد يتحول إلى النظام الديمقراطي ، في الوقت الذي تتسم فيه تركيبته الاجتماعية بالانقسامات الحادة ، الاستفادة من تجربة نظام القائمة النسبية في جنوب أفريقيا ، والتي نتج عنها حكومات تفسح المجال لتقاسم السلطة بين مجموعات عرقية مختلفة ، أو تجربة البرلمان المنتخب في أيرلندا الشمالية بموجب نظام الصوت الواحد المتحول . أخيراً ، يمكن لبلد

يرغب بكل بساطة في تخفيض كلفة الانتخابات والحد من عدم الاستقرار الناجم عن نظام الجولتين في انتخاباته الرئاسية، التمعن في تجربة جمهورية أيرلندا في تطبيق نظام الصوت البديل. وفي كافة الحالات المذكورة، كان لاختيار النظام الانتخابي تأثيره الواضح في الحياة السياسية في البلدان المعنية.

٢٢٣. فيما يلي خلاصة للاعتبارات الرئيسية والتي ينصح الأخذ بها في تصميم النظم الانتخابية:

بساطة النظام الانتخابي

٢٢٤. يجب تصميم النظم الانتخابية الفاعلة والمستدامة بما ييسر فهمها والتعامل معها من قبل جمهور الناخبين والعاملين بالسياسية. إذ تقود التعقيدات الزائدة إلى عدم وضوح النظام وبالتالي صعوبة فهمه، وإلى نتائج غير مقصودة أو عرضية، وهو ما ينتج عنه عدم ثقة الناخبين بنتائج الانتخابات.

عدم الخشية من الابتكار والتجديد

٢٢٥. تمثل الكثير من النظم الانتخابية الناجعة، والمعمول بها حول العالم حالياً، حلولاً وتوجهات مبتكرة أثبتت نجاحها في معالجة مشكلات محددة. وكما أشرنا أعلاه، يمكن الاستفادة إلى حد كبير من تجارب الآخرين، بما في ذلك البلدان المجاورة أو تلك التي تبدو وكأنها حالات مختلفة كلياً.

الاهتمام بالسياق المحيط والعامل الزمني

٢٢٦. لا تعمل النظم الانتخابية في الفراغ، إذ يعتمد نجاحها على التوفيق السليم بين الأنماط والأعراف السياسية والتقاليد الثقافية السائدة. ويجب أن تشكل الإجابة على التساؤل التالي نقطة الانطلاق لكل من يقوم على تصميم النظام الانتخابي: ما هو السياق السياسي والاجتماعي الذي يتم تصميم النظام في ظله؟ أما المسألة التي تلي ذلك فقد تتمثل في الإجابة على ما يلي: هل يتعلق الأمر بتصميم نظام انتخابي دائم أم أنه ينحصر في الاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية الراهنة؟

عدم الاستهانة بجمهور الناخبين

٢٢٧. في الوقت الذي يجب فيه الحفاظ على بساطة النظام، إلا أن ذلك يجب ألا ينحدر بنا إلى المخاطر التي قد تنجم عن الاستهانة بقدرة الناخبين على استيعاب الخيارات المتعددة والمختلفة للنظم الانتخابية المتاحة وقدرتهم على استخدامها بالشكل الصحيح. فعلى سبيل المثال، تم استخدام نظم انتخابية تفضيلية معقدة بشكل ناجح في بعض الديمقراطيات الناشئة في منطقة آسيا–الباسيفيك، بينما أثبتت التجربة الحديثة في كثير من الانتخابات في عدد من الديمقراطيات الجديدة أهمية التمييز بين مستويات الوعي والمعرفة العملية ومستويات الوعي السياسي. وحتى في البلدان الفقيرة يرغب الناخبون عادةً في التعبير عن خيارات وأفضليات سياسية معقدة ومركبة.

شمولية النظام الانتخابي

٢٢٨. يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من الشمولية، سواء أكان ذلك في المجتمعات المنقسمة

أو الأكثر تجانساً، بحيث تعمل على إفراز برلمانات تتمثل فيها كافة المصالح. وبغض النظر عن ارتكاز الأقليات إلى هويات أيديولوجية، أو عرقية، أو عنصرية، أو لغوية، أو مناطقية، أو دينية، فإن استثناء مجموعات هامة من الرأي العام من التمثيل في البرلمان المنتخب، خاصةً في البلدان النامية، من شأنه أن يسفر عن نتائج كارثية.

الاهتمام بطريقة اختيار النظام كعنصر أساسي

٢٢٩. تلعب الطريقة التي يتم من خلالها اختيار النظام الانتخابي دوراً هاماً في التأكيد على شرعيته. إذ ينتج عن اختيار النظام الانتخابي من خلال عملية تشارك فيها كافة المجموعات المعنية، بما في ذلك جمهور الناخبين، مستويات أعلى من تقبل الناتج النهائي للعملية، مما لو تم ذلك من خلال عملية ينظر لها بأنها تنحصر في التعبير عن مصالح حزبية أو فردية فقط. وعلى الرغم من عدم إمكانية تفادي الاعتبارات والمصالح الحزبية في معرض اختيار النظام الانتخابي، إلا أن اختيار نظام يتمتع برضى مختلف الأحزاب وأوسع شريحة ممكنة من الرأي العام يعتبر أمراً مفصلياً في تقبل ذلك النظام واحترامه من قبل الجميع. ولقد تطلب التحول من نظام االفائز الأول إلى نظام النسبية المختلطة في نيوزيلندا على سبيل المثال إلى إجراء استفتاءين عامين عليه، ما أسهم في إضفاء الشرعية على النظام الجديد. بالمقابل، نتج عن قرار الحكومة الإشتراكية في فرنسا عام ١٩٨٦ في التحول من نظام الجولتين إلى نظام نسبي أن ساد انطباع بأن ذلك القرار استند إلى اعتبارات حزبية محضة، وسرعان ما أعيد النظام السابق فور فقدان الحكومة للسلطة سنة ١٩٨٨.

العمل على إرساء الشرعية والقبول بين كافة الفاعلين الأساسيين

٢٣٠. يجب أن تشعر كافة المجموعات والفئات الراغبة في المشاركة في العملية الديمقرطية بأن النظام الانتخابي عادل ويعطيهم جميعاً فرصاً مماثلة للفوز بالانتخابات. ويتمثل الهدف الأكبر في هذا السياق في العمل على عدم توفير أرضية للخاسرين لترجمة خيبة الأمل من نتائج الانتخابات إلى رفض للنظام الانتخابي أو لاستخدامه كعذر لزعزعة استقرار النظام الديمقراطي برمته. ففي انتخابات عام ١٩٩٠ في نيكاراغوا خسر الحزب الساندينى الحاكم الانتخابات إلا أنه تقبل تلك الخسارة، وذلك بسبب إقراره بعدالة النظام الانتخابي بشكل أساسي. أما كمبوديا، وموزامبيق وجنوب أفريقيا، فاستطاعت جميعها إنهاء حروبها الأهلية الدموية من خلال اعتماد إجراءات وترتيبات تميزت بتقبل جميع الأطراف المتنازعة لها.

العمل على زيادة تأثير الناخبين

٢٣١. يجب أن يشعر الناخبون بأن العملية الانتخابية تحقق لهم وسائل للتأثير في الحكومات وسياساتها. ويمكن زيادة تأثير الخيارات التي يمارسها الناخبون بعدة طرق. فقد يمكّن النظام الانتخابي الناخبين من الاختيار بين مختلف الأحزاب السياسية، أو بين مرشحين ينتمون لأحزاب مختلفة، أو بين مرشحي الحزب الواحد. كما ويمكن توفير نظم انتخابية مختلفة للعمل بها في كل من انتخابات الرئاسة، وانتخابات مجلس الشيوخ، وكذلك انتخابات مجلس النواب والسلطات المحلية. ويجب أن يشعر الناخبون بأن لصوتهم وزن حقيقي في التأثير على تركيبة الحكومة، وليس فقط في تركيبة البرلمان المنتخب.

موازنة تأثير الناخبين مع تحفيز قيام الأحزاب السياسية المتماسكة والفاعلة

٢٣٢ . يجب موازنة العمل على زيادة تأثير الناخبين مع الحاجة للدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية متماسكة وفاعلة . إذ قد ينتج عن إعطاء الناخبين أعلى درجات الخيار بين المرشحين من مختلف الأحزاب السياسية إلى إفراز برلمانات متفسخة ومنقسمة لا تحقق لأحد الفوز بالنتائج المرجوة . ويتفق علماء السياسية على اعتبار قيام الأحزاب المتماسكة والمستندة إلى قواعد واسعة من المؤيدين كأحد العناصر الهامة في نشوء الديمقراطيات الفاعلة والمستدامة .

عدم إهمال متطلبات الاستقرار على المدى الطويل من خلال التركيز على المكاسب الآنية

٢٣٣ . عندما يتفاوض العاملون بالسياسية حول اعتماد نظام انتخابي جديد ، عادةً ما يدفعون باتجاه المقترحات التي يعتقدون بانها تعزز مصالحهم الحزبية في الانتخابات القادمة . إلا أن ذلك قد يمثل استراتيجية تفتقد للحكمة في كثير من الأحيان ، خاصةً في البلدان النامية ، حيث يمكن أن يسفر نجاح الحزب الواحد وهيمنته على المدى القصير عن انهيارات سياسية وتخلخل في السلم الاجتماعي على المدى الطويل . ففي المفاوضات التي سبقت الانتخابات الانتقالية العام ١٩٩٤ في جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، كان يمكن لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الدفع نحو الإبقاء على نظام الفائز الأول ، والذي كان سيمنحه على الأرجح مزيداً من المقاعد بما يفوق حصته من أصوات الناخبين على المستوى الوطني ، لكونه الحزب الأكبر في البلاد دون منازع . إلا أن موقفه المؤيد لاعتماد النظام النسبي ، الأمر الذي أدى إلى فوزه بعدد أقل من المقاعد من ذلك الذي كان يمكنه الفوز بها في ظل نظام الفائز الأول ، دلّ على رغبة ذلك الحزب في العمل على تحقيق الاستقرار على المدى الطويل على حساب المكاسب الانتخابية الآنية .

٢٣٤ . وبنفس الشكل ، يجب أن تكون النظم الانتخابية قادرة على الاستجابة بشكل فاعل والتكيف مع الظروف السياسية المتقلبة ومع نمو الحركات السياسية الجديدة . وحتى في الديمقراطيات الراسخة ، فعادةً ما لا يستقر التأييد للأحزاب السياسية الكبيرة لفترات طويلة ، بينما تتميز الحياة السياسية في الديمقراطيات الجديدة بدرجات عالية من الحيوية ، حيث قد يفقد الحزب المستفيد من الترتيبات الانتخابية في انتخابات ما تلك المكاسب في الانتخابات التي تليها .

عدم اعتبار النظام الانتخابي على أنه الدواء الشافي من كل داء

٢٣٥ . قد تمثل النظم الانتخابية الوسيلة الأمثل لتغيير المعايير التي تحكم طبيعة التنافس السياسي ، إلا أنها لا يمكن أن تكون الدواء الشافي لكافة العلل السياسية التي يعاني منها بلد ما . وكثيراً ما يكون للتأثيرات الناتجة عن عوامل أخرى انعكاساتها الأقوى على مسيرة النظام الديمقراطي ، خاصةً تلك المتعلقة بالثقافة السياسية السائدة في كل بلد ، أكثر من العناصر الإجرائية كالنظام الانتخابي . وقد تحتجب كافة الفوائد المنبثقة عن أي نظام انتخابي ، مهما تم تصميمه بكثير من العناية ، بسبب التدابير الدستورية غير الملائمة ، أو هيمنة قوى تعمل على تعميق الشقاق الداخلي ، أو حجم التهديدات الخارجية التي تمس سيادة البلد وسلامته .

عدم الاستهانة بالتأثيرات الناجمة عن النظام الانتخابي

٢٣٦ . يتعرض النظام الديمقراطي في عالمنا لكثير من التحديات والقيود ، إلا أنها تترك ، على الرغم من ذلك ، مجالاً للاستراتيجيات السياسية الواعية والتي قد تسهم في نجاح العملية الديمقراطية أو في عرقلتها . وكما ذكرنا فإن النظم الانتخابية لا توفر دواءً لكل داء ، إلا أنها تحتل موقعاً مركزياً في تحقيق الاستقرار في أي نظام سياسي . قد لا تفلح الهندسة المهنية للنظام الانتخابي في تجنب أو اجتثاث العداءات المتجذرة ، إلا أن اعتماد الترتيبات الملائمة قد يدفع النظام السياسي نحو الحد من الصراعات وتحفيز الحكومات للعمل على قدر أعلى من المسؤولية . وبمعنى آخر ، فبينما تبقى معظم التغييرات التي يمكن تحقيقها من خلال تفاصيل النظام الانتخابي في الجوانب الهامشية ، فإن الفارق بين الديمقراطية الراسخة والديمقراطية المهزوزة يكمن في كثير من الأحيان في هذه الانعكاسات والمؤثرات الهامشية بالذات .

الاهتمام برغبة الناخبين في التغيير

٢٣٧ . قد يبدو تغيير النظام الانتخابي فكرةً جيدة بالنسبة للساسة المحليين العارفين بمثالب النظام القائم ، لكن جمهور الناخبين قد يرفض العبث بذلك النظام إذا لم تقدم مقترحات الإصلاح والتغيير بطريقة مناسبة ومقنعة ، وبما لا يدع مجالاً لديهم للاعتقاد بأن محاولات التغيير ليست سوى وسيلة يستخدمها الساسة لتعديل قواعد اللعبة وتجييرها لإفادة مصالحهم الخاصة ، والحصول على مكاسب سياسية (كما حصل في الصين سنة ١٩٨٩ ، وفي الأردن في ١٩٩٣ ، وفي قيرغيزستان في مناسبات عدة منذ العام ١٩٩٥) . كما أن التعديل المستمر والمتكرر للنظام الانتخابي يسفر كذلك عن آثار سلبية تفقد الناخبين إدراكهم للقواعد المعمول بها في كل لحظة (كما هي الحال في بوليفيا بحسب رأي بعض المراقبين) .

عدم الاستهانة بعيوب النظام والاتكال على تجاوزها لاحقاً

٢٣٨ . تؤدي كافة النظم الانتخابية إلى فوز البعض وخسارة البعض الآخر في الانتخابات بطبيعة الحال ، لذلك فهي تفرز من لهم مصالح محددة تنبع من النظام الانتخابي المعتمد . وتعتبر تلك المصالح جزءً لا يتجزأ من الجو السياسي العام في ظل العمل بأي نظام انتخابي . ولكن عندما تبدأ عملية التغيير ، فمن غير الحكمة الافتراض بأن الجميع سيتقبل المعالجات التي يمكن وضعها لاحقاً للمشكلات الظاهرة لحظة التغيير . وفي كافة الحالات التي قد يرغب فيها بإعادة النظر في النظام الانتخابي لاحقاً ، من المفيد العمل على استباق ذلك وتضمينه في القوانين التي تنص على تغيير النظام .

تجنب عبودية النظم الانتخابية السابقة

٢٣٩ . على الرغم مما تقدم ، كثيراً ما يتم الإبقاء على النظم الانتخابية غير الملائمة لاحتياجات الديمقراطيات الجديدة ، والتي ترثها عن العهد الاستعماري ، دون التمعن في كيفية تأثير تلك النظم وعملها في ظل الواقع السياسي الجديد . ونجد بأن معظم المستعمرات البريطانية سابقاً في آسيا وأفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ (الباسيفيك) قد اعتمدت نظام الفائز الأول . ولقد أثبت هذا النظام عدم ملاءمته لاحتياجات كثير من هذه الديمقراطيات الناشئة ، خاصةً تلك التي تعاني من انقسامات عرقية . وبشكل مشابه ، يعتقد البعض بأن كثير من المستعمرات الفرنسية سابقاً في غرب أفريقيا (كمالي على سبيل المثال) قد عانت من

استقطابات مدمرة في حياتها السياسية نتيجة لاعتمادها نظام الجولتين ، عملاً بالمثال الفرنسي؛ كما تحتفظ الكثير من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً بمتطلبات الحد الأدنى من نسبة المشاركة أو بشروط الأغلبية الموروثة عن العهد السوفيتي . ومن أكثر الميزات إثارة في الخارطة المرفقة بهذا الدليل كونها تعكس ، بطرق مختلفة ، خارطة العالم الاستعماري كما كانت عليه الحال قبل ١٠٠ عام ، حيث نجد العديد من المستعمرات البريطانية سابقاً تعمل بنظام الفائز الأول ، والبلدان المتأثرة بالاستعمار الفرنسي تعمل بنظام الجولتين ، بينما نجد بأن المستعمرات البلجيكية والهولندية سابقاً قد اختارت العمل بأحد نظم القائمة النسبية المعمول بها في أوروبا ، إلا أن هذه التوجهات تتغير بشكل مستمر عبر السنين .

تقييم التبعات المحتملة لأي نظام جديد في تأجيج الصراعات الاجتماعية أو الحد منها

٢٤٠ . كما سبق وأشرنا في بداية هذا الدليل ، يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأدوات لإدارة الصراع داخل مجتمع ما ، بالإضافة إلى كونها الوسيلة لانتخاب البرلمانات والرؤساء . تعمل بعض النظم الانتخابية ، في ظل ظروف معينة ، على تحفيز الأحزاب السياسية لانتهاج سياسات شاملة تدفع بها إلى حشد المؤيدين من خارج دوائر التأييد الرئيسية أو التقليدية لها . ولكن لسوء الحظ نجد في عالمنا اليوم ازدياداً في عدد النظم الانتخابية غير الملائمة والتي تسهم عملياً في تفاقم الطروحات والمواقف السلبية القائمة ، وذلك على سبيل المثال من خلال تحفيز الأحزاب السياسية على التعامل مع الانتخابات على أنها منافسة كلية في سبيل الحصول على كل شئ مقابل لا شئ للآخرين ، وبالتالي دفعها للتصرف بروح من العدائية والاستثناء لكل من لا ينتمي لمجموعتها أو دائرة مؤيديها . لذلك يجب أن يتمثل الهدف الأعلى في تصميم أية ترتيبات سياسية ، بما فيها النظام الانتخابي ، في عدم العمل على زيادة الأمور سوءً إن لم يكن بالمستطاع تصميمها بما يحد من تفاقم التوترات الإجتماعية .

توقع كافة الاحتمالات غير العادية وغير المتوقعة

٢٤١ . غالباً ما يتم تصميم النظم الانتخابية لتفادي أخطاء الماضي ، وبخاصة الماضي القريب . لذلك يجب أخذ الحيطة وعدم الوقوع في ردود الفعل المبالغ فيها وتصميم نظام يبالغ في تصحيح الإشكاليات الناجمة عن النظام السابق . وفي هذا السياق ، فمن المفيد جداً أن يطرح مصممو النظم الانتخابية على أنفسهم بعض التساؤلات غير الاعتيادية لتفادي الآثار السلبية غير المتوقعة على المدى الطويل: فماذا ستكون النتيجة لو لم يحصل أحد على فوز واضح وصريح في ظل النظام المقترح؟ وهل يمكن أن ينتج عن هذا النظام انفراد حزب واحد بالفوز بكافة المقاعد؟ وماذا سيحصل فيما لو أضطر الأمر إلى توزيع عدد من المقاعد يفوق عدد المقاعد في الهيئة المنتخبة؟ وكيف يتم التعامل مع تساوي الأصوات بين المرشحين؟ وهل يفضي النظام المقترح إلى حالة يجد فيها الناخب بأنه من الأفضل له عدم الاقتراع لصالح الحزب أو المرشح المفضل لديه في بعض الدوائر الانتخابية؟

كشف بأهم الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تصميم النظام الانتخابي

- ☐ هل يمكن اعتبار النظام الانتخابي على أنه واضح وسهل الفهم؟
- ☐ هل تم أخذ السياق المحيط بالعملية بعين الاعتبار؟
- ☐ هل يلائم النظام الظرف الزمني الحالي؟
- ☐ هل يحتوي النظام على أدوات واضحة لتغييره وإصلاحه في المستقبل؟
- ☐ هل يتفادى النظام الاستهانة بقدرات الناخبين؟
- ☐ هل يحتوي النظام على عناصر تجعل منه شمولياً/تعددياً بأكبر قدر ممكن؟
- ☐ هل ينظر جميع المعنيين لعملية التصميم على أنها مشروعة؟
- ☐ هل سيسمح النظام بالإقرار بشرعية النتائج الانتخابية؟
- ☐ هل تم أخذ الاحتمالات غير العادية بعين الاعتبار؟
- ☐ هل يتمتع النظام بميزة الاستدامة من النواحي المادية والإدارية؟
- ☐ هل سيعطي النظام الناخبين إحساساً بقوة تأثيرهم؟
- ☐ هل يحفز النظام على قيام نظام حزبي تنافسي؟
- ☐ هل يتلاءم النظام مع الإطار الدستوري العام؟
- ☐ هل سيسهم النظام في الحد من الصراعات بدلاً من تفاقمها؟

الملحق (أ)

النظم الانتخابية المعتمدة في ٢١٣ بلد مستقل والأقاليم التي تتبعها (٢٠٠٤)

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
أثيوبيا	الفائز الأول	الأغلبية	٥٤٧ (س)	٥٤٧	١	–
أذربيجان	المتوازي (الجولتين والقائمة النسبية)	المختلطة	١٢٥	١٢٥	٢	الجولتين (٣)
الأرجنتين	القائمة النسبية	النسبية	٢٥٧	٢٥٧	١	الجولتين (د)
الأردن	الصوت الواحد غير المتحول	الأخرى	١٠٤(٤)	١١٠	١	–
أرمينيا	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٣١	١٣١	٢	الجولتين
أروبا	القائمة النسبية	النسبية	٢١	٢١	١	–
أريتريا	انتقالي	–	–	–	–	–
أسبانيا	القائمة النسبية	النسبية	٣٥٠	٣٥٠	١	–
أستراليا	الصوت البديل	الأغلبية	١٥٠	١٥٠	١	–
إستونيا	القائمة النسبية	النسبية	١٠١	١٠١	٢	–
إسرائيل	القائمة النسبية	النسبية	١٢٠	١٢٠	١	–
أفغانستان	الصوت الواحد غير المتحول	الأخرى	٢٤٩	٢٤٩	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
الإكوادور	القائمة النسبية	النسبية	١٠٠ (س)	١٠٠	١	الجولتين (د)
ألبانيا	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٤٠ (ح)	١٤٠	٢	–
ألمانيا	النسبية المختلطة (القائمة النسبية والفائز الأول)	المختلطة	٥٩٨ (ح)	٥٩٨	٢	–
الإمارات العربية المتحدة	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
أنتيغوا وباربودا	الفائز الأول	الأغلبية	١٧	١٧	١	–
أندورا	المتوازي (القائمة النسبية والكتلة الحزبية)	المختلطة	٢٨	٢٨	٢	–
إندونيسيا	القائمة النسبية	النسبية	٥٥٠	٥٥٠	١	الجولتين (٥)
أنغولا	القائمة النسبية	النسبية	٢٢٠	٢٢٠	٢	الجولتين
أنغيلا	الفائز الأول	الأغلبية	٧	١١	١	–
الأورغواي	القائمة النسبية	النسبية	٩٩	٩٩	١	الجولتين
أوزبكستان	الجولتين	الأغلبية	٢٥٠	٢٥٠	١	الجولتين
أوغندا	الفائز الأول	الأغلبية	٢١٤	٢٩٥	١	الجولتين
أوكرانيا	المتوازي (القائمة النسبية والفائز الأول)	المختلطة	٤٥٠	٤٥٠	٢	الجولتين
إيرلندا	الصوت الواحد المتحول	النسبية	١٦٦	١٦٦	١	الصوت البديل
أيسلندا	القائمة النسبية	النسبية	٦٣	٦٣	٢	الفائز الأول
إيطاليا	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٦٣٠	٦٣٠	٢	–

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
بابوا غينيا الجديدة	الصوت البديل	الأغلبية	١٠٩	١٠٩	٢	–
باربادوس	الفائز الأول	الأغلبية	٣٠	٣٠	١	–
باكستان	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٣٤٢	٣٤٢	٢	–
بالاو	الفائز الأول	الأغلبية	١٦	١٦	١	الجولتين (٦)
البحرين	الجولتين	الأغلبية	٤٠	٤٠	١	–
البرازيل	القائمة النسبية	النسبية	٥١٣	٥١٣	١	الجولتين
البراغواي	القائمة النسبية	النسبية	٨٠	٨٠	١	الفائز الأول
البرتغال	القائمة النسبية	النسبية	٢٣٠	٢٣٠	١	الجولتين
برمودا	الفائز الأول	الأغلبية	٣٦	٣٦	١	–
بروناي	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
بلجيكا	القائمة النسبية	النسبية	١٥٠	١٥٠	١	–
بلغاريا	القائمة النسبية	النسبية	٢٤٠	٢٤٠	١	الجولتين
بليز	الفائز الأول	الأغلبية	٢٩	٢٩	١	–
بنغلادش	الفائز الأول	الأغلبية	٣٠٠	٣٠٠	١	–
بنما	القائمة النسبية والفائز الأول	النسبية	٧٨ (س)	٧٨	(م)	الفائز الأول
بنين	القائمة النسبية	النسبية	٨٣	٨٣	١	الجولتين
بوتان	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
بوتسوانا	الفائز الأول	الأغلبية	٥٧	٦٢	١	–

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
بوركينافاسو	القائمة النسبية	النسبية	١١١	١١١	٢	الجولتين
بورما (٧)	الفائز الأول	الأغلبية	٤٨٥	٤٨٥	١	–
بوروندي	القائمة النسبية	النسبية	٨١	١٧٩ (٨)	١	–
البوسنة والهرسك	القائمة النسبية	النسبية	٤٢	٤٢	١	الفائز الأول
بولندا	القائمة النسبية	النسبية	٤٦٠	٤٦٠	١	الجولتين
بوليفيا	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٣٠	١٣٠	٢	الجولتين (٩)
البيرو	القائمة النسبية	النسبية	١٢٠	١٢٠	١	الجولتين
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)	الجولتين	الأغلبية	١١٠	١١٠	١	الجولتين
تايلاند	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٥٠٠	٥٠٠	٢	–
تايوان	المتوازي (الصوت الواحد غير المتحول والقائمة النسبية)	المختلطة	٢٢٥	٢٢٥	٢	الفائز الأول
تركمانستان	الجولتين	الأغلبية	٥٠	٥٠	١	الجولتين
تركيا	القائمة النسبية	النسبية	٥٥٠	٥٥٠	١	–
ترينيداد وتوباغو	الفائز الأول	الأغلبية	٣٦	٣٦	١	–
تشاد	الكتلة الحزبية/القائمة النسبية والجولتين (١٠)	الأغلبية	١٥٥ (س)	١٥٥	(م)	الجولتين
تشيلي	القائمة النسبية	النسبية	١٢٠	١٢٠	١	الجولتين
تنزانيا	الفائز الأول	الأغلبية	٢٣١	٢٩٥	١	الجولتين
توغو	الجولتين	الأغلبية	٨١	٨١	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
توفالو	الكتلة	الأغلبية	١٥	١٥	١	–
توكيلاو	انتقالي	–	–	–	–	–
تونس	المتوازي (الكتلة الحزبية والقائمة النسبية)	المختلطة	١٨٩ (س)	١٨٩	٢	الفائز الأول
تونغا	الكتلة	الأغلبية	٩	٣٠	١	–
تيمور الشرقية	المتوازي (القائمة النسبية والفائز الأول)	المختلطة	٨٨	٨٨	٢	الجولتين
جامايكا	الفائز الأول	الأغلبية	٦٠	٦٠	١	–
جبل طارق	الصوت المحدود	الأخرى	١٥	١٧	١	–
الجزائر	القائمة النسبية	النسبية	٣٨٩ (س)	٣٨٩	١	الجولتين
جزر الانتيل الهولندية	القائمة النسبية	النسبية	٢٢	٢٢	١	–
جزر الباهاما	الفائز الأول	الأغلبية	٤٠	٤٠	١	–
الجزر البريطانية العذراء	الفائز الأول والكتلة	الأغلبية	١٣	١٣	٢	–
جزر البيتكرن	الصوت الواحد غير المتحول	الأخرى	٤	٨	١	–
جزر الترك والكايكو	الفائز الأول	الأغلبية	١٣	١٨	١	–
جزر سليمان	الفائز الأول	الأغلبية	٥٠	٥٠	١	–
جزر سيشيل	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٣٤	٣٤	٢	الجولتين
جزر القمر	الجولتين	الأغلبية	١٨	٣٣	١	الفائز الأول (١١)

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
جزر الكايمن	الكتلة	الأغلبية	١٥	١٨	١	–
جزر المارشال	الفائز الأول والكتلة	الأغلبية	٣٣	٣٣	(م)	–
جزر المالديف	الكتلة	الأغلبية	٤٢	٥٠	١	– (١٢)
جزر المالفين (الفوكلاند)	الكتلة	الأغلبية	٨	٨	١	–
جزر كوك	الفائز الأول	الأغلبية	٢٤	٢٤	١	–
جزيرة مان	الكتلة والفائز الأول	الأغلبية	٢٤	٢٤	(م)	–
الجماهيرية الليبية	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	الجولتين (د)	الأغلبية	٢٩٠	٢٩٠	١	الجولتين
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجولتين	الأغلبية	١٠٥	١٠٥	١	الجولتين
الجمهورية التشيكية	القائمة النسبية	النسبية	٢٠٠	٢٠٠	١	–
جمهورية الدومينيكان	القائمة النسبية	النسبية	١٥٠ (س)	١٥٠	٢	الجولتين
الجمهورية العربية السورية	الكتلة	الأغلبية	٢٥٠	٢٥٠	١	–(١٣)
جنوب أفريقيا	القائمة النسبية	النسبية	٤٠٠	٤٠٠	٢	–
جورجيا	المتوازي (القائمة النسبية والجولتين) (د)	المختلطة	٢٣٥	٢٣٥	٢	الجولتين
جيبوتي	الكتلة الحزبية	الأغلبية	٦٥	٦٥	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
جيرسي	الكتلة والفائز الأول	الأغلبية	٥٣	٥٣	٣	–
الدنمارك	القائمة النسبية	النسبية	١٧٩	١٧٩	٢	–
الدومينيك	الفائز الأول	الأغلبية	٢١	٣٠	١	–
رواندا	القائمة النسبية	النسبية	٥٣	٨٠	١	الفائز الأول
روسيا الاتحادية	المتوازي (القائمة النسبية والفائز الأول)	المختلطة	٤٥٠	٤٥٠	٢	الجولتين
رومانيا	القائمة النسبية	النسبية	٣٤٥ (س)	٣٤٥	١	الجولتين (١٤)
زامبيا	الفائز الأول	الأغلبية	١٥٠	١٥٨	١	الفائز الأول
زمبابوي	الفائز الأول	الأغلبية	١٢٠	١٥٠	١	الجولتين
ساحل العاج	الفائز الأول والكتلة الحزبية	الأغلبية	٢٢٥	٢٢٥	(م)	الجولتين
ساموا	الفائز الأول والكتلة	الأغلبية	٤٩	٤٩	(م)	–
سان فينسنت والغرانادين	الفائز الأول	الأغلبية	١٥	٢١	١	–
سان مارينو	القائمة النسبية	النسبية	٦٠	٦٠	١	–
سانت كيتس ونيفيس	الفائز الأول	الأغلبية	١٠	١٥	١	–
سانتا لوسيا	الفائز الأول	الأغلبية	١٧	١٧	١	–
سانتا هيلينا	الكتلة والفائز الأول	الأغلبية	١٢	١٤	(م)	–
ساو تومي وبرنسيبي	القائمة النسبية	النسبية	٥٥	٥٥	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
سريلانكا	القائمة النسبية	النسبية	٢٢٥	٢٢٥	٢	الصوت التكميلي
السلفادور	القائمة النسبية	النسبية	٨٤	٨٤	٢	الجولتين
سلوفاكيا	القائمة النسبية	النسبية	١٥٠	١٥٠	١	الجولتين
سلوفينيا	القائمة النسبية	النسبية	٩٠	٩٠	٢	الجولتين
سنغافورة	الكتلة الحزبية والفائز الأول	الأغلبية	٨٤ (١٥)	٩٤	(م)	الفائز الأول
السنغال	المتوازي (الكتلة الحزبية والقائمة النسبية)	المختلطة	١٢٠	١٢٠	٢	الجولتين
سوازيلاندا	الفائز الأول	الأغلبية	٥٥	٦٥	١	–
السودان	الفائز الأول	الأغلبية	٢٧٠	٣٦٠	١	الجولتين
سورينام	القائمة النسبية	النسبية	٥١	٥١	١	–
السويد	القائمة النسبية	النسبية	٣٤٩	٣٤٩	٢	–
سويسرا	القائمة النسبية	النسبية	٢٠٠	٢٠٠	١	–
سيراليون	القائمة النسبية	النسبية	١١٢	١٢٤	١	الجولتين (١٦)
شمال قبرص	القائمة النسبية	النسبية	٥٠	٥٠	١	الجولتين
صربيا	انتقالي (١٧)	–	١٢٦	١٢٦	–	–
الصومال	انتقالي	–	–	–	–	–
الصين	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
طاجيكستان	المتوازي (الجولتين والقائمة النسبية)	المختلطة	٦٣	٦٣	١	الجولتين
العراق	القائمة النسبية	النسبية	٢٧٥	٢٧٥	١	–
عمان	الفائز الأول	الأغلبية	٨٣	٨٣	١	–

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
الغابون	الجولتين	الأغلبية	١٢٠	١٢٠	١	الجولتين
غامبيا	الفائز الأول	الأغلبية	٤٨	٥٣	١	الجولتين
غانا	الفائز الأول	الأغلبية	٢٠٠	٢٠٠	١	الجولتين
غرانادا	الفائز الأول	الأغلبية	١٥	١٥	١	–
غواتيمالا	القائمة النسبية	النسبية	١٥٨ (س)	١٥٨	٢	الجولتين
غوايانا	القائمة النسبية	النسبية	٥٣	٦٥	١	الفائز الأول
غيرنسي	الكتلة	الأغلبية	٤٥	٤٧	١	–
غينيا (بيساو)	القائمة النسبية	النسبية	١٠٢	١٠٢	١	الجولتين
غينيا (كوناكري)	المتوازي (القائمة النسبية والفائز الأول)	المختلطة	١١٤	١١٤	٢	الجولتين
غينيا الاستوائية	القائمة النسبية	النسبية	١٠٠	١٠٠	١	الفائز الأول
الفاتكان	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
فانواتو	الصوت الواحد غير المتحول	الأخرى	٥٢	٥٢	١	–
فرنسا	الجولتين	الأغلبية	٥٧٧	٥٧٧	١	الجولتين
الفلبين	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية) (١٨)	المختلطة	٢٦٠	٢٦٠	٢	الفائز الأول
فلسطين	الكتلة (١٩)	الأغلبية	٨٩	٨٩	١	الفائز الأول
فنزويلا	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٦٥ (س)	١٦٥	٣	الفائز الأول
فنلندا	القائمة النسبية	النسبية	٢٠٠	٢٠٠	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
فيتنام	الجولتين (٢٠)	الأغلبية	٤٩٨	٤٩٨	١	–
فيجي	الصوت البديل	الأغلبية	٧١	٧١	٢	–
قبرص	القائمة النسبية	النسبية	٥٦	٥٦	١	الجولتين
القرن الأخضر (كاب فيردي)	القائمة النسبية	النسبية	٧٢	٧٢	١	الجولتين
قطر	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
قيرغيزستان	الجولتين	الأغلبية	٧٥	٧٥	١	الجولتين
كازخستان	المتوازي (الجولتين والقائمة النسبية)	المختلطة	٧٧	٧٧	٢	الجولتين
الكاميرون	الكتلة الحزبية/القائمة النسبية والفائز الأول (٢١)	الأغلبية	١٨٠	١٨٠	(م)	الفائز الأول
كرواتيا	القائمة النسبية	النسبية	١٥١	١٥١	١	الجولتين
كمبوديا	القائمة النسبية	النسبية	١٢٣ (س)	١٢٣	١	–
كندا	الفائز الأول	الأغلبية	٣٠١	٣٠١	١	–
كوبا	الجولتين	الأغلبية	٦٠٩	٦٠٩	١	–
كوريا الجنوبية	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٢٩٩	٢٩٩	٢	الفائز الأول
كوريا الشمالية	الجولتين	الأغلبية	٦٨٧	٦٨٧	١	–
كوستاريكا	القائمة النسبية	النسبية	٥٧	٥٧	١	الجولتين (د)
كولومبيا	القائمة النسبية	النسبية	١٦٦ (س)	١٦٦	١	الجولتين
الكونغو (برزافيل)	الجولتين	الأغلبية	١٣٧	١٣٧	١	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	انتقالي	–	–	–	–	–
الكويت	الكتلة	الأغلبية	٥٠	٦٥	١	–
كيرياتي	الجولتين (٢٢)	الأغلبية	٤٠	٤٢	١	الفائز الأول
كينيا	الفائز الأول	الأغلبية	٢١٠	٢٢٢	١	الجولتين (٢٣)
لاتفيا	القائمة النسبية	النسبية	١٠٠	١٠٠	١	–
لاوس	الكتلة	الأغلبية	١٠٩	١٠٩	١	–
لبنان	الكتلة	الأغلبية	١٢٨	١٢٨	١	–
لوكسمبورغ	القائمة النسبية	النسبية	٦٠	٦٠	١	–
ليبيريا	انتقالي	–	–	–	–	–
ليتوانيا	المتوازي (الجولتين والقائمة النسبية)	المختلطة	١٤١	١٤١	٢	الجولتين
ليسوتو	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٢٠	١٢٠	٢	–
ليشتنستين	القائمة النسبية	النسبية	٢٥	٢٥	١	–
مالاوي	الفائز الأول	الأغلبية	١٩٣	١٩٣	١	الفائز الأول
مالطا	الصوت الواحد المتحول	النسبية	٦٥	٦٥	١	–
مالي	الجولتين (٢٤)	الأغلبية	١٤٧ (س)	١٤٧	١	الجولتين
ماليزيا	الفائز الأول	الأغلبية	٢١٩	٢١٩	١	–
مدغشقر	الفائز الأول والقائمة النسبية	الأغلبية	١٦٠ (س)	١٦٠	(م)	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
مصر	الجولتين (٢٥)	الأغلبية	٤٤٤	٤٥٤	١	–(٢٦)
المغرب	القائمة النسبية	النسبية	٣٢٥	٣٢٥	٢	–
مقدونيا	القائمة النسبية	النسبية	١٢٠	١٢٠	١	الجولتين
المكسيك	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٥٠٠	٥٠٠	٢	الفائز الأول
المملكة العربية السعودية	لا تنظم انتخابات مباشرة	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة (بريطانيا)	الفائز الأول	الأغلبية	٦٥٩	٦٥٩	١	–
منغوليا	الجولتين (د)	الأغلبية	٧٦	٧٦	١	الجولتين
موريتانيا	الجولتين	الأغلبية	٨١ (س)	٨١	١	الجولتين
موريشيوس	الكتلة (٢٧)	الأغلبية	٧٠	٧٠	١	–
موزامبيق	القائمة النسبية	النسبية	٢٥٠	٢٥٠	١	الجولتين
مولدافيا	القائمة النسبية	النسبية	١٠١	١٠١	١	–
موناكو	المتوازي (القائمة النسبية والكتلة)	المختلطة	٢٤	٢٤	٢	–
مونسرات	الجولتين (٢٨)	الأغلبية	٩	١١	١	–
ميكرونيزيا	الفائز الأول	الأغلبية	١٤	١٤	١	–
ناميبيا	القائمة النسبية	النسبية	٧٢	٧٨	١	الجولتين (٢٩)
ناورو	بوردا	الأخرى	١٨	١٨	١	–
النرويج	القائمة النسبية	النسبية	١٦٥	١٦٥	١	–
النمسا	القائمة النسبية	النسبية	١٨٣	١٨٣	٣	الجولتين

البلد/الإقليم (١)	النظام الانتخابي المعتمد لتنظيم الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني (٢)	عائلة النظم الانتخابية	عدد أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر	عدد أعضاء البرلمان أصحاب حق التصويت	مستويات التمثيل	النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة
نيبال	الفائز الأول	الأغلبية	٢٠٥	٢٠٥	١	–
النيجر	القائمة النسبية والفائز الأول (٣٠)	النسبية	٨٣	٨٣	(م)	الجولتين
نيجيريا	الفائز الأول	الأغلبية	٣٦٠	٣٦٠	١	الجولتين (٣١)
نيكاراغوا	القائمة النسبية	النسبية	٩٠	٩٢	٢	الجولتين (د)
نيوزيلاندا	النسبية المختلطة (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	١٢٠ (ح)	١٢٠	٢	–
نيوي	الفائز الأول والكتلة	الأغلبية	٢٠	٢٠	٢	–
هايتي	الجولتين	الأغلبية	٨٣	٨٣	١	الجولتين
الهند	الفائز الأول	الأغلبية	٥٤٣	٥٤٥	١	–
هندوراس	القائمة النسبية	النسبية	١٢٨	١٢٨	١	الفائز الأول
هنغاريا (المجر)	النسبية المختلطة (القائمة النسبية والجولتين)	المختلطة	٣٨٦	٣٨٦	٣	–
هولندا	القائمة النسبية	النسبية	١٥٠	١٥٠	١	–
الولايات الأمريكية المتحدة	الفائز الأول	الأغلبية	٤٣٥	٤٣٥	١	الفائز الأول (٣٢)
اليابان	المتوازي (الفائز الأول والقائمة النسبية)	المختلطة	٤٨٠	٤٨٠	٢	–
اليمن	الفائز الأول	الأغلبية	٣٠١	٣٠١	١	الجولتين
اليونان	القائمة النسبية	النسبية	٣٠٠	٣٠٠	٢	–

الملاحظات:

١. يتضمن هذا الجدول تفاصيل تتعلق بالأقاليم التي لا تتمتع بتمثيل مباشر لها في برلمانات البلدان التي تتبع لها.

٢. بالنسبة للبلدان التي تنقسم سلطتها التشريعية إلى مجلسين، تم عرض النظام الانتخابي الخاص بانتخاب مجلس النواب/العموم.

٣. يحتاج الفوز في الجولة الأولى إلى أغلبية ثلثي الأصوات.

٤. إذا تم انتخاب ما لا يقل عن ٦ نساء يصبح عدد الممثلين المنتخبين بشكل مباشر ١١٠، وإلا فيتم انتخاب ٦ نساء بشكل غير مباشر من قبل مجمع انتخابي.

٥. يتطلب الفوز في الجولة الأولى للحصول على ما لا يقل عن ٥٠٪+١ من مجموع الأصوات، بالإضافة للحصول على ما لا يقل عن ٢٠٪ من الأصوات في نصف المحافظات على الأقل.

٦. تستخدم الجولة الأولى كانتخابات أولية، حيث يشارك في الجولة الثانية المرشحون الحاصلون على أفضل النتائج، بغض النظر عن نسبة تلك النتائج.

٧. الإسم المعتمد من قبل الأمم المتحدة هو ميانمار.

٨. تم تعيين ٤٠ نائب لفترة انتقالية.

٩. إذا لم يفز أي من المرشحين بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الأولى، تنتخب الجمعية الوطنية أحد المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات.

١٠. يستخدم نظام الكتلة الحزبية في دوائر تعددية في حال فازت إحدى القوائم بالأغلبية المطلقة للأصوات، وإلا فيستخدم نظام القائمة النسبية.

١١. تتداول الجزر الثلاثة الرئيسية رئاسة الاتحاد الفيدرالي. ويتم تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات في الجزيرة التي تحتل موقع الرئاسة، ويشارك في الجولة الثانية المرشحون الثلاثة الحاصلون على أعلى الأصوات، حيث يشارك في الاقتراع في الجولة الثانية كافة الناخبين من الجزر الثلاثة.

١٢. يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات من قبل البرلمان، ومن ثم يعرض ذلك للاستفتاء العام.

١٣. يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات من قبل البرلمان، ومن ثم يعرض ذلك للاستفتاء العام.

١٤. يتطلب الفوز في الجولة الأولى الحصول على ما لا يقل عن ٥٠٪ من الأصوات.

١٥. يتراوح عدد الأعضاء المعينين من أحزاب المعارضة، من انتخابات إلى أخرى، من صفر إلى ثلاثة أعضاء، وذلك استناداً إلى المقاعد التي تفوز بها تلك الأحزاب في كل انتخابات. كما ويمكن لرئيس الجمهورية تعيين ٩ أعضاء إضافيين.

١٦. يتطلب الفوز في الجولة الأولى الحصول على ما لا يقل عن ٥٥٪ من الأصوات.

١٧. عند إعداد هذا الدليل لم يكن هناك أي قانون انتخابي على مستوى الاتحاد الفيدرالي، على الرغم من قيام كافة الجمهوريات المنضوية بتنظيم انتخاباتها الخاصة بها.

١٨ . يـتراوح عدد الأعضـاء من ٢٠٨ إلى ٢٦٠ ، وذلك اسـتناداً إلى نتائـج الانتخابات . حيث تعطى المجموعات المحددة أو الأقليات التي تحصل على ما يزيد عن ٢٪ من الأصوات ثلاثة مقاعد إضافية . ولا يمكن للأحزاب السياسـية القائمة الاستفادة من ذلك ، كما ولا يتم شغل كافة المقاعد الإضافية بالضرورة .

١٩ . تم تغيير النظام إلى المتوازي (القائمة النسبية المغلقة والكتلة) قبيل انتخابات كانون الأول/يناير ٢٠٠٦ التشريعية .

٢٠ . يستخدم نظام الكتلة ويتم تنظيم جولة ثانية إذا تطلب الأمر ذلك .

٢١ . يسـتخدم نظـام الكتلة الحزبيـة في دوائر تعدديـة في حال فازت إحـدى القوائـم بالأغلبية المطلقة للأصوات ، وإلا فيستخدم نظام القائمة النسبية .

٢٢ . يسـتخدم نظام الجولتين في دوائر فردية ، ونظام الكتلة ، مع تنظيم جولة ثانية إذا تطلب الأمر ، في بعض الدوائر الانتخابية التعددية .

٢٣ . يتطلب الفوز في الجولة الأولى للحصـول على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأصـوات في خمسـة من مقاطعات البلد الثمانية على الأقل .

٢٤ . يستخدم نظام الكتلة الحزبية ، ويتم تنظيم جولة ثانية إذا تطلب الأمر .

٢٥ . يستخدم نظام الكتلة في جولتين انتخابيتين إذا تطلب الأمر ذلك .

٢٦ . يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات من قبل البرلمان ، ومن ثم يعرض ذلك للاستفتاء العام .

٢٧ . تحجز ٨ مقاعد لتوزيعها على الحاصـلين على أفضـل النتائج من بين المرشحين غير الفائزين والمنتمين لأقليات محددة لم تحصل على تمثيل كافٍ بعد توزيع ما مجموعه ٦٢ مقعد .

٢٨ . يستخدم نظام الكتلة ، ويتم تنظيم جولة ثانية في حال لم يحصل المرشحون على ٦٪ على الأقل من الأصوات .

٢٩ . يمكـن تكرار الجـولات الانتخابية في حال عدم حصـول أي من المرشـحين علـى الأغلبية المطلقة للأصوات .

٣٠ . يتم انتخاب ٨ أعضاء في دوائر انتخابية فردية على المستوى الوطني تخص كل منها إحدى الأقليات .

٣١ . يتطلب الفوز في الجولة الأولى الحصـول على الأغلبية المطلقة للأصـوات أو ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأصوات في ثلثي الولايات .

٣٢ . يتـم انتخاب الرئيـس بالأغلبية المطلقة لأصـوات المجمع الانتخابي . ويتم انتخاب أعضـاء المجمع الانتخابي على مسـتوى الولايات ، حيث يفوز المرشـح الحاصل على أعلى الأصوات في كل ولاية عادةً على كافة أصوات المجمع الانتخابي الخاصة بتلك الولاية .

(م): نظام مركب ، حيث يصـنف النظام الانتخابي اسـتناداً إلى النظام المعمول به لانتخاب أكبر عدد من

الممثلين المنتخبين في البرلمان .

(د): نسبة الأصوات المطلوبة للفوز في الجولة الأولى من الانتخابات تقل عن ٥٠٪+١ .

(ح): قد يختلف عدد الأعضاء من انتخابات إلى أخرى ، بسبب بقاء بعض الممثلين من الدورة السابقة .

(س): يتغير عدد الأعضاء استناداً إلى عدد السكان .

انتقالي: البلدان والأقاليم التي تمر بمراحل انتقالية ، والتي لم يتم تحديد نظامها الانتخابي بعد .

الملحق (ب)

معجم المصطلحات

الإدارة الانتخابية: الجهاز الإداري المسؤول عن إدارة العملية الانتخابية والإشراف على مكوناتها الرئيسية، ويطلق عليها تسميات عدة منها لجنة الانتخابات، اللجنة المركزية للانتخابات، اللجنة العليا للانتخابات، دائرة شؤون الانتخابات، إلخ. ويمكن أن تشكل جهازاً إدارياً مستقلاً تماماً أو أن تتبع لإحدى الإدارات الحكومية القائمة.

الأصوات الباطلة (غير الصحيحة): الأصوات التي لا تحتسب في عملية عد وفرز الأصوات بسبب ارتكاب الناخب لخطأ ما في تعبئتها ما يجعل من الصعب تحديد خياره بين مختلف المرشحين أو الأحزاب، كأن يؤشر عليها لصالح عدد من المرشحين يفوق عدد الممثلين المنتخبين عن دائرته الانتخابية على سبيل المثال.

الأوراق التالفة: أوراق الاقتراع التي يتم إتلافها واستبدالها بأوراق أخرى قبل أن يدلي الناخب بصوته، وذلك بسبب ارتكاب خطأ في تعبئتها من قبل الناخب.

الأصوات الضائعة: الأصوات التي يدلي بها الناخبون والتي لا تؤدي إلى انتخاب أي ممثلين، كالأصوات المعطاة للمرشحين الخاسرين.

الأغلبية النسبية (البسيطة): حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على عدد من الأصوات يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها أي من المرشحين أو الأحزاب الآخرين، بغض النظر عن نسبة تلك الأصوات من المجموع العام.

الأغلبية المطلقة: حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على ما يساوي أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة من مجموع أصوات الناخبين، سواء على مستوى الدائرة الانتخابية أو على المستوى الوطني العام.

الاقتراع الاستراتيجي: يطلق هذا المصطلح عندما يضطر الناخبون للتصويت لصالح أكثر المرشحين حظوظاً بالفوز، وليس لصالح مرشحهم المفضل بالضرورة.

الاقتراع الخارجي: تصويت الناخبين المقيمين خارج البلاد، وذلك بطرق عدة منها عبر البريد أو الممثليات الدبلوماسية أو المراكز الخاصة التي تعتمد لهذا الغرض.

الاقتراع عن بعد: تصويت الناخبين المقيمين في مناطق غير منطقة مركز الاقتراع الخاص بهم وحيث تم تسجيلهم للانتخاب، وذلك بطرق عدة منها عبر البريد أو المراكز الخاصة التي تعتمد لهذا الغرض.

انتحال الشخصية: قيام الناخب بالاقتراع مستخدماً اسم وهوية ناخب آخر من المسجلين في سجلات الناخبين.

الانتخابات الفرعية/التكميلية: الانتخابات التي يتم تنظيمها في ظل بعض النظم الانتخابية لشغل المقاعد الشاغرة في البرلمان خلال الفترة الواقعة بين الانتخابات.

الباقي الأكبر: إحدى الطرق المعتمدة لترجمة الأصوات إلى مقاعد في ظل نظام القائمة النسبية. فبعد توزيع المقاعد على الأحزاب المشاركة في الانتخابات والتي حصلت على عدد من الحصص الكاملة التي تساوي كل منها مقعد تمثيلي واحد، تبقى بعض المقاعد دون توزيع كما ويتبقى لدى كل حزب عدد من الأصوات أقل من الحصة الواحدة لكل مقعد. ويتم توزيع المقاعد المتبقية على الأحزاب استناداً إلى أعلى الباقي من أصوات كل منها. وتعمل هذه الطريقة لصالح الأحزاب الصغيرة أكثر من الطريقة الأخرى المتمثلة بالمتوسط الأعلى.

البرلمان المؤلف من مجلسين: الهيئة التشريعية القائمة على وجود مجلسين يتألف منهما البرلمان، عادةً ما يطلق على مجلسه الأول اسم مجلس النواب أو العموم أو الممثلين (Deputies)، بينما يطلق على مجلسه الثاني تسمية مجلس الشيوخ أو الأعيان أو المستشارين (Senate).

الكيان الانتخابي: إمكانية قيام مجموعة من الناخبين المسجلين بتشكيل تجمع لأغراض الانتخابات يخولهم بتقديم المرشحين، دون أن يعني ذلك تشكيل حزب سياسي جديد.

التراكم (الاقتراع التراكمي):إمكانية التصويت بأكثر من صوت واحد لصالح نفس المرشح التي تعطيها بعض النظم الانتخابية للناخبين. على سبيل المثال في دائرة انتخابية تنتخب ثلاثة ممثلين حيث يملك الناخب عدداً مماثلاً من الأصوات، يكون بإمكانه إعطاء صوتين أو ثلاثة لنفس المرشح وذلك لزيادة حظوظه في الفوز.

ترسيم الدوائر الانتخابية: العملية التي يتم من خلالها تقسيم البلاد، أو أجزاء منها، إلى دوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات، وقد تشمل الدائرة الانتخابية كامل الوطن أو تنحصر في مناطق محددة، وقد تتطابق مع التقسيمات الإدارية القائمة في بلد ما.

جمهور الناخبين: مجموع المواطنين المسجلين في سجلات الناخبين بما يخولهم من المشاركة في العملية الانتخابية، بغض النظر عما إذا مارسوا حقهم في الاقتراع أم لا.

حجم الحزب السياسي: متوسط عدد الممثلين المنتخبين عن كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي، سواء على مستوى الدائرة الانتخابية أو على المستوى الوطني العام.

حجم الدائرة الانتخابية: يقصد به عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية.

الحصة (الكوتا): يمكن أن تأخذ معنيين مختلفين، هما:

١. الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في دائرة انتخابية ما في ظل نظم التمثيل النسبي، وهناك ثلاثة أشكال شائعة لهذه الحصة هي حصة هير وحصة دروب (هاجنباخ–بيشوف) وحصة إمبريالي.

٢. الحد الأدنى من المقاعد المنتخبة التي يجب شغلها من قبل فئة محددة لضمان تمثيلها، كالمرأة أو الأقليات. ويمكن أن يفرض القانون هذا النوع من الحصة على الأحزاب بالنسبة للحد الأدنى من المرشحين المنتمين لفئة معينة والتي يجب أن تشملها قوائم المرشحين الحزبية.

حصة إمبريالي: إحدى الحصص المعمول بها في ظل نظم التمثيل النسبي التي تعمل بطريقة الباقي الأكبر، وذلك لتحديد عدد الأصوات (الكوتا) اللازمة للفوز بالمقعد الواحد، ويتم التوصل إلى هذه الحصة من خلال قسمة مجموع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم انتخابها زائد (٢).

حصة دروب: إحدى الحصص المعمول بها في ظل نظم التمثيل النسبي التي تعمل بطريقة الباقي الأكبر، وذلك لتحديد عدد الأصوات (الكوتا) اللازمة للفوز بالمقعد الواحد، ويتم التوصل إلى هذه الحصة من خلال قسمة مجموع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم انتخابها زائد (١).

حصة هير: إحدى الحصص المعمول بها في ظل نظم التمثيل النسبي التي تعمل بطريقة الباقي الأكبر، وذلك لتحديد عدد الأصوات (الكوتا) اللازمة للفوز بالمقعد الواحد، ويتم التوصل إلى هذه الحصة من خلال قسمة مجموع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم انتخابها.

الحكومة الائتلافية: الحكومة التي يتم تشكيلها من أكثر من حزب واحد، وذلك لعدم حصول أي من الأحزاب المشاركة في الانتخابات على الأغلبية اللازمة من مقاعد البرلمان.

الدائرة الانتخابية: إحدى المناطق الجغرافية التي يتم تقسيم بلد ما أو أجزاء منه من خلالها لأغراض تنظيم الانتخابات، حيث يخصص لكل منها مقعد تمثيلي واحد أو أكثر في الهيئة المنتخبة. ويمكن للدوائر الانتخابية أن تستند إلى التقسيمات الإدارية القائمة أو أن تقوم كتقسيمات انتخابية مستقلة.

الدائرة الانتخابية الفردية: الدائرة الانتخابية التي تنتخب ممثلاً واحداً عنها فقط لتمثيلها في البرلمان أو الهيئة المنتخبة.

الدائرة الانتخابية التعددية: الدائرة الانتخابية التي تنتخب أكثر من ممثلٍ واحدٍ عنها لتمثيلها في البرلمان أو الهيئة المنتخبة.

شخص واحد–صوت واحد–قيمة واحدة: أحد مبادئ الانتخابات الديمقراطية، والذي يهدف إلى موازنة ثقل الصوت الانتخابي لكل ناخب في كافة أرجاء البلاد، بحيث يمثل كل ممثل منتخب ذات العدد من الناخبين تقريباً.

سوء التوزيع: هو توزيع المقاعد المنتخبة بشكل غير متكافئ بين مختلف الدوائر الانتخابية في بلد ما، بحيث لا يتناسب ذلك التوزيع مع نسبة عدد السكان في كل دائرة، وهو ما تعمد إليه بعض القوى السياسية لأهداف ومصالح حزبية محددة.

الصوت الواحد المتحول: أحد نظم الانتخاب التفضيلية، والذي ينتمي إلى عائلة النظم النسبية. حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع في دوائر انتخابية تعددية، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق الحصة المعتمدة. وتتكرر عمليات العد والفرز، حيث يعاد توزيع كل من الأصوات الفائضة عن المرشحين الفائزين، وأصوات المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات، والذين يتم استبعادهم، إلى أن يحصل عدد كافٍ من المرشحين على الحصة المطلوبة للفوز.

الصوت الواحد غير المتحول: أحد نظم الأغلبية الانتخابية، حيث يقوم الناخبون بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دوائر انتخابية تعددية. ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

المجلس الأول في البرلمان: هو المجلس الذي يتمتع بقدر أكبر من الصلاحيات، والذي تنبثق عنه الحكومة عادةً في النظم البرلمانية، ويطلق عليه مجلس النواب، أو العموم، أو الشعب، إلخ.

المجلس الثاني في البرلمان: هو المجلس الآخر الذي يقوم لتمثيل المكونات الإدارية التي يتشكل منها بلد ما، كالبلدان الفيدرالية، أو لمتابعة أعمال الغرفة الأولى والتأكيد على قراراتها، ويطلق عليه تسميات عدة كمجلس الشيوخ، أو الأعيان، أو المستشارين، إلخ.

نظام الفائز الأول: هو أبسط نظم الأغلبية الانتخابية، حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه اي من المرشحين الآخرين، حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة. ويستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية فردية.

القائمة الحرة: نظام القائمة النسبية الذي يعطي للناخبين حرية اختيار مرشحيهم المفضلين من بين مجموع المرشحين المدرجين على القوائم المشاركة في الانتخابات، وذلك إما من بين مرشحي الحزب الواحد أو من بين مرشحي مختلف الأحزاب.

القائمة المغلقة: نظام القائمة النسبية الذي يقوم على قوائم ثابتة من المرشحين، حيث لا يمكن للناخب التعبير عن خياره سوى للقائمة المفضلة، دون أي تأثير على ترتيب المرشحين على أي من تلك القوائم.
القائمة المفتوحة: نظام القائمة النسبية الذي يعطي للناخبين حرية اختيار مرشحيهم المفضلين من بين مجموع المرشحين المدرجين على واحدةٍ من القوائم المشاركة في الانتخابات من قبل أحد الأحزاب، بحيث يؤثرون في ترتيب مرشحي الحزب المفضل لديهم على القائمة.

الشراكة الانتخابية: التحالف المعقود بين مجموعة من الأحزاب لأغراض خوض الانتخابات بحيث تحتسب الأصوات الحاصل عليها أي منها وكأنها لصالح الشراكة برمتها، على الرغم من خوضها للانتخابات كأحزاب منفصلة. وهو ما تعمد إليه الأحزاب الصغيرة في ظل بعض النظم الانتخابية بهدف تجميع أصواتها لتخطي نسبة الحسم والمشاركة بذلك في عملية توزيع المقاعد.

قوائم الناخبين: تسمية شائعة في العديد من البلدان للدلالة على سجلات الناخبين.

المرشح: الشخص الذي يتم قبول ترشيحه وتسجيله بشكل رسمي للمشاركة في المنافسة الانتخابية، سواء أكان ذلك بصفته الفردية كمرشح مستقل، أو من خلال أحد الأحزاب السياسية كمرشح حزبي.

متطلبات التوزيع الجغرافي للأصوات: ويعني شرط حصول المرشح الفائز على تأييد حد أدنى من الناخبين الموزعين على عدد من مناطق أو دوائر البلاد، بالإضافة إلى حصوله على نسبة محددة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني العام.

المتوسط الأعلى: إحدى الطرق المعمول بها لترجمة الأصوات إلى مقاعد في ظل نظام القائمة النسبية، والتي تعمل لصالح الأحزاب الكبيرة عادةً أكثر من طريقة الباقي الأكبر. وتختلف عنها في كونها تستند في توزيع المقاعد المتبقية بعد الانتهاء من توزيع الحصص إلى متوسط الأصوات الأعلى بدلاً من الباقي الأكبر.

مجلس الشيوخ: أنظر "المجلس الثاني في البرلمان".

مجلس النواب: أنظر "المجلس الأول في البرلمان".

الصيغة الانتخابية: تتمثل في الإجراءات الخاصة بترجمة الأصوات إلى مقاعد ضمن النظام الانتخابي.

صيغة دونت: إحدى المعادلات الانتخابية المستخدمة في توزيع المقاعد في ظل نظام القائمة االنسبية القائم على مبدأ المتوسط الأعلى، حيث يتم بموجبها تقسيم مجموع أصوات الحزب على الأرقام التسلسلية (١ ثم ٢ ثم ٣ وهكذا)، والتي تمثل عملياً الرقم التسلسلي لكل مقعد يتم انتخابه، ويخصص كل مقعد للحزب الحاصل على أعلى نتيجة قسمة في كل مرحلة من مراحل القسمة. وتميل هذه المعادلة لترجيح كفة الأحزاب الكبيرة.

صيغة سانت لاغ: إحدى المعادلات الانتخابية المستخدمة في توزيع المقاعد في ظل نظام القائمة االنسبية القائم على مبدأ المتوسط الأعلى، حيث يتم بموجبها تقسيم مجموع أصوات الحزب على الأرقام الفردية المتسلسلة فقط (١ ثم ٣ ثم ٥ وهكذا)، ويخصص كل مقعد بشكل تسلسلي ابتداءً من المقعد الأول للحزب الحاصل على أعلى نتيجة قسمة في كل مرحلة من مراحل القسمة.

المقاعد الإضافية: هي المقاعد التي يفوز بها أحد الأحزاب بما يفوق نسبته من الأصوات، وذلك من بين المقاعد المنتخبة بموجب أحد نظم الأغلبية في ظل نظام النسبية المختلطة، والتي تضاف في نهاية المطاف إلى العدد الكلي للمقاعد المنتخبة، الأمر الذي يجعل من ذلك العدد متغيراً بعض الشئ من انتخابات إلى أخرى.

المقاعد التعويضية: هي المقاعد المنتخبة بموجب نظام القائمة النسبية في ظل نظام النسبية المختلطة، والتي يتم تخصيصها لبعض الأحزاب للتعويض عن عدم التناسب الحاصل بين عدد الأصوات التي حصلت عليها تلك الأحزاب وعدد المقاعد التي فازت بها في ظل المكون الثاني لنظام النسبية المختلطة والذي عادةً ما يكون أحد نظم الأغلبية.

المقاعد المحجوزة: هي المقاعد المخصصة لأقلية أو فئة اجتماعية محددة لتمثيلها في البرلمان، والتي يمكن انتخابها من خلال دوائر انتخابية محددة أو مجموعات مخصصة من الناخبين المنتمين للمجموعة أو الفئة التي تخصص لها تلك المقاعد، أو من قبل عامة الناخبين.

الناخب: هو المواطن الذي أدرج اسمه في سجلات أو لوائح الناخبين بما يخوله من المشاركة في العملية الانتخابية.

النظام الانتخابي: هي الآلية المعتمدة بشكل أساسي لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين مختلف المتنافسين في الانتخابات. ويحدد النظام الانتخابي مجموعة كبيرة من الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية، حيث يؤثر ويتأثر بها. أما مكوناته الثلاثة الرئيسية فهي: الصيغة الانتخابية، وبنية ورقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية.

النظـام الانتخابـي المركب: على العكس من النظـم المختلطة، قد يعتمد بلد ما نظامـاً انتخابياً يقوم على نظامين منفصلين كلياً، يستخدم كل منهما لانتخاب جهات أو مستويات تمثيلية مختلفة.

نسبة الحسم: وتعرف كذلك بالعتبة، وهي النسـبة المئوية من مجموع الأصوات التي يجب على حزب ما تخطيها من أجل المشاركة في عملية توزيع المقاعد في ظل بعض نظم التمثيل النسبي. ويمكن أن تكون هذه النسبة رسمية أو قانونية، بمعنى أن تفرض بشكل صريح من خلال القانون، أو أن تكون فعلية (طبيعية)، تنتج عملياً عن تطبيق النظام الانتخابي على أرض الواقع، محددةً عدد الأصوات اللازمة للفوز بأي مقعد تمثيلي، ودون أن يفرضها القانون.

نسبة عدم التناسب: نسـبة الخلل الذي ينتج عن بعض النظم الانتخابية في تناسـب عدد أو نسبة الأصوات التـي يحصـل عليها حزب ما مع عدد أو نسـبة المقاعد التي يفـوز بها بعد تطبيق النظـام المعتمد في توزيع المقاعد.

نظـم الانتخاب التفضيلية: مجموعة مـن النظم الانتخابية التي تعطي للناخب إمكانية التعبير عن أفضـلياته المتسلسـلة بالنسبة للمرشـحين المتقدمين للانتخاب، بحيث يحدد هوية المرشح المفضل بالدرجة الأولى، فالثانية وهكذا. ومنها نظام الصوت المتحول، ونظام الصوت البديل، ونظام بوردا.

نظام بوردا: أحد النظم التفضيلية، ويستخدم ضمن دوائر فردية أو تعددية على حد سواء، حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسـلية لترتيب المرشـحين حسب الأفضـلية على ورقة الاقتراع، وتعطى كل أفضلية قيمـة محددة لأغراض الفرز وذلك بشـكل متناسـق. ويتم جمع هذه القيم بالنسـبة لكل مرشـح ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع.

نظـام الجولتين: أحد نظم الأغلبيـة، حيث يتم تنظيم جولـة انتخابية ثانية في حال عدم حصـول أي من المرشـحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى، عادةً ما تتمثل في الأغلبية المطلقة لأصـوات الناخبين (أكثر من ٥٠ بالمئة). ويمكن لهذا النظام الاسـتناد إلى مبدأ الأغلبية النسـبية، حيث يشـارك في الجولـة الثانية أكثر من مرشـحين اثنـين، ويفوز بالانتخاب في الجولة الثانية المرشـح الحاصـل على أعلى الأصـوات، بغض النظر عن حصـوله على الأغلبية المطلقة للأصـوات أم لا، كما ويمكنه الاسـتناد إلى مبدأ الأغلبية المطلقة فقط، حيث لا يشـارك في الجولة الثانية سـوى المرشـحين الحاصـلين (٢) على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

نظام الصوت البديل: أحد نظم الأغلبية التفضـيلية، والمستخدم ضمن دوائر فردية. ويستخدم الناخبون في ظله الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشحين على ورقة الاقتراع. ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشـح الحاصـل على الأغلبية المطلقة من الأفضـليات الأولى (أكثر مـن ٥٠ بالمئة). أما في حال عدم حصـول أي من المرشـحين على تلك الأغلبية، يتم اقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات واحتساب الأفضليات الثانية على أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين، وتتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة.

نظـام الصوت المحدود: أحد النظم الانتخابية "الأخرى"، ويسـتخدم ضـمن دوائر تعددية حيث يملك الناخبـون أكثر من صـوت واحد، ولكن أقل من عـدد الممثلين المنتخبين عن الدائـرة الانتخابية. ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

نظام النسبية المختلطة: أحد النظم الانتخابية المختلطة، حيث تسـتخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر أحد نظم الأغلبية عادةً، وحيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في تناسب النتائج المنبثقة عن نظام الأغلبية.

نظام القائمة النسبية: أكثر النظم النسـبية شـيوعاً، حيث يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية تعددية. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح القائمة. وتفوز القائمة بحصة من المقاعد تتناسـب مع حصـتها من الأصـوات. أما المرشحون الفائزون فيتم احتسـابهم حسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة (في ظل نظام القوائم المغلقة). وإذا كانت القوائم مفتوحة أو حرة فيمكن للناخبين التأثير في ترتيب المرشحين وتعديله من خلال التعبير عن أفضلياتهم الفردية على كل قائمة.

نظـام الكتلة: أحد نظم الأغلبية، والمسـتخدم ضـمن دوائـر تعددية. ويملك الناخـب في ظله عدداً من الأصـوات يسـاوي عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية. ويفوز بالانتخاب المرشـحون الحاصـلون على أعلى الأصـوات. وفي غالبية الأحيان يمكن للناخب استخدام أي عدد من أصواته ضمن حدود العدد الكلي المسموح به.

نظام الكتلة الحزبية: أحد نظم الأغلبية، والمسـتخدم ضـمن دوائر تعددية. ويملك الناخب في ظله صوتاً واحـداً يدلي به للقائمة الحزبيـة التي يريد انتخابها، دون أن يختار بين المرشـحين الأفراد. ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

النظـام المتوازي: أحد نظم الانتخاب المختلطة، حيث تسـتخدم أصـوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والآخر عادةً ما يكون أحد نظم الأغلبية، وحيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر، إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بعين الاعتبار في احتساب نتائج النظام الآخر ولا في توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل منهما.

نظم الأغلبية: إحدى عائلات النظم الانتخابية، القائمة على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدها (بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي قد تفرض أحياناً). ويمكن الوصـول إلى هذه النتيجة بطرق مختلفة. وتضـم نظم الأغلبية النظم الانتخابية التاليـة: نظام الفائـز الأول (FPTP)، ونظام الكتلـة (BV)، ونظام الكتلة الحزبيـة (PBV)، ونظام الصوت البديل (AV)، ونظام الجولتين (TRS).

نظم التمثيل النسبي: إحدى عائلات النظم الانتخابية، والتي يستند مفهومها الأساسي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة المنتخبة (البرلمان). وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي هما نظام القائمة النسبية (List PR) ونظام الصوت الواحد المتحول (STV). ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً.

النظم المختلطة: إحدى عائلات النظم الانتخابية، القائمة على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي. ويتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض. ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها. ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية (أو أحياناً أحد النظم الأخرى)، والذي عادةً ما يقوم استناداً إلى دوائر انتخابية فردية، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية. وهناك شكلان للنظم الانتخابية المختلطة: فعندما ترتبط نتائج الانتخاب في ظل كلا النظامين الانتخابيين ببعضها البعض، بحيث يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على نتائج النظام الآخر، يطلق على النظام المختلط اسم نظام النسبية المختلطة (MMP). أما عندما ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماماً، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر، يطلق على ذلك النظام اسم نظام الانتخاب المتوازي (Parallel).

الهيئة الإقليمية: الهيئة المنتخبة والتي تضم ممثلين عن مجموعة من الدول الأعضاء فيها، وتتعدى صلاحياتها الصلاحيات الوطنية لكل بلد من تلك الدول، مثل البرلمان الأوروبي.

الهيئة التشريعية: التسمية المعتمدة للدلالة على الهيئة التي تقوم بمهام السلطة التشريعية في بلد ما، والتي تختلف تسمياتها وتركيبتها من بلد إلى آخر (البرلمان).

وسائل الديمقراطية المباشرة: الترتيبات التي يمكن للناخبين من خلالها المشاركة بشكل مباشر في شؤون البلاد، بالإضافة إلى الانتخابات، وهي الاستفتاء العام والمبادرات التشريعية الشعبية ومبادرات الاستفتاء على سحب الثقة من الرؤساء المنتخبين.

الملحق (ج)

مراجع إضافية

Amy, Douglas, Real Choices: New Voices: The Case for PR Elections in the United States (New York: Columbia University Press, 1993)

Andrews, Josephine T. and Jackman, Robert, 'Strategic Fools: Electoral Rule Choice Under Extreme Uncertainty', Electoral Studies, 24/1 (2005), pp. 65–84

Barkan, Joel D., 'Elections in Agrarian Societies', Journal of Democracy, 6 (1995), pp. 106–116

Birch, Sarah, 'Single-Member District Electoral Systems and Democratic Transition', Electoral Studies, 24/2 (June 2005), pp. 281–301

Bogdanor, Vernon, What is Proportional Representation? (Oxford: Martin Robertson, 1984)

—and David Butler (eds), Democracy and Elections (Cambridge: Cambridge University Press, 1983)

Colomer, Josep (ed.), Handbook of Electoral System Choice (Basingstoke: Palgrave, 2004)

— 'It's Parties That Choose Electoral Systems (or Duverger's Laws Upside Down)', Political Studies, 53 (2005), pp. 1–21

Dahl, Robert, On Democracy (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1998)

Downs, Anthony, An Economic Theory of Democracy (New York: Harper and Row, 1957)

Duverger, Maurice, Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State (New York: John Wiley, 1954)

Elklit, Jørgen and Nigel S. Roberts, 'A Category of its Own? Four PR Two-Tier Compensatory Member Electoral Systems in 1994', European Journal of Political Research, 30 (1996), pp. 217–240

Farrell, David M., Electoral Systems: A Comparative Introduction (London and New York: Palgrave, 2001)

Finer, S. E. (ed.), Adversary Politics and Electoral Reform (London: Anthony Wigram, 1975)

Gallagher, Michael, 'Comparing Proportional Representation Electoral Systems: Quotas, Thresholds, Paradoxes, and Majorities', British Journal of Political Science, no. 22 (1992), pp. 469–496

Golder, Matt, 'Democratic Electoral Systems Around the World 1946–2000', Electoral Studies, 24/1 (2005), pp. 103–121

Grofman, Bernard and Arend Lijphart (eds), Electoral Laws and their Political Consequences (New York: Agathon Press, 1986)

Grofman, Bernard, Arend Lijphart, Robert McKay and Howard Scarrow (eds), Representation and Redistricting Issues (Lexington, Md.: Lexington Books, 1982)

Guinier, Lani, The Tyranny of the Majority (New York: Free Press, 1994)

Hermens, Ferdinand, Democracy or Anarchy? A Study of Proportional Representation, 2nd edn (New York: Johnson Reprint Corporation, 1972)

Horowitz, Donald L., 'Democracy in Divided Societies', Journal of Democracy, 4 (1993), pp. 18–38

— 'Electoral Systems: A Primer for Decision Makers', Journal of Democracy, 14 (2003), pp. 115–127

Jones, Mark P., Electoral Laws and the Survival of Presidential Democracies (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1995)

Lakeman, Enid, How Democracies Vote (London: Faber and Faber, 1974)

Lardeyret, Guy, 'The Problem with PR', Journal of Democracy, 2 (1991), pp. 30–35

LeDuc, Lawrence, Richard G. Niemi and Pippa Norris (eds), Comparing Democracies 2: Elections and Voting in Global Perspective (Thousand Oaks, Calif.: Sage, 2002)

Lijphart, Arend, 'Constitutional Design for Divided Societies', Journal of Democracy, 15/2 (2004)

—Patterns of Democracy (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1999)

—and Bernard Grofman (eds), Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives (New York: Praeger, 1984)

Lovenduski, Joni and Pippa Norris (eds), Gender and Party Politics (London: Sage, 1993)

Mackie, Thomas and Richard Rose, The International Almanac of Electoral History (Washington, DC: Congressional Quarterly Press, 1991)

Mackie, Thomas and Richard Rose, A Decade of Election Results: Updating the International Almanac. Studies in Public Policy (Glasgow: Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde, 1997)

Mainwaring, Scott and Matthew Shugart, Presidentialism and Democracy in Latin America (Cambridge: Cambridge University Press, 1997)

Miragliotta, Narelle L., 'Little Differences, Big Effects: An Example of the Importance of Choice of Method For Transferring Surplus Votes in PR-STV Voting Systems', Representation, 41/1 (2004) [2005], pp. 15–23

Moser, Robert G. and Ethan Scheiner, 'Mixed Electoral Systems and Electoral System Effects: Controlled Comparison and Cross-National Analysis', Electoral Studies: An International Journal, 23/4 (December 2004), pp. 575–600

Nishikawa, Misa and Erik S. Herron, 'Mixed Electoral Rules' Impact on Party Systems', Electoral Studies: An International Journal, 23/4 (December 2004), pp. 753–768

Nohlen, Dieter, Elections and Electoral Systems (Delhi: Macmillan, 1996)

—(ed.), Enciclopedia Electoral Latinamericana y del Caribe (San José, Costa Rica: Instituto Interamericano de Derechos Humanos (IIDH)/CAPEL, 1993)

—et al., Elections in Africa (Oxford and New York: Oxford University Press, 1999)

—et al., Elections in the Asia–Pacific Region (Oxford and New York: Oxford University Press, 2001)

Norris, Pippa, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behaviour (Cambridge: Cambridge University Press, 2004)

Pitkin, Hanna F., The Concept of Representation (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967)

Rae, Douglas W., The Political Consequences of Electoral Laws (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1967)

Reilly, Ben, Democracy in Divided Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)

—'The Global Spread of Preferential Voting: Australian Institutional Imperialism?', Australian Journal of Political Science, 39/2 (July 2004), pp. 253–266

Reynolds, Andrew (ed.), The Architecture of Democracy (Oxford: Oxford University Press, 2001)

—Electoral Systems and Democratization in Southern Africa (Oxford: Oxford University Press, 1999)

Rule, Wilma and Joseph Zimmerman (eds), Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities (Westport, Conn.: Greenwood, 1994)

Sartori, Giovanni, Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry Into Structures, Incentives, and Outcomes (New York: Columbia University Press, 1994)

Shugart, Mathew S. and John Carey, Presidents and Assemblies: Constitutional Design and Electoral Dynamics (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)

Shugart, Mathew S. and Martin P. Wattenberg, Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds? (Oxford: Oxford University Press, 2004)

Sisk, Timothy D., Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1996)

Taagepera, Rein and Matthew S. Shugart, Seats and Votes: The Effects and Determinants of Electoral Systems (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989)

الملحق (د)

أثر النظم الانتخابية في ترجمة الأصوات إلى مقاعد

المثال الأول:

فيما يلي انتخابات افتراضية (حيث يبلغ عدد الناخبين ٢٥،٠٠٠ في انتخابات يتنافس فيها اثنان من الأحزاب على خمسة مقاعد)، والتي يتم تنظيمها استناداً إلى نظامين انتخابيين مختلفين: نظام الفائز الأول عملاً بخمسة دوائر انتخابية فردية، ونظام القائمة النسبية من خلال دائرة انتخابية واحدة.

	الدوائر الانتخابية							عدد المقاعد	
	١	٢	٣	٤	٥	المجموع	٪	الفائز الأول	القائمة النسبية
الحزب (أ)	٣٠٠٠	٢٦٠٠	٢٥٥١	٢٥٥١	١٠٠	١٠٨٠٢	٤٣	٤	٢
الحزب (ب)	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٢٤٤٩	٢٤٤٩	٤٩٠٠	١٤١٩٨	٥٧	١	٣
المجموع	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠	٥	٥

ملاحظة: بالنسبة لاحتساب المقاعد في ظل نظام القائمة النسبية تم استخدام طريقة الباقي الأكبر استناداً إلى حصة هير (Hare Quota).

يتبين من هذا المثال بأن مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب (أ) أقل بكثير من تلك التي حصل عليها الحزب (ب) (٤٣٪ مقابل ٥٧٪)، إلا أنه يفوز بأربعة من المقاعد الخمس في ظل نظام الفائز الأول. وبالمقابل، يفوز الحزب (ب) بثلاثة مقاعد مقابل مقعدين للحزب (أ) في ظل نظام القائمة النسبية. وقد يبدو هذا مثالاً لحالة خاصة، إلا أنه كثيراً ما تسفر نظم الأغلبية عن نتائج مشابهة.

المثال الثاني:

هنا يتم التنافس على ذات العدد من المقاعد وعملاً بنفس النظامين الانتخابيين كما في المثال الأول، إلا أنه في هذا الحالة يتنافس على تلك المقاعد خمسة أحزاب، حيث يختلف بالتالي توزيع الأصوات.

	الدوائر الانتخابية							عدد المقاعد	
	١	٢	٣	٤	٥	المجموع	٪	الفائز الأول	القائمة النسبية
الحزب (أ)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	٥٠	٦٢٥٠	٢٥	٣	١
الحزب (ب)	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٣٧٥٠	٥٠٠	٥٧٥٠	٢٣	١	١
الحزب (ج)	٥٠٠	٢٥٠	٧٥٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٥٥٠٠	٢٢	١	١
الحزب (د)	١٠٠٠	٥٠٠	١٧٠٠	٢٥	١٠٢٥	٤٢٥٠	١٧	٠	١
الحزب (هـ)	١٠٠٠	١٧٥٠	٥٠	٢٥	٤٢٥	٣٢٥٠	١٣	٠	١
المجموع	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠	٥	٥

ملاحظة: بالنسبة لاحتساب المقاعد في ظل نظام القائمة النسبية تم استخدام طريقة الباقي الأكبر استناداً إلى حصة هير (Hare Quota).

ونجد هنا بأن نظام القائمة النسبية يسفر عن فوز كل واحد من الأحزاب المتنافسة بمقعد واحد، على الرغم من فوز الحزب (أ) بحوالي ضعف الأصوات التي حصل عليها الحزب (هـ). بينما يسفر نظام الفائز الأول عن فوز الحزب الأكبر (أ) بثلاثة من تلك المقاعد، بينما يفوز الحزبان التاليان في الترتيب من حيث عدد الأصوات (ب & ج) بمقعد واحد لكل منهما، ويبقى الحزبان الآخران خارج دائرة التمثيل. وعليه، نجد بأن للنظام الانتخابي أثراً هائلاً على تركيبة البرلمان المنتخب، وبالتالي على تركيبة الحكومة في النظام البرلماني.

المثال الثالث:

نجد في المثال التالي اثنين من الأحزاب يتنافسان على أصوات ٥٠،٠٠٠ من الناخبين لانتخاب ١٠ مقاعد. أما النظامين الذين تتم مقارنتهما فهما النظام المتوازي (حيث يتم انتخاب ٥ مقاعد بموجب نظام القائمة النسبية و٥ مقاعد حسب نظام الفائز الأول)، وأحد نظم النسبية المختلطة (حيث يتم كذلك انتخاب ٥ مقاعد بموجب نظام القائمة النسبية و٥ مقاعد عملاً بنظام الفائز الأول).

	الدوائر الانتخابية								عدد المقاعد	
	١	٢	٣	٤	٥	الدائرة الوطنية لانتخاب ٥ مقاعد	المجموع	٪	النظام المتوازي	النسبية المختلطة
الحزب (أ)	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٣١٠٠	١٣٥٠٠	٢٧٠٠٠	٥٤	٨ (٥ من الفائز الأول و ٣ من القائمة النسبية)	٥ (٥ من الفائز الأول و ٠ من القائمة النسبية)
الحزب (ب)	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٩٠٠	١١٥٠٠	٢٣٠٠٠	٤٦	٢ (٠ من الفائز الأول و ٢ من القائمة النسبية)	٥ (٠ من الفائز الأول و ٥ من القائمة النسبية)
المجموع	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	١٠	١٠

ملاحظة: بالنسبة لاحتساب المقاعد في ظل نظام القائمة النسبية في كلتا الحالتين تم استخدام طريقة الباقي الأكبر استناداً إلى حصة هير (Hare Quota).

وبذلك يفوز الحزب (أ) في ظل النظام المتوازي بمجموع ٨ مقاعد بينما يفوز الحزب (ب) بالمقعدين المتبقيين. حيث يسفر هذا النظام عن فوز الحزب (أ) بكافة مقاعد الفائز الأول الخمسة وبثلاثة مقاعد من أصل خمسة من المقاعد المنتخبة بموجب نظام القائمة النسبية، ما يعني فوزه بما يساوي ٨٠٪ من المقاعد على الرغم من فوزه بنسبة ٥٤٪ فقط من الأصوات. أما في ظل نظام النسبية المختلطة، حيث يعمل نظام القائمة النسبية على تعويض الخلل في نسبية النتائج والذي يسفر عنه نظام الفائز الأول، فنجد بأن ذات التوزيع للأصوات يعطي لكل واحد من الحزبين المتنافسين ٥ مقاعد، حيث يفوز الحزب (أ) في هذا المثال بكافة المقاعد المنتخبة حسب نظام الفائز الأول، بينما يحصل الحزب (ب) على كافة المقاعد المنتخبة بموجب نظام القائمة النسبية.

ويظهر هذا المثال كيف يعمل نظام النسبية المختلطة على إفراز نتائج أكثر تناسبية من تلك الناتجة عن النظام المتوازي، حيث يؤدي إلى توزيع المقاعد مناصفة (٥٠٪ لكل واحد من الحزبين) استناداً إلى نتائجهما المتمثلة في ٥٤٪ مقابل ٤٦٪. من هنا يتضح الفارق بين استخدام نظام القائمة النسبية كأحد مكوني النظام المتوازي، حيث لا علاقة لنتائجه بنتائج نظام الأغلبية الذي يستخدم بموازاته، واستخدامه للتعويض عن عدم التناسب الناتج عن ذلك النظام.

الملحق (هـ)

ترسيم الدوائر الانتخابية

تهدف الأشكال البيانية الواردة لاحقاً في هذا الملحق لإيضاح المبدأ القائل بعدم وجود منهج واحد مستقل لترسيم الدوائر الانتخابية. وكما هي الحال بالنسبة لكثير من الأوجه الأخرى المتعلقة بتصميم النظم الانتخابية، يترتب على القرارات والترتيبات التي قد تبدو على أنها فنية محضة تبعات سياسية، ما يحدو بمن لهم مصالح سياسية للدفاع عن الحلول التي تفي بمصالحهم بشكل أفضل.

وتظهر هذه الأشكال النتائج التي قد يسفر عنها انتهاج طريقتين مختلفتين لترسيم الدوائر الانتخابية، ضمن منطقة مدينة افتراضية والضواحي المحيطة بها. وفي هذه الحالة فإن عدد السكان في هذه المنطقة يؤهلها للحصول على مقعدين تمثيليين في البرلمان المنتخب، حيث يقيم ٤٠٪ منهم داخل المدينة و٦٠٪ في الضواحي. (ويمكن تعميم هذه الأعداد على مجموع الناخبين العام، حيث تستند بعض البلدان على تلك الأعداد لتوزيع المقاعد التمثيلية على دوائرها الانتخابية).

وللعمل على تبسيط المثال، نفترض بأن كافة الناخبين المقيمين في المدينة يقترعون لصالح حزب العمال، بينما يقترع كافة الناخبين المقيمين في الضواحي لصالح حزب المزارعين. وعلى الرغم من أن واقع الأمور في الحياة العملية عادةً ما يكون أكثر تعقيداً، إلا أن ذلك لا يغير في المبادئ الحسابية المفترضة هنا.

في المثال الأول، حيث يعمل بمبدأ الحلقات المحيطة ببعضها البعض، تم الإبقاء على المدينة كدائرة انتخابية واحدة، متجانسة نسبياً وفردية، حيث تم ضم جزء صغير من منطقة الضواحي إليها وذلك بهدف مساواة عدد الناخبين في كلتا الدائرتين. في نفس الوقت، تشكل معظم الضواحي دائرة انتخابية أخرى، متجانسة وفردية كذلك. ويؤدي هذا الترسيم إلى فوز حزب العمال في دائرة المدينة الانتخابية، وفوز حزب المزارعين في دائرة الضواحي.

أما في المثال الثاني، حيث يعمل بمبدأ الطبقات، يتم تقسيم المنطقة المعنية تبعاً لخط سير النهر الذي يمر عبر مركزها، ويشطرها إلى شطرين، وينتج عن ذلك دائرتان انتخابيتان غير متجانستان، تنتخب كل منهما

ممثلاً واحداً. حيث تشتمل الدائرة الأولى على الجزء الشمالي من المدينة بالإضافة إلى ما يحيط بها من الضواحي الشمالية، وتشتمل الدائرة الثانية على الجزء الجنوبي من المدينة والضواحي المحيطة بها من جهة الجنوب. وينتج عن هذا الترسيم فوز حزب المزارعين في كلتا الدائرتين بنسبة ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للحزب الآخر في كل دائرة، ما يعني فوزه بكلا المقعدين التمثيليين.

لذلك، فمن الطبيعي أن يعمل حزب العمال على إقناع القائمين على ترسيم الدوائر الانتخابية بالفوائد المترتبة على قيام دوائر انتخابية متجانسة والمحافظة على وحدة المدينة، بينما يعمل حزب المزارعين على إقناعهم بعكس ذلك وبفوائد التنوع في التركيبة الاجتماعية لكل دائرة.

المدينة وضواحيها: مقعدان تمثيليان
المثال الأول

يقترع كافة الناخبين في المدينة لصالح حزب العمال
ويقترع كافة الناخبين في الضواحي لصالح حزب المزارعين

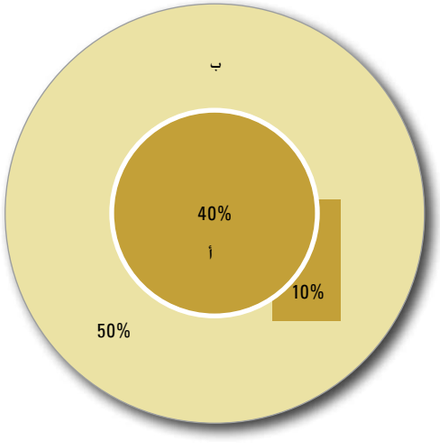

الدائرة (أ): حزب العمال ٨٠٪
حزب المزارعين ٢٠٪
الدائرة (ب): حزب المزارعين ١٠٠٪

النتائج: فوز حزب العمال بمقعد واحد
فوز حزب المزارعين بمقعد واحد

المدينة وضواحيها: مقعدان تمثيليان
المثال الثاني

يقترع كافة الناخبين في المدينة لصالح حزب العمال
ويقترع كافة الناخبين في الضواحي لصالح حزب المزارعين

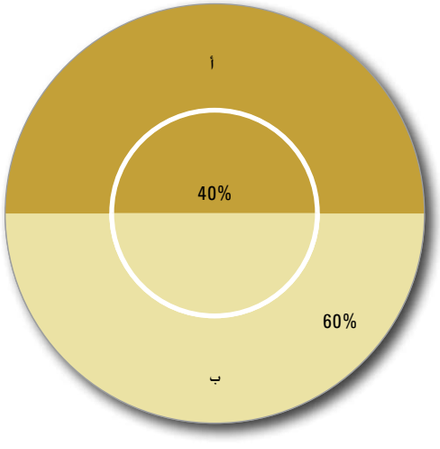

الدائرة (أ): حزب العمال ٤٠٪
حزب المزارعين ٦٠٪

الدائرة (ب): حزب العمال ٤٠٪
حزب المزارعين ٦٠٪

النتائج: فوز حزب المزارعين بمقعدين

المؤلفون ومجموعة المساهمين

أندرو رينولدز (Andrew Reynolds)
أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة نورث كارولينا، خريج جامعة كيب تاون وحاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو. دأب على البحث والتدريس في مجالات الديمقراطية، والسياسات الدستورية والانتخابية. عمل لصالح الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ووزارة التعاون الدولي البريطانية، ووزارة الخارجية الأمريكية، والمعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الجمهوري الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعمل كذلك كمستشار في الشؤون الدستورية والانتخابية في كل من أفغانستان، أنغولا، بورما، فيجي، غوايانا، إندونيسيا، العراق، الأردن، ليبيريا، هولندا، إيرلندا الشمالية، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان وزيمبابوي.

حاز السيد رينولدز على جوائز في البحث العلمي من قبل معهد السلام الأمريكي، ومؤسسة السلام الوطنية، ومؤسسة فورد. ومن مؤلفاته:
The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy (Oxford University Press, 2002). Electoral Systems and Democratization in Southern Africa (Oxford University Press, 1999). Elections ′99 South Africa: From Mandela to Mbeki (St Martin′s Press, 1999). Elections and Conflict Management in Africa (co-edited with Tim Sisk, USIP, 1998).

كما دأب على كتابة العديد من المقالات في العديد من المنشورات المتخصصة، منها:
World Politics; Legislative Studies Quarterly; Democratization; the Journal of Democracy; Politics and Society; the Journal of Commonwealth and Comparative Politics and the Political Science Quarterly.

بين ريلي (Ben Reilly)
أستاذ في كلية آسيا والباسيفيك للعلوم الإقتصادية والحكومية في جامعة أستراليا الوطنية التي حصل على

شهادة الدكتوراة منها. عمل سابقاً لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمستشار في شؤون الديمقراطية وإدارة الحكم، وباحث في جامعة أستراليا الوطنية، ومسؤول للبرامج في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. يختص السيد ريلي في عمله بالمؤسسات السياسية والديمقراطية وإدارة الصراعات، حيث قدم خدماته الاستشارية في هذه المجالات للعديد من الحكومات والمؤسسات الدولية. ويعمل حالياً في إعداد كتاب حول الديمقراطية، والانقسامات العرقية وإدارة الحكم في منطقة آسيا–الباسيفيك.

من مؤلفاته:
Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management (Cambridge University Press, 2001). Electoral Systems and Conflict in Divided Societies (Un National Research Council, 1999). Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators (International IDEA, 1997). International IDEA Handbook of Electoral System Design (International IDEA, 1997).

كما قام بنشر العديد من المقالات في المجلات العلمية المتخصصة، ومنها:
Journal of Democracy; the International Political Science Review; International Security; The National Interest; Party Politics; Electoral Studies; the Australian Journal of Political Science; the Australian Journal of International Affairs; International Peacekeeping; Commonwealth and Comparative Politics; Representation; Asian Survey; Pacifica Review; Pacific Affairs; the Journal of Pacific History; and the Pacific Economic Bulletin.

أندرو إليس (Andrew Ellis)
يعمل حالياً كمدير لقسم الشؤون الديمقراطية، المسؤول عن العمليات الانتخابية، في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وذو خبرة طويلة في مجال الاستشارات الانتخابية في الديمقراطيات الناشئة. عمل سابقاً كمستشار لصالح المعهد الوطني الديمقراطي في إندونيسيا من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣، حيث عمل مع أعضاء البرلمان في مجالات الإصلاح الدستوري والانتخابي والقوانين السياسية، بالإضافة للعمل مع العديد من المؤسسات الأهلية غير الحكومية والباحثين السياسيين. كما عمل قبل ذلك ككبير المستشارين الفنيين لصالح لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين، كجزء من برنامج الدعم الممول من قبل المفوضية الأوروبية للتحضير لأول انتخابات فلسطينية عام ١٩٩٦، وساهم في إعداد برامج المساعدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية للعملية الانتخابية في كمبوديا عام ١٩٩٨.

اضطلع بمنصب نائب رئيس وأمين عام الحزب الليبرالي البريطاني، ومن ثم منصب المسؤول التنفيذي للحزب الليبرالي الديمقراطي في بريطانيا، كما ترشح لعضوية البرلمان البريطاني أربع مرات، بالإضافة إلى عمله كعضو منتخب في واحدة من كبرى السلطات المحلية في بريطانيا.

خوسيه أنطونيو شيبوب (José Antonio Cheibub)
حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة شيكاغو عام ١٩٩٤، يعمل كأستاذ مساعد في قسم العلوم

السياسية وكمدير لدراسات المرحلة الأولى في برنامج الدراسات الدولية في جامعة ييل. وتتركز اهتماماته في مجالات الدراسات السياسية المقارنة، والاقتصاد السياسي والديمقراطية. شارك في تأليف كتاب Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950 -1990 (Cambridge University Press, 2000).
كما أسهم في الإشراف على كتاب The Democracy Sourcebook (MIT Press, 2003).
ويعمل حالياً على الانتهاء من إعداد كتاب
The Stability of Democracy under Parliamentarism and Presidentialism.

كارين كوكس (Karen Cox)
طالبة الدكتوراة في جامعة فيرجينيا، تخصص السياسات اليابانية والمقارنة. عملت لصالح مؤسسة اليابان كباحثة في جامعة طوكيو. ومن بين مؤلفاتها دراسة بالاشتراك مع ليونارد سكوبا حول "تأثيرات نظم النسبية المختلطة الانتخابية: النظرية والتطبيق في كل من ألمانيا، واليابان وإيطاليا" والمنشور في مجلة الدراسات السياسية المقارنة (Comparative Political Studies) في نوفمبر ٢٠٠٢.

دونغ ليشنغ (Dong Lisheng)
أستاذ ومساعد المدير في معهد العلوم السياسية التابع للكلية الصينية للعلوم الاجتماعية. عمل كخبير لصالح وزارة الشؤون المدنية الصينية في برنامجها المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم انتخابات لجان القرى في الصين من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠١. اضطلع بعضوية اللجنة المشرفة على البرنامج الصيني–الأوروبي المشترك للتدريب في مجال إدارة الحكم في القرى (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦). وتم تعيينه كأحد مديري برنامج مركز الدراسات الأوروبية، وهو برنامج مشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩). ومن بين مؤلفاته عدد من الأدلة التدريبية الخاصة بلجان القرى.

يورغن إلكليت (Jorgen Elklit)
أستاذ العلوم السياسية في جامعة آرهوس الدنماركية. تتركز اهتماماته في مجالات النظم الانتخابية وإدارة الانتخابات في الديمقراطيات الناشئة. عمل منذ سنة ١٩٩٠ كمستشار في شؤون الانتخابات والديمقراطية في آسيا، أوروبا وأفريقيا. كما كان أحد أعضاء لجنة الانتخابات المستقلة في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. وشملت مهماته الاستشارية مؤخراً كلاً من أفغانستان، جنوب أفريقيا، الصين وليسوتو. أما أحدث مؤلفاته فهو بحث شمل أعضاء الأحزاب السياسية في الدنمارك، بعنوان:
(Partiernes medlemmer, co-edited with Lars Bille, Arthus University, 2003).

مايكل غالاغر (Michael Gallagher)
أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في كلية ترينيتي في جامعة دوبلن. شارك في تأليف كتاب بعنوان: Representative Government in Modern Europe, 4th edition (McGraw Hill, 2006).

كما أسهم في الإشراف على إعداد مجموعة من المؤلفات، بما في ذلك:
The Politics of Electoral Systems (Oxford University Press, 2005); *Politics*

in the Republic of Ireland, 4th edition (Routledge, 2005); The Referendum Experience in Europe (Macmillan and St Martin's Press, 1996).

ألين هيكن (Aallen Hicken)
أستاذ العلوم السياسية وسياسات جنوب شرق آسيا المساعد في كل من جامعة ميتشيغان، ومركز دراسات جنوب شرق آسيا ومركز الدراسات السياسية. يعمل كباحث في مجال المؤسسات السياسية والاقتصاد السياسي في البلدان النامية، حيث تتركز اهتماماته في دراسة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الناشئة ودورها في رسم السياسات. عمل كباحث في كل من تايلاند، الفلبين وكمبوديا.

كارلوس هونيوس (Carlos Huneeus)
أستاذ العلوم السياسية المساعد في معهد الدراسات الدولية في جامعة تشيلي، والمدير التنفيذي لمجموعة CERC. وتشمل آخر مؤلفاته:
El régimen de Pinochet "Pinochet's regime" (Editorial Sudamericana, 2000), and Chile, un país dividido "Chile, a devided country" (Catalonia, 2003).

يوجين هاسكي (Eugene Huskey)
أستاذ العلوم السياسية والدراسات الروسية في جامعة ستيتسون في فلوريدا. تختص مؤلفاته ومقالاته بالبحث في الشؤون السياسية والقانونية في الاتحاد السوفياتي وبعض الجمهوريات السوفياتية سابقاً، بما فيها روسيا وقيرغيزستان. وتشمل أعماله مقالات حول انتخابات الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥ و٢٠٠٠ في قيرغيزستان.

ستينا لارسرود (Stina Larserud)
تعمل لصالح المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كعضو في فريق الشؤون الانتخابية، وتختص في البحث في تصميم النظم الانتخابية، حيث قامت بدور الباحث الرئيسي أثناء إعداد هذا الدليل. تحمل شهادة الماجستير في العلوم السياسية المقارنة من جامعة أوبسالا في السويد، وتعمل عضو في إحدى لجان الاقتراع في الانتخابات السويدية.

فيجاي باتيدار (Vijay Patidar)
من كبار الموظفين المدنيين في الهند، ويختص في مجال الانتخابات على مستوى الهند والمستوى الدولي. عمل كأحد مديري الانتخابات التنفيذيين في ولاية مادهيا برادش، وكمستشار انتخابي لصالح أربع عمليات لحفظ السلام من قبل الأمم المتحدة، وكمدير لفريق الانتخابات في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

نيجل روبرتس (Nigel S. Roberts)
أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة فيكتوريا في ولاية ويلينغتون. كان على مدى ثمانية أعوام أحد أعضاء فريق البحث الذي شكلته المؤسسة النيوزيلاندية للأبحاث والعلوم والتكنولوجيا، والذي قام

بدراسة التبعات الإدارية والسياسية لإدخال نظام التمثيل النسبي في نيوزيلاندا، وذلك بالاشتراك مع كل من جوناثان بوستون، وستيفن ليفين وإليزابيت ماكلي. أما أحدث مؤلفاته، بالاشتراك مع آخرين، فهو: New Zealand Votes: The General Election of 2002 (Victoria University, 2003).

ريتشارد بينغروف (Richard Vengroff)
أستاذ العلوم السياسية في جامعة كونيكتيكت، قام بتأليف أو الإشراف على سبعة مؤلفات، وما يزيد عن ٧٠ مقالة في المجلات والمنشورات المتخصصة. ويعمل حالياً كباحث في مجال الإدارة الديمقراطية للحكم، واللامركزية والإصلاح الانتخابي. أما آخر أبحاثه فتتعلق بالتحول الديمقراطي والإسلام، وعمليات الإصلاح الديمقراطي على المستوى المحلي في خمس دول من بلدان أوروبا الشرقية.

جيفري ويلدون (Jeffrey A. Weldon)
أستاذ العلوم السياسية في المعهد التقني المستقل في المكسيك، بالإضافة إلى عمله كباحث زائر في مركز دراسات الولايات المتحدة–المكسيك في جامعة كاليفورنيا. عمل كباحث مساعد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية منذ العام ٢٠٠١، ونشر الكثير من الأبحاث حول البرلمان والنظام الانتخابي في المكسيك.

شكر خاص

تتقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بخالص الشكر للعديد من الأشخاص والمؤسسات الذين أسهموا في إعداد هذه النسخة الجديدة والمنقحة لهذا الدليل حول النظم الانتخابية، حيث قدم الكثيرون من أعضاء وموظفي الإدارات الانتخابية، والسلطات التشريعية والسفارات حول العالم معلومات وتفاصيل هامة تخص المواضيع التي تطرق لها الدليل. وبشكل خاص، تتقدم المؤسسة بالشكر للتالية أسمائهم على إسهامهم من خلال طرح الأفكار والخبرات التي أغنت التحاليل الواردة في هذا الدليل:

خوسيه ماريا أراناث، شيم بيليوسينغ، جولي بالينغتون، بريغاليا بام، فيرجينيا بيراميندي هين، سارا بيرش، أندريه بلاي، نيفين براندت، ناديا براون، إنغريد باكستروم فوس، نيكولاس كوتريل، بيكاش داش، آشا إلكاريب، يورغن إلكليت، أربينه غالفايان، غيدو غالي، ماريا غراتشو، ليزا هاغمان، دونالد هوروفيتش، تور كواتو جارديم، إيف جونسون، سوبهاش كاشياب، أنا كاتس، تيريز بيرس لانيلا، لوتا لان، ستيفن ليفين، أريند ليبهارت، جوان ليندروث، ألونسو لوجامبيو، فالينتي مارتي، سيمون ماسي، ريتشارد ماتلاند، أندريس ميخيا أكوستا، مارسيل ميكالا، خوسيه مولينا، سيمون بيير نانيتيلاميو، باولو ناتالي، سا نغيدي، بيبا نوريس، سيمون باتشانو، فيجاي باتيدار، كارينا بيريللي، كولفيل بيتي، جورام روكامبي، أندرو راسيل، ماثيو شوغارت، أولغا شفيتسوفا، تيموتي سيسك، برونو سبيك، أنتونيو سبينيللي، سارا ستينو، مايكل ستيد، تورفالد ستولتينبيرغ، ماركو سوكسي، كيت سوليفان، جان ساندبيرغ، رين تاغيبيرا، مايا تيرنستروم، دانييل زوفاتو، وجمعية مواطني مقاطعة بريتيش كولومبيا (كندا) للإصلاح الانتخابي.

والشكر الخاص لمديرة شؤون المطبوعات في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ناديا حنظل زاندر. أخيراً، نخص بالشكر ستينا لارسرود، والتي عملت على تنسيق المواد والنصوص عبر مختلف مراحل إعداد هذا الدليل.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
(International IDEA)

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) كمنظمة دولية لإرساء الديمقراطية المستدامة حول العالم، حيث تتمثل أهدافها في دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

نشاطات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تضطلع المؤسسة بدورٍ هام في التحفيز على بناء النظم الديمقراطية، وذلك من خلال توفير مصادر المعرفة والخبرة، وتطوير السياسات المنهجية، بالإضافة إلى مساندة مبادرات الإصلاح الديمقراطي استجابة لدعوات محددة من البلدان المعنية. وتعمل المؤسسة مع القائمين على رسم السياسات، والحكومات، والمؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الناشطة في مجالات البناء الديمقراطي.

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات جادةً على توفير ما يلي:

- **المساعدة في تنفيذ برامج الإصلاح الديمقراطي**، استجابة لدعوات محددة من البلدان المعنية؛
- **إعداد وتوفير مصادر المعرفة**، كالأدلة، وقواعد البيانات، والمراجع المتخصصة عبر الإنترنت وشبكات الخبراء المتخصصين؛
- **تطوير وتقديم المقترحات المتعلقة برسم السياسات**، والهادفة لتحفيز الحوار حول مسائل الديمقراطية والعمل عليها.

مجالات اختصاص المؤسسة

تختص المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في المجالات التالية:

- ***العمليات الانتخابية***: لتصميم النظم الانتخابية وإدارة الانتخابات تأثير كبير على النظام السياسي برمته. لذا تهدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للإسهام في استقلالية الإدارة الانتخابية وإدارة الانتخابات بشكل مهني، ولمواءمة النظم الانتخابية للظروف القائمة في كل حالة، بالإضافة إلى بناء وتدعيم ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ككل.

- ***الأحزاب السياسية***: تشكل الأحزاب السياسية حلقة الوصل الرئيسية بين الناخبين والحكومات. وعلى الرغم من ذلك، تظهر استطلاعات الرأي حول العالم تدنياً في مستويات الثقة بالأحزاب السياسية. لذا تبحث المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في طريقة عمل الأحزاب السياسية، وفي كيفية إشراك طواقمها في العمل الحزبي وأفضل السبل لتمثيل مؤيديها من الناخبين، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالتمويل العام للأحزاب السياسية ووسائل إدارة علاقاتها بجمهور المواطنين.

- ***بناء النظام الدستوري***: قد تسهم العملية الدستورية في وضع الأسس لتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية، كما يمكن لها في نفس الوقت أن تزرع بذور الشقاق والصراع. وتعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على توفير مصادر المعرفة وتطوير اقتراحات محددة لتحقيق نظم دستورية وطنية، تنبع من داخل المجتمع وتتفاعل مع الاحتياجات الوطنية الخاصة بكل حالة، في الوقت الذي تقوم فيه على مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة والحد من النزاعات الداخلية.

- ***الديمقراطية والنوع الإجتماعي (الجندر)***: تبقى العملية الديمقراطية مبتورةً ما لم يتحقق إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل، خاصةً وأن المرأة تشكل ما يربو على نصف سكان العالم. وتعمل المؤسسة على تطوير المراجع والدراسات المقارنة، والأدوات المصممة خصيصاً لرفع مستويات تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

- ***تقييم العملية الديمقراطية***: يجب التعامل مع عملية بناء النظام الديمقراطي على أنها مسألة وطنية بالدرجة الأولى. وتسهم المنهجية التي طورتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لتقييم واقع النظام الديمقراطي في تمكين المعنيين لتقييم أنظمتهم وترتيباتهم الديمقراطية، بدلاً من الاعتماد على المؤشرات والتقييمات الخارجية لتلك الأنظمة.

أماكن عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في كافة أرجاء العالم، وذلك من خلال مقرها العام في العاصمة السويدية، ستوكهولم، ومكاتبها الإقليمية في كل من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا.

الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تتألف عضوية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من مجموعة من الدول الديمقراطية التي توفر لها الدعم السياسي والمادي للقيام بمهامها. أما هذه الدول فهي: أسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، باربادوس، البرتغال، بلجيكا، بوتسوانا، البيرو، تشيلي، جنوب أفريقيا، الدنمارك، السويد، سويسرا، فنلندا، القرن الأخضر (كاب فيردي)، كندا، كوستاريكا، موريشيوس، المكسيك، ناميبيا، النرويج، الهند وهولندا. وتتمتع اليابان بصفة مراقب في مجلس المؤسسة.